

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصول الخمسون

لابن معطي

زين الدين ، أبي الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي

(٥٦٤ - ٦٢٨)

تحيق ودراسة

محمود محمد الطناحي

عيسى البنا بن الحلي وشركاه



رَفَعُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَنْجَرِيُّ
أَسْلَمَ الْبَيْتَ الْبُرُوقِي

الفصول الخمسون

لابن معطي

زين الدين ، أبي الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي

(٥٦٤ - ٦٢٨)

تحقيق ودراسة

محمود محمد الطناحي

عيسى البابي الحلبي وشركاه

رَفَع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هذا الكتاب

رسالة نال بها المحقق درجة الماجستير في علم النحو من كلية دارالعلوم
- جامعة القاهرة - بتقدير « ممتاز » . وقد نوقشت الرسالة صباح يوم الخميس
١٨ من ذى الحجة شهر الله الحرام عام ١٣٩٢ - الموافق ٣ من فبراير ١٩٧٢ .
وتفضل بإجازتها الأساتذة :

عبد السلام محمد هارون - مشرفا

الدكتور تمام حسان ، والدكتور حسين نصار - عضوين

كلمة شكر

إذا كان من سنة أصحاب الرسائل الجامعية أن يقدموا بين يدي رسائلهم شكراً لأساتذتهم ، فإن شكري لشيخي الجليل الأستاذ عبد السلام محمد هارون - فسح الله في مدته - يتعدى ظروف هذه الرسالة ، فلقد تلمذت له داخل دار العلوم وخارج دار العلوم ، فيما أحيا من تراث وما نشر من نصوص . ولقد وجدت فيه الأستاذ البارَّ العطوف الذي يُعري تلاميذه دائماً بالرغبة فيه والحرص عليه والاستكثار منه .

ولم أكد أصارحه ، حرسه الله ، برغبتي في دراسة ابن معطي ، حتى شدت من أزرى وبارك خطوي ، ولم أزل على صلة به في حله وترحاله حتى استوى بحني على هذه الصورة . حفظه الله وأسعده وأسعد به ، وجمع له الخير كله ، وجزاه عما قدّمه لي ولجيلي كله من توجيه ورعاية وإرشاد ، وجعل كل ذلك في موازينه يوم تجد كل نفس ما عملت من خيرٍ محضراً .

والشكر أصدق الشكر لأستاذي الجليل الدكتور تمام حسان ، الربّي الذي عامنا أن نقرأ الجديد من غير أن نجتوى القديم .

وقد تفضل الأستاذ الدكتور حسين نصار ، بالمأثور من فضله والمذكور من كرمه ، فقبل المشاركة في مناقشة هذه الرسالة ، فله أصغى الشكر وأجزله . ودعاء بالمغفرة والرضوان لعالم المخطوطات أخي المرحوم الأستاذ محمد رشاد عبد المطلب ، فهو الذي دلني على كتاب الفصول ، ورغبني في درسه ، وحثني على تحقيقه .

والحمد لله فاتحة كل خير وتمام كل نعمة. أحمده سبحانه وتعالى حمداً كثيراً
ظاهراً طيباً مبارکاً فيه ، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد ، صلى الله عليه وعلى
آله وصحبه وسلم .

ثم أما بعد . . . فهذه دراسة عن ابن معطي ، أول من صنع ألفية في النحو
العربي ، عرفه الناس من قول ابن مالك عن ألفيته :

فأفقه ألفية ابن معطٍ

ثم شغلوا عنه وعن ألفيته بابن مالك وألفيته . وحفظوا الكتب كحفظ
الناس ؛ يصبها ما يصبهم من ذبوع أو نخول . وقد أختل ألفية ابن مالك ألفية
ابن معطي ، حتى يجعل بعضهم شرحاً لألفية ابن معطي شرحاً لألفية ابن مالك (١) .

ومع التسليم كل التسليم بإمامة ابن مالك وعبقريته النحوية أقول : ترى
ماذا كان أمر ابن معطي لو أُتيح له شارحٌ نابِهٍ مثل أبي حيان ، فقد قال
الصلاح الصفدي في ترجمته (٢) : « هو الذي جسّر الناس على مصنفات الشيخ
جمال الدين بن مالك رحمه الله ، ورغبهم في قراءتها ، وشرح لهم غامضها ، وخاض
بهم لججها ، وفتح لهم مقفلها » .

حقاً إن ابن معطي قد شرحه أئمة معزوفون : كابن الخياط وابن إياز ،
وامتلات موسوعات النحو الكبرى ، كالمع ، والأشباه والنظائر ، والتصريح
على التوضيح ، بالنقل عنهم ، لكن لم يتح لأَيٍّ من هذه الشروح من الذبوع
والانتشار ما أُتيح لشروح ابن مالك .

(١) ينظر ما كتبه عن شروح ألفية ابن معطي . (٢) نكت الهميان ، ص ٢٨٠ .

ومهما يكن من أمر فقد حاولت هذه الدراسة أن تكشف عن نحو ابن معطى ، وعن طرائقه في التأليف .

ولقد اختلفت مصنفات النحويين قبل ابن معطى شرعةً ومنهاجا : فجاء إمامها « الكتاب » على أبواب ، وعالج بعضها مسائل بعينها ، يدعو إليها الاستطراد ويحكمها التداعى ، وخلّص بعضها الآخر للعِلل والأصول ، ثم شغل الناس من قبله ومن بعده بالخلاف بين البصريين والكوفيين ، وظلت مسائل النحو مبعثرة بعيدة الجنى عسيرة المتناول .

وحين أظل القرن السادس - الذي عاش فيه ابن معطى - كانت مسائل النحو قد أشبعت درسا وتمثلا وتعليلا ، ولم يبق إلا المصنّف البارِع الذي يُجيد صياغة هذا الموروث الضخم ليفيد منه المبتدىء والمنتهى على السواء .

ولقد شهدت نهاية القرن السادس وأوائل القرن السابع ظهور ثلاثة من الرجال ، حملوا هذه الأمانة وقاموا بهذا الواجب ، حيث بسطوا قواعد النحو وبنّوا مسائله وفضّلوا فروعه : ابن معطى ، وابن الحاجب ؛ وابن مالك ، وعلى شروح هؤلاء الرجال استوى النحو العربيُّ على سُوّقه .

وقد كان لصاحبنا ابن معطى فضلُ الريّادة في هذا اللون الميسر المنظم من التأليف ، حين صنع كتابيه : « الألفية والفصول » . وعلى وقع خطواته سار ابن الحاجب ، وابن مالك ، لكن هذين أخملا ذِكر الرجل ، كما أخمِل - من قبل - أبو عليّ الفارسيّ وتلميذه ابن جنيّ ذِكر أبي القاسم الزجاجي (١) .

وقد اخترت مع دراسة ابن معطى تحقيق كتابه : « الفصول الخمسين » .

(١) ينظر مقدمة تحقيق مجالس العلماء (د) والإيضاح في علل النحو ص ٢ وكلاهما

ودراستی هذه تنقسم إلى ثلاثة أبواب .

تحدثت في الباب الأول عن حياة ابن معطى في المغرب والشرق ، وعن شيوخه وتلاميذه ، وفي حديثي عن آثاره ومصنفاته خلصت إلى الكلام عن نشأة النظم في النحو ، محاولاً أن أحدّد بدايته ، وقد اجتهدت في أن نظم النحو بدأ في القرن الرابع الهجري ، على يد أحمد بن منصور اليشكري المتوفى سنة ٣٧٠ ، ثم دفعت ما قيل من أن الخليل بن أحمد قد نظم في النحو ، وتبعت بعد ذلك النظم النحوية ، وانتهيت إلى أن أشهر نظم قبل ابن معطى هو نظم الحريري صاحب « المقامات » وهو المعروف بمُلحة الإعراب .

وقد تساءلت عن سرّ تسمية ابن معطى لنظمه : « الألفية » وقدّمت للإجابة على هذا التساؤل مجرد احتمالات واجتهادات لم أقطع فيها برأى ، وذكرت بعد ذلك أن هذه التسمية شاعت بعد ابن معطى ، في كثير من الفنون ، فرأينا ألفيات كثيرة في الألفاظ وعلوم الحديث والفرائض والتعبير والمعاني والبيان . ثم ألفت نظرة عامة على ألفية ابن معطى ، حاولت فيها أن أعرف طرائقه في صياغة القواعد وسرد المسائل ، وقد دلّقت من هذا إلى مقارنة سريعة كاشفة بين ألفية ابن معطى وألفية ابن مالك ، انتهيت منها إلى أن ابن مالك قد تأثر ابن معطى وأفاد منه في المنهج العام ، من حيث سرد القواعد ، واستخدام المناسبة والاستطراد ، وارتباط اللاحق بالسابق ، لكنني أثبت أن ابن مالك لإمامته وطول اشتغاله بالنحو ، يمتاز بتشقيق المسائل وفصلها في أبواب ، على حين نرى ابن معطى يُدمج المسائل الكثيرة تحت الباب الواحد .

وقد أثبت أن تأثر ابن مالك ابن معطى تعدّى المنهج العام إلى استخدام قافية أو ألفاظ بعينها ، وضربت لذلك أمثلة من الألفيتين .

والباب الثاني : جعلته لدراسة آراء ابن معطى النحوية ، وقسمت هذه الآراء إلى قسمين : القسم الأول : ما انفرد به ابن معطى ، وقد سلكت مسيلين في جمع هذه الآراء : استقراء كتب النحو المطولة ، ثم ما وقع لي من شروح ابن معطى ، وبخاصة شرح الفصول الخمسين لابن إياز ، وألخويّ . وشرح الألفية لابن الخطّياز وابن جُعبة .

وقد جمعت لابن معطى سبعة عشر رأياً ، كان له فيها مذهبٌ خاصٌّ ، عرضتها وذكرت مُختلفَ الآراء حواها .

وفي ختام عرض هذه الآراء تساءلت : أين يقف ابن معطى من المدارس النحوية : بصرية وكوفية وبغدادية ، وقد انتهيت إلى أن ابن معطى يغلّب عليه الطابعُ البصريّ .

والقسم الثاني : آراؤه التي تابع فيها غيره من أئمة النحاة ، وهو ما سمّيته بالمتابعات ، وقد تحدثت عنها في أثناء درس « الفصول الخمسين » لأن هذه المتابعات إنما ظهرت لي من خلال شروح « الفصول » .

* * *

والباب الثالث ، وهو الأخير وقفته على درس « الفصول الخمسين » . تحدثت فيه عن منهج ابن معطى ، ورأيت أن « الفصول » كتابٌ تعليميٌّ ، سلك فيه ابن معطى مسلكاً ، لعاه أولٌ من استحدثه : إذ قسم رءوس المسائل إلى أبواب ، وتحت كلِّ باب عدّة فصول ، وأثبت من خلال تحليلي للفصول أن اشتغال ابن معطى بالأدب ؛ درساً وتصنيفاً ، كان له أثرٌ في سهولة عباراته وصحة تقسيماته ، ثم ظهرت ثقافته اللغوية بينةً جليّةً في صياغة قواعد النحو ، ودلّت على ذلك بقوله عن الأسماء الستة : « أخوك وأبوه وجموها » ولم يقل : « جموه »

كما يقول غيره من النحاة، وذلك لأن الأسماء من قبل الزوج، والأختان من قبل المرأة، كما يرى الأصمعي.

وأثبت أيضا أن عناية ابن معطى بنظم العلوم كانت سبباً إلى التركيز وخلو تعريفاته من الخشو والإطالة.

ثم حاولت التهدي إلى المنهج العام الذي حَكَمَ ابن معطى في معالجته لمسائل النحو، ورجعته إلى «العامل» وانتهيت إلى أن ابن معطى أدار عليه جمهور مسائل النحو التي عالجها في كتابه «الفصول الخمسين».

وحين فرغت من درس «الفصول» شرعت في تحقيقها، وفق منهاج التوثيق والتحقيق، وقد أفدت كثيراً من شرحي ابن إياز والخوي، ونقلت عنهما في حواشي التحقيق، ليستبين سبيل ابن معطى، ثم حاولت في بعض الأحيان أن أربط بين الفصول والألفية.

ولم أرجع إلى كتب النحو إلا بالقدر الذي يحلّي غامضاً، أو يرفع احتمالاً ويزيل شبهة، وآثرت كثيراً الإحالة على الكتاب دون النقل منه، وحين فرغت من تحقيق النصّ فهرست للأبواب والفصول فهرسة تفصيلية، ليظهر الفرق بين طريقة ابن معطى في ترتيب مسائل النحو وبين الطريقة التي ابتدعها ابن مالك في «ألفيته» والتي شاعت في كتب النحو إلى يوم الناس هذا، ثم تبع ذلك سائر الفهارس المتعارف عليها.

وبعد: فهذه أول دراسة عربية كاملة لابن معطى. ولأمرٍ ما ظل ابن معطى بعيداً عن ميدان الدراسات النحوية، ولقد كان من أعجب العجب أن يفتن له المستشرقون قبلنا، فينشر له المستشرق السويدي زسترين «ألفيته» عام (١٩٠٠) بمدينة ليبزج بألمانيا، ونظّل نحن في شغل عنه وعن ألفيته بابن مالك وألفيته.

زين الدين ، ويكنى: أبا الحسين، ويُعرف بابن معطٍ ، وتكتب : « ابن معطى » .
بإثبات الياء ، وهو جائز ، فقد ورد إثبات الياء في المنقوص الرفع والحجور
كثيرا في أسلوب الإمام الشافعي ^(١) رضئ الله عنه ، ولفته حُجَّة . على أن صاحب
الترجمة نفسه كان يكتبها « ابن معطٍ » بحذف الياء ، ثم صار بعد ذلك لأمر
ما يكتب : « يحيى بن عبد المعطى » . رأيتُ ذلك بخطِّه هو على صفحة قسم
مخطوط من كتاب « المُفَصَّل » للزَّحَّشَرِي . قال بعد أن كتب صورة الإجازة :
« وكتب يحيى بن عبد المعطى النجوى الحنفى بالقاهرة » ، ثم قال عقب ذلك :
« كنت أكتب قديماً يحيى بن معطٍ ، فاتفق أن كتب كاتبٌ في بعض كتب
تقع الشهادة فيه : يحيى بن عبد المعطى ، فالتزمت ذلك . . لثلا يصير المشهودُ به
خُلُقاً ، فهذا عذرى إليك على ذلك . وكتب يحيى » .

ونسخة « المُفَصَّل » المشار إليها محفوظة بمكتبة إسماعيل صائب الكائنة
بجامعة أنقرة عاصمة تركيا برقم (٢٢١٨) ، وقد رأيتها أثناء زيارتي لتركيا
في شهر ديسمبر من عام ١٩٧٠ .

والزَّوَاوِيَّ - في نسب ابن معطٍ - بفتح الزاى وبين الواوين ألف : نسبةٌ
إلى زواوة : وهى قبيلة كبيرة بظاهرِ بجاية ، من أعمال أفريقية ذات بطون
وأفخاذ ، كما قال ابن خَلَّكان .

وُلد ابن معطى بالمغرب سنة أربع وستين وخمسة للهجرة (٥٦٤) ولم يعين
الترجمون له ، البلدة التى وُلد بها ، ولئن صحَّ أنه وُلد حيث توجد قبيلته ،
فيكون وُلد بظاهرِ بجاية - وبجاية ، بالكسر وتخفيف الجيم وألف وياء وهاء :

(١) الرسالة صفحات ٢٩٤ ، ٤١٥ ، ٤١٧ ، ٤٣٢ ، ٤٨٣ ، ٥٣٠ ، ٥٤٢ .

مدينة على ساحل البحرين إفريقية والمغرب^(١) وقد يقوَّى ذلك أن الجُرُولى - وهو أكبر شيخ لابن معطى - أقام مدة بمدينة بجاية والناس يشتغلون عليه^(٢).

كذلك لم يذكر المترجمون شيئاً عن صبا ابن معطى وخطاه في أول عمره، ولكن لاشك أنه أقبل منذ عقل على صنوف العلم والعرفة، ودأب على التحصيل والدرس حتى استوى، وظهر أثر ذلك كله في تلك المكتبة القيمة التي تركها من بعده.

* * *

رحلته :

يبدو أن إقامة ابن معطى بالمغرب لم تطل، وأنه وجَّه ركابَه إلى دمشق مبكراً، وأقام بها زماناً طويلاً، فقد ذكروا أنه نظم «ألفيته» في دمشق. ولما كان قد فرغ من تأليفها وهو في الحادية والثلاثين من عمره - كما سيأتي في الكلام عن الألفية - فيكون قد استقرَّ بدمشق وهو في سنِّ الطَّراءة والصِّبا، لا محالة. ومهما يكن من أمر فقد كانت دمشق أولَ بلدٍ خطَّ فيها الرجلُ ركابَه، وإنه أقام بها زماناً طويلاً، يقرئ الناس النحو والأدب، وكان بدمشق أحدَ الشهود، ولم يكن له من طرق الكسب ما يقوم بكفايته، كما قال الحافظ الذهبي، ويظهر أن ابن معطى كان رقيق الحال قليل المورِد، وقد ظهر شيء من فاقته وعُدْمه في هذين البيتين:

(١) معجم البلدان لياقوت ١ / ٤٩٥، وهي الآن ميناء بالجزائر، على شاطئ

البحر المتوسط.

(٢) وفيات الأعيان ٣ / ١٥٧.

قَالُوا تَلَقَّبَ زَيْنَ الدِّينِ فَهُوَ لَهُ نَعْتٌ جَمِيلٌ بِهِ أُضْحِي اسْمُهُ حَسَنًا
فَقُلْتُ لَا تَعْبِطُوهُ إِنَّ ذَا لَقَبٌ وَقَفُّ عَلَى كُلِّ نَحْسٍ وَالِدَلِيلُ أَنَا

وفي دمشق اتصل ابن معط بالملك المعظم عيسى بن محمد الأيوبي سلطان الشام ، وكان من علماء^(١) الملوك ، محباً للعلم مكرماً للعلماء ، عالماً بفقته الحنفية والعربية . قيل : إنه جعل لكل من يحفظ « المتفصل » للزخشرى مائة دينار وخليفة ، فحفظه لذلك السبب جماعة ، وقد كرم هذا السلطان العالم ابن معط ، وولاه النظر في مصالح المساجد ، ولما توفى الملك المعظم سنة (٦٢٤) اتصل ابن معط بالملك الكامل سلطان الدولة الأيوبية بمصر ، وكان عارفاً بالأدب وله شعر ودراية بالحديث ، سماعاً ورواية . قال عنه ابن خلكان : « كان محباً للعلماء متمسكاً بالسنة النبوية ، حسن الاعتقاد ، معاشراً لأرباب الفضائل .. وكان يبيت عنده كل ليلة جمعة جماعة من الفضلاء ويشاركونهم في مباحثاتهم ، ويسألهم عن المواضع المشككة من كل فن »^(٢) .

وقد حضر ابن معط مرة مجلس الملك الكامل مع جماعة من العلماء ، فسألهم الملك الكامل ، قال : « زيدٌ ذهبٌ به » هل يجوز في « زيد » النصب ؟ فقالوا : لا ، فقال ابن معط : يجوز النصب ، على أن يكون الارتفاع بذهب المصدر الذي دل عليه « ذهب » وهو الذهاب ، وعلى هذا فتوضع الجار والمجرور الذي هو « به » النصب ، فيجىء من باب : زيدٌ مررتُ به ، إذ يجوز في « زيد » النصب ، فكذلك ها هنا . فاستحسن الملك الكامل جوابه ، وأمره بالسفر معه إلى مصر ، فسافر ، وقرَّر له معلوماً على أن يقرىء الناس

(١) البداية والنهاية ١٣ / ١٢١ ، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ١٦٦ .

(٢) وفيات الأعيان ٤ / ١٧٢ .

الأدب والنحو بالجامع العتيق بمصر . ولم تَطُلْ مدَّةُ حياةِ ابنِ معطى بمصر ، فتوفِّيَ بها في سلخِ ذى القعدة سنة (٦٢٨) ، وتكونُ مدَّةُ إقامةِ ابنِ معطى بمصر لم تزد على أربع سنوات ، إذا صحَّ أنه غادر دمشق سنة وفاة الملك المعظم ، وكانت سنة (٦٢٤) كما أسلفت .

هذا وقد ذكر ابنُ الساعي أن ابنِ معطى توفى سنة (٦٢٩)^(١) . وليس بشيء ، فقد أجمع المترجمون على أنه توفى سنة (٦٢٨) ومنهم المؤرخ أبو شامة ، وهو أضبُّط ، لأنه شهد جنازته بمصر . قال في كتابه ذيل الروضتين^(٢) : « وفيها (سنة ٦٢٨) في مُسْتَهَلِّ ذى الحِجَّة توفَّى الزينُ النجوىُّ يحيى بن معطى الزواوىِّ رحمه الله بالقاهرة ، وأنا بها ، وصُلِّيَ عليه بجنب القلعة عند سوق الدوابِّ ، وحضر الصلاة عليه السلطانُ الكاملُ بن العادل ، ودُفِنَ بالقرافة في طريق قبة الشافعيِّ ، رحمه الله ، على يسار المارِّ إليها ، على حافة الطريق محاذياً لقبير أبي إبراهيم المُزنيِّ ، رحمه الله ، حضرت دفنه والصلاة عليه ، وكان آيةً في حفظ كلام النحويين » .

(١) نقل ذلك ابن كثير في البداية والنهاية ١٣ / ١٣٤ .

(٢) المكان المشار إليه في صدر الترجمة .

عبد الرحمن النخعي
(سكنه الله الفردوس)

عصر ابن معطي

عاش ابن معطي حياته شطرين : شطراً في المغرب ، حيث وُلِدَ وتلقَى معارفه الأولى ، وشطراً في المشرق ، حيث صنّف ونظّم ، ولقد كان من بين طالع ابن معطي أنه عاش في القطرين أزهى أيامهما :

ففي المغرب أظلم ابن معطي عصر الموحّدين ^(١) ، هذا العصر الذي بذل رجاله جهوداً جبّارة في سبيل إقرار الوحدة المغربية ، والدفاع عن تراث الإسلام في أيبانيا ، فما كانت دعوة المهدي بن تومرت مؤسس هذه الدولة ، إلا دعوة توحيد وتجديد للمفاهيم الإسلامية التي تبعث روح القوة والعزم في نفوس المسلمين ، فينضمون للعمل بجِدِّ لحماية بيضتهم وحفظ كياناتهم المادّي والمعنوي .

وفي هذا العصر ازدهرت علوم العربية ، من نحو ولغة وعروض ، وبيان وتاريخ وسير . وفيما يتّصل بالدراسات النحوية ، شهد المغرب في هذا العصر علماء أفذاذا ، خطّوا به خطّوات واسعة نحو السكّال ، يُذكر منهم الجزولي ، والسّهيلي ، والشّلّوبين ، وابن معطي صاحبنا ، وابن خروف ، وابن عصفور ، وابن مضاء ، وابن مالك ، وغيرهم .

وقد أدّى هذا النشاط إلى وجود مدارس نحوية هنا وهناك ، وتفرّدت بآراء خاصّة في بعض مسائل الإعراب وغيره ، فهذه مدرسة فاس التي سيختلف أهلها مع تلمّسان في مسألة صرف «أبي هريرة» وهذه مدرسة سبتة التي تخالف الجمهور في ضمّ النكرة المقصودة إذا نوّنت اضطراراً ، وهذه مدرسة طنجة التي توجّه أسئلة نحوية إلى مدرسة أشبيلية .

(١) كل المعلومات عن هذا العصر والحركة العلمية فيه استقيمتها من كتاب «النبوغ المغربي» ص ١٢٦ وغيرها - للأستاذ عبد الله كنون .

وقد نشأت في هذا العصر فكرة نظم المسائل اللغوية والنحوية، ومن ذلك أرجوزة العلامة ابن المناصيف، المسماة بالمُدَهَّبِيَّة، في الحليِّ والشَّيات. وقد نظمها بمرآكش في جُمادى الأولى سنة (٦٢٠). ثم نظَّوم صاحبنا ابن معطى في اللغة والنحو والعروض والقراءات.

وفي المشرق قبيل أن يرحل إليه ابن معطى، توالَّت على الأُمَّة الإسلاميَّة أحداثٌ وأجداثٌ، وعاشت الأُمَّة الإسلاميَّة أعظم الانتصارات مع صلاح الدين الأيوبيِّ بأجاده وبطولاته، وسحقه للصليبيين الغزاة. وقد عاش ابن معطى العصر الأيوبي الذي غيَّر وجه الحياة في العالم الإسلاميِّ، حين قضى على الدولة الفاطميَّة، وسحق الصليبيين المتجبرين، ومكَّن لنشاطٍ فكريٍّ ظهرت آثاره الطيبة في هذه المكتبة القيِّمة التي تركها هذا النَفَرُ الكريمُ، من علماء ذلك العصر في كلِّ فنٍّ^(١).

وفي هذه الحقبة من الزمان كانت مصر والشام مثابةً للعلماء وأمنًا، تهوى إليهما الأفتدة من كلِّ رَجاءٍ وناحية، حيث سلاطينُ بني أيوب يكرِّمون العلم والعلماء، فلا عجب أن يرحل كثيرٌ من علماء المغرب إلى دمشق ومصر، وكان ابن معطى واحداً من هؤلاء العلماء الذين وفدوا على دمشق ثم استقرُّوا بمصر. وقد بهرَ الملك الكامل بعلمه وحفظه، فكان له في ذراه أكرمُ منزلٍ وأرحبُ دار. والملك الكامل من أكثر سلاطين الأيوبيين حبًّا في العلم وتكرُّمًا للعلماء، وقد ذكر المؤرخون له أشياء كثيرةً من هذا وذاك^(٢).

(١) تفصيل ذلك كله في كتاب الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول - للدكتور عبد اللطيف حمزة. وكتاب الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام - للدكتور أحمد أحمد بدوي.

(٢) بالإضافة إلى ما سبق ينظر كتاب الحركة الفكرية ص ١٥١، ١٥٢.
(٢ - الفصول الخمسون)

وفي هذا العصر الذي عاشه ابن معطي ازدهرت الدراسات النحوية في مصر والشام ، على يد جِلةٍ من العلماء الأفذاذ ، الذين وجدوا في ظلال الدولة الأيوبية كلَّ تكريم وتقدير .

وقد ذكر المؤرخون أن الملك عيسى الأيوبيَّ صاحبَ دمشق سَمِعَ من التاج الكِنديِّ كتابَ سيبويه ، وشرَّحه لابن دَرَسْتَوِيَه ، وإيضاحَ الفارسيِّ^(١) .
وشرط لكل من يحفظ « المُفَصَّل » للزَمَخْشَرِيِّ مائةَ دينارٍ وخِلعةً ، فحفظه لهذا السبب جماعة ، وقد أشرت إلى هذا من قبل .

وقد شهد القُطْران من أعلام النحو في هذا العصر : ابن برِّيِّ المِصرِيَّ المتوفى سنة ٥٨٢ ، وعثمان بن عيسى البُلَيْطِيَّ المتوفى سنة ٥٩٩^(٢) ، وأبا اليمين الكِنديَّ المتوفى سنة ٦١٣ ، وسليمان بن بُنَيْنِ الدَّقِيقِيَّ المتوفى سنة ٦١٤^(٣) ، وابن الرَّمَّاحِ علي بن عبد الصمد ، المتوفى سنة ٦٣٣^(٤) ، وابن يَعِيشِ المتوفى سنة ٦٤٣ ، وعلم الدين السَّخَاوِيَّ ، المتوفى سنة ٦٤٣ أيضا ، وابنِ الحَاجِبِ ، المتوفى سنة ٦٤٦ . وهؤلاء أبرز نُحاةِ القُطْرَيْنِ في عصرِ ابن معطي .

* * *

(١) بغية الوعاة ١ / ٥٧١

(٢) نفس المرجع ٢ / ١٣٥

(٣) نفس المرجع ١ / ٥٩٧

(٤) نفس المرجع ٢ / ١٧٥

شيوخ ابن معطي

تَلَمَّذَ ابْنُ مَعْطَى لَطَائِفَ جَلِيلَةٍ مِنْ عُلَمَاءِ عَصْرِهِ ، وَكَانَ أَوَّلَ أَسْتَاذِهِ أَفَادَ مِنْهُ وَانْتَفَعَ بِهِ أَبُو مُوسَى الْجَزُولِيُّ الْمَغْرِبِيُّ ، عَيْسَى بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، صَاحِبُ الْمَقْدَمَةِ الْمَشْهُورَةِ ، تَوَفَّى سَنَةَ ٦٠٧ . وَكَانَ ابْنُ مَعْطَى مِنْ أَجْلِ تَلَامُذَةِ الْجَزُولِيِّ ، كَمَا يَقُولُ الذَّهَبِيُّ .

وَلَا شَكَّ أَنَّ ابْنَ مَعْطَى تَلَقَّى عَنِ الْجَزُولِيِّ بِالْمَغْرِبِ قَبْلَ رِحْلَتِهِ إِلَى دِمَشْقَ ؛ فَإِنَّ الْجَزُولِيَّ لَمْ يَبْرَحِ الْمَغْرِبَ إِلَّا لِفَتْرَةٍ وَجِيْزَةٍ ، زَارَ فِيهَا مِصْرَ وَحَجَّ (١) .

وَمِمَّنْ أَخَذَ عَنْهُمْ ابْنُ مَعْطَى : التَّاجُ الْكِنْدِيُّ ، وَهُوَ أَبُو الْيَمُنِّ زَيْدُ ابْنِ الْحَسَنِ الْمُتَوَفَّى بِدِمَشْقَ سَنَةَ ٦١٣ ، وَكَانَ رَجُلًا إِلِيهَا وَفِيهَا طَابَ لَهُ الْقِيَامُ فَدَرَّسَ وَأَفَادَ ، وَازْدَحَمَ الطَّلَابُ عَلَى حَلِقَتِهِ لِلْإِفَادَةِ مِنْهُ وَالْأَخْذِ عَنْهُ ، وَمِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ الْمَلِكُ الْعَظِيمُ عَيْسَى الْأَيْبِيُّ ، كَمَا أَسْلَفْتُ .

وَقَدْ سَمِعَ ابْنَ مَعْطَى الْحَدِيثَ وَرَوَاهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَسَاكِرِ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٠٠ ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ دِمَشْقَ .

* * *

(١) انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٣ / ١٥٧ .

تلاميذه

كَانَ ابْنُ مَعْطَى قَدْ جَلَسَ لِتَلَامِيذِهِ جُلُوسًا عَامًّا ، حِينَ أَقْرَأَ النَّاسَ الْأَدَبَ وَالنَّحْوَ بِدِمَشْقَ ، وَالْجَامِعَ الْعَمِيقَ بِمِصْرَ ، فَلَمْ يُؤَثِّرْ وَاحِدًا مِنْهُمْ بِدَرْسٍ أَوْ إِمْلَاءٍ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكَرِ الْمُتَرَجِّمُونَ لَهُ تَلَامِيذًا بَعِيْنَهُمْ ، وَاکْتَفَوْا بِقَوْلِهِمْ : « اشْتغَلَ عَلَيْهِ خَلْقٌ كَثِيرٌ وَانْتَفَعُوا » ، أَوْ : « حَمَلَ النَّاسُ عَنْهُ » . عَلَى أَنَّ أَثْنَاءَ تَفْتِيْشِي فِي بُغْيَةِ الْوَعَاةَ ، وَجَدْتَ تَلْمِيذًا بَعِيْنَهُ لِابْنِ مَعْطَى ، هُوَ : أَبُو بَكْرٍ بِنُ عِمْرَانَ بِنِ عَلِيٍّ ابْنِ سَالِمٍ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الْقَسَنْطِينِيَّ النَّحْوِيَّ الشَّافِعِيَّ ، الْمُتَوَفَّى بِالْقَاهِرَةِ سَنَةَ ٦٩٥ ، ذَكَرَ السِّيَوطِيُّ^(١) أَنَّهُ أَخَذَ الْعَرَبِيَّةَ عَنْ ابْنِ مَعْطَى ، وَتَزَوَّجَ ابْنَتَهُ ، ثُمَّ رَأَيْتَ تَلْمِيذًا آخَرَ هُوَ : السُّوَيْدِيُّ الْحَكِيمُ الْعَلَّامَةُ شَيْخُ الْأَطْبَاءِ ، عِزُّ الدِّينِ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بِنِ مُحَمَّدِ بِنِ طَرِّخَانَ الْأَنْصَارِيِّ الدِّمَشْقِيِّ ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٩٠ ، فَقَدْ ذَكَرَ الذَّهَبِيُّ^(٢) أَنَّهُ تَأَدَّبَ عَلَى ابْنِ مَعْطَى .

وَأَمَّا هُوَ : إِبْرَاهِيمُ بِنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بِنِ إِبْرَاهِيمَ بِنِ مُحَمَّدِ بِنِ يُوْسُفَ ، أَبُو إِسْحَاقَ الْأَنْصَارِيُّ الْإِسْكَانْدَرِيَّ السِّكَّاتِبِ ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْعَطَّارِ ، تَوَفَّى سَنَةَ ٦٤٩ ، ذَكَرَ الْقَيُّوْمِيُّ التَّمِيْمِيُّ^(٣) أَنَّهُ تَأَدَّبَ عَلَى ابْنِ مَعْطَى .

* * *

-
- (١) بغية الوعاة ١ / ٤٧٠ ، وأيضاً شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٥ / ٤٣٤ .
(٢) العبر في خبر من عبر ٥ / ٣٦٦ ، والشذرات ٥ / ٤١١ .
(٣) الطبقات السنية في تراجم الحنفية ١ / ٢١٦ .

علمه

أجمع المترجمون على أن ابن معطى كان إماماً مبرّزاً في علوم العربية، فيقول عنه ياقوت معاصره: «فاضلٌ معاصر، إمامٌ في العربية أديبٌ شاعر» ويقول ابن خلكان: «كان أحدَ أئمةِ عصره في النحو واللغة . . . واشتغل عليه خلقٌ كثير وانفعوا به، وصنّف تصانيفَ مفيدةً» .

وقال السيوطي: «كان إماماً مبرّزاً في العربية، شاعراً مُحسِناً» . وقال أيضاً: «كان يحفظ شيئاً كثيراً، فمن جملة محفوظاته كتابُ صحاح الجوهري» . ويقول ابن الخبّاز في ختام شرح ألفية ابن معطى: «حاز في هذه الأرجوزة قصبَ السَّبْق، حيث جمع بين اللفظ القليل والمعنى الكثير، وكيف لا يكون كذلك وقد كان في العربية نسيجَ وَحدِه، وأخبرني بعضُ تلامذته أن الملك الكامل رحمه الله سأله عن قولنا: «أزیداً رأيتَ غلامه . فأملی فی الجواب إحدى عشرة ورقةً، وحدّثنی من أثق به أنه أخبره بأنی أشغلُ الناسَ فی أرجوزته، فقال: سوف أنفذُ إليه ما هو خيرٌ منها، فقيل لي: إنه صنع واحدةً مبلّغها عشرةُ آلاف بيت» . وسبقت قصته مع الملك الكامل في إعراب: «زيدٌ ذهبَ به» .

وقال ابن الوردي في ديباجة شرح الألفية^(١): «وهي شاهدة لناظمها بإصابة الصواب والتفنن في الآداب، حتى كأن سيبويه ذا الإعراب قال له: يا بجلي خذ الكتاب» .

(١) ذكر ابن الوردي ذلك في تاريخه ٢ / ١٥٧ .

هذا وقد رأيت أثناء بعثتي إلى تركيا صورة إجازة^(١) إقرأ من ابن معطى لأحد العلماء تدلُّ على علمه وفضله . وهذه صورتها :

« الله الموقِّ لما يحبُّه ويرضاه

استخرت الله تعالى وأذنت لسيدنا الفقيه العالم تاج الدين أبي محمد محمود ابن عابد بن حسين التميمي الصرخدي ، أهده الله وسدده أن يُقرىء هذا القسم الملقب بالمشارك من كتاب « المفصل » لأبي القاسم محمود نخر خوارزم ، ثقة مني بعلمه ، وتنقيبه عن التحقيق ونهج الصواب ، حسب ما سمعته مني وقت قراءته إياه على مستسرِّحاً وباحثاً عن النكت التصريفية واللطائف الموزعة فيه ، والحوالة في تحرِّي الصواب على ذهنه الثاقب ورأيه الصائب ، إن شاء الله تعالى . وكتب يحيى بن عبد المعطى النحوي الحنفي ، بالقاهرة المحروسة ، أدام الله أيام ملك مالِكها ، وذلك في شهر ربيع الآخر سنة سبع وعشرين وسمائة . »

* * *

(١) جاءت صورة هذه الإجازة على صفحة قسم المشارك من « المفصل » للزمخشري - مخطوطة بمكتبة إسماعيل صائب أفندي بمكتبة جامعة أنقرة - تحت رقم (٢٢١٨) .

مذهبه الفقهي

جاء في دائرة المعارف الإسلامية^(١) أن ابن معطى كان مالكيًا بالمغرب ، شافعيًا بدمشق ، حنفيًا بالقاهرة . ولم أجد له ترجمةً في كتب طبقات المالكية والشافعية المطبوعة ، على حين جاءت ترجمته في كتابين من كتب طبقات الحنفية هما : تاج التراجم لابن قُطُوبُ بَغَا ، والجواهر المضيئة في طبقات الحنفية للترشي ، وقد أثبت مكان الترجمة فيهما في صدر الترجمة .

وقد مرَّ في صورة الإجازة السابقة من خط ابن معطى نفسه « الحنفي » . ثم وجدت في كلامه في «الفصول» ما يؤيد كونه حنفيًا، حيث قال في باب العدد: « فإذا قال كذا كذا درهمًا فيفسَّر بمركب، وهو من أحد عشر الى تسعة عشر، وأحد عشر أقلها » . وقال ابن إياز بإزاء هذا : « هذا ظاهر ، وكلام المصنّف جارٍ على مذهب أصحاب الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه »^(٢) .

* * *

(١) الموضع المشار إليه في صدر الترجمة .

(٢) ينظر بقية كلام ابن إياز فيما يأتي في حواشي تحقيق الفصول .

شعره

عُرِفَ ابنُ معطى بالاشغفِ نال بالفريية وتدريس الأدب ، ويقول عنه السيوطى : « كان يحفظ شيئاً كثيراً ، فمن جملة محفوظاته كتاب صيحاخ الجوهري » ، وسيأتى فى الكلام على مصنفاته أن جمهورها يدور فى فلك النظم . ولا يُبدل من كان هذا شأنه أن يقول الشعر ، وقد ذكر ياقوت فى معجم الأدياء - وهو معاصر لابن معطى - أن له ديوان شعر .

وقد حفظت لنا الكتبُ التى ترجمت له نماذج قليلة من شعره ، فمنه ما ذكره ابن الوردي فى تاريخه ^(١) . قال : ولما حجَّ وغابن الكعبة أنشد :

ولمّا تبدّى لى من السجفِ جانب ^(٢) ومقلّةً لىلى من وراء نقابها
بعثتُ رسولَ الدمعِ بينى وبينها ^(٣) لتأذن فى قُرْبى وتقبيلِ بابها
فما أدنتُ إلا بإيماضِ برقعها ولا سمحتُ إلا بلممِ تراها

ومنه ما ذكره ياقوت والسيوطى ، فى مشارِك فى اللقب :

قالوا تلقبَ زينَ الدينِ فهو له نعتٌ جميلٌ به أضحى اسمه حسنا ^(٤)
فقلتُ لا تغيطوه ^(٥) إنَّ ذا لقبٌ وقفٌ على كلِّ نحسٍ ^(٦) والدليلُ أنا

(١) الموضع السابق فى صدر الترجمة ، وإنباه الرواة ٤ / ٣٩

(٢) فى الإنباه : « حاجب » .

(٣) فى الإنباه : « بعثت الرسول الدمع » .

(٤) هذه رواية ياقوت فى معجم الأدياء ، ورواية السيوطى فى البنية :

نعت جميل به قد زين الأمانا

(٥) فى البنية : « لا تمذلوه » .

(٦) فى البنية : « لا يحس » .

ومنه ما ذكره ياقوت أيضاً :

وإذا طلبت العلم فاعلم أنه
وإذا علمت بأنه متفاضل
عيبٌ لنتظر أي عيب تحمّل
فأشغل فؤادك بالذي هو أفضل

ومنه ما ذكره الففطى ، قال : ومن شعره في هدية :

هذا إليكم ومنكم كان حاضله
فأقبل براحتك اليمنى الذى بعث
فلمست أعزى إلى بخل ولا كرم
به يسارك فاعذرني ولا تلم

هذا كل ما ذكره المترجمون من شعر ابن معطى ، ولا بد أن له شعراً آخر

أغفله هؤلاء المترجمون ، فالظن بمن يكتب كل هذا النظم العلمى أن يقول الشعر

كثيراً لا محالة ، وقد ذكر ياقوت أن لابن معطى ديوان شعر ، كما أسلفت .

* * *

مصنفاته

على امتداد أربعة وستين عاماً عاشها ابن معطى في المغرب والمشرق ، ترك مكتبةً طيبةً تشهد بتمكُّنه في علوم العربية ، وقد دارت معظمُ المصنَّفات التي تركها ابن معطى في فلكِ النظم ، حتى كُيِّدَ في عصره إمامَ النظم العلميِّ غيرَ مدافعٍ ولا مُزاحمٍ .

وهذه جريدةُ مصنَّفاته كما ذكرتها كتبُ التراجم :

١ - الألفية ، وتسمَّى الدُّرَّةَ الألفية في علم العربية ، وسأخُصُّها بكلمةٍ ، أتحدِّث فيها عن النظم في النحو .

٢ - البديع في صناعة الشعر ، وسأتكلم عليه قريباً .

٣ - حواشٍ على أصول ابن السراج .

٤ - ديوان خطب .

٥ - ديوان شعر .

٦ - شرح أبيات سيديويه - نظم .

٧ - شرح المقدمة الجزُولِيَّة ، لشيخه الجزُولِيِّ . وقد نقل عن هذا الشرح

السيوطيُّ في كتابه « الأشباه والنظائر » ، والشيخ يس العليُّ في حاشيته على التصريح^(١) .

٨ - شرح الجمل في النحو ، للزجاجيِّ .

٩ - المقوِّد والقوانين في النحو .

١٠ - الفصول الخمسون - وهو موضوع هذه الدراسة .

(١) انظر الفقرة (١٢) من آراء ابن معطى النحوية .

١١ - قصيدة في العروض

١٢ - قصيدة في القراءات السبع .

١٣ - المُثَلَّث في اللغة .

١٤ - نظم كتاب الجهرة في اللغة ، لابن دُرَيْد .

١٥ - نظم كتاب الصحاح في اللغة للجوهري ، لم يكمله ، ويبدو أنه كان

آخر تصانيفه ، يرحمه الله .

ولم يبقَ على يد الزمن من هذه المصنّفات ، فيما وصل إليه علمي ، إلا ثلاثة

كتب : الألفية ، وقد نشرها المستشرق السويدي زتستين ، بليزج سنة ١٩٠٠م

والفصول الخمسون ، وتحقيقها ودراستها موضوع هذا البحث . والبديع في صناعة

الشعر ، وتوجد منه نسخة خطية بليزج ، برقم ٤٨٨ / ٣ ، ونسخة أخرى ،

بمكتبة أحمد الثالث باستانبول ، برقم ٢٧٣٧ / ٨ ، ومن هذه النسخة صورة

بمعهد المخطوطات ، بجامعة الدول العربية ، برقم (١٨) بلاغة ، باسم : « البديع

في علم البديع » والنسخة بقلم نسخي حسن سنة ٦٧٣ ، وتقع في تسع ورقات .

والكتاب قصيدة مختلفة الوزن والقافية ، عالج فيها ابن معطى ألوان

البديع ، وسبيله : أن يُعرِّفَ اللونَ البديعيَّ في بيتٍ له ، ثم يُتبعه بشاهد هذا

اللون ؛ فيقول عن « الجناس » :

ومن الجناس توافقُ اللفظين لا الأَمَعْنَى كقول حبيبٍ المتناهي

مامات من كرم الزمان فإنه يحيى لدى يحيى بن عبد الله

وهذا البيت في ديوان أبي تمام ٣ / ٣٤٧

وعن « المساواة » يقول :

وهالك في ذكر المساواة قد أتى زهيرٌ بها مثلَ الجُمانِ المنظَّمِ

ومهما يكن عند امرئ من خَلِيقَةٍ وإن خالها تخفى على الناس تُعَلِّمُ
والبيت في ديوان زهير ص ٣٢ .

ويقول ابن معطى في أول كتابه :

بدأت بحمد الله نظمي مسامياً على أحمد الهادي إلى الله داعياً
وبعدُ فإني ذاكرٌ لمن ارتضى بنظمي العروض المجتلى والقوافيما
أتيت بأبيات البديع شواهدا أضمُّ إليها في نظمي الأساميا
ويقول في آخر نظمه :

وتم مرادى من بديع نظمته وفي كلِّ نظمٍ لي يبين عجبُ
ولا غرؤ أن تُعزَى إلىَّ غريبةٌ « وكلُّ غريبٍ للغريبِ نسيبُ »

* * *

النظم في النحو

خَفَّ الشَّعْرُ عَلَى لِسَانِ الْعَرَبِيِّ ، فَيَقِيدُ بِهِ مَأْتَرَهُ ، وَسَجَّلَ عَلَى بَحُورِهِ خَوَاطِرَهُ
ومشاعره ، وقد لجأ إليه مصنِّفو العلوم والفنون ، يضبطون به القواعد ، ويقيدون
به الأحكام ، فرأينا منظوماتٍ في الفرائض (الموارث) والقراءات وعلوم
الحديث والأصول والبلاغة والمنطق والعروض والميقات ، إلى سائر فروع الثقافة
العربية . وقد كان للنحو في هذا الميدان النصيب الأوفى ، فكثُر النظم فيه ،
بين قصيدٍ على قافية واحدة ، إلى أرجوزة متعدِّدة القوافي ، وبين نظمٍ في مسألة
واحدة من مسائله ، إلى نظمٍ يستغرق كلَّ أبوابه ومسائله .

وهنا يرد سؤال : متى بدأ النظم في النحو ؟

وللإجابة على هذا السؤال أقول : الظنُّ بالمنظومات العلمية أن تكون
متأخِّرةً ، أو على الأقل بعد القرون الأربعة الأولى ، وقد قلبت في كتب النحاة
والفهارس العامة للتهدِّي إلى أوَّل من نظم في النحو ، فكان أعجب ما رأيت
ما جاء في كتاب « مقدمة في النحو » المنسوب إلى خلف الأحمر المتوفَّى سنة
١٨٠ ، فقد ذكر أن للخليل بن أحمد قصيدةً في النحو^(١) ونقل منها هذين
البيتين :

فانسقُ وِصْلَهُ بِالْوَاوِ قَوْلَكَ كَلَّهُ وبلاوئُمِّ وأو فليست تَصْعُبُ

الفاء ناسقةٌ كذلك عندنا وسبيلها رَحْبُ الْمَذَاهِبِ مَشْعَبُ

وهذا قولٌ واضح البطلان ، فإن رُوحَ هذا الشعر تنفي أن يكون للخليل ،
ولم يذكر أحدٌ ممن ترجموا للخليل أن له قصيدةً في النحو ، وقد علَّق الأستاذ

(١) مقدمة في النحو ، ص ٨٥ ، ٨٦ .

عز الدين التتوخى في حواشيه على كتاب خلف المذكور ، فقال : « والنحاة لا يذكرون أن له (أى للخليل) قصيدة في النحو ، وإن كانت كتب المصنفين لا تُذكر بأجمعها في أثبات مصنفاتهم ، فعلى هذا تكون هذه القصيدة النحوية - إن صحَّت نسبتها - هي من جملة ما ضاع من كتب الخليل . »

وإذا انتفى هذا فيكون أقدم من نظم في النحو - فيما وصل إليه علمي - هو أحمد بن منصور اليشكري .

جاء في الأشباه والنظائر^(١) للسيوطي ، في مبحث التعويض : « قال أبو حيان : وقد نظم هذا الخلاف أحمد بن منصور اليشكري ، في أرجوزته في النحو ، وهي أرجوزة قديمة ، عدتها ثلاثة آلاف بيت إلا تسعين بيتا ، احتوت على نظم سهل وعلم جم . »

وهذا أحمد بن منصور اليشكري لم أعرف تاريخ مولده ، وقد ترجمه السيوطي في البغية^(٢) ، ولم يزد في ترجمته على قوله : نقل عنه أبو حيان في الارتشاف ، وقال : له أرجوزة في النحو ، منها :

وما جوازك الغلام راكب فليس للجواز يُلقى ناصب
إلا ابن كيسان من المذهب فإنه أجاز نصب الرّاكب

وترجم له أيضا الفيروز آبادي في البلغة ، وذكر وفاته سنة (٣٧٠) قال : وله أرجوزة في النحو والصرف ، تنيف على ألفي بيت ، نظمها سهل ، وعلمها غزير ، أولها :

الحمد لله الذي تعالى واستخلص العزة والجلالا

(١) الأشباه والنظائر ١ / ١٢٣

(٢) بغية الوعاة ١ / ٣٩٢

وهذا اليشكريّ أخذ عن ابن دُرَيْدٍ ، وسليمان بن عيسى الجوهريّ ،
وأبي بكر بن الأنباريّ^(١) . ثم كان من فضل الله وإنعامه عليّ أن وقع في يدي
الجزء الثاني من مخطوط نفيس اسمه « تذكرة النحاة » رأيتُه بالخرزانة العامة
بمدينة الرباط بالمغرب الأقصى - حرسه الله - أثناء رحلتي الثانية إليه ، صيف
١٩٧٥ م ويرجح العلامة الجليل الأستاذ محمد إبراهيم الكتاني قيمّ الخزانة أنه
للإمام أبي حيان الأندلسيّ .

وهذا الجزء محفوظ بالخرزانة العامة برقم (٢١٤ ق) .
وهو مكتوب بخط نسخيّ نفيس من خطوط القرن الثامن ظنّاً ، وقد اشتمل
على نقول غريبة عجيبة في اللغة والنحو والأدب ، وساق نصوصاً من رسائل
وكتبٍ نادرة .

وقد ذكر أبو حيان في هذا الجزء من « التذكرة » ص ٥٠٩ - ٥١٧ ،
أحمد بن منصور اليشكريّ هذا ، وأرجوزته . قال :
« وقفت له على كتاب في النحو مرتب ، عدة الأرجوزة ألفان وتسعمائة
وأحد عشر بيتاً ، ذكر في خطبته ما نصه : إني اعتمدت تأليف هذه الأرجوزة
لما وجدت كثيراً ممن سبقني إلى مثلها قصر عن مقصدي فيها بتطويل بعيد
المعنى ، واختصارٍ نزر المجتنى ، واخترت أوسط الأمرين ، بين الإيجاز والإطالة ،
ولم أجرد مذهباً بعينه ، لكن عدلت إلى ما كان أقوى حجّة عندي ، وذكرت
بعض ما اختلفوا فيه طلباً للإيضاح » .

(١) البالغة ص ٣٣ ، والعبر ٢ / ٣٥٥ ، والشذرات ٣ / ٧١ ، ومقدمة تحقيق

الاشتقاق لابن دريد ص ٧

وقد ذكر أبو حيان من هذه الأرجوزة مائة وخمسة وثمانين بيتاً^(١).

ثم صنّف الإمام أبو محمد الحريريّ صاحب المقامات ، المتوفى سنة ٥١٦ هـ ، أرجوزته الشهيرة في النحو المسماة « ملحة الإعراب^(٢) » . وتبلغ عدة أبياتها ثلاثمائة وسبعة وسبعين بيتاً (٣٧٧) . وقد طبعت هذه الأرجوزة في القاهرة سنة ١٣٤٠ هـ .

ولأبي العباس أحمد بن عبد العزيز بن هشام الشنتمريّ ، أرجوزة في النحو ، ذكرها السيوطي^(٣) ، وكان الشنتمريّ حياً سنة ٥٥٣ هـ .

ونظّم الحسين بن أحمد بن خيران البغدادي المتوفى سنة ٦٠٠ أرجوزة حميدة في النحو ، كما يصفها السيوطي^(٤) .

ونظّم سالم بن أحمد بن سالم المعروف بالمنتجب ، المتوفى سنة ٦١١ أرجوزة في النحو^(٥) .

(١) أقول : هذه التذكرة من أعجب ما رأيت من كتب المتأخرين ، وقد عكفت على قراءتها زماناً أيام مقامي بالغرب ، ولعل الله أن يسر لي كتابة مقالة عنها . وقد رأيت أصحاب المطولات ينقلون عنها كثيراً ، فهذا السيوطي ينقل عنها في الأشباه والنظائر ١ / ٩١ ، ٣ / ١٦ ، ١٧ ، ٩٠ ، وفي معجم الهوامع ١ / ١٠ ، والبغدادي في الخزانة الجديدة ١ / ١٣٢ ، ٣٤٦ ، ٣٩٧ ، ٤٢٩ ، ٢ / ٢٤٤ ، ٣ / ٧٧ ، ٤ / ٥٨ ، ٦١ (الطبعة الجديدة) ومن طبعة بولاق ٢ / ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٢٩ ، ٣٤٧ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩ ، ٤٠١ ، ٥٢٨ ، ٥٥٥ ، وغير ذلك كثير في الجزأين الثالث والرابع .

(٢) بنية الوعاة ٢ / ٢٥٩

(٣) بنية الوعاة ١ / ٣٢٦ ، ٣٢٥

(٤) بنية الوعاة ١ / ٥٣١ ، ولسان الميزان ٦ / ٢٤٧

(٥) بنية الوعاة ١ / ٥٧٥

وقد وصل نظم النحو إلى قمته في القرن السابع الهجريّ ، على أيدي ثلاثة رجال : ابن مُعْط ، وابن الحاجب ، وابن مالك . ثم اتسعت رُفْعَةُ النَّظْمِ فيما تلا ذلك من قرون . ويشار هنا إلى أن للشاعر حازم القرطاجيّ المتوفى سنة ٦٨٤ هـ قصيدة ميمية في النحو ، بلغت عدّة أبياتها مائتين وسبعة عشر بيتاً ، وهي قصيدة من البحر البسيط - وقد نشرت في آخر ديوان حازم المطبوع ، ونقل منها ابن هشام عدة أبيات في معنى اللبيب (١) .

ويبدو أن أشهر نظم قبل ابن معطى كان نظم الحريريّ ، بدليل قول ابن الحُبَّاز في شرح قول ابن معطى في ألفيته: « خَلَّتْ مِنْ حَشْوٍ » : « (٢) يريد أنه ليس في لفظها فضلةٌ كما فعل الحريريّ في « ملحته » ، فإنه قد يذكر نصف بيت أو ثلثه من غير فائدة ، تتميماً للوزن » . فهذا نصٌّ يقارن بين نظم ابن معطى والحريريّ ليس غير .

* * *

(١) معنى اللبيب ص ٩٤ ، مبحث (إذا) .

(٢) مقدمة شرح الألفية . ومثل قول ابن الحُبَّاز قال ابن جمعة في شرحه لألفية

ابن معطى ، ورقة ٥ أ .

كيف نظم ابن معطى ألفيته؟

عادة ناظمي القصائد العامية أن يوضوعوا قواعدهم على قصيدة من بحر واحد وقافية واحدة، أو أرجوزة مختلفة القوافي من بحر الرجز، وهذا الشكل الأخير هو الغالب على المنظومات العامية، لكن ابن معطى حين صنّف الألفية اختار شكلاً لم يسبق إليه، وهو أنه نظم الألفية من بحر الرجز والسريع. قال (١):

وذا حدا إخوان صدق لي على أن اقتضوا مني لهم أن أجعل
أرجوزة وجيزة في النخسور عدتها ألف خلت من حشور
لعلمهم بأن حفظ النظم وفق الذكي والبعيد الفهم
لا سيما مشطور بحر الرجز إذا بني على ازدواج مؤجز
أو ما يضاويه من السريع مزدوج الشطور كالتصريح
ويقول ابن جمة: «واعلم أن الطريقة التي ارتكبتها يحيى لم تسلكها العرب، إذ ليس في نظمها قصيدة من بحرين».

على أن اختيار ابن معطى لهذين البحرين مما يدل على حسه الموسيقي المرهف، فالبحران متقاربان في وزنها، وقد يقع الخلط بينهما أحيانا، نرى ذلك في قصيدة خطام المجاشعي التي يذكر فيها هذا الشاهد المعروف:

* وصاليات ككما يوءنقين *

قال العلامة البغدادي (٢): «وهو من قصيدة خطام المجاشعي، وهي من

بحر السريع، وربما حسب من لا يحسن العروض أنه من الرجز».

وهذا أبرزُ فرقٍ بين ألفية ابن معطى وألفية ابن مالك ، فهذا نَظْمُ ألفتِه
كَلَمَّها على بحر الرجز .

هذا وقد ذكر ابن خلدون في مقدمته^(١) ألفية ابن معطى وسمّاها :
الأرجوزة الألفية .

* * *

(١) المقدمة، ص. ١٣٧٧

حول تسمية « الألفية »

سَمَّى ابن معطى نظمه : « الدرة الألفية » حيث قال في ختامها :
تَحْوِيهِ أَشْعَارُهُمُ الْمَرْوِيَّةُ هَذَا تَمَامُ الدَّرَةِ الْأَلْفِيَّةِ
ثُمَّ عَرَفَ هَذَا النَّظْمَ بَعْدَهُ بِالْأَلْفِيَّةِ ، لِقَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ فِي مَقْدَمَةِ أَلْفِيَّتِهِ :
وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطٍ فَائِقَةُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَعطَى
ولا أعلم نظماً قبلَ نظم ابن معطى حمل هذه التسمية ، سواء في النحو
أو غيره ، ثم حاولت أن أعثر على تصنيف يحمل تسمية « الألف » نثراً أو نظماً ،
فلم أجد شيئاً إلا ما ذكره ابن النديم ^(١) من « أن الجهمشيارى المتوفى سنة (٣٣١) »
ابتدأ تأليف كتاب اختار فيه ألف سمر من أسفار العرب والعجم والروم
وغيرهم .. فاجتمع له من ذلك أربعائة ليلة وثمانون ليلة ، كل ليلة سمر تامّ يحتوى
على خمسين ورقة وأقلّ وأكثر ، ثم عاجلته المنية قبل استيفاء ما في نفسه
من تسميته ألف سمر . وقد أورد ابن النديم ذلك في سياق حديثه عن كتاب
« ألف ليلة » .

فهل اطلع ^(٢) ابن معطى على شيء من ذلك فراقت له هذه التسمية فأطلقها
على نظمه ؟ هذا مجرد احتمال ولا سبيل إلى القطع فيه برأى .

ومهما يكن من شيء فقد شاعت هذه التسمية بعد ابن معطى ، في نظم
النحو وغيره ، وكان أول المنتفعين بهذه التسمية ابن مالك ، وتلاه زين الدين
أبو التقي شعبان بن محمد بن داود بن علي المصري الآفارى الحنفى ، المتوفى سنة

(١) الفهرست ص ٤٢٣

(٢) عرف ابن معطى بالاشتغال بالأدب بتدريسا وتصنيفا ، كما سبق في ترجمته .

٨٢٨ ، فقد صنع ألفية في النحو سماها : « كفاية الغلام في إعراب الكلام »^(١) ثم عبد العزيز بن عبد العزيز الممطي المكناسي الميموني المتوفى سنة ٨٨٠ . فقد ذكر الأستاذ الزركلي أن له ألفية في النحو^(٢) . ثم رأينا السيوطي المتوفى سنة ٩١١ يعمل ألفية في النحو والتصريف والخط . يجمع فيها بين ألفية ابن مالك وألفية ابن معط ، وقد طبعت هذه الألفية في مصر . وفيما سوى النحو من الفنون رأينا : « الألفية في الألفاظ الخفية » ، ألف لغز في ألف اسم ، لأبي بكر بن محمد بن إبراهيم الإربلي الشاعر المتوفى سنة ٦٧٩ . وألفية الحافظ العراقي زين الدين عبد الرحيم بن الحسين المتوفى سنة ٨٠٦ . في أصول الحديث . والألفية في الفرائض ، للقاضي محب الدين محمد بن شحنة الحلبي المتوفى سنة ٨١٥ . وألفية في أصول الفقه ، لشمس الدين محمد بن البرماوي الشافعي المتوفى سنة ٨٣١ . والألفية الورديّة في التعبير ، للشيخ زين الدين عمر بن مظفر بن الوردي المتوفى سنة ٧٤٩ . والألفية في المعاني والبيان ، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد القباقي الحلبي المتوفى في حدود سنة ٨٥٠^(٣) .

* * *

(١) الضوء اللامع ٣/١ ، ٣٠ ، شذرات الذهب ٧/١٨٤ ، فهرس دارالكتب المصرية ٢/١٥٤ . (٢) الأعلام ٤/١٤٥ ، نقلا عن جذوة الاقتباس ص ٢٧٠ . (٣) كشف الظنون ص ١٥٦ ، ١٥٧ . وذكر حاجي خليفة أيضا ألفية في علم الباء .

نظرة عامة على ألفية ابن معطي

لا سبيلَ إلى حديثٍ مُستوعَب ودراسة شاملة عن ألفية ابن معطي ما لم تتوفر أدواتُ البحثِ كاملةً، وأهمُّها جمعُ شروح الألفية ودراساتها دراسةً مُستأنيّةً، وأرجو إن طال بي العمر أن أفرغَ لهذه الدراسة .

على أن أوّل ما يلفت نظرَ قارئِ ألفية ابن معطي العُدوبةُ والسَّلاسةُ والإحكامُ في صياغة القواعد النحوية ، وليس هذا ضرَباً من الإنشاء المُغالي أو المديح المتحيز ، فابن معطي اشتغل بالأدب دَرَساً وتصنيفاً ، وجُلُّ مصنّفاته تدور في فلكِه ، وقد انعكس ذلك في معالجته لقواعد النحو نظماً ، وقد سبق قول ابن الخباز شارح الألفية « إنه ليس في لفظها فَضْلَةٌ ، كما فعل الحريريّ في « مُلحّته » فإنه قد يذكر نصف بيت أو ثلثه من غير فائدة تميماً للوزن » . وقال أيضاً في ختام شرحه : « فلقد حاز في هذه الأرجوزة قَصَبَ السَّبْقِ ، حيث جمع بين اللفظ القليل والمعنى الكثير ، وكيف لا يكون كذلك وقد كان في العربية نَسِيجَ وَحْدِهِ » .

وهذه مُثَلٌ لعدوبة الصياغة : قال في الكلام على الممنوع من الصرف^(١) :

وإن تُردُّ قبيلةً أو أمّا	لم ينصرف كتغلبٍ ولخماً
كذا إذا أردت بالبلدان	تأنيثَ تعريفِ كمينِ عُمانِ
لم ينصرف إذ بُعِثَ أردتاً	وإن أردت مَوْضِعاً صرَفْتاً
كواسيطٍ ودابقٍ وفلجٍ	دليلها في الشعر للمحتجِّ

وقال في الكلام على أسماء الأفعال^(١) :

وها وحَيْهَلٌ وَبَلَهَ الشَّجَرَا وَهَاتِ زِيدًا وَتَرَكَ عَمْرًا

فِي شِعْرِهِمْ قَدْ وَرَدَتْ فحَاكِمًا تَرَكَهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَكَهَا

مِنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا وَقِيلَ يُحْتَاجُ إِلَى سَمَاعِهَا

وهذا النظم الأخير يلفت إلى ظاهرة شاعت في ألفية ابن معطى شيوخاً

بيناً، وهي تضمينه للشواهد النحوية وإدماجها في النظم، وذلك قوله: «تَرَكَهَا

مِنْ إِبِلٍ تَرَكَهَا» فهذا شاهد معروف^(٢). وبعده:

* أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا *

وقوله: * مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا *

شاهد أيضاً، وبعده^(٣):

* أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا *

وقال في مبحث جُروفِ الجَرِّ^(٤):

وَالكَافُ لِلتَّشْبِيهِ قَدْ تَسْكُونُ إِسْمًا وَحَرْفًا مِثْلَ مَا يَبِينُ

فِي قَوْلٍ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ كَافَيْنِ وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُوَوِّقِفَيْنِ

والشاهد الأخير من قصيدة لخطام الجاشعسي، وقد أشرت إليه قريبا.

وفي الكلام على «رُبَّ» قال:

وَرُبَّ إِنْ كُفِّتْ بِمَا كَرُّبَمَا صَارَتْ كِمِثْلِ إِنْمَا وَعَلَمًا

فَيَقَعُ الْفِعْلُ وَالْإِسْمُ بَعْدَهَا وَأَضْمَرُوا فِي الشَّعْرِ رَبَّ وَحَدَّهَا

وَحَيْثُ لَهَا دَلِيلٌ بَاقٍ كَقَوْلِهِ: وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ

(١) الألفية ص ٤٢ (٢) المقتضب ٣ / ٣٦٩

(٣) المقتضب ٣ / ٣٧٠ (٤) الألفية ص ١١ -

والشاهد الأخير لرؤبة ، وهو بتمامه (١) :

* وقائم الأعماقِ حاوي المخترقِ *

وقال في باب تعدية الأفعال (٢) :

الرابع الذي له مفعولٌ ثمَّ له لآخرٍ ووصولٌ
لكنُ بجرفِ الجرِّ نحو اخترتُ وقد أمرتُ وقد استغفرتُ
يكونُ ساقطاً ومُستبيناً كاختارَ موسى قومه سبعمينا
وهذا نصُّ الآية ١٥٥ من سورة الأعراف .

وفي باب الحال يقول (٣) :

وحالٌ مانكراً قبله نُحِلُّ كقوله لِمَى موحِشاً طللُ
والحالُ قد تكونُ تأكيداً كما قال : هو الحقُّ مُصدِّقاً لِمَا
وقد تكونُ الحالُ طوراً معرِّفه في حكمِ تذكيرٍ ومُستقٍّ صِفَه
كقوله : أرسَلها العِراكَا وجُهدهُ ووَحدهُ أنا كَا

وفي هذا النظم أدمج ابن معطى ثلاثة شواهد ؛ اثنين من الشعر هما :

« لمية موحشاً طللُ » والثاني « أرسَلها العِراكَا » . وهو بتمامه :

فأرسَلها العِراكَا ولم يذُدها ولم يُشْفِقْ على نغصِ الدِّخالِ
وهو اللَّبيد (٤) . والأول لكثير (٥) ، وتمامه :

* يَلُوحُ كأنه خِللُ *

والشاهد الثالث من القرآن الكريم ، من الآية ٣١ من سورة فاطر .

(١) ديوانه ص ١٠٤ (٢) الألفية ص ١٦

(٣) الألفية ص ١٩ (٤) ديوانه ص ٨٦

(٥) ديوانه ٢ / ٢١٠ . وفي نسبته لكثير خلاف ، انظره في الحزانة ٣ / ٢١١

وفي الكلام على إعمال « ما » عمل « ليس » ، قال ^(١) :
يَشْهَدُ لِلْحِجَازِ فِي لُغَاتِهِمْ مَقَالَهُ : مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ
وَمَنْ عَدَا أَهْلَ الْحِجَازِ رَعَوْا خَبَرَ « مَا » إِلَّا الَّذِينَ سَمِعُوا
النَّصْبَ فِي الْقُرْآنِ فِيمَا ذُكِرَا وَمِنْهُ فِي يُوسُفَ : هَذَا بَشَرًا
والآية الأولى : هي الثانية من سورة المجادلة ، والثانية : هي الواحدة
والثلاثون من سورة يوسف .

وفي الكلام على أسماء الأفعال يقول ^(٢) :
وَمِثْلُهَا مِنَ الظُّرُوفِ دُونَكُمْ ثُمَّ عَلَيْكَ مِثْلُهَا وَعِنْدَكَ
كَقَوْلِهِ : عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ أَيْ الزَّمُوا كَمَا تَقُولُ : حِذْرَكُمْ
وَدُونَ فِي الشُّعْرِ أَتَى تَصْدِيقُهَا دُونَكُمْ يَا أُمَّ لَا أُطِيقُهَا
كَذَاكَ لَوْ لَمْ يُلْغَ مَا أَنْشَدُكَ يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكُمْ
والشواهد في ذلك واضحة . ويطول في الحديث لو استقصيت هذه الظاهرة
في كل أبواب الألفية ، على أن هذه الظاهرة لم تأت في ألفية ابن مالك إلا في
مواضع قليلة جدًا .

وقد ظهرت براءة ابن معطى وتبجلى اقتداره على النظم ، في تلك العنوانات
التي صدر بها الأبواب ، فقد صاغ رؤوس الأبواب نظاماً ، ففي أول باب يقول :
بِاللَّهِ رَبِّي فِي الْأُمُورِ أَعْتَصِمُ الْقَوْلُ فِي حَدِّ الْكَلَامِ وَالْكَلِمِ
وفي صدر المعرب والمبني يقول :
الْقَوْلُ فِي الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ الْأَصْلُ فِي الْإِعْرَابِ لِلْأَسْمَاءِ

(١) الألفية ص ٣٥ ، ٣٦

(٢) الألفية ص ٤٢ ، ٤٣

وفي علامات إعراب المفرد يقول :

القولُ في إعرابِ الاسمِ الواحدِ كلُّ صحيحٌ بانصرافٍ واردةٍ
وفي إعرابِ المثني يقول :

القولُ في التثنيةِ اللَّفْظِيَّةِ الواوُ للعطفِ بها مَنْوِيَّةٌ
وفي إعرابِ جمعِ المذكرِ يقول :

القولُ في جمعِ المذكرِ العَلَمِ والوصفِ والواحدِ فيه قد سَلِمَ
وفي بابِ المبنيِّ للمفعول يجعلُ عنوانه :

القولُ فيما لم يُسمَّ فاعِلُهُ قد يحذفُ الفاعِلَ لفظاً جاهِلُهُ
وتجريُ عُنواناتُ الأبوابِ كُلُّها منظومةً على هذا النَّسقِ .

* * *

ألفية ابن معطى وألفية ابن مالك

لا سبيلَ هنا إلى مُقارنةٍ شاملةٍ بين الألفيتين ، فهذا مما ينبغي أن يُفردَ له بحثٌ مستقلٌ ، تكون ركينته الأولى جمعَ شروح الألفيتين ، في دراسةٍ مستأنيةٍ جامعةٍ ، ولكن الناظرَ في الألفيتين ، من حيثُ صياغةِ القواعدِ النحويةِ يلحس بوضوحِ عُدُوْبَةِ نظامِ ابنِ معطى . ولنقرأ أولَ بابٍ في الألفيتين ، يقول ابن معطى :

اللفظُ إن يُقَدَّ هو الكلامُ	نحو مَضَى القومُ وهُم كِرَامُ
تأليفه من كَلِمٍ واحِدِها	كَلِمَةٌ أقسامُها أَحَدُها
وهي ثلاثٌ ليس فيها حُلْفٌ	الاسمُ ثم الفعلُ ثم الحرفُ
فالاسمُ ما أبان عن مُسمًى	في الشخصِ والمعنى المُسمًى عَمَّا
والفعلُ ما دلَّ على زمانِ	ومصدرٍ دلالةِ اقترانِ
والحرفُ لا يفيدُ معنىً إلَّا	في غيره كَهَلْ أتى العَلَّا
فالاسمُ عَرَّفَهُ وأخبرَ عنه	وثَنَّهُ واجمعهُ أو نَوَّنَهُ
واجرُّرُه أو نادِه أو صَعَّرَهُ	وانعتهُ أو أنثتهُ أو أضمرَهُ
والفعلُ بالسَّينِ وسوفَ عُرِّفا	والأمرِ والنهيِ وقدَ آنَ صُرِّفا
والحرفُ فَضْلَةٌ بلفظِ خالي	مِنَ عِلْمِ الأسماءِ والأفعالِ
يجيُ إمَّا رابطًا أو ناقلًا	أو زائدًا مؤكِّدًا أو عاملاً

ويقول ابن مالك :

كلامنا لفظٌ مفيدٌ كاستقيم	واسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ الكَلِمِ
واحدهُ كلمةٌ والقولُ عَمٌّ	وكلمةٌ بها كلامٌ قد يؤمُّ

بِالْجُرِّ وَالشَّنْوِينَ وَالنَّدَا وَأَلَّ
 بِنَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا أَفْعَلِي
 سِوَاهَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ
 وَمَا ضَى الْأَفْعَالِ بِالتَّامِزِ وَسِمِ
 وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلُّ
 وَالنَّظْرُ فِي هَذَيْنِ النِّظْمَيْنِ مُغْنٍ عَنِ أَيِّ تَعْلِيْقٍ .

هذا ، وقد رأيت للمقرئ كلاما ، أنصف فيه ابن معطى ، وشهد له بهذه
 العذوبة التي يحسبها كل من طالع « ألفيته » . قال المقرئ في ترجمة ابن مالك :
 « واعلم أن « الألفية » مختصرة الكافية ، كما تقدم ، وكثير من أبياتها
 فيها بلفظها ، ومتبوعه فيها ابن معطى ، ونظمه أجمع وأوعب ، ونظم ابن معطى
 أسلس وأعذب » (١) .

على أنه مما لاشكَّ فيه أن ابن مالك قد أفاد من ابن معطى في المنهج العام ،
 من حيث سرد التواعد واستخدام المناسبة والاستطراد وارتباط اللاحق
 بالسابق ، وقد نبهنا إلى هذه الإفادة محقق « التسهيل » لابن مالك (٢) ، لكن
 في الحق أن ابن مالك ، لإمامته وطول اشتغاله بالنحو - يمتاز بدقيق المسائل
 وقصدها في أبواب ، على حين نرى ابن معطى يدمج المسائل الكثيرة تحت الباب
 الواحد ، ولا ينبغي في مجال المقارنة أن ننسى السنن التي كتب فيها ابن معطى
 « ألفيته » فقد ذكر في ختامها أنه انتهى منها سنة (٥٩٥) ، ولما كان قد وُلِدَ
 سنة (٥٦٤) فيكون قد أتمَّ نظم الألفية ، وهو في الواحد والثلاثين من عمره ،
 وهي سنُّ طرأةٍ وصبا ، على حين نرى ألفية ابن مالك تلخيصاً لموسوعته

«الكافية» فلا بد أن يكون قد نظم الألفية بعد أن رسخت قدمه وطال باعه في درّس النحو وتصنيفه .

ولقد تعدّى تأثر ابن مالك ابن معطى في المنهج العام ، إلى استخدام قافية أو ألفاظٍ بعينها ، يقول ابن معطى في العنوان الذى جعله للتوابع :

القولُ في توابعِ الكلامِ الأوّلُ نعتٌ وتوكيدٌ وعطفٌ وبدلٌ
ويقول ابن مالك :

يَتَّبَعُ فِي الإِعْرَابِ الأَسْمَاءَ الأوّلَ نعتٌ وتوكيدٌ وعطفٌ وبدلٌ
فهذا هذا ، لكنّ ابن مالك رجلٌ صنَعُ ، يُجيدُ الأخذَ والتَّصَرُّفَ فيه .
وفي باب العطف يقول ابن معطى :

والعطفُ عطفانِ بيانٌ ونسَقُ عطفُ البيانِ شِبْهُ نعتٍ قد سَبَقَ
ويقول ابن مالك :

العطفُ إمّا ذو بيانٍ أو نسَقُ والغرضُ الآنَ بيانُ ما سَبَقَ
وفي عطف البيان يقول ابن معطى :

مِنْهُ ليس بِمُشْتَقٍّ ولا في حُكْمٍ مُشْتَقٌّ فضاءى البدلِ
أكثر ما يكون بالأعلام وبالكنى كراهة الإبهام
شاهدُهُ يا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرًا والتاركُ البَكْرِىُّ بِشْرِ جَرًّا
ويقول ابن مالك :

وصالحًا لبدلية يرمى في غير نحو: يا غلامُ يعمراً
ونحو بشرٍ تابعِ البكرىِّ وليس أن يُبدلَ بالعرضى
وفي باب المبتدأ والخبر يقول ابن معطى :

وإن تشأ رفعتَ فِعلَ الفاعلِ ومِنْهُ أُمَّصِرُّ عَوَازِلِي

فَمُقْتَصِرٌ مُبْتَدَأٌ وَأَغْنَى فَاعِلُهُ عَنِ خَبَرٍ فِي الْمَعْنَى

ويقول ابن مالك :

وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٌ وَالثَّانِي فَاعِلٌ أَنَّنِي فِي أُسَارٍ ذَانِ

أرأيتَ إلى « أغنى » في البيتين ؟ ولا يقال إن « أغنى » من المصطلحات النحويّة التي يشترك فيها المصنّفون جميعاً ، فهم يستعملون كثيراً كلمة « سدّ » . هذا وقد أثبت في دراستي لآراء ابن معطى النحويّة أن ابن مالك تأثره في مسألتين^(١) .

ومما لا شكّ فيه أن ابن مالك قد نظر كثيراً في ألفيّة ابن معطى ، وقد ثبت أنه كان يقرؤها لتلاميذه . ذكر ابن حجر^(٢) العسقلانيّ في ترجمة « أحمد ابن عبد الرحيم بن شعبان الدمشقيّ الحنفي » أنه قرأ ألفيّة ابن معطى على ابن مالك .

ومع التسليم كلّ التسليم بإمامة ابن مالك وعبقريته النحويّة أقول : تُرى ماذا كان أمرُ ابن معطى لو أُتيح له شارحٌ نابِهٌ مثلُ أبي حيان ، فقد قال الصّفديّ في ترجمته^(٣) : « هو الذي جسّر الناسَ على مصنّفات الشيخ جمال الدين ابن مالك رحمه الله ، ورغّبهم في قراءتها ، وشرح لهم غامضها وخاض بهم لججّها ، وفتح لهم مُقفلها » .

حقاً إن ابن معطى قد شرحه أئمة معروفون : كابن الخبّاز وابن إياز ،

(١) انظر الفقرتين : الثانية والرابعة في باب (آراء ابن معطى النحويّة) .
وانظر أيضاً الفقرة الخامسة من (التعبيرات والمصطلحات في الفصول) .

(٢) الدرر السكّانة ١ / ١٨١

(٣) نكت الهميان ص ٢٨٠

وامتلاّت موسوعاتُ النحو الكبرى ، كالمجمّع ، والأشباه والنظائر ، والتصريح
على التوضيح ، بالنقل عنها ، لكن لم يُتَّح لأَيِّ من هذه الشروح من الذُّيوع
والانتشار ما أُتيح لشروح ابن مالك . وخطوط الكتب كخطوط الناس ،
يصينها ما يضيئهم من ذُيوع أو نُحُول ، وقد أجمعتُ ألفيةُ ابن مالك ألفيةَ
ابن مَعطى ، حتى ليَجعل بعضهم شرحاً لألفية ابن مَعطى شرحاً لألفية ابن مالك .

* * *

هل نظم ابن معطى في النحو غير الألفية؟

إذا كان ابن مالك قد نظم قبل الألفية « الكافية » في نحو ثلاثة آلاف بيت ، فهل نظم ابن معطى غير الألفية ؟ وللإجابة على هذا السؤال أقول : وجدتُ في ختام شرح الألفية لابن الخباز ، قال : « وحدّثني مَنْ أتق به أنه أخبره (أى الملك الكامل) بأنى أشغلُ الناسَ فى أرجوزته ، فقال : سوف أنفِذُ إليه ما هو خيرٌ منها ، فتميل لى : إنه صنع واحدة مَبْلُغها عشرة آلاف بيت » .

وقد أتم ابن معطى نظم الألفية بدمشق^(١) سنة (٥٩٥) كما صرح بهذا التاريخ فى ختامها .

وجاءت فى (١٠٢١) بيتا ، ولو أخرجنا من هذا العدد المقدمة والخاتمة كان خالص ما فيها من القواعد (١٠٠٢) ألف بيت واثنين .

وقد طبعت الألفية طبعة وحيدة فى ليبزج سنة (١٣١٧ هـ) الموافقة لسنة (١٩٠٠ م) بعناية المستشرق زيتستن ، ووقعت فى (٦٩) صفحة من القطع المتوسط ، مع مقدمة باللغة الألمانية ، ومقتطفات من شرح ابن الخباز ، وقد ذكر هذا المستشرق أنه نشر الألفية عن مخطوطات برلين والاسكوزيال وليدن .

* * *

(١) كما حكى حاجى خليفة فى كشف الظنون ص ١٥٥ ، ١٥٦ ، عن الشريشى شارح الألفية . وقال آخرون : إنه أتمها بالقاهرة ، كما جاء فى دائرة المعارف الإسلامية ، وأنا أستبعد ذلك لما ثبت من أنه جاء إلى القاهرة فى أواخر حياته .

شهرة الألفية

حظيت ألفية ابن معطى بالشهرة ، وتلقاها الناس بالقبول ، فقرأوها وأقرءوها ، ونظموا في مدحها .

ذكر ابن حجر العسقلانيّ في ترجمة « علي بن الحسين بن القاسم الموصليّ الشافعيّ ، المعروف بابن شيخ العوينة » : قال : « وأخذ ألفية ابن معطى عن الشيخ شمس الدين المعيد المعروف بابن عائشة^(١) » .

وحكى ابن تغري برديّ ، في ترجمة أبي جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطيّ ، قال : ومن شعره ما كتبه على ألفية الشيخ يحيى :
يا طالبَ النحو ذا اجتهادٍ تسمو به في الورى وتحيا
إن شئتَ نيلَ المرادِ فاقصدْ أرجوزةً للإمامِ يحيى^(٢)
وقد سبق أن ابن مالك نفسه كان يُقرئ ألفية ابن معطى .

(١) الدرر الكامنة ٣ / ١١٣

(٢) النجوم الزاهرة ١١ / ١٨٩ . وانظر رقم (٩) في شراح الألفية .

شرح الألفية

تعاقب كثير من العلماء على ألفية ابن معطى بالشرح . وهام أولاء بترتيب وفياتهم :

١ - أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي ، شمس الدين ابن الخباز الإربليّ الموصليّ النحويّ الضّرير ، المتوفّي سنة (٦٣٧) ^(١) . وقد نقل السيوطي عن شرح ابن الخباز كثيرا في الأشباه والنظائر ^(٢) . ومن هذا الشرح نسختان بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، تحت رقم (١١٧) ، (١١٨) نحو ، عن أصلهما المحفوظ بالاسكوريال بأسبانيا ، والبلدية بالاسكندرية . واسم هذا الشرح : الغرّة المَخْفِيّة في شرح الدرّة الألفيّة .

٢ - عزّ الدين أبو قرّشت - الحسن بن عبد المجيد بن الحسن ، يعرف بسَعْفَص المِراغبيّ النحويّ المتوفّي سنة (٦٦٦) ^(٣) .

٣ - محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن سُجْمان ، جمال الدين أبو بكر الوائليّ البكريّ الأندلسيّ الشّريشيّ المالكيّ المتوفّي سنة (٦٨٥) ^(٤) وهو غير الشّريشيّ شارح مقامات الحريريّ . واسم هذا الشرح : التعليقات الوفيّة بشرح الدرّة الألفيّة . وصفه السيوطي بأنه شرح جليل ، وقال صاحب كشف الظنون : « وهو شرح كبير في مجلدين » . ويوجد منه نصفه في معهد

(١) نكت الهميان ص ٩٦ ، بغية الوعاة ١/٣٠٤ ، كشف الظنون ص ١٥٥ ، ١٥٦

(٢) الأشباه والنظائر ١ / ١٥٥ ، ٢٤٥ ، ٢ / ١٤ ، ٥٨ ، ٧٤ ، ٨٤ ، ١٠٢ ، ١٠٧

(٣) تلخيص مجمع الآداب ، لابن الفوطي ، القسم الأول من الجزء الرابع ص ٧٣ ،

٧٤ ، ولم يذكر هذا الشرح السيوطي وحاجي خليفة .

(٤) بغية الوعاة ١ / ٤٤ ، وكشف الظنون ، الموضوع السابق .

المخطوطات بجامعة الدول العربية تحت رقم (٣٦) نحو ، عن أصله المحفوظ
بالمكتبة التيمورية ، بدار الكتب المصرية .

٤ - عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد القوّاس الموصليّ .
المتوفى سنة ٦٩٦^(١) .

وقد نقل السيوطيّ عن هذا الشرح كثيرا في الأشباه والنظائر النحوية^(٢) ،
كما نقل عنه العلامة البغداديّ^(٣) . وشرح ابن القوّاس هذا ملخص نقل عنه
الشيخ يس العليمي^(٤) .

ومن هذا الشرح نسخة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، تحت
رقم (٦٣) نحو ، عن أصلها المحفوظ بالاسكوريال بأسبانيا ، واسمه : المباحث
الخفية في حل مشكلات الدرّة الألفية ، ومنه نسخة بخط قديم منقولة عن نسخة
المصنف ، وتقع في ٢٦١ ورقة ، وهي محفوظة بمكتبة حسين جليبي بمدينة بورصة
بتركيا ، وقد رأيت هذه النسخة أثناء زيارتي لتركيا عام ١٩٧١ م .

٥ - محمد بن يعقوب بن إلياس الدمشقيّ ، بدر الدين المعروف بابن النحوية
المتوفى سنة (٧١٨)^(٥) .

(١) تلخيص مجمع الآداب ، القسم الأول من الجزء الرابع ص ٢١٠ ، وبنية الوعاة
٢ / ٩٩ ، وكشف الظنون ، الموضع السابق .
(٢) الأشباه والنظائر ١ / ٣١ ، ٤٨ ، ٩٢ ، ١٠٥ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٤٠ ، ٢٣٣ ،
٣٢٧ ، ٤ / ٢ ، ٦ ، ١٠ ، ٦٢ ، ١١٢ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٧٩ ، ١٩٣ ، ٢١٨ ،
٢٢٣ .

(٣) خزانة الأدب ١ / ٢٢ ، ٢ / ٣٧٤

(٤) حاشيته على شرح التصريح ١ / ١٧٦

(٥) بنية الوعاة ١ / ٢٧٢ ، والدرر الكامنة ٥ / ٥٧ ، وكشف الظنون : الموضع
السابق . وقد نقل عنه السبكي ، في طبقات الشافعية الكبرى ، في ترجمة أبي حيان ٩ / ٢٩٣

٦ - أحمد بن محمد بن عبد الولى بن جُبارة المقدسى المرداوى الصالحى ،
شهاب الدين المتوفى سنة (٧٢٨) (١) .

٧ - عبد المطلب بن المرتضى الحسينى الشريف الجزرى المتوفى سنة
(٧٣٥) (٢) . قال عنه ابن حجر : « وشرح ألفية ابن معطى ، وكان سمعها
من تقي الدين يوسف بن مطير الجزرى ، بسماعه من ناظمها » .

٨ - عمر بن مظفر بن عمر بن محمد ، زين الدين بن الوردي الحلبي
الشافعى المتوفى سنة (٧٤٩) . واسم شرحه : ضوء الدرّة (٣) .

٩ - أحمد بن يوسف بن مالك الرُّشعينيّ الألبيرى ثم الغرناطى ، أبو جعفر
الأندلسى المتوفى سنة (٧٧٩) . ولم أجد أحداً صرح بهذا الشرح ، إلا ما جاء
في حواشى الدرر الكامنة (٤) في ترجمة المذكور ، ففي تلك الحواشى من نسخة
خطية من الدرر : « وشرح ألفية ابن معطى شرحاً عظيماً حافلاً ، في أحد عشر
مجلداً بخطه ، وهو خطٌ حسنٌ على طريق المغاربة ، أبان في هذا الشرح عن علم
جَمِّ وإطلاع كثير ونظرٍ دقيق . ثم ذكر المستشرق بروكلمان (٥) أن هذا
الشرح يوجد في مكتبة برلين ، برقم (٦٥٥٤) .

١٠ - محمد بن أحمد بن على بن جابر الأندلسى الهوارى المالكي ،

(١) كشف الظنون ، الموضع السابق ، والأعلام للزركلى ١ / ٢١٤ .

(٢) كشف الظنون ، الموضع السابق ، والدرر الكامنة ٣ / ٢٨ .

(٣) بغية الوعاة ٢ / ٢٢٦ ، الدرر الكامنة ٣ / ٢٧٢ ، كشف الظنون ، الموضع

السابق .

(٤) الدرر الكامنة ١ / ٣٦١ .

(٥) تاريخ الأدب العربى ٥ / ٣٠٦ ، وانظر مدح أحمد بن يوسف هذا للألفية ،

ص ٤٩ من كتابنا .

أبو عبد الله الأعمى النحوى المتوفى سنة (٧٨٠) ^(١). قال صاحب كشف الظنون
عن هذا الشرح : فى ثمانى مجلدات .

١١ - محمد بن محمود بن أحمد البابر تى الحنفى ، أكمل الدين المتوفى سنة
(٧٨٦) ^(٢) .

١٢ - يوسف بن الحسن بن محمد، أبو الحسن الحموى الشافعى المتوفى سنة
(٨٠٩) وقد جعل هذا الشرح لألفية ابن معطى : السخاوى والشوكانى ^(٣) ،
على حين يجعله لألفية ابن مالك : الشبوطى ، وابن العباد ، وحاجى خليفة ^(٤) .
وعلى القول الأول الأستاذ الزركلى ^(٥) .

* * *

وبعد .. فهذه عدة شروح ألفية ابن معطى ، كما ظهرت لى من خلال
كتب التراجم والنحو ، وهى من السكثرة بحيث تدل على أن « الألفية » قد
شغلت الناس ، ويلاحظ أن مصنقى هذه الشروح مختلفو الأمصار والديار ،
فهم المصرى والأندلسى والموصلى والدمشقى والجزرى والحلبى ، مما يدل أيضا
على أن « الألفية » طار صيتها فى مختلف الرُبوع والأمصار ، ولعل هناك شروحا
أخرى لم تذكر فى مَظان البحث ، فقد رأينا أن شروحا ثلاثة ، هى : الثانى

(١) بغية الوعاة ١ / ٣٤ ، ومفتاح السعادة ١ / ١٩٥ ، وكشف الظنون ، الموضع
السابق .

(٢) بغية الوعاة ١ / ٢٣٩ ، وكشف الظنون ، الموضع السابق .

(٣) الضوء اللامع ١٠ / ٣٠٩ ، والبدر الطالع ٢ / ٣٥٢

(٤) بغية الوعاة ١ / ٣٥٥ ، وشذرات الذهب ٧ / ٨٧ ، وكشف الظنون ص ١٥٣

(٥) الأعلام ٩ / ٢٩٩

والعاشر والثاني عشر ، لم ترد في بغية الوعاة أو كشف الظنون ، وهما من أول ما يرجع إليه الباحث عن المصنفات النحوية ، من حيث إن الأول هو أحفل مصدر لتاريخ اللغويين والنحاة ، والثاني من أغنى مراجع الكتب والمصنفات . وقد يتوَّى هذا ما ينقله الشيخ يس العليمي^(١) كثيراً عن الدَّ نَوْشَرِيّ ، عن بعض شُرَّاح ألفية ابن معطى ، من غير تعيين^(٢) .

(١) حاشيته على شرح التصريح ١ / ٢٠٦ ، ٣٢٧ ، ٢ / ٧٧ ، ١١٨ ، ٢٢٤ .
(٢) كان من صنع الله لي وتوفيقه إياي أن رزقني زيارة المدينة المنورة ، على ساكنها أفضل الصلاة وأزكى السلام ، عام ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م وقد رأيت بمكتبة عارف حكمت الشهيرة شرحاً للألفية ، لم يذكره أحد من المترجمين . واسم هذا الشرح : « الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية » لتقى الدين أبي إسحاق إبراهيم بن عبيد الله بن إبراهيم ابن ثابت الطائى . وهكذا ورد اسمه على صفحة الغلاف ، ولم أقف له على ترجمة بهذا الاسم ، لكنني وجدت السيوطى يذكر في البغية ١ / ٤١٠ « إبراهيم بن الحسين ابن عبيد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائى ، تقى الدين النيلي ، شارح الكافية » ، ولم يزد على هذا . وكذلك ذكره صاحب كشف الظنون ٢ / ١٣٧٦ ، في حديثه عن شرح كافية ابن الحاجب .

وأول هذا الشرح : « الحمد لله مانح كل عطية ، وغافر كل خطية وبمد فأنى رأيت الأرجوزة الموسومة بالدرّة الألفية دقيقة المعانى ، وثيقة القواعد والمباني . . . » .
ونسخة هذا الشرح بقلم معتاد ، كتبها على بن أحمد ، وفرغ من نسخها سنة ٧٠٨ هـ ، وتقع في ٢٥٣ ورقة ، ومسطرتها ٢١ سطرا ، مقاس ١٦ × ٢٢ سم ، ورقمها في مكتبة عارف حكمت (١٤٣ نحو) .

رَفَعُ

البَابُ الثَّانِي

عبد الرحمن النجدي
السنة النبوية

آراء ابن معطي النحوية

انفرد ابن معطي ببعض آراء لم يقل بها غيره ، واختار بعض آراء أخرى ، تابع فيها أستاذه أجزؤلى وغيره من أئمة النحو ، كإبي على الفارسي وابن جني والزجاجي والزمخشري ، وهذه أرجأت ذكرها إلى الفصل الخاص بدراسة كتابه «الفصول» لأن هذه الاختيارات ظهرت لي من خلال شروح «الفصول» .
وقد سلكت سبيلين في جمع الآراء التي انفرد بها ابن معطي : استقراء كتب النحو المطولة أولا ، ثم شروح ابن معطي ثانيا ، وبخاصة شرح الفصول لابن إياز والنحوي ، وشرح الألفية لابن الخباز وابن جمعة .

١ - ومن أبرز ما انفرد به ابن معطي من آراء : ما ذهب إليه من منعه تقدم خبر « ما دام » على اسمها .

قال في الألفية^(١) :

ولا يجوز أن تُقَدَّمَ الْخَبْرُ عَلَى اسْمٍ مَا دَامَ وَجَازَ فِي الْآخِرِ
وقال في الفصول^(٢) : « أما « ما دام » فلا يجوز تقدم خبرها عليها ، ولا على اسمها .

وهذا الذي ذهب إليه ابن معطي قد أثار عليه نائرة جمهور النحاة ، فيقول ابن إياز^(٣) : « أما امتناع تقدم خبرها عليها ، فليس فيه خلاف ، لأنه قد تقدم

(١) الألفية ص ٣٥ (٢) الفصول ورقة ١٦ ب .

(٣) المحصول شرح الفصول ورقة ٩٣ أ .

التول على أن « ما » فيه مصدرية ، ولا يجوز أن يتقدم ما في صلة المصدر عليه .
وأما تقديم خبرها على اسمها ، فجائز ، كقولك : لا أكلمك ما دام قائماً زيداً ،
وما وقفت في تصانيف أهل العربية ، متقدمهم ومتأخرهم على نص يمنع من
ذلك ، ولقد أكرت السؤال والفحص عنه ، فما أخبرت بأن أحداً يوافق هذا
المصنّف في عدم جوازه ، وحكى لي من لا أثق به عن الشيخ تقي الدين الحلبي^(١)
أن ابن الخشاب نقل مثل ذلك ، وقال : هذا جار مجرَى المثل . وذكر
ابن الخباز^(٢) الموصلي أن بعض أصحابه سافر إلى دمشق ، واجتمع بالمصنّف
وسأله عن ذلك فقال : أفكر ، ثم اجتمع به مرة أخرى وعاود سؤاله ، فقال له :
لا تنقل عنى فيه شيئاً . وأخبرني الصاحب بهاء الدين علي بن عيسى الإربلي أن
الذي أشار إليه ابن الخباز هو الشيخ رضى الدين الإربلي النحوى .

وقال ابن الخباز : يُفسد ما ذهب إليه أمران : أحدهما نقلي : وهو قول
الشاعر^(٣) :

وأحببها ما دام للزيتِ عاصِرٌ وماطاف فوق الأرض حافٍ وناعِلٌ
فعاصرٌ : اسمها . وللزيت : خبرها ، وقد تقدم على الاسم .

والثاني قياسيٌّ : وهو أن « ما دام » أقوى من « ليس » بدليل أن عدم

(١) في الأشباه والنظائر ٥/٣ : « الحلبي » . وحكى السيوطي كلام ابن إياز هذا .

(٢) ابن الخباز هذا هو شارح ألفية ابن معطى . ومن شرحه هذا نسخة بمهد

المخطوطات بجامعة الدول العربية . وعبارته : « وأما » مادام » فما رأيت أحداً منع

تقديم خبرها على اسمها إلا يحيى ، وما أدري من أين أخذه ، وسافر بعض من يختلف

إلى دمشق ففرض عليه ذلك ، فقال له : أفكر في هذا ، فذكر له ذلك مرة أخرى

بعد مدة ، فقال : لا تنقل عنى فيه شيئاً .

(٣) هو مزرد بن ضرار ، أخو الشماخ . والبيت من قصيدة في المفضليات ص ٩٨

تصرف « ما دام » إنما كان عند اقتراحها بما ، فإذا فصلتها منها عادت متصرفة ،
و « ليس » لاتصرف بوجه ، وإذا كانت « ليس » مع ضعفها لم يمنع من
تقدم (١) خبرها على اسمها كانت « ما دام » أولى بذلك .

وقد أجمع أئمة (٢) النحاة بعد ابن معطى على تخطئته في هذا الرأي ، وردوا
عليه بأنه مخالف للنصوص ، وللقياس ، كسائر أخوات « ما دام » . فقد تقدم
خبر « كان » في قوله تعالى (٣) : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ وخبر « ليس »
في قوله تعالى (٤) : ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾ .
ثم استدلوا على تقدم خبر « ما دام » بقول الشاعر :

لا طيبَ للعيشِ ما دامت مُنْعَصَةً لذاته بادِّكارِ الموتِ والهَرَمِ

وقول مُزَرَّد - وسبق في كلام ابن إياز - :

وأحبُّسها مادامَ للزيتِ عاصِرٌ وما طافَ فوقَ الأرضِ حافٍ وناعِلٌ

وقول الآخر :

مادامَ حافِظَ سِرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِهِ فهو الَّذي استُ عنه راغِباً أبداً

(١) يشار هنا إلى أن ابن درستويه يمنع تقديم خبر ليس ، وقد ردوا عليه بقول

السموأل :

سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواء عالم وجهول

ينظر القطر ص ١٤٥ ، والتصریح ١ / ١٨٧

(٢) ينظر في هذا : قطر الندى ص ١٤٥ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

١ / ٢٣٧ ، وجمع الهوامع ١ / ١١٧ ، والأشباه والنظائر ٣ / ٥ ، والتصریح على

التوضیح ١ / ١٨٧ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١ / ٢٣٢

(٣) سورة الروم ٤٧

(٤) سورة البقرة ١٧٧

هذه ثلاثة الشواهد التي ردّوا بها على ابن معطي، ومن عجب أنها كلها لا تسلم لهم :

ففي البيت الأول يقول الشيخ خالد الأزهرى^(١) : « فَمُنْغَصَةٌ : خبر « دام » مقدّم ، و« لَدَاتُهُ » اسمها مؤخر ؛ فقد توسطَّ خبر « دام » بينها وبين اسمها ، وهو خلاف ما منعه ابن معطي ، وله أن يقول : لَدَاتُهُ : مرفوعٌ على النِّيَابَةِ عن الفاعل مُنْغَصَةٌ ، واسم « دام » مستترٌ فيها ، على طريق التنازع^(٢) في السببيّ المرفوع ، إلا أن يكون لا يراه .

على أن إعراب « مُنْغَصَةٌ » خبر دام مقدّمًا - وهو مناطُ الرَدِّ على ابن معطي ، مطعون فيه أيضا بأنه يلزم عليه الفصلُ بين العامل ، وهو مُنْغَصَةٌ ومعموله وهو « بادُّ كار » بأجنبيّ ، وهو « لَدَاتُهُ »^(٣) .

وعن البيت الثاني يقول ابن إياز : « ولتائل أن يقول : لا دَلَالَةٌ في البيت ، لوجهين : أحدهما أن « مادام » تامّة ، كقوله تعالى^(٤) : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ . والثاني : أن يكون خبرها محذوفا ، أي ما دام للزيت عاصِرٌ موجودا » .

(١) التصريح على التوضيح ، الموضع السابق .

(٢) أو على أنه عائد على العيش بتأويل الحياة ، كما قال اللقاني ، والجمع في جملة واحدة بين مراعاة اللفظ في « لداته » بالتذكير ، ومراعاة المعنى في « دامت » بالتأنيث ، لا ركاكة فيه ، خلافا للشهاب ، وسيأتي للشارح نظيره في : « ولا أرض أبقل إقبالها » . هذا كلام الشيخ يس العليمي في حاشيته على التصريح .

(٣) ذكر ذلك العليمي في حاشيته المذكورة .

(٤) سورة هود ١٠٧

ومثل كلام ابن إياز ذَكَرَ ابن جمعة^(١) ، قال : « وَأَجِيبَ أَيْضاً عَنِ الْبَيْتِ بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُهَا مَحْذُوفًا ، وَالتَّقْدِيرُ : مَا دَامَ لِلزَّيْتِ عَاصِرٌ فِي الْوُجُودِ ، وَهَذَا أَبْلَغُ ، وَ « الزَّيْتُ » مُتَعَلِّقٌ بِعَاصِرٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : مَا دَامَ إِنْسَانٌ عَاصِرٌ لِلزَّيْتِ مُسْتَقَرًّا فِي الْوُجُودِ » .

ويقال في البيت الثالث ما قيل في البيت الأول ، وهو استتار اسم « دام » على طريق التنازع^(٢) ، ويكون خبرها هو « حَافِظٌ سِرِّيٌّ » ، وقوله : « مَنْ وَثِقَتْ بِهِ » فاعلاً لحافظ ، لأن هذا اسمُ فاعلٍ .

بَقِيَ بَعْدَ هَذَا الْاِعْتِذَارُ الصَّرِيحُ لِابْنِ مَعْطَى عَمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ :

قال ابن جمعة في شرح الألفية : « وَقَدْ اِعْتُذِرَ لَهُ بِأَنَّهَا لَمَّا لَزِمَتْ طَرِيقَةً وَاحِدَةً ، وَهِيَ الْمَاضِي ، جَرَتْ تَجَرِّي الْأَمْثَالِ ، وَالْأَمْثَالُ لَا تُغَيَّرُ ، وَلِأَنَّ « مَا » مَعَهَا مُصَدَّرِيَّةٌ ، وَمَا فِي خَبَرِهَا صِلَتُهَا ، فَكَأَنَّهُ يَرَى التَّرْتِيبَ فِي آخِرِ (كَذَا . وَأَرَى الصَّوَابَ : أَجْزَاءُ) الصَّلَّةِ ، وَلِأَنَّهَا [لَمَّا] لَمْ تَكُنْ مُصَدَّرًا صَرِيحًا كَانَتْ فَرْعًا عَلَيْهِ ، فَلَمْ يُتَصَرَّفْ فِيهَا بِالتَّقْدِيمِ ، كَمَا تُصَرَّفُ فِي الْمَصْدَرِ » .

ونحو هذا ذكر الصبان^(٣) ، قال : « لَعَلَّهُ يَرَى وَجُوبَ تَرْتِيبِ أَجْزَاءِ صِلَةِ الْحَرْفِ الْمَصْدَرِيِّ » .

وبعد هذا يمكن أن أقول : إن مَنْ رَدُّوا عَلَى ابْنِ مَعْطَى لَمْ يَقْدَمُوا شَاهِدًا وَاحِدًا مِنَ النَّثَرِ : مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ أَوْ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ ، أَوْ مِنْ فَصِيحِ كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَمِنْ عَجَبٍ أَيْضًا أَنْ ثَلَاثَةَ الشُّوَاهِدِ الَّتِي أوردوها جاء فيها مُسْتَقْتَقٌ يَطْلُبُ

(١) شرح الألفية ، ورقة ٥٥ أ .

(٢) حاشية العليمي على التصريح ١ / ١٨٨ ، وحواشي ابن عقيل ١ / ٢٣٨

(٣) حاشية الصبان على الأشموني ١ / ٢٣٢

عاملاً (مُنْعَصَة - عاصِر - حَافِظ) مما مَهَّد لتأويلات أخرى تقوَّى رأى ابنِ معطى .

٢ - ذهب ابن معطى إلى جواز حذف « ما » النافية في جواب القسم إذا كان منفيًا بلا . قال في الألفية^(١) :

وإن أتى الجواب منفيًا بلا أو ما كقولِي : والسما ما فعلاً
فإنه يجوزُ حذفُ الحرفِ إذ أمِنُوا الإلباسَ حالَ الحذفِ
كقوله : تالله تفتأ^(٢) حذفُ « لا » منه أي لا تفتأ المعنى عُرِفُ

قال ابن الخباز^(٣) : « وما رأيتُ في كتب النحو إلا حذفَ « لا » .
وقد ذكر يحيى حذفَ « ما » ، وقال لي شيخنا رحمه الله : لا يجوز ، لأن التصرفَ
في « لا » أكثر من التصرف في « ما » . انتهى كلام ابن الخباز ، وقد حكاه
ابن هشام والسيوطي^(٤) .

وقد تابع ابن مالك^(٥) ابن معطى فيما ذهب إليه ، وأنشد شاهداً عليه :
فوالله ما نلتُم^(٦) وما نيلَ منكمُ بمعتدلٍ وفقٍ ولا متقاربِ
وقال : أصله : ما ما نلتُم ، ثم في بعض كتبه قَدَّر المحذوفة « ما » النافية ،
وفي بعضها قَدَّره « ما » الموصولة^(٧) .

(١) الألفية ص ١٢ .

(٢) من الآية ٨٥ من سورة يوسف .

(٣) شرح الألفية ، ورقة ٢٩ أ .

(٤) مغنى اللبيب ص ٧١٠ ، والأشباه والنظائر ٢ / ٥٨ .

(٥) المدارس النحوية ص ٣٤٠ .

(٦) بضم النون ، بمعنى : جدتم بضم الجيم .

(٧) مغنى اللبيب ، الموضع المشار إليه .

٣ - رأى ابن معطى أن القولَ يعمُّ الكلامَ والكلمَ والكلمةَ ، لكن الأصل استعماله في المفرد^(١) .

قال السيوطي^(٢) : « التول هو اللفظ الدالُّ على معنى ، فاللفظ جنسٌ يشمل المستعمل والمهمل ، لأنه الصوت المَعْتَمِد على مَقْطَع ، والدالُّ على معنى : فصل يُخْرِجُ المَهْمَل ، فشمل الكامة والكلامَ والكلمَ شُمُولًا بَدَلِيًّا ، أى إنه يصدِّق على كل منها أنه قولٌ إطلاقًا حَقِيقِيًّا ، وقيل : إنه حقيقةٌ في المفرد ، وإطلاقه على المركب مجاز ، وعليه ابن معطى ، وقيل : حقيقة في المركب سواء أفاد أم لا ، وإطلاقه على المفرد مجاز ، وقيل : حقيقة في المركب المفيد ، وإطلاقه على المفرد والمركب الذى لا يفيد مجاز ، وبه جزم الجويني في تفسيره . وقيل إنه يطلق على اللفظ المهمل أيضا ، فيرادف اللفظ ، حكاه أبو حيان في باب « ظن » من شرح التسهيل ، وجزم به أبو البقاء في الباب ، أما إطلاقه على غير اللفظ من الرأى والاعتقاد فمجاز ، جزماً إجماعياً » .

٤ - علَّل ابن معطى ببناء أسماء الإشارات بشبهها للحرف^(٣) . قال ابن إياز^(٤) : « وتعليقه ببناءها بشبهها للحرف ، غريبٌ ، لم أرَ أحداً ذكره غيره » . وقد نقل السيوطي^(٥) كلام ابن إياز هذا ولم يعلق عليه . وأقول : إذا صحَّ

(١) الفصول ، ورقة اب . وينظر حاشية الشيخ يس على التصريح ١ / ٢٧ ، فقد حكى نقدا لأبي طلحة الأندلسي على عبارة ابن معطى : « القول يعم الجميع » . وقد رأيتُه نقدا يقرب من كلام الأصوليين .

(٢) همع الهوامع ١ / ١٣

(٣) الفصول ، ورقة ٨ أ .

(٤) المحصول شرح الفصول ، ورقة ٥٧ ب .

(٥) الأشباه والنظائر ٣ / ٤

كلام ابن إياز هذا ، فيكون ابن مالك قد تأثر ابن معطى تأثراً واضحاً ، فإنه قد ذهب إلى أن أسماء الإشارة بُنيت لشبهها بالحرف . قال في الألفية :
والاسمُ منه مُعربٌ ومبنيٌ لِشَبهِهِ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي
كالشَّبهِ الوَضْعِيِّ فِي اسْمِي جِئْتَنَا والمعنويِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا
وقال في التسهيل^(١) : « وَبني اسمُ الإشارة لتضمَّن معناها ، أو لشبهِ الحرف
وَضِعاً وافتقاراً » .

قالوا^(٢) : إن أسماء الإشارة بُنيت لتضمَّن معناها معنى كان حقه أن يُوضع له حرفٌ يدلُّ عليه ، وهو الإشارة ، لأنه كالتنبيه والتشبيه والخطاب ، وغير ذلك من معاني الحروف ، لكن لم يُوضع له حرفٌ يدلُّ عليه .
٥ - اشترط ابن معطى للمفعر له^(٣) : أن يكون مصدرًا ، لا من لفظ العامل فيه ،
مقارِنًا له في الوجود ، أعمُّ منه ، جوابًا لقائل يقول : لِمَ ؟
وقال في الألفية :

مُ الَّذِي سُمِّيَ مَنعُوْلًا لَهُ يُنصِبُ نَحْوَ جِئْتُ زَيْدًا قَتْلَهُ
مقارِنًا لِلْفِعْلِ فِعْلِ الْفَاعِلِ أعمُّ مِنْهُ لَا بِلَفْظِ الْعَامِلِ
وقول ابن معطى : « أعمُّ مِنْهُ » لم يذكره غيره . قال ابن إياز^(٤) :
« أَى يَكُونُ الْمَفْعُولُ أعمُّ مِنَ الْفِعْلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الرَّغْبَةَ فِي مِثَالِنَا (قَصْدْتُ
زَيْدًا رَغْبَةً فِي عَطَائِهِ) يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عِلَّةً لِلْقَصْدِ وَلغَيْرِهِ » .

(١) التسهيل ، ص ٤١

(٢) همع الهوامع ١ / ١٧ ، والتصريح على التوضيح ١ / ٤٩ ، وشرح ابن عقيل على

ألفية ابن مالك ١ / ٢٩

(٣) الفصول ورقة ٢٢ أ ، والألفية ص ٢٠

(٤) المحصول ورقة ١١٤ ب .

وقال الخوَّيِّ (١) : « وقوله : « أعمّ منه » لم أجد من تعرّض له من النحاة غيره ، ولعله أراد أن يكون الفعلُ أعمّ من المفعول ، لأنك إنما (علة) (٢) الجي في نحو : جئتُك إكراماً لك ، لأن الجي قد يكون للإكرام وقد يكون لغيره ، فهو أعمّ من الإكرام ، وإنما اشترط ذلك ليعرف الغرض الذي لأجله فعلت ، وإنما يستقيم ذلك إذا لم يكن المفعول له لازماً للفعل ومفهوماً منه قبل ذكره ، وإلا لكان ذكره والتعريف به تحصيل الحاصل ، وإذا وجب ألا يكون المفعول له لازماً للفعل ، وجب أن يكون الفعلُ أعمّ منه . »

هذا كلام الخوَّيِّ ، وواضحٌ تعرّضُ كلامه مع كلام ابن إياز ، فهذا يفسر كلام ابن معطى بأن يكون المفعولُ أعمّ من الفعل ، وذلك يعكس . على أن كلام ابن الخبّاز في شرحه لألفية ابن معطى يؤيد كلام الخوَّيِّ . قال : « أن يكون الفعلُ أعمّ منه ، ومعنى ذلك أن الزيارة في مثالنا (زرتك طمعاً في برك) تحتمل الطمع وغيره . » . هـ . وأرى أن ظاهر عبارة المصنف في الألفية يقوى رأى ابن إياز . وقد تصفحت كتب النحو المطبوعة فلم أجد فيها شرط العموم هذا .

٦ - انفرد ابن معطى بإظهار المستثنى منه في هذا المثال (٣) : « ما جاءني أحدهُ إلا إخوانك إلا زيدا » .

قال ابن إياز (٤) : « الذي يذكره أئمةُ العربية في نصوصهم وشروحهم في هذا الموضع هو تكرار المستثنى من غير ذكر المُستثنى منه ، كقولك : ما جاءني

(١) شرح الفصول ، ورقة ٧٣ .

(٢) هكذا جاءت هذه الكلمة في شرح الخوي . ولعل صوابها : علت .

(٣) الفصول ورقة ٢١ .

(٤) المحصول شرح الفصول ، ورقة ١٠٨ ب ، ١٠٩ .

إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا ، وما جَاءَنِي إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرُو ، بِنَصْبِ أَحَدِهِمَا وَرَفْعِ
الْآخَرِ ، وَلَا يَجُوزُ رَفْعُهُمَا مَعًا وَلَا نَصْبُهُمَا . . وَهَذَا تَنْبِيهُ ، وَهُوَ أَنَّ الْمَصْنُفَ أَظْهَرَ
الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَقَالَ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا أَخُوكَ ^(١) إِلَّا زَيْدًا ، وَمُرَادُهُ مَا يَجِبُ
نَصْبُهُ ، وَغَيْرُ خَفِيِّ أَنَّهُ يَجُوزُ إِبْدَالُهُمَا مِنْ « أَحَدٌ » أَوْ إِبْدَالُ أَحَدِهِمَا وَنَصْبُ
الْآخَرَ ، فَلَا يَحْصُلُ مَا أَرَادَ ، وَهَذَا وَاضِحٌ .

٧ - قَسَمَ ابْنُ مَعْطَى حُرُوفَ النِّدَاءِ قَسْمَيْنِ ^(٢) فَقَسَمَ يُنَادِي بِهِ الْبَعِيدَ ،
وَهُوَ : يَا ، وَهَيَا ، وَأَيَا ، وَقَسَمَ يُنَادِي بِهِ الْقَرِيبَ ، وَهُوَ : أَيُّ وَالْهَمْزَةُ . وَقَالَ
فِي الْأَلْفِيَّةِ ^(٣) :

يَا لِلْبَعِيدِ وَهَيَا وَإِنْ قَرُبُ نُوْدِي بِالْهَمْزِ وَأَيُّ نَحْوِ أَرَبُ
قَالَ ابْنُ إِيَّازٍ ^(٤) : « وَالْمَصْنُفُ جَعَلَ لِلْمُنَادِي مَرْتَبَتَيْنِ : الْبُعْدَ وَالْقُرْبَ ، فَيَا
وَأَيَا وَهَيَا ، لِلأَوَّلِ ، وَأَيُّ وَالْهَمْزَةُ لِلثَّانِي ، وَابْنُ بَرَّهَانَ جَعَلَ لَهُ ثَلَاثَ مَرَاتِبَ :
بُعْدًا وَقُرْبًا وَتَوَسُّطًا بَيْنَهُمَا ، فَلِلأَوَّلِ : أَيَا وَهَيَا ، وَلِلثَّانِي الْهَمْزَةُ ، وَلِلثَّلَاثِ أَيُّ ،
وَجَعَلَ « يَا » مُسْتَعْمَلَةً فِي الْجَمِيعِ » . وَقَدْ حَكَى السِّيَوِيُّ كَلَامَ ابْنِ إِيَّازٍ هَذَا
فِي الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ ^(٥) .

٨ - مَنَعَ ابْنُ مَعْطَى حُذْفَ حَرْفِ النِّدَاءِ مَعَ الْأَسْمِ الْأَعْظَمِ ، فَقَالَ
فِي الْأَلْفِيَّةِ ^(٦) :

(١) الذي سبق في مثال المصنف : إخوتك .

(٢) الفصول ورقة ٣٣ أ .

(٣) الألفية ص ٤٣

(٤) المحصول شرح الفصول ، ورقة ١٤٦ ١ .

(٥) الأشباه والنظائر ١ / ٣٠٤ . وفي همع الهوامع ١ / ١٧٢ جمع السيوطي كل

ما قيل في مراتب النداء .

(٦) الألفية ص ٤٤ .

وأحرفُ النداءِ قد تنحذفُ كمثل : رَبَّنَا ومثلِ : يُوسُفُ
إِلَّا عن اسمِ اللهِ والإشارةِ فالحذفُ فيما احْتِصَارَهُ
لو قلتَ هذا في النداءِ واللهُ وشبهه هذا وَقَعَ اشتباهُ
قال السيوطي^(١) : « وفي تذكرة ابن الصائغ حَذْفُ حرفِ النداءِ من
الاسمِ الأعظمِ ، نَصَّ على مَنْعِهِ ابنُ معطٍ في «دُرَّتِهِ» وعَلَّلَ منع ذلك في «الدرّة»
أيضاً بالاشتباهِ ، وقرره ابنُ الخَلْبَازِ بأنه بَعْدَ حَذْفِ حرفِ النداءِ يشْتَبِهُ المُنَادَى
بغيرِ المُنَادَى ، واعترض عليه بأنك تقول : اللهُ أَغْفِرْ لِي ، فلا يقع فيه اشتباهُ
ولبس .

قال ابن الصائغ : ولا بن معطٍ أن يقول : لَمَّا وَقَعَ اللَّبْسُ في بعضِ المواضعِ
طُرِدَ البابُ ، لثَلَا يَخْتَلَفَ الحُكْمُ . انتهى . قال^(٢) : والعلةُ في ذلك أنهم لَمَّا حَذَفُوا
« يا » عَوَّضُوا الميمَ ، ففكروها أن يقولوا : اللهُ ، بالحذفِ ، لما فيه من حذفِ
العِوَضِ والمُعَوَّضِ .

قال ابن الصائغ : يعني تعويضهم من حرفِ النداءِ دَلَّنَا على أنهم قصدوا
ألا يَحْذَفُوا الحرفَ بالكليّةِ ، وقد قال ابن النحاس في «صناعة الكُتَّابِ»
ما نَصَّهُ جواز ذلك ، فإنه قال في قولك : سُبْحَانَ اللهِ العظيمِ ، إنه لا يجوزُ الجُرْهُ
على البدلِ ، ويجوزُ النصبُ على القطعِ ، والرفعُ على تقديرِ : يَا اللهُ . انتهى .
وما حكاه السيوطي^(٣) عن ابن الخَلْبَازِ ، ذكره في شرح الألفية . قال^(٤) :
« وذكر يحيى أن اسمَ اللهِ تعالى لا يُحْذَفُ منه حرفُ النداءِ ، واحتجَّ بالاشتباهِ

(١) الاشتباه والنظائر ٢ / ١٠٢ .

(٢) أى ابن الخباز ، على ما سأحكيه بمد .

(٣) شرح ابن الخباز على الألفية ورقة ٩٣ .

النداء بغيره . وفي هذا نظر ، لأنه إذا قيل : اللهُ اغْفِرْ لِي ، عُلِمَ أنه نداء ، وإنما الصواب أن يقال : لما رأيناهم قد عَوَّضُوا الميم في آخره ، فقالوا : اللهُمَّ ، لم يحذفوا الحرف ، لذهاب العوض والمعوَّض عنه ، ألا ترى أنهم لما حذفوا ياء « فَرَازِينَ » جاءوا بالياء في « فَا زِي نة » ولم يقولوا : فَرَازِن .

٩ - ذهب ابنُ معطى إلى أن الألف واللام التي هي بدلٌ من الهمزة في « اللهُ » تدخل في العهديَّة^(١) .

وقد شرح الخويّ^(٢) الألف واللام في لفظ الجلالة شرحاً مستفيضاً ، ثم قال : « وأما على الرابع ، وهو الصائر إلى أن الألف واللام بدل عن الهمزة وعِوَضٌ منها ، فقد قال المصنّف إنها للعهد ، ولم أرَ هذا القولَ لغيره ، وأعللَّ السببَ فيه : أنه لما كانت الألف واللام عِوَضاً عن الهمزة كنت مُشِيرًا بهما مع ما دخلا عليه وهو قولك : اللهُ والناس ، إلى لفظ الإله والأناس ، وإلى المعهود ، فسَمَّيته بهذين الاسمين » . انتهى كلام الخويّ . ويلاحظ أن ذهب ابن معطى إلى اعتبار الألف واللام في لفظ الجلالة بدلاً من الهمزة ، تابع فيه أبا علي الفارسي . على ما ذكر ابن برّي^(٣) في حواشيه على « صحاح » الجوهري .

١٠ - أجاز ابنُ معطى في المندوب لحاقَ ألف لما في آخره ألف وهاء ، فقال في الألفية^(٤) :

وإن نَدَبْتَ مَنْ تُنَادِي قُلْتَا وازيدُ واعمرُ وإن أردتَا
جئتَ بياءَ فقلتَ ياسَعِيدَاهُ وفي المضاف يا عبيدَ اللّاهِ

(١) الفصول ورقة ٤٥ ب .

(٢) شرح الفصول ورقة ١٤٦ ب .

(٣) لسان العرب (أله) ١٧ / ٣٦١

(٤) الألفية ص ٤٥

قال السيوطي^(١): « إطلاق النُّحاة يقتضى جواز لحاق الألف لما فى آخره ألف وهاء ، وبه صرَّح بعض المغاربة ، وابن معطٍ فى « ألفيته »^(٢) ، وابن الحاجب ، فيقال فى عبد الله : واعبد اللاهاه ، وفى جرَّجاء : واجهَّجهاه . ومنعه^(٣) ابن مالك لاستنقال ألف وهاء بعد ألف وهاء . »

وما ذكره السيوطيُّ حكى مثله الشيخُ يس العليمي^(٤) .

١١ - يرى ابن معطى فى باب النائب عن الفاعل : أنه إذا قُدِّ المفعول به ووُجد مصدر وظرف وجارٌّ ومجرور ، كان الجارُّ والمجرور هما النائب عن الفاعل ، قال فى الألفية^(٥) :

وأحرفُ الجرِّ مع المجرورِ	تُرْفَعُ موضعاً على التقديرِ
كمرِّبِ وسيرِ بنى وقد بُنى	فِعْلُ المفاعيلِ لظرفِ الزَّمنِ
وللمكانِ والمصادرِ الأوَّلِ	والاختصاصِ شَرْطُ كَلِّها شَمِلُ
لَقَدِّ مفعولٍ به صَرِيحِ	تُقَامُ هذه مع التَّرجيحِ
فالأسبِقُ المجرورُ والمصدرُ	ثُمَّ الزَّمانُ والمكانُ آخِرُ
فإن تَقَلَّ سِيرَ بزيدِ سِيراً	يَوْمَيْنِ فَرَسَخَيْنِ كان خَيْراً

(١) همع الهوامع ١ / ١٨٠

(٢) فى الممع « الفنية » تصحيف .

(٣) ينظر التسهيل ص ١٨٥ ، وعبارته فيه : ويستغنى عنها وعن الألف فيما آخره ألف وهاء .

(٤) حاشية يس على التصريح ٢ / ١٨٢ . وينظر أيضاً حاشية الصبان على الأشموني

١٦٨ / ٣

(٥) الألفية ص ٢٢

وقال في الفصول^(١): «والاسم الذي يُقام مُتمامَ الفاعل إما أن يكون مفعولاً به ، وهو الأصل ، ومع وجوده لا يُقام غيره مُتمامه ، وإن فقد أقيم الجارُّ والمجرور مُتمامَ الفاعل ، نحو قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ، ويقام المصدر مُتمامَ الفاعل في نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً ﴾ ، وقد يُتمام الظرفُ من الزمان أو المكان إذا كان مختصاً بمُتمامِ الفاعل . انتهى ما ذكره ابن معطى ، وليس فيما استشهد به دليلٌ على تقديم الجارِّ والمجرور ، ففي الآية الكريمة ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ لا يُوجد سوى الجارِّ والمجرور ، ويبقى ما ذكره في الألفية دليلاً على ما ذهب إليه من تقديم الجار والمجرور في النيابة عن الفاعل .

وقد حكى السيوطي^(٢) رأى ابن معطى هذا ، ثم ذكر مُختلف الآراء حول هذه المسألة الخلافية .

١٢ - أجاز ابن معطى وقوعَ التنازع في الحال . قال السيوطي^(٣) : « ويقع التنازع في كلِّ معمولٍ إلا المفعول له والتميز ، وكذا الحال ، لأنها لا تُضمر ، خلافاً لابن معطى ، قال في الارتشاف : فإنه جَوَزَ التنازعَ فيها ، ولكنه يقول في مثل : **إِنْ تَزَرَّنِي أَلْتَكِ رَاكِبًا** ، على إعمال الأول : **إِنْ تَزَرَّنِي أَزُرُّكَ** في هذه الحال رَاكِبًا ، على معنى : **إِنْ تَزَرَّنِي رَاكِبًا أَلْتَكِ** في هذه الحال ، ولا تجوز الكناية بضمير عنها ، والأجود إعادة لفظ الحال كالأول » . انتهى

(١) الفصول ورقة ١٣ ب ، ١٤ أ .

(٢) همع الهوامع ١ / ١٦٢ . وينظر أيضاً التصريح على التوضيح ١ / ٢٩١

(٣) همع الهوامع ٢ / ١١١ ، وذكره ابن هشام في شرح قصيدة بانث سعاد ، ص ٩٢

وهذا الذى حكاه السيوطي ذكر مثله الأشموني^(١) ، قال (١) : « لا يتأتى التنازع فى التمييز وكذا الحال ، خلافا لابن معطى » وقال الصبان^(٢) : « وقوله « خلافاً لابن معطى » حيث أجازته فى الحال ، قال الفارسي^(٣) : نحو : زُرْنِي أُرُوكْ رَاغِبَا ، على إعمال الثانى ، وزُرْنِي أُرُوكْ فى هذه الحالة راغبا ، على إعمال الأول » . أ هـ . وفيه أن هذا مثل إعادة لفظ الحال ، ولا تنازع فيه .

وقد تصفّحت ألفية ابن معطى وفصوله الخمسين ، فلم أجد فيهما ذكراً لهذه المسألة الانفرادية ، حتى وجدت السيوطي يصرّح بأن ابن معطى ذكر هذا فى « شرح الجزولية » . جاء فى الأشباه والنظائر^(٣) : قوله : « وَأَعْمَلِ الْمُضْمَرَ فى ضمير ما تنازعا » يقتضى عدم التنازع فى الحال ، قال ابن معطى فى شرح الجزولية : « وتقول فى الحال : إن تَزُرْنِي ضاحِكًا أَلَكِ فى هذه الحالة ، ولا يجوز الكناية عنها ، لأن الحال لا تُضْمَر ، وتقول فى الظرف على إعمال الثانى : سرت وذهبت اليوم ، وعلى الأول : سرت وذهبت فيه اليوم ، وفى المصدر على الثانى : إن تضرب بكراً أضربك ضرباً شديداً ، وعلى الأول : أضربك ضرباً شديداً » . وكذلك صرح الشيخ يس بأن ابن معطى قال هذا فى شرح الجزولية ، ونقل عبارته^(٤) : « قال ابن معطى فى شرح الجزولية : تقول : إن تَزُرْنِي أَلَكِ ، فإن أعملت الأول قلت : إن تَزُرْنِي أَلَكِ فى هذه الحالة راكبا ، أى إن تَزُرْنِي راكبا أَلَكِ راكبا ، ولا يجوز الكناية عنها ، لأن الحال لا تُضْمَر ، والأجود إعادة لفظ الحال كالأول » .

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢ / ١٠٨

(٢) حاشية الصبان على الأشموني - الموضع السابق .

(٣) الأشباه والنظائر ٤ / ١٠٨

(٤) حاشية يس على التصريح ١ / ٣٢٢

١٣ - اعتبر ابن معطى « إِمَّا » حرفَ عطف . قال فى الألفية^(١) :

وأوَّ وإمَّا فهما مشهورُ الشَّكِّ والإبهامُ والتَّخْيِيرُ

قال ابن إياز^(٢) : « والمصنف جعل الحروف عشرة ، وأبو على جعلها تسعة ، وأسقط « إِمَّا » ووافقهُ الجرجانيّ ، وقال : ذِكرُها فى حروف العطف سهوٌ ظاهرٌ » .

ويبدو لى أن ابن معطى لم ينفرد بهذا الرأى ، بل هو من اختياراته ، فقد جاء اعتبار « إِمَّا » عاطفةً ، فى كتب الفحو معزُواً إلى أكثر النحاة^(٣) ، لكنهم لم يُعيّنوا أحدا منهم ، قال ابن هشام^(٤) : و « إِمَّا » عاطفة عند أكثرهم ، أعنى « إِمَّا » الثانية فى نحو قولك : جاءنى إمّا زيدٌ وإمّا عمرو ، وزعم يونس والفارسيّ وابن كيسان أنها غيرُ عاطفة كالأولى ، ووافقهم ابن مالك^(٥) ، لملازمتها غالباً الواو العاطفة ، ومن غير الغالب قوله^(٦) :

(١) الألفية ص ٣١ . وأيضاً الفصول ورقة ٤٨ أ .

(٢) المحصول فى شرح الفصول ورقة ١٩٠ ب .

(٣) ينظر الأشمونيّ ٣ / ١٠٩ ، والتصريح ٢ / ١٤٦ .

(٤) معنى اللبيب ١ / ٦١ ، ٦٢ (مبحث إمّا) .

(٥) لا يطمئن فى هذا قول ابن مالك فى ألفيته :

ومثل أو فى القصد إمّا الثانية فى نحو إمّا ذى وإمّا النائية

فإن شراحه قد نصوا على أن مراده أن « إمّا » مثل « أو » فى المعنى فقط لا فى

العطف .

(٦) هو معبد بن قرظ ، أو سعد بن قرظ ، أو سعد بن قرين . كما فى حواشى المعنى .

ونسبه الجوهريّ فى الصحاح (أما) ص ٢٢٧٢ للأحوص ، والصحيح أن البيت لسعد

ابن قرظ . على ما حكى الدكتور عادل سليمان محقق شعر الأحوص وانظره ص ٢٢١

يَالَيْتَمَا أَثْمَنَا شَأَلَتْ نَعَامَتَهَا أَيَّمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيَّمَا إِلَى نَارٍ^(١)
وفيه شاهد ثانٍ، وهو فتح الهمزة، وثالث وهو الإبدال، ونقل ابن عصفور
الإجماع على أن « إِمَّا » الثانية غير عاطفة كالأولى، قال: وإنما ذكروها في
باب العطف لمصاحبتها لحرفه، وزعم بعضهم أن « إِمَّا » عطفَتِ الاسمَ على
الاسم، والواو عطفَتِ « إِمَّا » على « إِمَّا » وعطفَ الحرفِ على الحرفِ غريب.
ولا خلاف أن « إِمَّا » الأولى غير عاطفة، لاعتراضها بينَ العَامِلِ والمعمولِ، في
نحو: قامَ إِمَّا زيدٌ وإِمَّا عمرو، وبين أحدِ مغمولى العَامِلِ ومعموله الآخر، في
نحو: رأيتُني إِمَّا زيداً وإِمَّا عمراً، وبين المُبدَلِ منه وبدله، نحو قوله تعالى^(٢):
﴿ حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ ﴾ فإن ما بعد الأولى بدلٌ
مما قبلها .

١٤ - ذهب ابن معطى إلى شذوذ تصغير الترخيم، نحو قولهم في أزهر :
زُهَيْرٌ . قال في الفصول^(٣) : « وشذَّ في هذا الباب تصغيرُ الترخيم ، تقول في
أزهر : زُهَيْرٌ . وقال في الألفية^(٤) :

وشذَّ قولهم : زُهَيْرٌ صَغُورًا مُرْخَمًا كَذَا عَشِيمٌ حَقِيرًا

قال السيوطي^(٥) : « من التصغير نوعٌ يُسمى تصغيرَ الترخيم ، وذلك

(١) أفاد البنجدادى فى الخزانه ٤ / ٤٣٣ أن « أيما » بالفتح : أصلها : أما
الفتوحة ، وهى لغة فى المكسورة ، وأن « إيما » بالكسر : أصلها إما بالكسر ،
لكن كثر استعمال أيما ، بالفتح « فى كلام طويل .

(٢) سورة مريم ٧٥

(٣) الفصول ورقة ٥٤ ب .

(٤) الألفية ص ٥٤

(٥) همع الهوامع ٢ / ١٩١

مُحَذَفُ الزَّوَائِدِ ، مع إعطاء ما يليق به من فُعِيلٍ أو فُعَيْعِلٍ ، كقولك في أزهر : زُهَيْرٌ ، وفي أسود : سُؤِيدٌ ، وفي مُنْطَلِقٍ : طَلِيقٌ ، وفي مُسْتَخْرِجٍ : خُرَيْجٌ ، وفي مُدْخَرِجٍ : دُخَيْرِجٌ ، وفي زَعْفَرَانٍ : زُعَيْفِرٌ . . . » .

ويقول ابن إياز تعليقاً على رأى ابن معطى^(١) : « وفي قوله : « وشَدَّ » نظرٌ ، لأنهم لم ينصوا على شذوذ هذا » .

وقال ابن الخباز^(٢) : « وقال يحيى : هو شاذٌّ ، والنحويون قد قاسوه » . وقد اعتذر الخوئيّ عمّا ذهب إليه ابن معطى . قال^(٣) : « وإنما شدَّ لما يؤدّي إليه من اللبس ، ألا ترى أن تصغير : أزهر ، وزاهر ، ومزهر ، صيغة واحدة ، وهى : « زُهَيْرٌ » ، بخلاف التصغير الآخر ، فإنك تقول فيه ، فى أزهر أزيهْرٍ ، وفى زاهر : زُؤَيْهْرٍ ، وفى مزهر : مُزَهْرٍ^(٤) . وفى زهر : زُهَيْرٌ » .

وهذا اللبس الذى يعتذر به الخوئيّ دفعه الشيخ خالد بقوله^(٥) : « ولم يلتفت للإلباسِ مَقَّةً بالقرائن » . ذكر هذا عقب إيرادهِ لصيغة « حَمِيدٌ » فى تصغير : أحمد ، وحامد ، ومحمود ، وحمدون ، وحمدان ، وحمّاد ، وتصغير ترخيم .

١٥ - اشترط ابن معطى لقلب الواو ياءً فى مثل : « ميزان ومِيقَات » أن تكون الواو ساكنة ، وأن يكون قبلها كسرة لازمة^(٦) .

(١) المحصول شرح الفصول ورقة ٢٠٩ ب .

(٢) شرح ابن الخباز على الألفية ، ورقة ١٢٧ أ .

(٣) شرح الفصول ورقة ١٨١ ب .

(٤) كذا فى شرح الخوئى . وصوابه : مزهْر . وزان : درهم ، فى تصغير : درهم .

(٥) شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٣٢٣ . وينظر أيضا حاشية الصبان على

الأشتمونى ٢ / ١٦٩

(٦) الفصول ورقة ٦٢ ب .

قال ابن إياز^(١) : « وتقيده الكسرة هنا باللزوم لم أر أجدأ ذكره » .
وقد تصفحت كتب النحو المطبوعة ، فلم أر تقييد الكسرة باللزوم ، على
ما ذكر ابن إياز . ويلاحظ أن ابن معطى حينما صاغ هذا الحكم في ألفيته لم يُقيد
الكسر باللزوم . قال^(٢) :

والواو إن يسكن وقبله انكسر فاقبله ياء نحو ميزان اشترز
وقد يقال : إن النظم لم يتسع له .

١٦ - جمع ابن معطى « رَجُلٌ » على « رَجَلَةٌ » بفتح أوله وسكون ثانيه ،
قال في الألفية^(٣) :

وَفَعَلَةٌ كَرَجَلَةٌ وَفَعَلَةٌ جَبِيَّةٌ نَبِيَّةٌ وَحِسَلَةٌ

وقال بعض شارحيه^(٤) : « البناء الثالث فَعَلَةٌ ، بفتح الفاء وسكون العين ،
ولم يُكسّرْوا عليه إلا اسماً واحداً ، وهو : « فَعَلٌ » بفتح الفاء وضم العين ،
نحو : رَجُلٌ ، وقيل : إنه اسم جمع وليس بجمع تكسير » .

وقال ابن الخباز^(٥) : « فَعَلَةٌ لم يُكسّرْ عليه إلا بناء واحد ، وهو فَعَلٌ ،
وهو اسم واحد ، وهو رَجُلٌ ، قالوا : رَجَلَةٌ ، وعده ابن السراج تكسيرا » .
وحكى ابن منظور^(٦) : « قال سيبويه : ولم يُكسّرْ على بناء من أبنية

(١) المحصول شرح الفصول ورقة ٢٣٤ أ .

(٢) الألفية ص ٦٧

(٣) الألفية ص ٥٠

(٤) هكذا ذكر الشيخ يس في حاشيته على التصريح ٢ / ٣٠١ ، ولم يعينه .

(٥) شرح ابن الخباز على الألفية ، ورقة ١١٠ أ .

(٦) لسان العرب (رجل) ١٣ / ٢٨٢

أدنى العدد ، يعنى أنهم لم يقولوا : أرجال ، قال سيبويه : وقالوا : ثَلَاثَةٌ رَجَلَةٌ ، جعلوه بدلًا من أرجال ، ونظيره : ثلاثة أشياء ، جعلوا لَفْعَاء بدلًا من أفعال ، قال : وحكى أبو زيد فى جمعه : رَجَلَةٌ ، وهو أيضا اسم الجمع ، لأن فَعْلَةٌ ليست من أبنية الجروع . وذهب أبو العباس إلى أن رَجَلَةٌ مُخَفَّفٌ (١) عنه .

ولولا ما ذكره ابن الخباز والشيخ يس من أن ابن معطى يريد بفَعْلَةٌ جمع رَجُلٍ ، لقلت : لعلّه يريد جمع راجِلٍ ، فقد نقل أبو منصور الأزهرى عن أبى عمرو (٢) : « الرَجَلَةُ : الرَّجَالَةُ فى هذا البيت (٣) ، وليس فى كلامهم « فَعْلَةٌ » جاءت جمعًا غير : رَجَلَةٌ جمع راجِلٍ ، وكَمَاءَةٌ جمع كَمٍّ » .

١٧ - ذكر ابن معطى أنّ من جَمْعِ التَّكْسِيرِ : فَعُولَةٌ وَفِعَالَةٌ ، قال فى الألفية (٤) :

كذا الأَسْوَدُ ثُمَّ مَعَ فِعَالَةٍ فَعُولَةٌ بَعُولَةٌ جِمَالَةٌ
فالأول جمعوا عليه « فَعَلًا » بفتح فسكون ، نحو : بَعَلٌ وَبُعُولَةٌ ، وَفَجَلٌ وَفُحُولَةٌ ، وَخَالَ وَخُوُولَةٌ ، وَخَيْطٌ وَخَيْوُطَةٌ ، وَجَمَعُوا عَلَى الثَّانِي « فَعَلًا » بفتححتين ، نحو : جَمَلٌ وَجِمَالَةٌ ، وَحَجَرٌ وَحِجَارَةٌ .

قال الشيخ يس (٥) : « قال بعض شارحى كلامه (أى ابن معطى) : وهذان

(١) يعنى بالتخفيف هنا : تسكين الجيم ، وهو يقال فى مقابلة التثييل الذى يراى به تحريك الحرف .

(٢) تهذيب اللغنة (رجل) ١١ / ٢٩ ، ونقله صاحب اللسان ١٣ / ٢٨٥

(٣) يعنى بيت تميم بن أبى بن مقبل :

ورجلة يضربون البيض عن عرض ضربا تواصت به الأبطال . سجعينا

(٤) الألفية ص ٥١

(٥) فى حاشيته على التصريح ٢ / ٣٠١

البناء ان ، أعنى فُعُولَةٌ وَفِعَالَةٌ ، هَا فُعُولٌ وَفِعَالٌ ، زِيدَ عَلَيْهِمَا تَاءُ التَّأْنِيثِ لِتَأْكِيدِ الْجَمْعِ .

وقال ابن الخباز^(١) : « وقد أُلْحِقُوا بِفِعَالٍ وَفُعُولٍ التَّاءَ ، قَالُوا : جِمَالَةٌ وَذِكْرَةٌ وَحِجَارَةٌ ، وَبُعُولَةٌ وَفُحُولَةٌ وَصُقُورَةٌ وَخُؤُولَةٌ وَعُمُومَةٌ ، وَفَائِدَةُ التَّاءِ تَوْكِيدُ التَّأْنِيثِ . »

أقول : أَمَّا البُعُولَةُ فَهِيَ أَحَدٌ ثَلَاثَةٌ جُمُوعٌ فِي بَعْلٍ ، قَالُوا : جَمَعُ البَّعْلِ الزَّوْجُ : بَعَالٌ وَبُعُولٌ وَبُعُولَةٌ^(٢) ، وَشَاهِدُ البُعُولَةِ جَمْعًا فِي السِّكِّتَابِ العَزِيزِ قَوْلُهُ تَعَالَى^(٣) : ﴿ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ . قَالُوا^(٤) : البُعُولَةُ : جَمْعُ البَّعْلِ ، وَهُوَ الزَّوْجُ ، يُقَالُ : بَعْلٌ وَبُعُولَةٌ ، كَمَا يُقَالُ فِي جَمْعِ الذَّكَرِ : ذَكَرٌ وَذُكُورَةٌ ، وَفِي جَمْعِ الفَحْلِ : فَحْلٌ وَفُحُولَةٌ ، وَهَذِهِ الهَاءُ زَائِدَةٌ مَوْكِدَةٌ لِتَأْنِيثِ الجَمَاعَةِ ، وَهُوَ شَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، وَيُعْتَبَرُ فِيهَا السَّمَاعُ ، فَلَا يُقَالُ فِي كَعْبٍ : كَعُوبَةٌ .

وشاهده من الحديث ، حديث أسماء الأَشْهَلِيَّةِ^(٥) : « إِذَا أَحْسَنْتَن تَبَعْلَ أَزْوَاجِكُنَّ » . قَالَ ابْنُ الأَثِيرِ : « أَي مَصَاحِبَتَهُمْ فِي الزَّوْجِيَّةِ وَالْعَشْرَةِ . وَالبَّعْلُ : الزَّوْجُ ، وَيُجْمَعُ عَلَى بُعُولَةٍ » . قَالَ : وَمِنْهُ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ : « إِلاَّ امْرَأَةٌ يُنْسَبُ مِنَ البُعُولَةِ » وَالهَاءُ فِيهَا لِتَأْنِيثِ الجَمْعِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ البُعُولَةُ مَصْدَرٌ بَعَلَّتِ المْرَأَةُ : أَي صَارَتْ ذَاتَ بَعْلٍ .

(١) شرح ابن الخباز على الألفية ، ورقة ١١٠ ب .

(٢) لسان العرب (بعل) ٦١ / ١٣

(٣) سورة البقرة ٢٢٨

(٤) تفسير القرطبي ٣ / ١١٩ ، ١٢٠

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر ١ / ١٤١

وشاهد الجمالة جمعاً في الكتاب العزيز قوله تعالى (١): ﴿إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرِّ رِ
كَالْقَصْرِ . كَأَنَّهُ جِمَالَةٌ صُفْرٌ﴾ . قالوا (٢): جِمَالَةٌ: جمع جَمَلٍ ، نحو: حَجَرٌ وَحِجَارَةٌ ،
وذكر وذر كارة . وفي الحديث: « هَمَّ النَّاسُ بِنَحْرِ بَعْضِ جِمَائِلِهِمْ » . قال
ابن الأثير (٣): « هي جَمْعُ جَمَلٍ ، وقيل: جمع جِمَالَةٍ . وَجِمَالَةٌ جمع جَمَلٍ ، كرسالة
ورسائل ، وهو الأشبه » .

هذا وقد نسب الشيخ يس العليمي إلى ابن معطى شيئاً في جمع التكسير
لم يقله . قال (٤): يُجْمَعُ أَيْضاً عَلَى فِعْلَانٍ ، بكسر فسكون ، كذئب وذئبان ،
وزق وزقان ، قال ابن معطى :

* وجاء كالدُّبَّانِ وَالزُّقَّانِ *

والذي ذكره ابن معطى غير هذا ، قال في الألفية (٥) :

* وجاء كالدُّؤْبَانِ وَالزُّؤْبَانِ *

وكذا جاء «الدُّؤْبَانِ» بضم الدال، جمعاً لذئب، في لسان العرب (٦) والقاموس،
نعم حكى شارحه (٧) عن المصباح أنه يقال في جمع ذئب أيضاً: ذئبان، بالكسر،
ولم أجده في المصباح للطبوع، وهذه عبارة الفيتومي (٨): « الذئب يهمز ولا يهمز،

(١) الآيتان ٣٢ ، ٣٣ من سورة الرسائل .

(٢) تفسير القرطبي ١٩ / ١٦٥ ، ولسان العرب (جمل) ١٣ / ١٣١

(٣) النهاية ١ / ٢٩٨ (٤) حاشية يس على التصريح ٢ / ٣١٢

(٥) الألفية ص ٥١

(٦) اللسان ، ترجمة (ذأب) ١ / ٣٦٣ ، وينظر أيضاً النهاية (ذوب) ٢ / ١٧١

(٧) تاج العروس شرح القاموس (ذأب) ١ / ٢٤٨

(٨) المصباح النير (ذى ب) ١ / ٣٢٧

ويقع على الذكر والأُنثى، وربما دخلت الهاء في الأُنثى فمبيل : ذُبْبة . وجمع القليل :
أذُوب ، مثل أَفْلُس ، وجمع الكثير : ذِئاب وذُؤبان، ويجوز التخفيف ، فيقال :
ذِياب ، بالياء ، لوجود الكسرة .
والزُّفَّان : نَصُوا على أنه بضم الزاي ، جمع زِقِّ ، قال في اللسان ^(١) : مثل
ذِئب وذُؤبان .

وبعد . فهذه آراء ابن معطى التي كان له فيها مذهبٌ خاصٌّ انفرد به عن
سائر النحاة ، كما ظهرت لى من خلال كتابيه « الألفية والفصول الخمسين »
وشروحهما ، ثم من خلال أمهات كتب النحو . ومن يدري ، لعل له آراء أخرى
في بَطُون آثاره الضائعة ، كالعُقُود والقوانين ، وشرحِ فصول ابن الدهان ،
وشرحِ المقدمة الجُزُولية ، فقد نقل السيوطى رأيا انفراديا لابن معطى في مسألة
التنازع ، لم أجده في كتابيه الألفية والفصول ، ثم وجدت السيوطى والشيخ يس
ينصان على أنه في كتابه « شروح الجُزُولية » ^(٢) .

يبقى السؤالُ التقليديّ : أين يقف ابن معطى من المدارس النحوية : بصريّة
وكوفيّة وبغدادية ؟ .
الحق أن بصريّة ابن معطى تبدو جليّةً على امتداد كتابيه « الألفية والفصول »
وسأجتزى من شواهدهما بما يأتى :

(١) في أول باب من الألفية يقول ابن معطى ^(٣) :

واشتقَّ الاسمَ من سَمَا البصريُّونَ واشتقَّه من وَسَمَ السكوفيُّونَ

(١) لسان العرب (ز ق ق) ١٢ / ٨ (٢) انظر الفقرة (١٢) .

(٣) الألفية ص ٣ ، ويقارن أيضا بما ذكره في الفصول ورقة ١ ب .

والمذهبُ المُقدِّمُ الجَلِيُّ دَلِيلُهُ الأَسْمَاءُ والسَّمْعِيُّ
 واشتقَّ كوفِيونَ أيضاً^(١) المَصْدَرَا من فِعْلِهِ نحو نَظَرْتَ نَظْرًا
 واشتق منه الفِعْلُ أَهْلُ البَصْرَةِ وذا الَّذِي بِهِ تَلِيْقُ النُّصْرَةُ
 إذ كلُّ فِرْعٍ فِيهِ مَا فِي الأَصْلِ وليس في المَصْدَرِ مَا فِي الفِعْلِ
 (٢) ذَكَرَ ابنُ مَعْطَى فِي بابِ العَطْفِ^(٢) أَنَّهُ لَا يَجُوزُ العَطْفُ عَلَى المِضْمَرِ
 المَجْرُورِ إِلاَّ بِإِعَادَةِ الجَارِّ ، وَقَالَ فِي الأَلْفِيَةِ^(٣) :

والمُضْمَرُ المَجْرُورُ إِنْ عَطَفْتَا عَلَيْهِ جِيءَ بِمَا بِهِ جَرَرْتَا
 نَحْوَ مَضَى بِهِ وَبِالْعَلَامِ وَشَدَّ مِنْهُ بِكَ وَالْأَيَّامِ
 قَالَ أَبُو القَاسِمِ الزَّجَّاجِيُّ^(٤) : « وَاعْلَمْ أَنَّ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا يُعْطَفُ عَلَيْهَا
 إِلاَّ المُضْمَرَ المَخْفُوزَ ، فَإِنَّ العَطْفَ عَلَيْهِ غَيْرُ جَائِزٍ ، إِلاَّ بِإِعَادَةِ الخَافِضِ ، كَقَوْلِكَ
 مَرَرْتَ بِكَ وَبزَيْدٍ ، وَدَخَلْتَ إِلَيْهِ وَإِلَى عَمْرٍو ، وَلَوْ قُلْتَ : مَرَرْتَ بِهِ وَزَيْدٍ ،
 كَانَ غَيْرَ جَائِزٍ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ أَلْبَتَّةَ إِلاَّ فِي ضَرُورَةِ الشُّعْرِ ، وَقَدْ قَبَّحَهُ الكُوفِيُّونَ ،
 وَأَجَازُوهُ مَعَ قُبْحِهِ ، قَرَأَ حمزة^(٥) : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾
 بِالخَفِضِ ، عَطَفًا عَلَى المِضْمَرِ المَخْفُوزِ ، وَالقُرَّاءَ غَيْرُهُ قَرَأُوا بِالنَّصْبِ عَطَفًا عَلَى
 ﴿ اللَّهُ ﴾ عَزَّ وَجَلَّ^(٦) .

(١) تقرأ الضاد بفتحة خفيفة من غير تنوين ليستقيم الوزن .

(٢) الفصول ورقة ٤٨ ب .

(٣) الألفية ص ٣١

(٤) مجالس العلماء ص ٣٢٠ ، ٣٢١

(٥) الآية الأولى من سورة النساء .

(٦) ينظر أيضا تفسير القرطبي ٥ / ٢ - ٦ ، وإتحاف فضلاء البشر ص ١٨٥ ، وهم

(٣) قال ابن معطى^(١): « ومن خصائص النداء الترخيم، وهو : حذف آخر الاسم العلم الزائد على ثلاثة أحرف » .

ويُعقَّب ابن إياز^(٢) فيقول : « وقوله : « الزائد على ثلاثة أحرف » هذا مُعْتَبَرٌ عند البصرى ، وذلك لأن أقلَّ أصول الأسماء العربية الثلاثية ، وهو الخفيف ، فلو رُخِّم لَنَتَصَّ عن أقلَّ الأصول ولَأَجْحِفُ به ، وأجاز الفراء ترخيم الثلاثي المتحرك الأوسط ، كحَسَن ، نظراً إلى أن تحركه أوسطه قائم مقام حرفٍ رابع ، كما في سَمَر ، وَجَمَزَى . وهو جيِّدٌ إن ساعده سَمَاعٌ » .

(٤) ذكر ابن معطى في باب النداء^(٣) أنه قد يُعَوَّضُ عن حرف النداء الميم في اسم الله تعالى ، فتقول : اللّهُمَّ » .

وعلق ابن إياز فقال^(٤) : « الميمُ عِوَضٌ من « يا » عند البصريين ، بدليل أنه لا يجوز الجمعُ بينهما إلا ضرورة » .

(٥) اشترط ابن معطى للمجيء « لكن » عاطفة^(٥) أن تكون للاستدراك بعد الجحد .

قال ابن إياز^(٦) : « وقوله : « ولكن للاستدراك بعد الجحد » هذا مذهب البصرى ، كقولك : ما قام زيدٌ لكن عمرو ، وإنما اشترط فيها ذلك ، لأنَّ

(١) الفصول ورقة ٣٣ أ .

(٢) المحصول ورقة ١٤٨ أ .

(٣) الفصول ورقة ٣٣ ب .

(٤) المحصول ورقة ١٥٠ أ .

(٥) الفصول ورقة ٤٨ أ .

(٦) المحصول ورقة ١٩٢ أ .

معناها الاستدراك ، فلا بُدَّ مِنْ مُخَالَفَةٍ مابعدها ما قبلها ، ولهذا قُدِّرَتْ « إِلَّا »
في الاستثناء المنقطع بها ، وأجاز الكوفيُّ العطفَ بها في الإيجاب ، قياساً
على « بَلْ » .

ثم تبدو بَصْرِيَّةُ ابنِ معطى كثيراً^(١) في إثاره لمصطلحات البصريين ، مثل
استعماله « الْجَرِّ » الذي يُسمِّيه الكوفيون الخفض^(٢) ، واستعماله « التَّمْيِيزِ »
الذي يسمِّيه الكوفيون « التفسير » . وغير ذلك .

على أن ابن معطى قد يستعمل أحياناً المصطلح الكوفي ، فقد سبق في الفقرة
السابقة قوله : « الْجَحْدُ » وهو استعمال كوفي^(٣) للنفي ، ومثل تسميته الصِّفَةَ
بالنَّعْتِ^(٤) . وهذا مدخلٌ صالحٌ للحديث عن تكوُّفِ ابنِ معطى :

١ - ذهب ابن معطى إلى أن العلة المانعة من صرف نحو « سَكْرَانٌ » هي
الوصف مع الألف والنون^(٥) .

وقد ذكر ابن إياز^(٦) أن العلة المانعة من الصرف هنا هي المشابهة عند
البصريين ، قال : « وأما الكوفيون فإنهم يذهبون إلى أن العلة هي الوصف
والألف والنون ، وقد وافقهم المصنِّفُ في ذلك ، وهو غريبٌ ، وليس سهواً منه ،
بل الظاهر أنه اتبع الجزؤلى في ذلك » .

(١) ينظر أيضاً لمتابعة ابن معطى للبصريين الفقرة (١٣) الآتية في متابعتة لغيره
في « الفصول » . (٢) ينظر معاني القرآن للفراء الكوفي ١ / ١٩٨
(٣) المدارس النحوية ص ٣٣٣ ، وقد أحال مؤلفه على معاني القرآن للفراء الكوفي
١ / ٥٢ ، وقد رأيت .

(٤) المرجع السابق وفيه إحالة على مواضع من معاني القرآن ١ / ١١٢ ، ١٩٨ ،
٢٧٧ ، ٢ / ١٤٥ ، وقد رأيتها .

(٥) الفصول ورقة ٤ أ . (٦) المحصول ورقة ٢٩ أ .

وقد شرح ابن إياز هذه المشابهة للمائة عند البصريين ، فقال^(١) : « الألف والنون في غضبان وسكران مشابهان للألف والهمزة في حمراء وصفراء ، من وجوه : الأول : أنهما زائدتان ، زيدا معاً ، والسابقُ منهما ألف ، كما أن الزائدين في « حمراء » كذلك . والثاني : أنهما يتساويان حروفاً وحركاتٍ وسُكُوناً ، ألا ترى أن أول « سكران » مفتوح ، وثانيه ساكن ، وثالثه مفتوح ، ورابعه ألف ، وخامسه حرفٌ متحرِّكٌ ، كما أن « حمراء » كذلك . والثالث : أن صيغتي المذكر والمؤنث فيهما مختلفتان ، فإنهم كما لم يقولوا : أحمر وأحمره ، بل قالوا : أحمر وحمراء ، كذلك لم يقولوا : سكران وسكرانه ، بل قالوا : سكران وسكرى . والرابع : امتناع دخول التاء في سكران ، كما امتناع دخولها في حمراء . فهذا وجه الشبه بينهما في التحقيق »^(٢) .

٢ - أجاز ابن معطى أن يقال^(٣) : « كذا درهم » بالإضافة ، وفي هذا متابعةٌ صريحةٌ للكوفيِّين . قال : « فإذا قال : كذا درهم ، فتنسيبه بعددٍ يُضاف إلى المفرد ، وهو المائة والألف » .
ويعقب ابن إياز فيقول^(٤) : « هذا ظاهرٌ ، وكلامُ المصنِّف جارٍ على مذهب أصحاب الإمام الأعظم أبي حنيفة رضى الله عنه ، نعم ذكر الفزالي في الوسيط

(١) المحصول ورقة ٢٩ أ

(٢) المحصول ورقة ٢٥ ب . وينظر أيضاً مع الهوامع ١ / ٣٠ ، والتصريح على

التوضيح ٢ / ٢١٣ ، والأشموني على ابن مالك ٣ / ٢٣٣ ، ٢٣٤

(٣) الفصول ورقة ٥٢ ب .

(٤) المحصول ورقة ٢٠٣ ب .

ما يخالفه ، ولا بأس بذكره على سبيل الفائدة : وهو أنه إذا قال : له على كذا فكأنه قال : له على شيء ، فيتمبل منه تفسيره بكل ما يُطلق عليه ذلك ، وإذا قال : كذا كذا ، فهو تكرارٌ ، وإذا قال : كذا وكذا ، فهو كقوله : شيء وشيء ، فقد جمع بين مُبهمين ، وإذا قال : كذا درهم ، يلزمه درهم واحد ، وكذلك إذا كرّر فقال : كذا كذا درهم ، وإذا عطف ففيه قولان : أحدهما أنه يلزمه درهم واحد ، وكأنه بين المبهمين بشيء واحد ، والآخر أنه يلزمه درهمان ؛ لأنه فسّر أحدهما وأغنى عن تفسير الآخر ، وقال بعضهم : إذا قال : كذا وكذا درهماً ، بالنصب ، لزمه درهمان ، وبالرفع درهم واحد . وفيه نظر . انتهى كلام ابن إياز .

وقول ابن معطى : « كذا درهم » بالإضافة ، فيه متابعة صريحة للكوفيين ، قال ابن هشام في المغنى^(١) : « الثاني (من مخالفة كذا لأى) : أن تميزها واجبُ النصب ، فلا يجوز جرُّه من اتفاقاً ولا بالإضافة ، خلافاً للكوفيين ، أجازوا في غير تكرارٍ ولا عطف أن يقال : كذا ثوبٍ وكذا أثوابٍ ، قياساً على العدد الصريح ، ولهذا قال فقهاؤهم : إنه يلزم بقول القائل : « له عندي كذا درهمٍ » مئةٌ ، وبقوله : « كذا دراهمٍ » ثلاثةٌ ، وبقوله : « كذا كذا درهماً » أحد عشر ، وبقوله : « كذا درهماً » عشرون ، وبقوله : « كذا وكذا درهماً » أحد عشر ، حملاً على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ، ووافقهم على هذه التفاصيل - غير مسألتي بالإضافة - المبرد والأخفش وابن كيسان والسيرائي وابن عصفور . ووهم ابن السيد فنقل اتفاق النحويين على إجازة ما أجازته المبرد ومن ذكر معه . »

(١) المغنى ١ / ٢٠٥ ، مبحث « كذا » .

هذا وقد ذكر السيوطي^(١) قول الكوفيين في هذه المسألة ، ونصّ على أن ابن معطي تابعهم على ذلك في فصوله .

٣ - ذهب ابن معطي إلى أن من علامة التأنيث^(٢) « الياء في هذى » .
قال ابن إياز^(٣) : « وقوله : « والياء في هذى » وقد سبقه إليه الزمخشري في مُفَصَّلَه ، وليس الأمرُ على ما ظننا ، بل الياء عينُ الكلمة ، والتأنيث معلومٌ من الصيغة ، وأما الكوفي فيستقيم ذلك على مذهبه ، لأن الاسمَ عنده الذال ، والألف زائدة لتكبير الكلمة ، فكذلك تكون الياء في « هذى » زائدة ، فأعرفه « انتهى كلام ابن إياز . وليس في هذا متابعةٌ صريحةٌ للكوفيين ، لكنه تكوَّفُ على نحوِّ ما .

٤ - ذكر ابن معطي أن هاء التأنيث تُمالُ بعدَ عِدَّةِ حروف ، ذكرها في ألفيته . قال^(٤) :

والهاء للتأنيث قد أميلتُ بعدَ حُرُوفٍ بَعْدُ قد أُبَيِّنَتُ
في ذودِ كلبٍ نهزِ شمسٌ جثتُ كخيفةٍ وقفاً وقد تبيَّنتُ
قال ابن إياز^(٥) : « قد شُبِّهتْ هاءُ التأنيثُ بألفه ، فأُميلتُ الفتحَةُ التي قبلها في الوقف ، وذلك في قراءة النكسائي . . وجمعها (يعني ابن معطي) في قوله : « في ذودِ كلبٍ نهزِ شمسٌ جثتُ » لكن زاد الهاء ، ولم يحكِ إمالتها غيرُ النكسائي ،

(١) الأشباه والنظائر ٤ / ١١٨ (٢) الفصول ورقة ٥٣ ب .

(٣) المحصول ورقة ٢٠٥ ب .

(٤) الألفية ص ٦١ ، والفصول ورقة ٥٧ ب ، ٥٨ أ .

(٥) المحصول ورقة ٢١٧ ب .

وليس ببعيدٍ في القياس، ومثاله: نبيهه . انتهى كلام ابن إياز . وغير خافٍ أن الكِسائيَّ هو إمامُ المدرسة الكوفية^(١) .

٥ - ذكر ابن معطي من حروف الزيادة^(٢) : « ألف التأنيث وهاؤه » . ويعقب ابن إياز فيقول^(٣) : « وقوله : « وهاؤه » أى هاء التأنيث، والأجود أن يقول : « وتاؤه » لأن التاء الأصل ، لثبوتها في الوصل ، وإنما تبدل هاء حالة الوقف ، نعم الكوفي يرى أن الأصل الهاء » . انتهى كلام ابن إياز . ويلاحظ أن الخوئي^(٤) يذكر الكلمة عن ابن معطي : « وتاؤه » على ما يستجيد ابن إياز ، ويلاحظ أيضاً أن ابن معطي قد استعمل عبارة : « هاء التأنيث » من قبل ، فقد ذكر من موانع الصرف^(٥) : « كلُّ بناءٍ فيه ألف ونون زائدتان مجرداً من هاء التأنيث يكون علماً » . وعلق ابن إياز على ذلك فقال^(٦) : « وقوله « مجرداً من هاء التأنيث » : يعنى به امتناعه من دخول تاء التأنيث عليه . . . لكن قوله : « هاء التأنيث » تسميحٌ ، إذ التاء هى الأصل ، والهاء بدلٌ منها فى الوقف ، بدليل أن ما يثبت فى الوصل يكون الأصل ، لجرى الأشياء فيه على أصولها ، والوقف يتغير فيه عن ذلك ، أو لا ترى أنه فيه - أعنى الوقف -

(١) مراتب النحويين ص ٧٤ ، ويقول أبو الطيب : « وكان عالم أهل الكوفة وإمامهم غير مدافع فيهم أبو الحسن على بن حمزة الكسائي ، إليه ينتهون بعلمهم ، وعليه يعولون فى روايتهم » . وينظر أيضاً لاتفراد الكسائي بأمانة الهاء : النشر فى القراءات العشر ٣ / ٨٢

(٢) الفصول ورقة ٦٢ أ . (٣) المحصول ورقة ٢٣١ أ .

(٤) شرح الفصول ورقة ٢١٣ ب .

(٥) الفصول ورقة ٤ أ .

(٦) المحصول ورقة ٣٦ ب .

النقل والتضعيف والإبدال، وغير ذلك مما إذا وصلت أزلته، وأيضا فإن من العرب من يقف بالتاء ولا يُبدلها هاء. وأنا أستبعد أن يكون وافق الكوفيين، فإنهم يذهبون إلى أن الهاء هي الأصل، والتاء بدلٌ منها .

وقد ذكر ابن معطي عبارة « هاء التأنيث » كذلك في الكلام على جمعي المذكر والمؤنث^(١).

٦ - أجاز ابن معطي صرف^(٢) ما لا ينصرف في ضرورة الشعر، كقول

العجاج:

* أوالفأ مَكَّةَ مِن رُزْقِ الحِمَى *

وهذا من مذهب الكوفيين، كما ذكر صاحب المدارس النحوية^(٣)، لكنني وجدته عند سيبويه^(٤) أيضا .

٧ - وهذه مسألة إعرابية تابع فيها ابن معطي رأى الكوفيين، ولم ينبه

عليها أحدٌ من شُرَّاحه :

قال في فصل الأسماء العاملة عمل الفعل^(٥): « والمنصوب بعد «أفعل» تمييزٌ

أو مُشَبَّهٌ بالمفعول، وكذلك ما هو بمعناه، وذلك خيرٌ وشرٌّ، قال الله تعالى^(٦):

﴿ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴾ . وأما قوله تعالى^(٧): ﴿ خَيْرٌ حَافِظًا ﴾

فمنصوب على الحال لا على التمييز .

(١) الفصول ورقة ٦ ب .

(٢) الفصول ورقة ١٦٧ . (٣) المدارس النحوية ص ٢٨١

(٤) الكتاب ١ / ٢٦ (٥) الفصول ورقة ١٣٩ .

(٦) سورة الكهف ٤٦ (٧) صورة يوسف ٦٤

وهذه القراءة قرأ بها جمهور الكوفيين. جاء في تفسير القرطبي^(١): ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حِفْظًا﴾ نصب على البيان (أى التمييز)، وهذه قراءة أهل المدينة وأبى عمرو وعاصم، وقرأ سائر الكوفيين: ﴿حَافِظًا﴾ على الحال، وقال الزجاج: «على البيان». وقال الدمامي^(٢): «قرأ حفص وحمره والكسائي وخلفه، «حافِظًا» بفتح الحاء وألف بعدها وكسر الفاء، تمييزاً وحالاً، وافتهم ابن محيـن بخلفه، والشنبوزي، والباقون: «حَفِظًا» بكسر الحاء وسكون الفاء والنصب على التمييز فقط.»

وإن تابع ابن معطى آراء الكوفيين، فإن هذا لم يمنعه من مناقشتهم^(٣) في بعض ما ذهبوا إليه، مما يكشف عن ولائه للبصريين، أو بالأحرى عن حرّيته في الأخذ والاختيار.

أما بغدادية ابن معطى فتبدو في متابعاته الكثيرة لأعلام هذه المدرسة: أبو القاسم الزجاجي، وأبو علي الفارسي، وأبو الفتح ابن جني. ومكان هذا في دراسة «الفصول» إن شاء الله.

* * *

(١) ٢٢٤/٩

(٢) إتخاف فضلاء البشر ص ٢٦٦، وينظر أيضا: إعراب القرآن للكبرى ٢/٥٥،

وقد أجاز الفراء الكوفي القراءتين. معاني القرآن ٢/٤٩

(٣) انظر الفصول ورقة ٤٢ ب، في الكلام على التنازع.

رَفَعُ

عبد الرحمن النخعي
الباب الثالث
الفصول الخمسون

لا أعلم كتاباً نحوياً حمل هذا الاسم قبل كتاب ابن معطي ، إلا كتاب « الفصول » لسعيد بن المبارك بن علي ، المعروف بابن الدهان النحوي ، المتوفى سنة (٥٦٩)^(١) . وكتاب « الفصول » لمحمد بن علي بن شهر آشوب ، المتوفى سنة (٥٨٨)^(٢) . وهذان من معاصري ابن معطي^(٣) .

نعم قسم الزخشي المتوفى سنة (٥٣٨) كتابه إلى فصول ، لكنه سماه : « المُفَصَّل » .

وكتابنا « الفصول » كتاب تعليمي ، سلك فيه ابن معطي مسلكاً ، لعله أول من استحدثه ، إذ قسم رهوس المسائل إلى أبواب ، وتحت كل باب عدّة فصول . قال في مقدّمة الفصول : « أمّا بعد ، فإن غرض المبتدئ الراغب في علم الإعراب حصرته في خمسين فصلاً ، يشتمل عليها خمسة أبواب » . فليس ابن مالك إذن هو مبتدع هذا اللون من التأليف^(٤) .

(١) إنباه الرواة ٢ / ٤٧ ، بنية الوعاة ١ / ٥٨٧

(٢) بنية الوعاة ١ / ١٨١

(٣) ذكر السيوطي في البنية ١ / ٤٩ لابن هشام اللخمي محمد بن أحمد بن هشام المتوفى سنة (٥٦٠) كتاباً اسمه « الفصول » ويبدو أنه ليس خالصاً للنحو ، فقد جاء اسمه في الأعلام للزركلي ٦ / ٢١٢ : « الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل وإصلاح ما وقع في أبيات سيبويه وفي شرحها للأعلم من الوهم والحلل » .

(٤) ينظر مقدمة تحقيق « التسهيل » ص ٤٤ ، ٦٦ ، ويرى محققه أن ابن مالك هو أول من جعل رهوس المسائل في أبواب وفروعها في فصول .

ولقد اختلفت مصنفات النحويين قبل ابن معطى شرعةً ومنهاجا . فجاء إمامها « الكتاب » على أبواب ، وعالج بعضها مسائل بعينها يدعو إليها الاستطراد ويحكمها التداعي ، وخلص بعضها الآخر للعلة والأصول ، ثم شغل الناس من قبل ومن بعد بالخلاف بين البصريين والكوفيين ، وظلت مسائل النحو مبعثرة بعيدة الجنى عسيرة المتناول .

وحين أظلم القرن السادس - الذي عاش فيه ابن معطى - كانت مسائل النحو قد أشبعت درسا وتمثلا وتعليلا ، ولم يبق إلا المصنف البارع الذي يجيد صياغة هذا الموروث الضخم ليقيد منه المبتدئ والمنتهى على السواء .

ولقد شهدت نهاية القرن السادس وأوائل القرن السابع ظهور ثلاثة من الرجال حملوا هذه الأمانة ، وقاموا بهذا الواجب ، حين بسطوا قواعد النحو وبوبوا مسأله ، وفصلوا فروعه : ابن معط ، وابن الحاجب ، وابن مالك . وعلى شروح هؤلاء الرجال استوى النحو العربي على سوقه .

وقد كان لصاحبنا ابن معط فضل الريادة في هذا اللون الميسر المنظم من التأليف ، حين صنع كتابيه : الألفية والفصول ، وعلى وقع خطواته سار ابن الحاجب وابن مالك ، لكن هذين أخلا ذكر الرجل ، كما أخل من قبل أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني ذكر أبي القاسم الزجاجي^(١) .

ومهما يكن من شيء فقد سلك ابن معطى في تصانيفه مسلك التيسير والتذليل وقد كان لاشتغاله بالأدب ؛ درسا وتصنيفا ، أثر في سهولة عباراته ، وصحة

(١) ينظر مقدمة تحقيق مجالس العلماء (د) والإيضاح في علل النحو ص ٢ ،

تقسيماته ، ثم كانت عنايته بنظم العلوم سبيلاً إلى التركيز ، وخلو تعريفاته من الحشو^(١) والإطالة .

وعن « الفصول » يقول ابن إياز في مقدمة كتابه : « المحصول شرح الفصول » : « وبعدهُ فإنَّ كتاب الفصول في النحو ، للشيخ الإمام الحبر الفاضل المحقق زين الدين أبي زكريا يحيى بن معطى بن عبد النور ، رحمه الله تعالى ، وإن كان شديد الاختصار ، عريئاً من التطويل والإكثار ، لكنه كثير المسائل عسيرٌ على المتناول ، مشتملٌ على المباحث الغريبة ، والنُّكَّات العجيبة ، والاحترازات اللطيفة ، والمقاصد الحسنة الشريفة ، ثم إن بعض المشغوفين بحفظه والأشغال به ، ممَّن استوجب قضاء حقه والمسايرة له على مُلتَمَسِه ، سألتني غير مرَّة أن أشرحه ، وأنبئ عن غوامضه وحقائقه ، وأقرَّ به على طالب نكته ودقائقه » .

وقد ذكر ابن معطى في مقدمة « الفصول » أنه عمَّله تلبيةً لحاجة المبتدئ ، فهل « الفصول » كتابٌ للمبتدئين ؟ الحق أن الكتاب بما حوى من مسائل ، وما تضمَّن من قواعد ، إنما يُلبِّي حاجة المبتدئ والمنتهى على السواء ، بل هو أقربُ إلى مَنْ سار في دَرَسِ النحو خُطُواتٍ وخُطُواتٍ ، وأين المبتدئ من هذه الشواهد والأمثلة التي ملأ بها ابن معطى كتابه ؟ بل أين المبتدئ من هذه التعليقات والإشارات الخاطفة لمسائل كثيرةٍ كان للشراح فيها كلام ، وأظنُّ ظناً أن ابن معطى إنما قال هذا في صدر كتابه إيماءً لليسر والشهولة اللذين أخذ بهما نفسه فيما يعرض له من تصنيف ، فإنَّ الظنَّ بكتُب المبتدئين أن تكون قريبة

(١) يرجع إلى ما ذكرته في الكلام على الألفية ص ٣٧ ، ٤٤ .

الجَنِّي دَانِيَةُ القُطُوف ، يدلُّ لذلك أنه قال مثل هذا في ختام ألفيته - ومكانها في التصنيف معروف - قال :

نَظَمَهَا يَحْيَى بْنُ مَعْطَى المَعْرَبِي تَذَكِرَةً وَجِيزَةً للمُعْرَبِ
وَفَوْقَ مُرَادِ المُنْتَهَى والنَّشْأَةِ فِي الخَمْسِ والتَّسْعِينَ والخَمْسِ مِائَةٍ
أَوْ أَنَّهُ إِنَّمَا قَالَ مَا قَالَ مِنْ بَابِ إِيْثَارِ التَّوَاضُّعِ وَهَضْمِ النَّفْسِ .

* * *

كَيْفَ رَتَّبَ ابْنُ مَعْطَى مَسَائِلَ النُّحُو فِي « الفصول » :

سبق القولُ أن ابن معطى قَسَمَ رءوس مسائل النحو إلى أبواب، وفُرِعَها إلى فصول، ولَمَّا كانت الطريقةُ التي ابتدَعها ابنُ مالك في مسائل النحو قد شاعت في كتب النحو إلى يومنا هذا، كان لا بُدَّ أن أقدمُ فهرسةً تفصيليةً لمسائل النحو، كما جاءت في « الفصول » حتى تستبينَ سبيلُ الرَّجُلِ :

الباب الأول

جعل عنوانه : في مقدِّمة هذا الفن من الأصول .

الفصل الأول : في بيان الكلام والكلمة والقول .

الفصل الثاني : فيما يأتلف منه الكلام وهو : الاسم والفعل والحرف .

الفصل الثالث : في حدِّ الاسم وعلاماته .

الفصل الرابع : في حدِّ الفعل وعلاماته .

الفصل الخامس : في حدِّ الحرف وعلاماته .

الفصل السادس : في بيان الإعراب والبناء .

الفصل السابع : في إعراب الاسم التَّمَكَّن، وقسمه إلى ثلاثة أنواع : مفرد ومثنى ومجموع . والنوع الأول - وهو المفرد - قسمه إلى قسمين : الصحيح . وفي الكلام عليه خَلَص ابن معطى إلى الحديث عن مَوَازِعِ الصَّرف . والقسم الثانى : المُعْتَلِّ . وتكلم فيه على المقصور - وألحق به كِلا وكِلتا - والمنقوص ، والأسماء الستة ، ثم تكلم على المثنى والمجموع بأقسامه الثلاثة : جمع التَّكْسِير - وبدأ به - وجمعى التذكير والتأنيث .

الفصل الثامن : في إعراب الفعل المضارع وبنائه . وفي أثناء هذا الفصل تكلم على نونى التوكيد .

الفصل التاسع : في العِللِ الموجبة ببناء الاسم .

الفصل العاشر : فيما تُبْنَى عليه الكلمة .

الباب الثانى

جعل عنوانه : أقسام الأفعال .

الفصل الأول : في أقسام الأفعال عَمَلًا إلى الأزمنه . وفي أثناء هذا الفصل

تكلم على إعراب الأفعال وبنائها .

الفصل الثانى : في بيان حالة الفعل مع الفاعل . وفي هذا الفصل تحدّث عن

الفعل اللازم والمتعدّى .

الفصل الثالث : فيما يتعدّى إلى مفعول واحد . وفي هذا الفصل تكلم

على الفاعل .

الفصل الرابع : فيما يتعدّى إلى مفعولين . وفيه تكلم على ظنّ وأخواتها .

الفصل الخامس : فيما يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل .

الفصل السادس : في الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله .

الفصل السابع : في الأفعال غير المتصرفة . وجعل هذا الفصل ثلاثة أقسام :

الأول : نعم و بئس . والثاني : حبذا . والثالث : فعلا التعجب .

الفصل الثامن : في الأفعال الناقصة الداخلة على المبتدأ والخبر - كان

وأخواتها .

الفصل التاسع : فيما يتعدى إليه جميع الأفعال ، المتعدى وغير المتعدى .

وفي هذا الفصل تكلم على المصدر ، والظرف من الزمان والظرف من

المكان ، والحال ، والتمييز ، والمستثنى ، والمشبّه بالمفعول ، والمفعول معه ،

والمفعول له .

الفصل العاشر : فيما يرتفع بفعلٍ مضمَرٍ أو ينتصب به . وفي هذا الفصل

تكلم على شيء من الفاعل ، والتحذير والإغراء .

الباب الثالث

جعل عنوانه : ما يعمل من غير الأفعال في الأسماء والأفعال .

الفصل الأول : في العامل في المبتدأ والخبر ، ثم تحدث عنهما .

الفصل الثاني : الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر : إن وأخواتها ، و « لا »

العامة عمل « إن » .

الفصل الثالث : الحروف الناصبة للمضارع .

الفصل الرابع : في الجوازم .

الفصل الخامس : في حرفين مترددين بين الأسماء والأفعال : ما الحجازية

ولا العاملة عمل ليس .

الفصل السادس : حروف النداء ، وتحتة ذكر التثنية والاستغاثة .

الفصل السابع : حروف الجرّ .

الفصل الثامن : في الأسماء العاملةِ عملَ الفعل . وفيه تكلم على اسم الفاعل ،

والصفة المشبهة ، والمصدر المؤول بأن والفعل ، وأفعال التفضيل .

الفصل التاسع : في أسماء الأفعال ، ثم تعرّض لشيء من الظروف العاملة

عملَ الأفعال ، نحو : مكانك ووراءك وإليك .

الفصل العاشر : في الإضافة . وفيه تكلم على اسم الفاعل ، والصفة

المُشَبَّهة ، وأفعال التفضيل - وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة في الفصل الثامن .

الباب الرابع

جعل عنوانه : النكرة والمعرفة ، وذِكر التّوابع .

الفصل الأول : في الفرق بين المعرفة والنكرة .

الفصل الثاني : في ذكر العلم .

الفصل الثالث : في المُضَمَّر . وفيه تكلم على التنازع .

الفصل الرابع : في المُبْهَمَات - الإشارات والموصولات .

الفصل الخامس : في المعرّف باللام .

الفصل السادس : في الإضافة - وقد سبق عليها كلامٌ في الفصل العاشر من

الباب الثالث .

الفصل السابع : في التّوابع . وبدأ بالنعته .

الفصل الثامن : في التوكيد .

الفصل التاسع : في العطف .

الفصل العاشر : في البدل .

الباب الخامس

جعل عنوانه : فصولٌ متفرقة .

الفصل الأول : في العدد وما يلتحق به - وهو الكناية : كذا وكم .

الفصل الثاني : في المذكر والمؤنث .

الفصل الثالث : في التصغير .

الفصل الرابع : في النسب .

الفصل الخامس : في المقصور والمدود .

الفصل السادس : في الإمالة والهجاء .

الفصل السابع : في أبنية الأسماء والأفعال والمصادر .

الفصل الثامن : في التصريف، ويشتمل على الزيادة والقلب والبدل والنقل

والحذف والإدغام .

الفصل التاسع : في الوقف والحكاية .

الفصل العاشر : في الإدغام وضرائر الأشعار . وقد سبق كلامٌ موجزٌ عن

الإدغام في الفصل الثامن .

هذه سبيلُ ابنِ معطى في ترتيب مسائل النحو وتلك عُنواناته . ولا يخفى

أنها تُخالف في بعضها ما ألفه الطلبة والدارسون ، بعد ما سادت طريقة ابن مالك

وشرَّاحه

وإذا ما تركنا الأبواب التي لا تتغير عُنواناتها في كتب النحو جميعا ،

مثل « الكلمة والكلام والكلم ، والعرب والمبنى والمنوع من الصرف ،

والتوابع . . وما إلى ذلك » اعترضنا سؤال : لماذا لم يجعل ابن معطى عُنواناتٍ

مستقلةً لأبواب المبتدأ والخبر ، والفاعل والنائب عنه ، والحال والتمييز ، والاستثناء والمفاعيل والظروف ، ومثل هذه الأبواب البارزة التي تأتي في كتب النحو - المدرسية بخاصة - تحت عناوين مستقلة ، والتي رأيناها عند ابن معطي في ثنايا عناوين أخرى ؟

بدا لي جوابٌ أرجو أن يكون صواباً إن شاء الله :

إنَّ ابنَ معطى يُعوِّل كثيراً على العامل^(١) ، ويؤليه مكانةً كبيرةً ، وقد أدار عليه جمهورَ مسائلِ النحو التي عالَجها في كتابه «الفصول» فحين يتحدث ابن معطى عن «الفاعل» يعالجه تحت عنوان^(٢) : «الفصل الثالث فيما يتعدَّى إلى مفعول واحد» . وكذا النائب عن الفاعل ، يتحدث عنه تحت عنوان : «الفصل السادس في الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله» . وتحت عنوان^(٣) : «ما يتعدَّى إليه جميعُ الأفعال ، المتعدَّى وغير المتعدَّى» تكلمَّ على المصدر وظرفي الزمان والمكان والحال والتمييز والمستثنى والمشبَّه بالمفعول والمفعول منعه والمفعول له . ثم عالَج بابَ التحذير والإغراء تحت عنوان^(٤) : «ما يرتفع بفعل مُضمَّر أو ينتصب به» . وباب «نعم وبئس وحبذا وفعلى التعجب» تحت عنوان^(٥) : «الأفعال غير المتصرفة» . والمبتدأ والخبر يُعالجه ابن معطى تحت عنوان : «العامل في المبتدأ والخبر» ويجعله الفصل الأول من الباب الثالث : «فما يعمل من غير الأفعال في الأسماء والأفعال» . وجاء كلام ابن معطى عن اسم الفاعل والصفة المشبَّهة والمصدر المؤوَّل بأن والفعل ، وأفعال التفضيل ، تحت عنوان^(٦) : «الأسماء العاملة عملَ الفعل» .

(١) ينظر للكلام على العامل وموقف النحويين منه ، وبخاصة ابن مضاء : المدارس

النحوية ص ٣٠٥ (٢) ينظر فهرس الباب الثاني في الفصول .

(٣) الفصل التاسع من الباب الثاني . (٤) الفصل العاشر من الباب الثاني .

(٥) الفصل السابع من الباب الثاني . (٦) الفصل الثامن من الباب الثالث .

وقد اضطر هذا المنهجُ ابنَ معطى إلى أن يتكلم على المسألة الواحدة في عدّة فصول ، فقد تكلم على الفاعل في الفصل الثالث من الباب الثاني ، تحت عنوان : « ما يتعدّى إلى مفعول واحد » ثم أعاد شيئاً من بابه في الفصل العاشر عند الكلام على ما يرتفع بفعل مُضمر أو ينتصب به .

واسم الفاعل والصفة المُشبهة وأفعال التفضيل ، عالَجها في الفصل الثامن من الباب الثالث ، تحت عنوان : « الأسماء العاملة عملَ الفعل » ثم عرض لها مرّةً أخرى في الفصل العاشر تحت عنوان : « الإضافة الاسميّة » . وهذه الإضافة ذكرها هنا كما ترى ، ثم أعاد كلاماً مقتضياً عنها في الفصل السادس من الباب الرابع ، في أثناء الكلام على أقسام المعرفة ^(١) . ويلاحظ أن هذا كان سبيلَ ابن معطى في ألفيته أيضاً .

والحالُ : ذكره ابن معطى تحت عنوان : « ما يتعدّى إليه جميعُ الأفعال المتعدّي وغير المتعدّي » ثم أعاد كلاماً عنه في الفصل العاشر من الباب الثاني تحت عنوان : « ما يرتفع بفعل مُضمر أو ينتصب به » . وأيضاً في آخر المبتدأ والخبر .

على أن طريقة ابن معطى هذه في مُعالجة المسألة الواحدة في عدّة فصول ، تحملُ أثاراً من تصنيف النُّحاة الأوائل ، وبخاصّة إمامهم سيبويه ^(٢) .

* * *

(١) الكلام على الإضافة مرتين نراه أيضاً عند ابن مالك وشرح ألفيته .

(٢) ينظر مقدمة شيخى عبد السلام هارون للكتاب ص ٥٩

كيف عالج ابن معطى مسائل النحو في « الفصول » :

لم يقف ابن معطى عند حدّ إيراد القواعدِ وسردها ، بل هو كثيرا ما يعرض الآراء ويناقشها^(١) ، ويرجح ما بينها ، على الرغم من أنه صرح أنّ كتابه تعليميٌّ للمبتدئين ، وقد يُعلّل لما يذكروه من قواعد ، فحين ذكرنا ما تُبنى عليه الكلمة ، قال^(٢) : « وهو إمّا سكون ، وهو الأصل ، ولا يُعلّل ، وإمّا حركة ، فيقال : لِمَ حُرِّك؟ والجواب : إمّا لأنّ الكلمة لها أصلٌ في التمكن ، نحو : أول ، أو لالتقاء الساكنين ، نحو : أمس ، أو لأنها على حرفٍ واحد ، نحو : الباء واللام ، في : بزیدٍ ولزیدٍ ، أو للتشبيه بالمعرب ، نحو : ضرب ، ولا يخلو من أن تكون الحركة ضمةً أو فتحةً أو كسرةً ، فيقال : لِمَ خُصَّ بأحدها ؟ فالكسر على أصل التقاء الساكنين غالبا ، لأنها حركةٌ لا تُوهمُ إعرابا ، والضمُّ إمّا لانقطاع الكلمة عن الإضافة ، أو للتشبيه بما قطع عن الإضافة ، أو للإتباع ، والفتحة طلبا للتخفيف غالبا ، أو للفرق بين مُشْتَبِهين ، كلامَ الابتداء والإضافة » .

على أنّ ابن معطى أحيانا يتركُ تعليل ما يُعلّل ، كما جاء في صدر النص السابق ، وقد نقلت في حواشي تحقيق « الفصول » تعليل ابن إياز لهذا الذي ترك تعليله ابن معطى .

ولقد غلب على أسلوب ابن معطى طابعُ التركيز الشديد ، فقد جاءت بعض

(١) انظر الفصول ورقة ٤٢ ب في الكلام على التنازع .

(٢) الفصول ورقة ٨ ب .

مسائل « الفصول » في غاية الإيجاز ، كما نرى في معالجته للمصدر وظرفي الزمان والمكان^(١) ، وكما نرى في تعريفه للمفعول له ، فقد جمع خمسة شروط للمفعول له في سطر واحد ، قال^(٢) : « وهو مصدر لا من لفظ العامل فيه ، مقارناً له في الوجود ، أعمّ منه ، جواباً لقائل يقول : لِمَ ؟ » وقد أدّت هذه الوجازة الشديدة إلى اختلاف الشرح في تفسير عبارته : « أعمّ منه » على ما أسلفت^(٣) . وإلى جانب هذا التركيز الشديد نرى أثر المنطق واضحاً في عبارات ابن معطى ، كما بدا في تعريفه للكلام والكلم والتمول ، واستخدامه للحدّ وغيره من الاصطلاحات العقلية ، ويبدو أن ابن معطى في هاتين النقطتين - التركيز والمنطق - متأثرٌ أستاذه عيسى الجزولي ، فقد قالوا في مقدمته المشهورة : « ليس فيها نحو ، وإنما هي منطق ؛ لحدودها وصناعتها العقلية^(٤) » . وغير خاف أن الجزولي متأثرٌ أبا القاسم الزجاجي الذي ملأ كتابه « الإيضاح في علل النحو » بالفلسفة^(٥) والمنطق وعلم الكلام ، وقد قالوا : « إنّ التقدمة الجزولية » حواشٍ على « الجمل » للزجاجي .

* * *

-
- (١) الفصول ورقة ١٨ أ ب . وقد نقلت في حواشٍ على التحقيق كثيراً من شروح ابن إياز ليستضاء بها في فهم عبارات ابن معطى :
 - (٢) الفصول ورقة ٢٢ أ .
 - (٣) يرجع إلى الفقرة الخامسة من « آرائه النحوية » ص ٦٢ .
 - (٤) بنية الوعاء ٢ / ٢٣٦
 - (٥) انظر المدارس النحوية ص ٢٥٢

الصَّرف في « الفصول » :

خلط ابن معطى مسائل النحو بالصرف ، كما هو الشأن في جمهور المصنَّفات النحوية ، لكنه عالَج مسائل الصرف في آخر كتابه ، وهو منهج نراه سائداً في كتب المتأخرين ، ثم رأيناه يُفرد فصلاً في آخر « الفصول » عن ضرائر الأشعار ، عرَّض فيه لصرف ما لا ينصرف ، ومسألة من الإبدال والحذف والزَّيادة ، وقطع ألف الوصل ، وفكَّ المُدغم ، وقصَّر الممدود ، والاجتزاء بالضمَّة عن الواو ، وتحريك ما يجب تسكينه ، وتسكين ما يجب تحريكه ، والتقديم والتأخير ، والإدغام الشاذ .

ولا يخفى أن هذه المسائل إنما تُعالج في أبوابها من كتب النحو ، لكن ابن معطى هنا متأثرٌ بأبا النحو العربي سيبويه ، فقد جمع أبو بشرٍ معظم هذه الضرورات الشعرية في « الكتاب^(١) » وصنَّع لها عنواناً ، قال : « هذا باب ما يحتمل الشعر » ثم رأينا السيوطيَّ ينحو هذا المنحى أيضاً في الهمع^(٢) .

ويلاحظُ أن بعض هذه المثل التي أوردها ابن معطى ، إنما تُعالج في مصنَّفات البلاغيين ، وهو ما ذكره من التقديم والتأخير في البيتين السائرين :

وما مثله في الناسِ إلا مُملِكاً أبو أمِّه حَيٌّ أبوه يُقارِبُهُ
فأصبحتُ بعدَ خطِّ بهجتها كأنَّ قفراً رُسومها قَلَمًا

فإنَّ البلاغيين يوردون هذين البيتين شاهداً على التعقيد اللفظي ، وقد دلَّلت على مكانهما من كتب البلاغة في حواشي تحقيق « الفصول » .

* * *

التعابير والمصطلحات في « الفصول » :

كان لابن معطى في « الفصول » تعبيراتٌ استحسناها الشُّراح ، كما كان له بعضُ تعريفاتٍ عدّها الشُّراح ناقضةً غيرَ وافيةٍ بالمُرَاد ، وقد نقلت في حواشى تحقيق « الفصول » أشياءً من هذا وذلك ، أذكر منها هنا ما يجلو شخصية ابن معطى ، فيما اختاره من تعبيرات ، وما سلكه من طرائقِ التعبير في التقديم والتأخير :

١ - فمّا استحسناه الشُّراح ما ذكره ابن معطى في حدِّ الاسم من أنه^(١) « كلمةٌ تدلُّ على معنى في نفسها ، دلالةٌ مجردةٌ من زمان ذلك المعنى ، كرجُلٍ وعَلَمٍ » .

قال ابن إياز^(٢) : « واستعماله هنا لفظة « كلمة » أحسن من استعمال الزمخشريّ وابن الحاجب لفظة « ما » حين قالوا : « الاسمُ ما دلَّ على معنى » وذلك لأن « ما » عامٌّ يشتمل على الدالِّ ، سواء كان لفظاً أو غيرَ لفظ ، كالكتابة والإشارة وعقد الأصابع » .

٢ - ومن علامات الاسم ذكر ابن معطى^(٣) : « التعريف » . ويقول الخويّ^(٤) : « اعلم أن هذه العبارة أحسنُ من عبارة مَنْ يقول : « من علامات الاسم حرفُ التعريف ، أو الألف واللام » لأنه لو قال : الألف واللام ، لانتقض عليه بما كان من ذلك بمعنى « الذى » فإنه يدخل في الفعل المضارع ، قال الشاعر^(٥) :

- (١) الفصول ورقة ٢ أ .
(٢) المحصول شرح الفصول ورقة ٦ ب .
(٣) الفصول ورقة ٢ أ .
(٤) شرح الفصول ورقة ١٠ أ .
(٥) الفرزدق .

ما أنت بالحكم الترضى حُكومتُهُ ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجَدَلِ
ولو قال: « الألف واللام للتعريف » لكان مخالفاً لسبويه ، فإنه يرى أن
أداة التعريف اللام فقط ، لسقوط الألف فى الوصل مع بقاء التعريف بحاله ،
ولو قال: « اللام للتعريف » لكان مخالفاً للخليل ، فإن أداة التعريف عنده
الألف واللام معاً ، وأيضاً فإن أداة التعريف قد تكون ميماً ، كما فى قوله
صلى الله عليه وسلم: « ليس من امبرٍ امصيامُ فى امسفر » أى ليس من البر الصيامُ
فى السفر ، فأبدلت اللامات ميماتٍ ، ولو قال: « أداة التعريف » لخلص من
هذه المحذورات ، لكن قوله: « التعريف » أعمُّ وأكثرُ فائدةً ، فإنه يكون
بغير أداة ، كالأعلام والمضمرات وأسماء الإشارة ، وكلها أسماءٌ ، فظهر أن قوله:
« التعريف » أعمُّ وأحسنُ وأوجزُ .

٣ - ذكر ابن معطى من علاماتِ الفعل^(١): « التصرف إلى الماضى
والمستقبل » .

ويقول ابن إياز^(٢): « إنما ذكر الماضى والمستقبل ولم يذكر الحال ، لأنَّ
صيغة « يَفْعَلُ » عنده مُبهِمةٌ بين الحال والاستقبال ، والزمن المستقبل متفقٌ
عليه ، يُدرك بغير مَشَقَّةٍ ، وزمن الحال فيه خلافٌ ، وإدراكه مُتَعَسِّفٌ ،
فلما لم يكن له صيغةٌ تَخَصُّصُهُ ، وكانت صيغة « يَفْعَلُ » مُبهِمةً بينهما ، ذكر الأسهلَ
تناوُلًا والمتفقَ عليه ، فأعرفه » .

(١) الفصول ورقة ٢ ب .

(٢) المحصول ورقة ١٢ أ .

٤ - ومن ذلك ما ذكره ابن معطى فى المنسوع من الصرف ، قال (١) :
« وإذا أضيف أو دخله لامُ التعريف دخله الجرسُ فى موضع الجرسِ ، نحو :
بالأحسنِ ، وأحسنِكم . »

ويقول ابن إياز تعقيباً على هذا (٢) : « وهاهنا تنبيه ، وهو أن تمثيل المصنّف
بالأحسنِ وأحسنِكم ، أحسنُ من تمثيل أبى الفتح فى « اللّمع » : مررتُ
بأحمدِكم وعمركم ، وذلك لأنّ أحمدَ وعمراً لا يصحّ إضافةُ واحدٍ منهما إلّا بعد
تنكيره ، إذ العلمُ لا يضاف ما دامت علميته باقيةً عليه ، وإذا تنكّر دخله
الجرُّ والتنوين ، لزوال أحدِ سببيه ، وإن كان غيرَ معرفٍ باللام ولا مضاف ،
وأما فى الأحسنِ وأحسنِكم ، فإنه لا يزولُ باللام ولا بالإضافة أحدُ سببيه ،
فلولا أحدهما لم يدخل الجرسُ ، وهذا حسنٌ ، نبّه عليه أبو محمد بن الخشاب .
فاعرفه . »

٥ - حين تكلم ابن معطى على المنقوص والمقصور ، قدّم (٣) المقصورَ
فى الذّكر . ويعتّب ابن إياز فىقول (٤) : « والمصنّف بدأ بما آخره ألف ، وهو
المقصور ، والمشهور فى كتب النّحاة البداءةُ بما آخره ياء قبلها كسرة ، وهو
المنقوص ، وعُدّره أن المقصورَ أذهبُ فى الاعتلال ، وأقعدُ فيه من المنقوص ،
ألا ترى أن المنقوصَ تحرك ياءه فى النصب ، وقد تُضمّ ياءه فى الرفع ، وتُكسر
فى الجرِّ فى الشعر ، والمقصور يستحيل ذلك فيه ، فلمّا قدّمه . انتهى كلام
ابن إياز .

(١) الفصول ورقة ٤ ب ، ٥ أ .

(٢) المحصول ورقة ٣٣ أ .

(٣) الفصول ورقة ٥ أ .

(٤) المحصول ورقة ٣٣ ب .

وأقول : إن صحَّ ما ذكره من أن النُّحَاةَ قَبَلَ ابنُ مَعطَى كانوا يقدِّمون في كتبهم « المنقوص » فيكون ابنُ مَعطَى قد أُثِّرَ في كلِّ الذين جاءوا بعده ، ثمَّ صنَّفوا في النُّحُو ، فقد رأينا « المقصور » مقدِّماً على المنقوص في مصنِّفات ابن مالك ، وبخاصَّة الألفية والتسهيل^(١) ، وشُرح الألفية ، ثم في كتابي ابن هشام : قَطْرَ النَّدى وشُدُورَ الذهب .

ثم يلاحظُ أن ابن مَعطَى قدَّم « المقصور » أيضاً في ألفيته ، قال^(٢) :

وإن يَكُنْ آخِرُهُ مُعْتَلًا	بألفٍ نحو الفَتَى وَحُبَلَى
سُمِّيَ مَقْصُورًا بِهِ تَقْدَرُ	الحُرُكَاتُ كُلُّهَا لَا تَظْهَرُ
وإن يَكُنْ فاءً وَكَسْرٌ قَبْلَهُ	سُمِّيَ مَنقُوصًا لِنَقْصِ حَلِّهِ
نحو الشَّجِي والنَّصْبِ فِيهِ يَظْهَرُ	والرَّفْعُ كالجُرِّ بِهِ يُقَدَّرُ

ويقول ابن مالك^(٣) :

وسمِّ مُعْتَلًا مِنَ الأَسْمَاءِ مَا	كالمُصْطَفَى والمُرْتَقَى مَكَارِمًا
فالأوَّلُ الإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا	جَمِيعُهُ وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا
والثَّانِ مَنقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرُ	وَرَفْعُهُ يَنْوَى كَذَا أَيْضًا يُجْرُ

٦ - عبَّر ابن مَعطَى عن الأسماء الستة فقال^(٤) : « وهى أخوك وأبوه وحموها

وهنوك وفوه وذو مال » .

ويقول ابن إياز^(٥) : « قوله : « وحموها » فأضافه إلى ضمير المؤنث ،

ولم يقل كما قال غيره : « وحموه » بالإضافة إلى ضمير المذكر ، لأن الأسماء أقاربُ

(٢) الألفية ص ٤

(١) التسهيل ص ١٦

(٤) الفصول ورقة ٥ ب .

(٣) الألفية (باب العرب والبنى) .

(٥) المحصول ورقة ٣٨ ب .

الزَّوْجِ ، وَالْحَمَاءُ أُمُّ الزَّوْجِ ، وَأَهْلُ الْمَرْأَةِ : الْأَخْتَانُ ، وَالصَّهْرُ يُجْمَعُ الْجِهَتَيْنِ « .
انتهى كلام ابن إياز . وهذه التفرقة بين الأحماء والأختان ، من كلام الأصمعيّ .
جاء في التهذيب^(١) : « وَأَمَّا الْأَخْتَانُ ، بفتح التاء ، فإنَّ أحمد بن يحيى روى عن
ابن الأعرابيِّ ، وعن أبي نصر ، عن الأصمعيِّ ، أنهما قالا : الْأَحْمَاءُ مِنْ قِبَلِ
الزَّوْجِ ، وَالْأَخْتَانُ مِنْ قِبَلِ الْمَرْأَةِ ، وَالصَّهْرُ يُجْمَعُهُمَا » . وأحمد بن يحيى
في هذا النص هو الإمام ثعلب . وقد حكى هذه التفرقة في مجالسه^(٢) .

٧ - ذكر ابن معطى أنَّ علامةَ الفِعْلِ الذي لم يُسَمَّ فاعله^(٣) : « أَنْ يُضَمَّ
أولُهُ وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ » .

ويستحسن ابن إياز هذه الضابطة ، فيقول^(٤) : « وَقَوْلُهُ : وَيُكْسَرُ
مَا قَبْلَ آخِرِهِ » أحسن من قول كثيرٍ من النحاة : « وَيُكْسَرُ ثَانِيَهُ » أَلَا تَرَى
أَنْ قَوْلَكَ : دُحْرِجَ - لَمْ يَكْسَرِ ثَانِيَهُ ، وَإِنَّمَا كُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ » .

٨ - عالج ابن معطى في فصلٍ واحدٍ على الترتيب^(٥) : المصدر وظرف الزمان
والمكان والحال والتمييز والمستثنى والمُشَبَّه بالمفعول والمفعول معه والمفعول له .
ويعلق الخوويُّ على هذا الترتيب فيقول^(٦) : « اعلم أنَّ عادةَ المصنِّفين من
النُّحَاة أن يذكروا المفاعيلَ الخمسة متواليَّةً ، ثم ينتقلوا إلى ذكر الحال والتمييز

(١) تهذيب اللغة ٧ / ٣٠٠ (ختن) وأيضا (حمو) ٥ / ٢٧٢ ، ٢٧٣

(٢) مجالس ثعلب ص ١٤٣ ط ثانية .

(٣) الفصول ورقة ١٣ أ .

(٤) المحصول ورقة ٨٠ أ .

(٥) الفصول ورقة ١٧ ب .

(٦) شرح الفصول ورقة ٦٢ أ .

والاستثناء ، لأنها مُشَبَّهة بالمفعول ، والمُشَبَّه به أولى بالتقدُّم من المُشَبَّه ، والمصنَّفُ خالف ذلك ، وفصل بين المفعول فيه (يعنى ظرفى الزمان والمكان) والمفعول له ، بالحال والتمييز والاستثناء ، فقدَّمها على المفعول له والمفعول معه ، لأنَّ هذه الأشياء تقع موقعَ الفاعل فى المعنى ، إنك تقول : جاء زيدٌ راكباً ، فزيدٌ فاعلُ جاء ، وراكباً : صفة له فى المعنى ، فهو الفاعل فى الحقيقة ، وإذا قلت فى التمييز : طاب زيدٌ نفساً ، فالمعنى : طابت نفسُ زيدٍ ، فهو فاعلٌ فى المعنى ، وإذا قلت : ما قام إلا زيدٌ ، فزيدٌ فاعلٌ حقيقةً ، وإذا قلت : ما قام القومُ إلا زيدٌ ، فزيدٌ بدلٌ من القوم ، والبدل واقِعٌ موقعَ البدلِ منه . ووجهُ ثانٍ : وهو أن الحالَ يشارك الظرفَ فى التقديرِ بنى ، ويُشابهه فى التنقل ، فذُكر بعده .

٩ - عبَّر ابن معطى عن البدل الذى يُسمِّيه بعضُ النحويين : « بدل البعض من الكلِّ » بقوله^(١) : « وبدلُ الشئ من الشئ وهو بعضه » . وجاء بإزاء هذا فى المحصول^(٢) : « إنما قال : « بدلُ الشئ من الشئ وهو بعضه » ولم يقل كما قال غيره : « وبدلُ البعض من الكلِّ » لوجهين : أحدهما أنَّ بدلَ البعض من الكلِّ ينقسم قسمين : أحدهما من بدل الغلط ، والثانى من بدل البيان ، فأما الذى من بدل الغلط : فأن يكون الثانى ليس جزءاً ممَّا قبله ، كقولك : ضربت زيدا ، فإذا قال : ويبدلُ البعض من الكل ، على الإطلاق أوهم هذا الإطلاقُ أن البعضَ يجوزُ إبداله من الكلِّ ، سواء كان جزءاً منه أو لم يكن ،

(١) الفصول ورقة ٤٨ ب .

(٢) المحصول ورقة ١٩٤ ب . وقد لاحظت أن هذا الكلام الذى أُنقله جاء بمجاشية المحصول بقلم وجر مختلفين ، ولم أجد إليه تحويلة فى صلب المحصول ، ولذا لم أجزم بأنه من قول ابن إياز صاحب المحصول .

فإذا قال : ويبدل الشيء من الشيء وهو بعضه ، زال هذا التوهّم . الثاني : أن بعضاً وكلاً ، يقدّران بتقدير المضاف ، لأنهما مضافان في المعنى ، وإن لم يضافا في اللفظ ، ألا ترى أن سيبويه قال : هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة ، وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفاً ، وذلك قولك : مررت بكلّ قائماً ، ومررت ببعضٍ قائماً وبعضٍ جالسا ، ألا تراه كيف جعلهما معرفتين وإن كانا بلفظ النكرة ، وإنما لزم ذلك لأن هذا إنما يتكلم به إذا جرى ذكر قوم فيستغنى بما جرى من ذكرهم عن أن يضافا إلى الضمير ، ولذلك لم يوصفا لأنهما قد أغنيا عن ذكر الضمير فجريا مجراه حين اكتفى بذكرهما عن ذكره . ولذلك لم يوصف بهما كما لا يوصف بالضمير ، ويمكن أن يكون امتناع وصفهما والوصف بهما أنهما لم ينفكا عن الإضافة معنًى ، صارا كـ بعض اسم ، وبعض الاسم لا يجرى فيه ذلك ، ولما كانا في تقدير التعريف بالإضافة معنًى قبح دخول الألف واللام عليهما ، فلذلك لم يحسن أن يقال : بدل البعض من الكلّ » .

١٠ - عدّ ابن معطى من علامات التأنيث التاء المكسورة ، قال ^(١) : « والتاء المكسورة ، نحو : أنت » .

ويقول ابن إياز ^(٢) : « وقوله : « والتاء المكسورة » الذي وجدته هو أن بعضهم قال : الكسرة تكون علامة للتأنيث ، نحو : أنت ، والمصنّف قال : التاء المكسورة ، ولا بأس به » .

هذا وقد انتقد ابن إياز والنخويّ في شرحهما للفصول أشياء على ابن معطى،
وضعها في أماكنها من حواشي التحقيق، لكنني ذكرتُ هنا بعضها تكميلاً
لجلاء شخصية ابن معطى النحويّة:

١ - ذكر ابن معطى من علامات الاسم^(١): «الإخبار عنه».
وينتقد ابن إياز فيقول^(٢): «ولو وُضع مكان الإخبار عنه: الإسناد إليه،
كما فعل الزمخشريّ، لكان أحسن، وذلك أن الإسناد أعمُّ من الإخبار،
ألا ترى أن الإخبار لا ينطلق إلّا على ما يحتمل الصدق والكذب، والإسناد
ينطلق على هذا، وعلى ما ليس كذلك».

٢ - أخذ ابن إياز على ابن معطى أنه أخلّ في ذكر الأسماء الستة بشرطٍ
آخر، وهو أن تكون مكبّرةً أو غير مصغّرة^(٣).

٣ - عالج ابن معطى على الترتيب^(٤): التثنية فجمع التكسير فالجمع السالم،
مذكّراً ومؤنثاً.

ويقول ابن إياز^(٥): «هذا الترتيب غيرٌ موافقٍ لترتيب أئمة العربيّة،
فإنهم يذكرون الجمع السالم عقيب التثنية، ثم يأتون بعده بجمع التكسير،
وهذا المصنّف فصل بين التثنية والجمع السالم بجمع التكسير، وهو غير حسن».

٤ - ذكر ابن معطى في العِلل الموجبة بناء الاسم^(٦): «شبهه بما وقع موقع
الفعل، كحذامٍ وقطام، وسكاب».

(١) الفصول ورقة ٢ أ . (٢) المحصول ورقة ٨ أ .

(٣) الفصول ورقة ٥ ب ، والمحصل ٣٨ ب .

(٤) الفصول ورقة ٥ ب ، ٦ أ . (٥) المحصول ورقة ٥ أ .

(٦) الفصول ورقة ٨ أ .

قال ابن إياز^(١) : « وهنا تنبيه ، وهو أن المصنّف ذكر أن هذه العِللَ موجبةٌ لبناء الاسم ، ومعلوم أن هذا القسمَ فيه خلاف ، فأهل الحجاز بينونه على الكسر ، وبنو تميم يُعربونه ويمنعونه الصرفَ ، فيقولون : هذه قَطَامٌ ، ورأيتُ قَطَامَ ، ومررت بقَطَامَ ، فليس البناء فيه واجباً عند الجميع ، فإن كان يريد اللغة الحجازية^(٢) خاصّةً ، فالواجب عليه أن يقيّد كلامه ولا يُرسله . فاعرفه . » .
٥ - ذكر ابن معطى من أسماء الأفعال المتعدية « حَيَّهْلٌ » . قال^(٣) :

« وحيهل ، ومعناه : احضُر ، ومنه قول المؤذن : حَيَّ عَلَى الصلَاة » .

ويعلّق ابن إياز على هذه العبارة الأخيرة فيقول^(٤) : « قوله : ومنه قول المؤذن : « حَيَّ عَلَى الصلَاة » فيه نظر ، إذ « حَيَّ » غير متعدية وهى فى الكلام عليه ، وما غرّه إلا أنه فى سياق حَيَّ هَلْ » .

ولا يَسلمُ هذا الكلام لابن إياز . فقد جاءت « حَيَّ » متعدية فى قول ابن أحرر :

أَنشأتُ أسألُه ما بالُ رُفقتِه
حَيَّ الحُمولَ فإنَّ الرِّبَّ كَبَ قد ذَهَبَا
أى عليك بالحمول فقد ذهبوا^(٥) .

ويلاحظ أن ابن معطى ذكر فى ألفيته : « حيهل » ولم يذكر « حَيَّ » وحدها ، قال :

(١) الحصول ورقة ٥٨ ب .

(٢) لتابعة ابن معطى للغة الحجازية ينظر الفقرة (٢٤) الآتية فى « متابعات ابن معطى » .

(٣) الفصول ورقة ٣٩ أ . (٤) الحصول ورقة ١٧٠ ب .

(٥) راجع اللسان (ح ي ي) ١٨ / ٢٤٣ ، وديوان ابن أحرر ص ٤٣

وَيَعْمَلُ اسْمُ الْفِعْلِ إِنْ تَعَدَّى نَحْوَ زُوَيْدَ وَهَلُمَّ سَعْدَى
وَهَا وَحَيْهَلْ وَبَلَّ الشُّعْرَا وَهَاتِ زَيْدًا وَتَرَكَ عَمْرًا^(١)

٦ - قسم ابن معطى العلم^(٢) إلى جنسي وشخصي ، ثم تكلم عليهما

على هذا الترتيب .

قال ابن إياز^(٣) : « وانقسام العلم إلى جنسي وشخصي ظاهر ، لكن المصنف أساء الترتيب ، فبدأ بالجنسي ، والمشهور في الكتب خلافه » .

ويلاحظ أن ابن معطى راعى هذا الترتيب أيضاً في ألفيته . قال^(٤) :

فَالْعِلْمُ الْمَوْضُوعُ لِلْأَنَاسِي^(٥) يَكُونُ مِثْلَهُ لغيرِ النَّاسِ
تَمَّا يُبَلِّسُونَهُ كَالنَّعَمِ كَأَعْوَجٍ وَلا حِقِّ وَشَدَقَمِ
ثَمَ الَّذِي فِي النَّاسِ مِنْهُ مُفْرَدٌ مُرْتَجِلٌ مِثَالُهُ مُحَمَّدٌ

هذه مُثَلٌّ لما انتقده ابن إياز على ابن معطى في « الفصول » . وقد لاحظت

أن بعض ما أخذه ابن إياز والخويّ جاء من سقم النسخ التي وقعت لهما من « الفصول » وقد نبّهت على ذلك في حواشي التحقيق ، ولا أريد أن أعيد ذلك هروباً من التكرّر ، وفِراراً من التكرار ، لكنني ذاكرته هنا نموذجاً واحداً يدلُّ على سواه :

ذكر ابن معطى أن الإعراب هو^(٦) : « تغيّر أواخر الكلم لاختلاف

(١) الألفية ص ٤٢ (٢) الفصول ورقة ٤١ أ .

(٣) المحصول ورقة ١٧٠ ب . (٤) الألفية ص ٢٣

(٥) في نسخة بهامش الألفية : « للأجناس » . . وهو الموافق لما في الفصول

ويتمجه إليه نقد ابن إياز .

(٦) الفصول ورقة ٣ أ .

العوامل الداخلة عليها عند التركيب، بحركاتٍ ظاهرة أو مقدّرة ، أو بحروف ،
أو بحذف الحركات ، أو بحذف الحروف .

وقد سقط من نسخة ابن إياز والخوئي من « الفصول » قولُ ابن معطى:
« الداخلة عليها عند التركيب » فبنى الخوئي على هذا السَّقَط تقدماً ، قال^(١) :
« واعلم أن هذا الحدَّ عبارةُ الجمهور ، ويردُّ عليه قولهم في الحكاية لمن قال :
جاء زيدٌ منو؟ أي من زيد؟ ولَمَن قال: رأيت زيداً مناً ، ولَمَن قال: مررت
بزيدٍ مني ، فإن « من » ها هنا قد تغيّر آخره لتغيّر العوامل حسب ما رأيت
وليس معرباً ، بل هو مبنى ، واحترز شيخ المصنّف أبو موسى الجزولي عن
هذا السؤال ، فقال : الإعراب اختلاف أو آخر الكلام لاختلاف العوامل
الداخلة عليها ، فلم يردِّ عليه « من » في الحكاية ، لأنه ما اختلف آخره
لاختلاف العوامل الداخلة عليه ، بل الداخلة على غيره ، فكان ينبغي للمصنّف
أن يوافق في هذه العبارة ، كما وافقه في عبارته في حدّ الحروف التي خالف بها
الجمهور ، فراراً من الإشكال الوارد على عبارة الجمهور ، وكما وافقه في مواضع
كثيرة انفرد بها عن الجمهور .

* * *

وبعد .. فإذا كان ابن إياز والخوئي قد أخذوا على ابن معطى أشياء وأشياء ،
فقد فاتهما أن يتنبّها إلى خطأ وقع فيه ابن معطى ، وقد أمكنني بحمد الله أن
أعرفه وأدّل على الصواب فيه :

ذكر ابن معطى فيما يُصغّر من الناقص عن الثلاثي ، قال^(٢) : « وإن كان
ناقصاً عن ثلاثة أحرف رددت ما حذف منه إن كان في أوّل ، تقول في عدّة :

(١) شرح الخوي على الفصول ورقة ١٤ ب . (٢) الفصول ورقة ٥٤ ب .

وَعَمِيدَةٌ وَأَعْمِيدَةٌ، وَإِنْ كَانَ فِي وَسْطِهِ رَدَدَاتُهُ، فَتَقُولُ فِي سَنَةٍ: سُنِّيَّةٌ وَسُنِّيَّةٌ. وَفِي مُدٍّ: مُنَيِّدٌ.» .

قال ابن إياز^(١): «وتمثيل المصنّف بسنة فيما حُذِفَ وَسَطُهُ غَلَطٌ، لأنه محذوف اللام، فمن قال: سنوات، فلامها واو، وتصغيرها: سُنِّيَّةٌ، ومن قال: سنّات، فلامها هاء، وتصغيرها سُنِّيَّةٌ.» .

وقال الخويّ^(٢): «ولم يُمتلِ المصنّف لمحذوف العين، بل ذكر هنا ما حُذِفَ وَسَطُهُ، كسنة، ولم يُرد بالوسط العين، بل الحشوّ، لأن المحذوف من «سنة» لامها، وجعلها وَسَطاً لوقوعها قبل هاء التانيث حشواً.» .

وأقول: هذا خطأ وقع فيه ابن معطى وابن إياز والخويّ. أمّا خطأ ابن معطى فلأنه مثّل لما حُذِفَ وَسَطُهُ بسنة، والصواب في هذا المثال: «سه» بالسين والهاء، كما في همع الموامع، وشرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك^(٣). ويقال في تصغير «سه»: سَتِيَّةٌ، برَدَّ العين، وهي التاء. والسّة: الاست. وفي الحديث: «العينُ وكاءُ السّه» قال ابن الأثير^(٤): «السّه: حلقة الدُّبُر، وهو من الاست، وأصلها: سَتَه، بوزن فرّس، وجمعها: أسْتَاه، كأفراس، فحُذِفَتِ الهاء، وعوّضَ منها المهمزة، فقيل: است، فإذا رددت إليها الهاء، وهي لامها وحذفت العين التي هي التاء، انحذفت المهمزة التي جىء بها عوّضَ الهاء، فتقول: سَه، بفتح السين، ويروى في الحديث: «وكاءُ السّت» بحذف الهاء وإثبات العين، والمشهور الأول.» .

وقد كنت جَوَزْتُ أَنْ يَكُونَ مَا فِي «الْفُصُول» مِنْ قَوْلِهِ: «سَنَةٌ» مِنْ

(١) المحصول ورقة ٢٠٨ ب . (٢) شرح الفصول ١٨٠ أ .

(٣) المجمع ١٨٧/٢، والأشمونيّ ١٦٧/٤ . (٤) النهاية ٢/٤٢٩ .

تصحيفات النَّسَّاحِ، لكن رَدَّني عن ذلك ما ذكره ابن معطى من قوله في التصغير: « سُنِّيَّةٌ وَسُنِّيَّةٌ » فهذا مما ينصرف إلى « سَنَّةٍ » لا محالة. ومن عجب أن المصنِّف ذكر هذا المثال على الصواب في ألفيته، قال (١):

وكلُّ محذوفٍ إذا ما صغراً بُرِدٌ للأصل فقلُّ مصغراً
وعيدةٌ يديَّةٌ شويهاً مُبَيَّةٌ عُضِيَّةٌ ستيهاً

أما خطأ ابن إياز والخويّ فلائهما لم يتنبها إلى ما في تمثيل المصنِّف من تصحيف، وأما قول الخويّ: « ولم يمثِّل المصنِّف محذوف العين »، فهو مدفوع بقول المصنِّف بعد: « وفي مذ: منيد » فهذا هو مثال محذوف العين ولكن يبدو أن هذا المثال سقط من نسخة الخويّ من « الفصول » كما سقط من « محصول » ابن إياز، واعتذار الخويّ بقوله: « ولم يُرِدْ بالوسط العين بل الحشو » واضح التكلُّف.

هذا ولا بن معطى سهو آخر: فقد ذكر في فصل (٢) « الإمالة » أن هاء التأنيث تُمالُ بعد حروفٍ يجمعها: « ستشحنك خصفة ». وتمثله هذا ليس مما هو بسبيله، هذا تمثيل الحروف المهموسة، كما في لسان العرب (٣) عن المحكم. وقال ابن إياز (٤): « وهنا تنبيه، وهو أن الذي ذكره المصنِّف يجمع الحروف المهموسة فاشتبه عليه، فأتى به في هذا الموضع، أو أنه من غلط النَّسَّاحِ، وجمعها في قوله: « في ذود كلب نهز شمس جئت ». والذي ذكره ابن إياز حق، وقد ذكره المصنِّف في ألفيته، قال (٥):

والهاءُ للتأنيث قد أميلتُ بعدَ حروفٍ بعدُ قد أبيتُ
في ذودِ كلبٍ نهز شمس جئتُ كخيفةٍ وفقاً وقد تبينتُ

(١) الألفية ص ٥٤ (٢) الفصول ورقة ٥٧ ب .

(٣) مادة (همس) ١٣٧/٨، وزدته بيانا في حواشي تحقيق « الفصول » .

(٤) المحصول ورقة ٢١٧ ب . (٥) الألفية ص ٦١ .

المتابعات والاختيارات في « الفصول » :

تابع ابن معطى أعلام النُّحاة قبله في كثير من آرائه وتعريفاته . وعلى رأس هؤلاء جميعاً أستاذه أبو موسى الجُزُولي ، وقد أسلفت من قبل أن ابن معطى تأثر شيخه في طرائق التعبير ، من شِدَّة التركيز وغلبة المنطق . وسأذكر متابعات ابن معطى واختياراته بترتيب ورودها في « النصول » ليسهل الرجوع إليها :

١ - عرّف ابن معطى الكلام بأنه^(١) : « اللفظ المركب المفيد بالوضع » .
قال ابن إياز^(٢) : « قوله : « بالوضع » وكذا قال الجُزُولي في حواشيه » .
وقال الخُوَيّ^(٣) : « وقد سبته إليه شيخه أبو موسى الجُزُولي رحمه الله » .

٢ - ذهب ابن معطى في حدّ الحرف إلى أنه^(٤) « كلمة لا تدل على معنى إلا في غيرها » ، وقد وافق بذلك شيخه الجُزُولي ، كما ذكر الخُوَيّ^(٥) .

٣ - ذكر ابن معطى أن علامات الحرف^(٦) : « ألا يقبل علامات الأسماء ولا علامات الأفعال » . وهو قول ابن جني في « اللّمع » على ما ذكر ابن إياز^(٧) .

٤ - قال ابن معطى في موانع الصرف^(٨) : « وإنما يُمنع الاسمُ الصّرفَ لوجود علتين فرعتين فيه من فروع تسعة » .

ويقول ابن إياز^(٩) : « عدّد المصنّف الفروعَ تسعةً تابع فيه ابن السّراج

(١) الفصول ورقة ١ أ . (٢) المحصول ورقة ١ ب .

(٣) شرح الفصول ورقة ١ أ . (٤) الفصول ورقة ٣ ب .

(٥) شرح الفصول ورقة ١٤ ب . (٦) الفصول ورقة ٣ ب .

(٧) المحصول ورقة ١٣ أ . (٨) الفصول ورقة ٣ ب .

(٩) المحصول ورقة ٢١ أ .

وأبا عليٍّ وابن جنيٍّ والزخشرى ، وقال أبو سعيد السيرافي : هي عشرة ، وزاد على ذلك شبه ألف التانيث ، وقال عبد القاهر الجرجاني : والحق أنها ثمانية ، وحذف الألف والنون الزائدتين .

٥ - تكلم ابن معطى على موانع الصرف مبتدئا بالتعريف^(١) . وقد استحسّن ابن إياز هذا ، قال^(٢) : « بدأ المصنف الموانع بالتعريف ، كما فعل الزخشرى ، وهو حسن ، إذ له قوة ومزية على غيره من الأسباب ، ألا ترى أن أذربيجان فيه خمسة أسباب ، وهى التعريف والألف والنون والتركيب والعجمة والتانيث ، ومع ذلك إذا نُكِّرَ صُرِفَ ، وإن كان بعد ذلك فيه أربعة أسباب . »

٦ - قال ابن معطى^(٣) : « وكلّ ما لم ينصرف معرفةً إذا نكّرتَه صُرِفَ . » ويشرح ابن إياز هذه القاعدة فيقول^(٤) : « يشير إلى نحو أحمد وإبراهيم ، فإنهما لا ينصرفان معرفةً ، فأحمد سبب التعريف ووزن الفعل ، وإبراهيم العجمة والتعريف ، فإذا نُكِّرا انصرفا ؛ لبقائهما على سبب واحد ، لكن فى كلامه تسامح ، وذلك لأننا قد قدّمنا أنك لو سميت رجلا بأحمر ، لم ينصرف للتعريف ووزن الفعل ، فإن نكّرتَه فسيبويه لا يصرفه ، فهذا لا ينصرف معرفةً ولا نكّرة ، ولا يبعد أن يكون وافق الأخفش^(٥) فى صرف أحمر ، اسم رجل بعد التنكير ، وكذلك لو سمينا رجلا بمساجد ، لم ينصرف ، فإن نكّرتَه لم ينصرف أيضا . »

(١) الفصول ورقة ٤ أ . (٢) المحصول ورقة ٢٣ ب .

(٣) الفصول ورقة ٤ ب . (٤) المحصول ورقة ٣١ أ .

(٥) على ذكر موافقة ابن معطى للأخفش هنا أقول: ذكر الشيخ يس فى حاشيته =

٧ - ذكر ابن معطى أن وجه مضارعة الفعل المضارع للاسم^(١) : « أنه يكون مُبهماً كما يكون الاسم مبهماً » .

قال ابن إياز^(٢) : « وقد اقتدى في هذا بالجُرُولى ، فإنه أتى بذلك في حواشيه » .

٨ - ذكر ابن معطى أن الحرف يُبنى على الكسر ، قال^(٣) : « نحو بريد وجير » .

ويعقب ابن إياز فيقول^(٤) : « اعتبار المصنف « جير » حرفاً تابع فيه ابن جنى ، وذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أنها اسم من أسماء الأفعال » .

٩ - في تقسيم الأفعال إلى الأزمنة الثلاثة قال ابن معطى^(٥) : « والمبهم بوضعه معرب مرفوع حتى يدخل عليه ناصب أو جازم » .

يقول ابن إياز^(٦) : « تقييده المبهم بالوضع ركيك ، إذ لا يكون المبهم إلا كذلك ، بخلاف الماضي والمستقبل ، فإنهما يكونان كذلك بالوضع تارةً

= على التصريح ٣/٢ ، ما يقضى بمتابعة ابن معطى للاخفش . قال : « قال الاخفش : من جموع التكسير فعيل جمعاً لفعل ، كعبد وعبيد ، ولفعل ، بكسر وسكون ، كضرس وضريس ، وهو اسم جمع عند سيبويه ، كالجمال والباقر ، ومشى ابن معطى على أنه جمع تكسير فقال :

ثم فعيل كالعبيد قيسوا قالوا الكليب وكذا الضريس
وهذان البيتان في الألفية ص ٥٠

(١) الفصول ورقة ٧ أ . (٢) المحصول ورقة ٥١ أ .

(٣) الفصول ورقة ٩ ب . (٤) المحصول ورقة ٦٤ ب ، ٦٥ أ .

(٥) الفصول ورقة ١٠ أ . (٦) المحصول ورقة ٦٨ ب .

وبالقريظة أخرى ، وقد سلك مسلك الجزولي في حواشيه ، فإنه قال : والمضارع بالوضع ، وهو لا يكون بغيره .

١٠ - يقول ابن معطى^(١) : « وكلّ فعل لا يتعدّى فإنه يجوز تعدّيته بحرف الجرّ » .

ويقول ابن إياز^(٢) : « أسباب التعدّي وآلاته ثلاثة : حرف الجر ، كما ذكر ، والمهزة : نحو : أذهبتُ زيدا ، وتضعيف العين نحو : فرّحتُ زيدا ، وإنما اقتصر المصنّف على حرف الجرّ ؛ لأنه هو الوصلة والحقيقة ، ألا تراه واقعاً بينهما ، ولأنه أيضاً أكثرها استعمالاً وأوسعها مجالاً ، وقد اقتدى في ذلك بالجزولي » .

١١ - في أثناء الكلام على « نعم وبئس » قال ابن معطى^(٣) : « وفاعلها إما ظاهر وإما مضمّر » .

وقد جاء كلام ابن معطى عند ابن إياز^(٤) : « وفاعلها إما مضمّر أو ظاهر » .
وبنى على هذه الرواية ابن إياز فقال : « إذا كانا فعلين فلا بدّ لهما من فاعل ، وقد اقتدى بأبي عليّ في تقديمه الكلام على الفاعل المضمّر دون المظهر ، ولو أنه اقتدى في ذلك بالجزوليّ حيث بدأ بالظاهر لكان أحسن » .

وبلاحظ أن كلام ابن معطى جاء في شرح الخويّ^(٥) مطابقاً لروايتنا من

الفصول .

(١) الفصول ورقة ١٠ ب .

(٢) الفصول ورقة ١٤ أ .

(٣) الفصول ورقة ٨٣ ب .

(٤) شرح الخويّ ورقة ٤٩ أ .

(٥) المحصول ورقة ١٧٠ أ .

١٢ - أعرب ابن معطي « حَبَّذا^(١) » فِعْلاً رُكِّبَ مع فاعله واقترنا معا،
فصارا اسماً واحداً يُرْفَعُ بالابتداء .

قال ابن إياز^(٢) : « وكأنك قلت : المحبوبُ زيدٌ ، وهذا اختيار المصنّف
وهو رأى أنى سعيد السّيرافي » .

١٣ - أعرب ابن معطي : « ما أحسنَ زيداً^(٣) » ما : اسم مبتدأ نكرة
غير موصوفة ولا موصولة ، و « أحسنَ » : فعل ماضٍ ، و فاعله مضمَرٌ فيه ،
وزيدا : منعولٌ به .

ويقول ابن إياز عن إعراب^(٤) « ما » اسماً مبتدأ نكرة : « وهو مذهب
سيبويه ، وهو اختيار الجميع » .

ويقول عن إعراب « أحسن » فعلاً ماضياً : « وهذا رأى البصريين » .

١٤ - ذهب ابن معطي إلى أنه^(٥) « لا يُفصلُ بين فعلي التعجب وبين
معموليهما » .

ويقول ابن إياز^(٦) : « اختيار المصنّف هذا هو رأى الأخفش والمبرد^(٧) .
واحتجوا بأشياء ، منها : جَرِيها بَجَرَمَى الأمثال ، وقد عَلِمَ أن الأمثالَ لا تُغَيَّرُ
عن وضعها ، ومنها : أن هذه الصيغة لما جُعِلتْ لإنشاءٍ للتعجب التزم فيها طريقة
واحدة ، لأنَّ كُلَّ لفظ صارَ علماً لمعنى من المعاني ، فالقياسُ ألا يُتصرّف فيه
احتياطاً على تحصيل الفهم ، ومنها قياس امتناع الفعل على التقديم والتأخير » .

(١) الفصول ورقة ١٤ ب .

(٢) الفصول ورقة ١٥ أ .

(٣) الفصول ورقة ١٥ أ .

(٤) الفصول ورقة ١٥ أ .

(٥) الفصول ورقة ١٥ أ .

(٦) الفصول ورقة ١٥ أ .

(٧) رأى المبرد هذا تجده في كتابه المقتضب ٤ / ١٧٨ .

١٥ - سَمَى ابنُ معطى كاد وأخواتها^(١) : أفعالُ المُتقاربة .

ويعقّب ابن إياز فيقول^(٢) : « سَمَى هذه الأفعالُ أفعالُ المقاربة ، وكذلك سماها الزَّجَّاجِيّ والزَّخْشَرِيّ ، وفيه نظر ، لأن معنى المُتقاربة مقاربة الفعل ، وليست بأسرها للمقاربة ، وبيان ذلك أنها تنقسم أربعة أقسام : قسم للرجاء المحض ، وهو : عسى ، وقال الجوهري : يكون يقينا^(٣) ، وقسم لمقاربة الدخول في الفعل ، وهو : كاد وكرّب ، وقسم للدخول فيه ، وهو : جعل وأخذ وطَفِقَ وأنشأ ، وقسم يستعمل تارة استعمال كاد ، وتارة استعمال عسى ، وهو : أوْشَكَ . انتهى كلام ابن إياز .

وأقول : إن تسمية ابن معطى ومَنْ سبته أفعالُ هذا الباب المقاربة ، لا مأخذَ عليه ، فهو من باب إطلاق اسم الجزء على الكلّ ، وهو شيءٌ معروفٌ في كلامهم ، وشواهدُه كثيرة^(٤) .

١٦ - في انقسام ظرف المكان إلى مُبهمٍ ومعدودٍ ومختصٍّ ، يقول ابن معطى^(٥) :

« فالمبهم من الأمكنة ما لا يستحقّ ذلك الاسمَ إلاّ بالإضافة إلى غيره ، وهى الجهات الستّ وما فى معناها » .

(١) الفصول ورقة ١٦ أ . (٢) المحصول ورقة ٩٠ ب .

(٣) انظر كلام الجوهري أبسط من هذا فى الصحاح (عسى) ص ٢٤٢٦

(٤) بعد أن فهمت هذا الفهم وجدت ما يعضده فى شرح التصريح على التوضيح

٢٠٣ / ١ ، قال الشيخ خالد : « هذا باب أفعال المقاربة ، وهذا مجاز مرسل ، من باب

تسمية الكل باسم الجزء ، كتسميتهم الكلام كلمة ، وكتسميتهم ريثة القوم عينا »

ثم حقق الشيخ يس فى حاشيته على التصريح أن تسمية جميع أفعال الباب بأفعال المقاربة

من التغليب ، لا من تسمية الكل باسم الجزء - فى كلام طويل .

(٥) الفصول ورقة ١٨ ب .

قال ابن إياز^(١) : « وهو لفظ الجزوليّ في حواشيه، ويعنى به أنه لا يصدق عليه هذا الاسم ، نحو : فوق وتحت ، إلا بالقياس إلى غيره ، فلا يقال : فوق ، إلا بالنسبة إلى تحت ... وكذلك باقيها ، وقال الشلوبيني^(٢) : يمكن أن يريد بذلك أن هذا الاسم إنما كان له من جهة الإضافة إلى غيره ، فأمام لا بدّ له ممّا يكون له أماماً ، وكذا سائر الجهات الست ، ولذلك سُمّي إماماً ، لأن ذلك الذي له أمام قومه » .

١٧ - عرّف ابن معطى الحال ، فقال^(٣) : « هو بيان هيئة الفاعل أو المنعول بنكرة مشتقة بعد معرفة قد تمّ الكلام دونها ، متنقلة » .

ويعقب ابن إياز فيقول^(٤) : « وهنا تنبيه ، وهو أن ما ذكره - وإن كان قد سبته إليه أبو بكر بن السراج في « أصوله » - يبطل بالوصف في قولك : جاءني زيدُ الراكب^(٥) ، وضربت زيدا المكتوف . قال الأندلسي : والجيد أن يقال : الحال هو اللفظ الدالّ على بيان كيفية الموصوف في حال وجود الصفة به ، والصفة في حال وجودها بالموصوف » .

١٨ - عرّف ابن معطى التمييزَ بأنه^(٦) : « تفسيرٌ مبهمٌ بجنس نكرة منصوبة متدرّرة مِن ، وينتصب عن تمام الكلام ، وعن تمام الاسم » .

(١) الحصول ورقة ٩٩ أ .

(٢) كلام الشلوبيني متجه إلى الجزولي ، فإن له شرحين على الجزولية ، كما في بنية

الوعاء ٢ / ٢٢٥ ، ولم يثبت أنه شرح ابن معطى .

(٣) الفصول ورقة ١٩ أ . (٤) الحصول ورقة ١٠١ ب .

(٥) نصب الراكب . ويعنى وقوع الحال معرفة ، وهو ما أجازة يونس والبغداديون

(٦) الفصول ورقة ١٩ ب . انظر الأشموني ٢ / ١٧٢

وقال ابن إياز^(١) : « بدأ المصنّف بالتمييز المنتصب عن تمام الكلام ، اقتداءً بالزخشرى ، وهو جيّد ، لقوّة عامله ، إذ العاملُ فيه فعلٌ ، وهذا خلاف مذهب أبي الفتح ، فإنه بدأ بالمنتصب عن تمام الاسم ، وعُدْرُهُ كثرةُ هذا الضرب في الكلام وقلةُ الأول . »

١٩ - في الحديث عن ورود الخبر جملةً ، قسم ابن معطى الجملةَ أربعةَ أقسام^(٢) : « مبتدأ وخبر ، فعل وفاعل ، شرط وجزاء ، ظرف أو جارٌّ ومجرور . »
ويقول ابن إياز^(٣) : « اعلم أنه قسم الجملة إلى أربعة أقسام ، وقد تبع في ذلك أبا عليٍّ والزخشرى ، وأما ابن جنيّ فإنه قسمها إلى قسمين : مبتدأ وخبر ، وفعل وفاعل ، وهذا هو الرضى عند الحدائق ، لأنّ كلّ جملة وقع عليها الاتفاق أو حصل فيها الاختلاف بهما تقدّر . »

٣٠ - قال ابن معطى^(٤) : « وشبّهوا بإِنَّ حرفَ النفي ، وهو « لا » إذا أريد به المبالغة في النفي ، كقولك : لا رجلَ في الدار ، فهي تنصب الاسم وترفع الخبر ، ولكن الاسم معها مبنىٌ إذا كان مفرداً ، فإذا كان مضافاً أو مشبهاً بالمضاف وجب نصبه ، نحو قولك : لا ذا نجدةٍ غيرُ بطلٍ . »

ويعقب ابن إياز^(٥) فيقول : « قوله : « فهي تنصب الاسم وترفع الخبر » هذا هو رأى الأخفش والمبرد والزخشرى ، وحجّتهم أن « لا » عاملة في المبتدأ ، فوجب أن تعمل في الخبر ، بالقياس على عوامل المبتدأ والخبر . »

-
- | | |
|--------------------------|------------------------|
| (١) المحصول ورقة ١٠٤ ب . | (٢) الفصول ورقة ٢٥ أ . |
| (٣) المحصول ورقة ١٢٦ أ . | (٤) الفصول ورقة ٢٦ ب . |
| (٥) المحصول ورقة ١٣٣ ب . | |

٢١ - وعن قول ابن معطى فى النص السابق : « وجب نصبه » يقول ابن إياز^(١) : « وهنا تنبيهه ، وهو قوله : « وجب نصبه » وقد سبته إليه الجزوليّ ، وقال الشلوبينيّ^(٢) المغربىّ : « وليس ذلك بصحيح ، بل يجوز الرفع على إعمالها عمل « ليس » وأرى أن مراد الجزوليّ والمصنّف بتولهما : « وجب النصب » أى وجب الإعراب ، لأنه فى مقابلة بناء المفرد ، ولا يعنىان بالنصب هذا النوع المخصوص من الإعراب ، فاندفع اعتراض الشلوبينيّ ، والله تعالى أعلم .

٢٢ - قسم ابن معطى الجوازم إلى قسمين^(٣) : ما يحزم فعلا واحدا ، وما يحزم فعليّن .

وقد تبع فى ذلك شيخه الجزوليّ ، كما أفاد ابن إياز^(٤) .

٢٣ - ذكر ابن معطى فى الكلام على « ما » الحجازية أنه^(٥) قد تدخل الباء فى خبرها ، فتعطف على موضعه نصبا ، وعلى لفظه جرّا ، كما قال ذلك فى « ليس » .

ويقول ابن إياز^(٦) : « وهنا تنبيهه ، وهو أنه خصّ دخول الباء بما الحجازية ، وهو اختيار الزنخسرىّ ، قال فى « مُنْصَلَه » : إنما يصح ذلك على لغة أهل الحجاز ، لأنك لا تقول : زيد بمنطلق . وابن برهان وأبو البقاء ذهبوا إلى جواز ذلك فى اللغتين جميعا ، لوجوه ، منها : أن القرآن المجيد ورد بذلك ، كقوله تعالى^(٧) :

(١) المحصول ورقة ١٣٤ أ .

(٢) كلام الشلوبينيّ متجه إلى الجزوليّ . وانظر تلميحى على الفقرة (١٦) .

(٣) الفصول ورقة ٢٩ ب . (٤) المحصول ورقة ١٣٩ أ .

(٥) الفصول ورقة ٣١ أ . (٦) المحصول ورقة ١٤٣ أ .

(٧) سورة البقرة ، الآية الثامنة .

﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾^(١) ولا نظنّ في تميميّ مسلمٍ أنه يحذف الباء وهو ضعيف ، لأن ذلك يقوله التميميّ وإن خالف لفته ، امتثالاً واتباعاً وصوناً لكلام الله سبحانه عن التغيير . ومنها أنها زيدت في خبر «أن» حيث كان في سياق النفي ، قال الله تعالى^(٢) : ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزُبْ عَنْهُ بَدَلٌ عَلَيْهِمْ أَلَيْسَ اللَّهُ بِذَاكِرٍ لِلْعَمَلِ﴾ والنفي عند التميميين موجود وإن لم يكن لها عمل .

٢٤ - في الكلام على « لا » العاملة عمل « ما » يقول ابن معطى^(٣) :
« وأكثر ما يستعمل الخبرُ في باب « لا » محذوفاً . »

قال ابن إياز^(٤) : « وبنو تميم لا يجيزون ظهور خبر « لا » ألبتة ، وهو عندهم من الأصول المرفوضة ، ويحمل المرفوع على أنه وصف لا سمها على الموضع ، دون أن يكون خبراً ، فكلام المصنّف إذاً إما هو على اللغة الحجازية^(٥) فقط . »

٢٥ - ذكر ابن معطى « الباء » في حروف الجرّ . قال^(٦) : « والبناء للإلصاق ، وقد يدخلها معنى الاستعانة والتعدية بدلاً من الهمزة . »

يقول ابن إياز^(٧) : « وأما التعدية فقد سبقه إلى جعلها قسماً الجزوئى . وقال الأندلسي : وايدست التعدية قسماً آخر ، بل تنخرط في تلك المعاني ، لأن الإلصاق تعدية في المعنى . وقال ابن الخبّاز : « وقوله : « وتكون للتعدية

(١) سورة يوسف ، آية ١٧ (٢) سورة الأحقاف ، آية ٣٣

(٣) الفصول ورقة ٣١ ب

(٤) الحصول ورقة ١٤٤ ب . وصدر كلام ابن إياز هذا أورده السيوطي في الأشباه

والنظائر ١ / ٧٠ ، عن ابن يعيش .

(٥) لتابعة ابن معطى للغة الحجازية يرجع إلى الفقرة الرابعة مما انتقده الشراح عليه .

(٦) الفصول ورقة ١٣٤ . (٧) الحصول ورقة ١٥١ ب .

فيه خَلَلٌ ، لأنه يُؤذِنُ أن ما تقدّمه ليس للتعديّة « ، وصوّبه شيخنا أبو جعفر ، بأن قال : الإلصاق قد ينفك عن التعديّة لكونه أعمّ منها ، ألا ترى إلى قول أبي الفتح : إذا قلت : أمسكت زيدا ، احتمل أن تكون باشرته بيدك ، وأن تكون منعمته عن التصرف من غير مباشرة ، فإذا قلت : أمسكت بزيدا ، دلّ على أن مباشرتك له بيدك ، فالباء مُلصقة غير متعدية ، فالإلصاق والتعديّة إذن متغايران . »

٢٦ - في كلام ابن معطى عن « رَبِّ » قال (١) : « وإن كُفِّت بما جاز أن يليها الأسماء والأفعال . »

ويعقب ابن إياز (٢) فيقول : « المصنّف تبع شيخه الجزوليّ في جواز إيقاع الجملتين بعد « رَبِّمَا » ، وهو الظاهر من كلام المتأخرين ، والشلوّ بيني ذكر أن مذهب سيّويه اختصاصها بالفعلية ، والبيت (٣) محمول على الضرورة ، وإيقاع الجملة الاسمية موقع الجملة الفعلية ، كقول الشاعر :

وقد جعلت قلوب بني سهيل
من الأكواري مرّتها قريب

٢٧ - في حديث ابن معطى عن « منذ ومد » قال (٤) : « وهما في ابتداء

الغاية في الزمان بمنزلة « من » في غاية المكان ، فإن كانا طرفين ارتفع ما بعدها على الابتداء ، وهما الخبر ، فتقول : ما رأيت مذ يوم الجمعة . »

(١) الفصول ورقة ٣٥ ب . (٢) المحصول ورقة ١٥٦ أ .

(٣) يعنى بيت أبي دؤاد الإيادى :

ربما الجمال الثوبل فيهم وعناجيج يينهن المهيار

وهو في ديوانه ص ٣١٦

(٤) الفصول ورقة ٣٦ أ .

ويعلق ابن إياز على قول المصنف : « ارتفع ما بعدها على الابتداء »
فيقول^(١) : « ذهب إلى ارتفاع ما بعدها بالابتداء ، وهما الخبر ، وهو اختيار
أبي الفتح والزجاجي ، والتقدير : بينى وبين لقائه يومان » ومثل هذا ذكر
الخوي^(٢) .

٢٨ - ذكر ابن معطى من أسماء الأفعال غير المتعدية^(٣) : « مَهْ » .

ويقول ابن إياز^(٤) : « مَهْ بمعنى اكْفُفْ ، ذكره في اللزوم عبد القاهر
والزخشري ، وتبعهما المصنف ، وأنكره بعضهم ، لأن « اكْفُفْ » متعدٍ ،
كقولك : اكْفُفْ زيداً . قلت : وإنما ذكره في هذا النوع ، لأنه لم يُسْتَعْمَلِ
المفعول معه ، فأولئك نظروا إلى الاستعمال ، والعنكر نظر إلى نياسته عن فعل
مُتَعَدٍّ » .

٢٩ - قسم ابن معطى الإشارات^(٥) إلى : « دنيا ووُسْطَى وقُصْوَى » .

قال ابن إياز^(٦) : « واستعماله دنيا وأختاها بغير ألف ولام ولا إضافة
ولا من ، خطأً وافق فيه شيخه الجزولي ، فقد وقع ذلك في حواشيه » .

٣٠ - تكلم ابن معطى في الفصل الخامس من الباب الرابع عن^(٧)

« المعرّف باللام » واعتباره المعرّف اللام فقط تابع فيه سيبويه ، ولم يذكر هذه
المتابعة أحد من شراحه ، والمسألة خلافية ، وفيها أربعة مذاهب : أحدها أن
المعرّف « أل » والألف أصل ، والثاني : أن المعرّف « أل » والألف زائدة ،

-
- | | |
|--------------------------|-----------------------------|
| (١) المحصول ورقة ١٥٧ أ . | (٢) شرح الفصول ورقة ١١٠ ب . |
| (٣) الفصول ورقة ٣٩ ب . | (٤) المحصول ورقة ١٦٥ ب . |
| (٥) الفصول ورقة ٤٤ أ . | (٦) المحصول ورقة ١٧٩ أ . |
| (٧) الفصول ورقة ٤٥ أ . | |

والثالث : أن المَعْرِفَ « اللام » وحدها ، والرابع : أن المَعْرِفَ « الهمزة » وحدها واللام زائدة للترق بينها وبين همزة الاستفهام . ذكر ذلك الشيخُ خالد^(١) .
واعتبار « اللام » هي المَعْرِفَةُ وحدها ، ذهب إليه ابن معطي في ألفيته
أيضا ، قال :

أما المعارف فخمس تُدَكَّرُ أولها الأعلام ثم المضمرة
والمبهم المخصوص والمعرف باللام والمُضَاف لاسم يُعَرَفُ^(٢)

٣١ - ذهب ابن معطي إلى أن الألف واللام بدل من الهمزة في^(٣) « الله »
وفي هذا متابعة لأبي عليّ الفارسي ، لم يذكرها أحد من سُراخ^(٤) « الفصول » .
وقول أبي عليّ هذا حكاه الجوهري^(٥) . قال : « وسمعت أبا عليّ النحويّ يقول :
إن الألف واللام عَوَضٌ منها » ، واستدلّ لذلك بكثير حكاه الجوهري .
٣٢ - في كلام ابن معطي عن التوابع قدّم « النعت » وذكر أنه أسبق
التوابع^(٦) .

ويقول ابن إياز^(٧) : « بدأ بالنعت وزعم أنه أسبق التوابع ، وفيه نظر ،
فإن ابن السراج وأبا عليّ والزنجشري قدّموا التوكيد وشفعوه بالنعت ، وهو
حسن ، لأن التأكيد بمعنى الأول ، والنعت على خلاف معناه ، لأنه يتضمّن

(١) شرح التصريح على التوضيح ١ / ١٤٨

(٢) الألفية ص ٢٣ (٣) الفصول ورقة ٥٩ أ .

(٤) قولي هنا وفيما سبق أعني به ابن إياز والنحوي ، فليس لدى من شروح
« الفصول » غيرهما .

(٥) الصحاح (أله) ص ٢٢٢٣ ، ونقله صاحب اللسان أيضا في (أله) ٣٦١/١٧

(٦) للفصول ورقة ٤٦ أ . (٢) المحصول ورقة ١٨٥ ب .

حقيقة الأول وحالاً من أحواله ، والتأكيد يتضمن حقيقة الأول فقط ،
والنعت قد يكون بالجملة والظرف وما جرى مجراه ، ولا كذلك التأكيد ،
وعُذره موافقة أبي الفتح ، فإنه قدّم النعت ، وكذلك الزجاجيّ والجزوليّ .
انتهى . ومثلُ هذا ذكر الخويّ (١) .

٣٣ - ذكر ابن معطى أن النعت المشتقّ إما (٢) « حلية أو نسب أو فعل
أو صناعة » .

وتعبير ابن معطى بالحلية ، تابع فيه أبا الفتح بن جنيّ . قال ابن إياز (٣) :
« الحلية : الأمرُ الظاهرُ على الموصوف ، كالطول والقصر والسواد والبياض
والعمى والعور ، والتحلية منها ، وقد أتى بها أبو الفتح ، فقال : الوصف لفظ
يتبع الاسم الموصوف تحليةً » .

٣٤ - قسم ابن معطى التوكيد إلى (٤) « توكيد تكرار وتوكيد إحاطة ،
وتوكيد التكرار قسمه إلى تكرار اللفظ وتكرار المعنى ، وهو إعادة الشيء
بالنفس والعين ، وتوكيد الإحاطة هو التوكيد بكلِّ وأجمع .

قال ابن إياز (٥) : « وقوله : ينقسم إلى توكيد تكرار وتوكيد إحاطة »
فيه نظر ، وقد سبقه إليه شيخه الجزوليّ ، وذلك لأنه توهم أن الإحاطة ليست
بتكرار ، وهو باطل ، فإنك إذا قلت : قام القوم كلُّهم ، فإنَّ « كلِّهم »
بمعنى كلِّ القوم ، وهم القوم بأعيانهم ، فالتكرار لازم في القسمين ،

(١) شرح الفصول ورقة ١٤٨ ب .

(٢) الفصول ورقة ٤٦ ب

(٣) المحصول ورقة ١٨٦ ب .

(٤) الفصول ورقة ٤٧ أ ، ب .

(٥) المحصول ورقة ١٨٨ ب .

موحينئذ تكون القسمة متداخلة ، وعذرهما أن يريد أن التوكيد تارة يكون بتكرارٍ من دون إحاطة ، وتارة بتكرار وإحاطة .

٣٥ - ذكر ابن معطى أن للإمالة موجباتٍ وموانع^(١) .

ويعقب ابن إياز فيقول^(٢) : « وقول المصنّف إنها موجبات ، تسمّح ، سبته إليه أبو عليّ الفارسيّ » .

٣٦ - عدّ ابن معطى حروف الإبدال أحد عشر حرفاً ، وجمعها في قوله^(٣) :
« أجهدتم طاوين » .

قال ابن إياز^(٤) : « وأمّا عدّه حروفها ، ففيها ثلاثة أقوال : الأول : قول سيديويه وابن السّراج وابن جنّيّ ، واختاره المصنّف ، وهي أحد عشر حرفاً ، ثمانية من حروف الزيادة ، وهي ما عدا السين واللام ، وثلاثة من غيرها ، وهي الطاء والذال المهملتان والجيم ، ويجمعها : أجهدتم طاوين ، والثاني قاله بعضهم ، وهو أنه أضاف اللام إليها فصارت اثنتي عشرة ، وذلك لإبدالها من الضاد ، قالوا : الطّجع ، في : اضطجع ، ومن النون في أصيّلال ، وأصله : أصيّلان ، والثالث : قاله الرّمانيّ ، وهو أنه أضاف إلى ذلك الزاي والصاد ، حيث أبدلتا من السين ، قرىء : « السّراط والزّراط » فصارت أربعة عشر . وإلى الأول أذهب ، لأن المراد ما كثر إبدالُه واشتهر ، ولولا ذلك لعدّت الباء والسين والعين فيها ، لأنهم قالوا : بعكوكه ، والأصل : معكوكه ، لأنها من المعك ، وقالوا : بأسمك ؟ يريدون : ما اسمك ... ونقل : عن زيداً قائم ، قال الشاعر^(٥) :

أَعَنُ تَرَسَمْتَ مِنْ خِرْقَاءَ مَنَزِلَةً ماء الصّباية من عينيك مسجُومٌ

(١) الفصول ورقة ٥٧ ب . (٢) المحصول ورقة ٢١٦ أ .

(٣) الفصول ورقة ٦٢ أ . (٤) المحصول ورقة ٢٣١ ب .

(٥) ذو الرمة ، ديوانه ص ٥٦٧

٣٧ - في الكلام على ضرائر الأشعار، ذكر ابن معطى أنه يجوز حذف الفاء من « كيف » قال^(١) : ويجوز الحذف من الحروف والظروف، وهو نوع من الترخيم، قال :

أَوْ رَاعِيَانِ لِبُعْرَانٍ لَنَا شَرَدَتْ كِي لَا يُحْسَنَانِ مِنْ بُعْرَانِنَا أَثَرَا
ولما كانت « كيف » اسماً، وابن معطى يقول : « ويجوز الحذف من الحروف » فقد قال ابن إياز^(٢) : « وأطلق المصنّف عليها الحرفيّة، وهي اسمٌ لشبهها بالحروف، على قاعدة سيبويه، فإنه ربما سمّى الفعل حرفاً، والاسم كذلك ». انتهى كلام ابن إياز. وأقول: من فصيح الكلام أن يطلق الحرف على الكلمة أياً كان نوعها، وما أكثر ما نجد في المعاجم كلمة : « هذا حرفٌ غريب ». ويريدون غير هذا المعنى النحويّ المحدّد، ويستعمل القراء « الحرف » لكل كلمة تُقرأ على وجه من القراءات، فيقولون: هذا في حرف ابن مسعود، ويعنون: في قراءة ابن مسعود^(٣).

٣٨ - ذكر ابن معطى في الضرائر أيضاً من الإدغام الشاذّ قولهم في بني الحارث وبني العنبر : بَلْحَارِثٍ وَبَلْعَنْبَرٍ^(٤).

وقد أفاد الخواري^(٥) أن هذا ليس من الضرورات، بل هو جائزٌ في سعة الكلام، وفي القرآن الكريم^(٦) : ﴿ فَظَاثُمُ تَفَكَّهُونُ ﴾ . ثم ذكر أن المصنّف تابع الزّجاجي في ذلك، حيث ذكره في شواذّ الإدغام.

* * *

- | | |
|----------------------------------|--------------------------|
| (١) الفصول ورقة ٦٦ ب . | (٢) المحصول ورقة ٢٤٧ أ . |
| (٣) انظر اللسان (حرف) ١٠ / ٣٨٥ | (٤) الفصول ورقة ٦٨ أ . |
| (٥) شرح الفصول ورقة ٢٣٩ أ . | (٦) سورة الواقعة آية ٦٥ |

وبعدُ : فهذه مُتابعات ابن معطى واختياراته ، طَوَّفَ فيها ، وأفاد مِن كلِّ مَنْ سبقوه ، على أنَّا رأينا يدور كثيراً في فَلَكَ شيخه الجزُولىّ وأبى القاسم الزَّجَّاجيّ ، والصَّلَّة بين الثلاثة^(١) وَثيقة ، فابن معطى تَلَمَّذَ للجزُولىّ ، والجزُولىّ وَضَعَ مقدِّمته المشهورة على جُمَل الزَّجَّاجيّ ، كما سبق .

(١) تذكّرنا هذه الصلّة الثلاثية بأبى عمر الزاهد وثلعب وابن الأعرابى ، فى الإسانيد اللغوية .

الشواهد في « الفصول » :

على الرغم من أن ابن معطى صرّح بأن كتابه للمبتدئين ، وعلى الرغم من صغر حجم الكتاب ، نجد أنه امتلأ بالشواهد ، من قرآنٍ وحديثٍ وشعرٍ ، وقد بلغت شواهد من الكتاب العزيز مائةً وواحدًا وعشرين شاهدًا ، وقد استشهد ابن معطى بالحديث الشريف مرّةً واحدةً ، في الكلام على أفعال التفضيل^(١) ، وهو قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ » ، ثم استشهد بالأثر ، في كلمةٍ لعمر بن الخطاب رضى الله عنه ، عند الحديث على المقصور^(٢) ، وهو قوله : « لَوْلَا الْخَلِيفَتَيْنِ لَأَذَنْتُ » .

والاستشهاد بالحديث واعتباره مصدرًا من مصادر الاحتجاج أمرٌ كثيرٌ الجدلُ حوله بين مؤيِّدٍ ومعارضٍ ، وقد أشبع العلامة البغداديّ الكلامَ فيه^(٣) .
وإن قلَّ استشهاد ابن معطى بالحديث الشريف في « الفصول » إلا أنه باستشهاده قد أقرَّ المبدأ ، ومهدَّ السبيل^(٤) لابن مالك الذي تكثّر منه .

ثم نرى ابن معطى يُكثر من الاستشهاد بالشعر ، لكن ليس في كثرة استشهاد بالكتاب العزيز ، فقد بلغت شواهد اثنتين وستين شاهدًا ، بين شعرٍ ورجزٍ ، ولم يَنسُب من هذا العدد إلا أربعة شواهد :

(١) الفصول ورقة ٣٨ ب . (٢) الفصول ورقة ٥٧ أ .

(٣) خزانة الأدب ، ١ / ٩ - ١٥ ، وينظر أيضًا البحث الذي كتبه الأستاذ

الشيخ محمد الخضر حسين عن الاستشهاد بالحديث في مجلة مجمع اللغة العربية ٣ / ١٩٩ .

(٤) ذكروا أن ابن خروف - وهو من معاصري ابن معطى - قد أكثر من

الاستشهاد بالحديث .

الأول قول النابغة^(١) :

على حين عاتبت المشيبَ على الصِّبا فقلت ألمّا تصحُّ والشيبُ وازرعُ

والثاني قول الفرزدق^(٢) :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلهم بشرُ

والثالث قول جرير^(٣) :

فإن لسانى شهدةٌ يُستَفَى بها وهو على من صبَّه الله علقمُ

والرابع قول ذى الرُّمة^(٤) :

فأصبحت بعدَ خطِّ بهجتِها كأنَّ قفراً رُسومها قلماً

وبلاحظ أن البيتين الأخيرين ليسا في ديوانى جرير وذى الرُّمة المطبوعين ،
وقد أنشد كثير من النحويين واللغويين البيت الأول - الذى ينسبُه المؤلف
لجرير - من غير نسبة ، كما بيَّنت فى حواشى التحقيق .

* * *

(١) الفصول ورقة ٨ ب .

(٢) الفصول ورقة ٣٠ ب .

(٣) الفصول ورقة ٦٧ أ .

(٤) الفصول ورقة ٦٧ ب .

هل أفاد ابن معطى في كتابه « الفصول » من الألفية ؟

لم يُشِر ابن معطى إلى « ألفتيه » صراحةً في « الفصول » لكنه حين عالج مخارج الحروف وصفاتها أخذ نظمه من الألفية ، قال :

حَلْفِيَّةٌ	لَهَوِيَّةٌ	شَجَرِيَّةٌ	وَأَسَلِيَّةٌ	مَعَ	النَّطِيعِيَّةِ	
وَلِثَوِيَّةٌ	مَعَ	الدَّلَقِيَّةِ	وَشَقَهِيَّةٌ	مَعَ	اللِّمْنِيَّةِ	
صَفَاتُهَا	مَهْوَسَةٌ	مُسْتَرخِيَةٌ	شَدِيدَةٌ	مُطَبَّئَةٌ	مُسْتَعْلِيَةٌ	
مَجْهُورَةٌ	مَنْحَرِفَةٌ	مُكَرَّرَةٌ	هَائِيٌّ	أَغْنَانٌ	طَوِيلٌ	صُفْرٌ

وهذا نظم المصنّف نفسه في ألفتيه (١) .

* * *

(١) الفصول ورقة ٦٥ ب ، ٦٦ أ ، والألفية ص ٦٨

متى أَلَّفَ ابن معطى الفصول؟

لم يذكر ابن معطى ولا أحدٌ من شُرَّاحه متى أَلَّفَ « الفصول » على حين
نجاهه فى ختام أَلْفَيْته يذكر أنه فرغ منها سنة (٥٩٥) قال :

هذا تمامُ الدرَّةِ الألفية

نظَّمها يحيى بن معطى المَعْرَبى تذكراً وجيزةً للمُعَرَّبِ
وَفَقَّ مراداً المُنْتَهى والنَّشأهُ فى الخَمْسِ والتسعين والخمسمائة

فيسكون قد فرغ من الألفية وهو فى الواحد والثلاثين^(١) من عمره، ويكون
قد صنع « الفصول » بعد هذا السنِّ فى أكبر الظَّنِّ ، لأخذه من الألفية
فى « الفصول » كما أسلفت ، والله أعلم .

* * *

(١) فإنه ولد سنة (٥٩٤) كما سبق .

شُرحُ الفصول :

عرفت من شرح الفصول خمسة شروح ، أذكرها بترتيب وفيات مؤلفيها:

١ - شرح العلامة جمال الدين أبي محمد الحسين بن بدر بن إلياز بن عبد الله ، المتوفى سنة (٦٨١) . واسم شرحه : المخصوص^(١) ، وسأتكلم عليه بعد .

٢ - شرح أحمد بن محمد بن عامر بن فرقد الأندلسي ، المتوفى سنة (٦٨٩)^(٢) . وقد نقل السيوطي^(٣) ، والشيخ يس العلمي عن هذا الشرح^(٤) .

٣ - شرح محمد بن أحمد بن الخليل بن سعادة بن جعفر بن عيسى ، شهاب الدين الخوئي المتوفى سنة (٦٩٣)^(٥) ، وسأتحدث عنه بعد .

٤ - شرح الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري . المعروف بابن أم قاسم ، المتوفى سنة (٧٤٩) . ولم أجد أحداً صرح بهذا الشرح إلا ابن حجر العسقلاني^(٦) .

٥ - شرح إبراهيم بن موسى بن بلال الكركي الشافعي المتوفى سنة (٨٥٣) . وقد شرح النصف الأول فقط ، كما ذكر السخاوي^(٧) .

* * *

(١) بغية الوعاة ١ / ٥٣٢ ، وكشف الظنون .

(٢) بغية الوعاة ١ / ٣٦٧ ، وكشف الظنون .

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ٢ / ١٤ ، وحاشية يس على التصريح ١ / ٢٧ .

(٤) بغية الوعاة ١ / ٢٣ ، ٢٤ ، وكشف الظنون .

(٥) الدرر الكامنة ٢ / ١١٧ .

(٦) الضوء اللامع ١ / ١٧٧ ، ونقله صاحب كشف الظنون .

هذه هي جملة الشروح التي عرفتها ، وقد رأيت شرحين من هاته الشروح ،
وراجعت عليهما عملي في تحقيق « الفصول » .

أولهما : شرح ابن إياز ، ويسمى : « الحصول » ، ومنه نسخة بدارالكتب
المصرية تحت رقم ٢٩١ نحو ، والنسخة في جزأين ضمهما مجلد واحد ، فرغ من
نسخ الجزء الأول يوم السبت ١٣ من ذى الحجة سنة (٦٧٧) وفرغ من نسخ
الثاني يوم السبت ٢١ من شهر المحرم سنة (٦٧٨) والجزآن في ٢٤٨ ورقة
ومسطرتهما ٢٥ سطرا ، بقلم معتاد ، وعلى النسخة بعض تعليقات للشيخ بهاء الدين
ابن النحاس .

وقد كشف ابن إياز عن علم جمٍّ واطلاع واسع في شرحه هذا ، وقد أفدت
كثيرا من علمه واطلاعه في حواشئ على تحقيق الفصول . وقد أفاد النحويون
المتأخرون من شرح ابن إياز على « الفصول » كثيرا ، وتمن رأيته نقل عنه كثيرا
السيوطي^(١) ، وكذلك نقل عنه الأشموني^(٢) والبغدادي^(٣) .

الشرح الثاني : شرح الخوي ، ووجدت منه نسخة بدارالكتب المصرية تحت
رقم ١٢٥٣ نحو ، والنسخة بقلم معتاد ، وتقع في ٢٣٩ ورقة ، ومسطرتها ١٩ سطرا

(١) في الأشباه والنظائر ١ / ١٢ ، ٢٩ ، ٣٦ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ١٠٣ ، ١٣٢ ،

١٨٣ ، ١٨٧ ، ١٩٥ ، ٢١٢ ، ٢٢٧ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٤٨ ، ٢٥٥ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ،

٣٠٤ ، ٣٢٣ ، ٣٢٨ / ٢ ، ٣ ، ٣٠ ، ٥٠ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ١٠٠ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٩٦ ،

٢١٩ ، ٢٣٣ ، ٢٣٨ ، ٢٥٦ / ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٤ / ٤ ، ١١٧ ، ١١٩

(٢) شرح ألفية ابن مالك ٤ / ٢٢٤

(٣) خزائن الأدب ١ / ٤٥٢ ، نشرة شيخى عبد السلام هارون ، وينظر أيضا

٤ / ٨ من الطبعة القديمة .

فرغ من نسخها يوم الثلاثاء حادى عشر ذى الحجة سنة (٧٤١) . والشارح يغلب عليه أثر المنطق ، وقد أكثر من الشواهد وشرحها وفسر غريبها ، وأورد أثناء شرحه كثيرا من الأسئلة وأجاب عليها ، وقد أفدت أيضا من شرح الخوئي هذا فى تحقيق الفصول .

* * *

نسخ النصول :

ذكر المستشرق الألماني كارل بروكلمان^(١) أن من « الفصول » نسخاً في برلين برقم ٦٥٣٦ ، وفي البوسنة ودليانا بأكسفورد ، كما في فهرسها ٢٤٧/٢ (الكتاب الثالث) وفي المكتبة الظاهرية بدمشق برقم ٧٦ / ١٤١ .

* * *

وقد اعتمدت في تحقيق « النصول الخمسين » على نسختين : الأولى محفوظة بمكتبة الأزهر تحت رقم ١٠٥٣ نحو (٩٥٢٨) . ومنها نسخة مصورة على ميكرو فيلم بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، تحت رقم ١٢٣ نحو .

وهذه النسخة تقع في ٦٨ ورقة ، ومسطرتها ١٣ سطرا ، متاس ١٤ × ٢١ سم وهي بقلم نسخي كبير مضبوط بالشكل ، كتبها حسن بن علي البعلبكي ، في مدينة الخليل بالقدس ، و فرغ منها لإحدى عشرة ليلة خلت من جمادى الأولى ، سنة ثلاث عشرة وسبعائة للهجرة (٧١٣) .

وعلى الورقة الأخيرة ما يفيد أن النسخة قوبلت على نسخة أخرى ، وتاريخ هذه المقابلة إحدى عشرة ليلة بقيت من جمادى الآخرة من السنة المذكورة . وعلى الورقة أيضا مطالعة لأبي المسكارم محمد بن محمد الشافعي الشاذلي بتاريخ خامس عشر صفر سنة (١٠٣٩) .

وجاء عنوان الكتاب على صفحة الغلاف هكذا :

كتاب الفصول النحوية . تصنيف الشيخ الإمام العلامة حجة العرب و حجة الأدب ، زين الدين يحيى بن معطى بن عبد النور ، رحمه الله تعالى ورضي عنه وعن جميع المسلمين آمين يارب العالمين .

وقد أخذت هذه النسخة أصلاً .

والنسخة الثانية : محفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق ، ضمن مجموع برقم (١٧٤٣ عام) ، (الكتاب الأول في المجموع) وتقع في ٢٢ ورقة ، ومسطرتها ١٨ سطراً ، مقاس ٢٤ × ١٧ سم ، وهي بتلم نسخي مضبوط بالشكل ، من خطوط القرن السابع ظناً ، كتبها جنيد بن عبد الله النحوي^(١) .

والنسخة مقابلة ، ومجواشها شروح وتعليقات كثيرة ، وفي وسطها خرم ، يبدأ من أثناء الفصل التاسع من الباب الثاني ، إلى أثناء الفصل الثالث من الباب الرابع .

وجاء عنوان الكتاب على صفحة الغلاف هكذا :

الفصول العربية . تأليف الإمام الأوحـد شيخ الأدب لسان العرب
زين الدين ابن معطي النحوي ، رحمه الله ورضى عنه .

وعلى الصفحة وقفية باسم الحاج محمد باشا والى الشام ، على مدرسته بدمشق الشام ، وتملك باسم : مصطفى بن عبد السلام الإمام .
وقد رمزت لهذه النسخة في تعليقاتي بالرمز (ظ) إشارة إلى المكتبة الظاهرية ، لا زالت محروسةً ما نوسةً إن شاء الله^(٢) .

والفضل لأخي الأستاذ الجليل الدكتور شاكر الفحام ، وزير التربية

(١) هكذا ذكر فهرسو المكتبة الظاهرية ، وفيه نظر ، لمقابلة الخط الذي كتبه جنيد هذا بآخر النسخة لخط النسخة مقابلة بينة . انظر (فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية - علوم اللغة العربية (النحو) ص ٣٩١) .

(٢) بالمكتبة الظاهرية نسخة ثانية من الفصول برقم (٤٧٨٦ عام) وهي محرومة من أولها وآخرها ، بنحو ورقتين . راجع فهرس الظاهرية المذكور .

والتعليم بالجمهورية العربية السورية ، الذي تكريم فأمر بتصوير هذه النسخة وإرسالها إلى ، فشكر الله له ، وجزاه خيراً الجزاء عما يبذله للعلم وأهله . وهذا الرجل مازال حفيماً بالعلم ، مستزيداً منه ، حافظاً له ، على الرغم من شواغل المنصب وصواريف الأيام . حفظه الله ورعاه ، وأسبغ عليه نعمة ظاهرة وباطنة .

ثم إنى رأيت نسخة أخرى من « الفصول » في مكتبة فيض الله أفندي بمدينة استنبول بتركيا^(١) ، تحت رقم (٢١٢٩) ، والنسخة ضمن مجموعة ، من ورقة ٢٠٠ إلى ٢٣٠ ، ومسطرتها ١٥ سطراً ، وهي بقلم معتاد ، ولم يذكر تاريخ نسخها ، ولكنى أرجح أنها من خطوط القرن الثامن أو التاسع ، وبهذه النسخة أخطاء في الضبط وسهوا عن بعض الكلمات .

وهذه النسخة لم يذكرها المستشرق الألماني كارل بروكلمان في موسوعته الكبرى « تاريخ الأدب العربي » لأنها في فهرس مخطوط . وقد اعتبرت شرحى ابن إياز والخووي للفصول نسختين منها ، وأثبت في حواشى تحقيقى فروقهما ، وقد ظهر لى أن ابن إياز والخووي كان معهما عدة نسخ من الفصول ، وقد أشرت إلى هذا كثيراً في تعليقاتى .

* * *

(١) رأيت هذه النسخة فى رحلتى إلى تركيا ، فى شهر يناير سنة ١٩٧١ م .

الورقة الأولى من نسخة الأصل المحفوظة بالمسكينة الأزهرية

كتاب القاصين
الخطوة
سنة النشر اتمام القاصين بالصدر
الادب في الدار المصرية
تعمد انشاء على طريقه من تصدير
المجلة المصرية
دار
القاهرة

١٨٧٤
١٨٧٤
١٨٧٤
١٨٧٤

١٨٧٤

صفحة العنوان من نسخة الأصل المحفوظة بالمسكينة الأزهرية

السماحة في المعجم ٥

الفصل الثاني

بما نالت سنة الكلام وهو الكلام الذي لا يتم
والفعل واحد في الالف مع الالف ككلام
والفعل مع الالف كلام وما صاد ذلك من الذكر
عنه مستبعد الالف في الالف في باب الذكر
بجو يا ياء وذيها في خبرها أن لم يطو في الالف
أن يدل على معنى بعض الإخبار عنه ويبدو وهو
الإخبار عنه في ذلك الشيء وعلى فهمه ونها
أن صح الإخبار به لا عنه فهو الفعل وسبق
بأن صحه وطوا لم يمتد في المصنف في فصل
معهه وإنما في بعض الإخبار عنه لا يور وهو
المعروف وتبين الالف في الالف في فصله

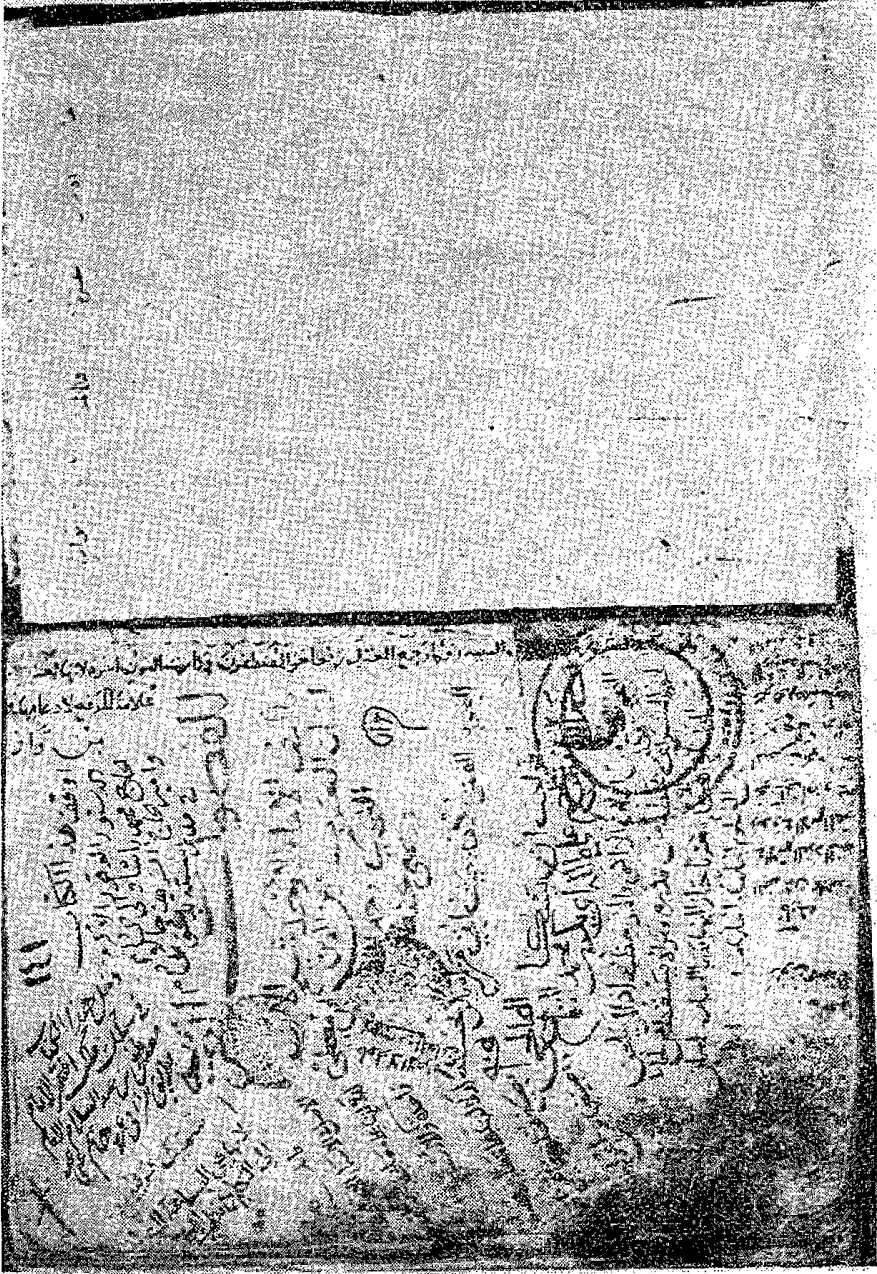
بسم الله الرحمن الرحيم وما نوت في الآيات
محمودا ومسلما على طهر بطة في حشر والو
بالحشر في الالف في الالف في الالف
في الالف في الالف في الالف في الالف
في الالف في الالف في الالف في الالف

الفصل الثالث

الالف في الالف في الالف في الالف
في الالف في الالف في الالف في الالف
في الالف في الالف في الالف في الالف
في الالف في الالف في الالف في الالف

كتاب في بيان حركات الحروف
 من الفقه الكبير في بيان الفقه الكبير
 ومثل قول الشاعر
 فاستيق العشي من سوسنة وكأن
 طففت على زوال خالد
 حزننا الفصول بهما الله ومنه
 والصياغة والشامل على منه بالجد
 وعلى جميع الانبعاث واللبنة والس
 كل وتساير القاصدين هـ
 وافق الطبع من ضيقها لا حدى عسرة ما له
 حلقه حدى الا لفتت منه لان عسرة وما
 على ما انزل الامة تعالى الراس من فوق من
 على من انزل على السام في الامة والله اعلم
 بواطنها

الورقة الأخيرة من نسخة الأصل المخطوطه بالمكتبة الأزهرية



صفحة العنوان من النسخة المحفوظة بالسكينة الظاهرية بدمشق

سورة الرحمن

الماء على وجهه وحيوانه والنباتات والاشجار
اشد بعد فان يحزن للذي الالف في علم الامم

منه من بعد الامم على علم خمسة ابراهيم

الباب الثاني

في معرفة تنبيه اللسان في الامم
والعلم والفضل والفضل والفضل

من ان الوجود في الامم في الامم في الامم
من ان الوجود في الامم في الامم في الامم

والعلم والفضل والفضل والفضل
من ان الوجود في الامم في الامم في الامم

من ان الوجود في الامم في الامم في الامم
من ان الوجود في الامم في الامم في الامم

من ان الوجود في الامم في الامم في الامم
من ان الوجود في الامم في الامم في الامم

من ان الوجود في الامم في الامم في الامم
من ان الوجود في الامم في الامم في الامم

العلم والفضل والفضل والفضل

علم فيسند وانما الوجود في الامم في الامم
من ان الوجود في الامم في الامم في الامم

من ان الوجود في الامم في الامم في الامم
من ان الوجود في الامم في الامم في الامم

من ان الوجود في الامم في الامم في الامم
من ان الوجود في الامم في الامم في الامم

من ان الوجود في الامم في الامم في الامم
من ان الوجود في الامم في الامم في الامم

من ان الوجود في الامم في الامم في الامم
من ان الوجود في الامم في الامم في الامم

من ان الوجود في الامم في الامم في الامم
من ان الوجود في الامم في الامم في الامم

من ان الوجود في الامم في الامم في الامم
من ان الوجود في الامم في الامم في الامم

من ان الوجود في الامم في الامم في الامم
من ان الوجود في الامم في الامم في الامم

من ان الوجود في الامم في الامم في الامم
من ان الوجود في الامم في الامم في الامم

من ان الوجود في الامم في الامم في الامم
من ان الوجود في الامم في الامم في الامم

الورقة الأولى من نسخة الظاهرية

رَفَعُ

عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

الفصول الخمسون

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أُسَلِّمُ النَّبِيَّ الْفَرُوقِيَّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . وما توفيقى إلا بالله

الحمد لله منتهى (١) حمده ، وصلواته على [خير خلقه] (٢) محمد وآله المقربين

هديه من بعده .

أما بعد ، فإنَّ غرضَ المبتدئِ الراغبِ في علم الإعراب حصرته في خمسين

فصلاً ، يشتمل عليها خمسة أبواب .

الباب الأول

في مقدّمة هذا الفن من الأصول ، وفيه عشرة فصول .

الفصل الأول

في بيان الكلام والكلم والكلمة والقول .

فالكلام هو اللفظ المركب المفيد (٣) بالوضع ، كقولك : زيد أخوك ، وقام

زيد .

والكلم جنس ، واحدة : كلمة ، ينطلق على المركب ، مفيداً كان أو غير

مفيد .

والكلمة هي اللفظ (٤) المفرد الدالُّ على معنى مفرد .

والقول يعمُّ الجميع . والأصل [ا ب] استعماله في المفرد .

الفصل الثاني

فيما يأتلف منه الكلام . وهو الكلم الثلاث : الاسم ، والفعل ، والحرف .

(١) في ظ : على حمده . (٢) ساقط من ظ .

(٣) في ظ : فالكلام لفظ مركب مفيد بالوضع .

(٤) في ظ : اللفظة المفردة الدالة على معنى بالوضع مفرد .

فالاسم مع الاسم كلام ، والفعل مع الاسم كلام ، وما عدا ذلك من التركيب غير مفيد ، إلا الحرف مع الاسم في باب النداء^(١) ، نحو : يا زيد .

ودليل حصرها أن المنطوق^(٢) به إما أن يدل على معنى يصح الإخبار عنه وبه ، وهو الاسم ، وسمى بذلك لسُمُوّه على قَسَمِيّته .

وإما أن يصحَّ الإخبار به لا عنه ، وهو الفعل ، وسمى باسم أصله ، وهو المصدر ، والمصدر فعل حقيقة .

وإما ألا يصحَّ الإخبار [لا]^(٣) عنه ولا به ، وهو الحرف ، وسمى بذلك لوقوعه طرفاً^(٤) وفضلة ، يتمُّ [٢ أ] الكلام بدونه .

(١) قال ابن إياز في شرح الفصول ، وهو السمي بالمحصول ورقة ٤ أ : وإنما أفاد الحرف مع الاسم في باب النداء خاصة ، لأنه ناب عن الفعل ، ألا ترى أنه قد أميل ، فقول : يا زيد ، والإمالة بعيدة من الحروف ، وتعلق به الجار والجرور في قولك : يا زيد لعمرو ، وعمل في الحال كقوله :

* يا بؤس للجهل ضراراً لأقوام *

وما ذلك إلا لما ذكرته من النيابة عن الفعل .

(٢) تراجع الأشباه والنظائر ٢ / ٣ (٣) زيادة من ظ .

(٤) قال في المحصول ، ورقة ٦ أ : يعني أنه إنما سمي حرفاً لأنه ليس من أجزاء الجملة المفيدة ، ألا ترى أنك إذا قلت : هل زيد قائم ؟ وهل قام زيد ؟ لا تتوقف فائدة الجملة على « هل » إذ لو حذفها لبقى الكلام صحيحاً ، والحرف في اللغة هو الطرف ، يقال : هو حرف الجبل ، لطرفه ، فسكانه لما لم يكن أحد الأجزاء ، طرف ، ولهذا سموه فضلة ، لاستقلال الكلام بدونه ، ولا يريد بذلك أنه وقع في اللفظ طرفاً ، كيف وأنت إذا قلت : زيد هل أبوه قائم ؟ ومررت بزيد ، فإن « هل » والباء وقعاً في حشو الكلام ووسطه ، وإنما المراد ما ذكرت .

الفصل الثالث

في حَدِّ الاسمِ وعلاماته . فَحَدُّهُ : كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا ، دَلَالَةً
مَجْرَدَةً^(١) مِنْ زَمَانِ ذَلِكَ الْمَعْنَى ، كَرَجُلٍ ، وَعَلِمَ .
وعلاماته : التعريف^(٢) والإخبارُ عنه ، والجَرُّ ، والتنوين [والإضافة]^(٣)

(١) في ظ : عن .

(١) ما المراد بالتعريف هنا ؟ قال ابن إياز في المحصول ، ورقة ٧ ب : يحتمل أن
يريد حرف التعريف ، فحذف المضاف ، وهو الأشبه ، لأن النجاة كثيرا ما يبدأون
بهذه العلامة ... ويحتمل أن يريد بالتعريف تعريف الإضمار فإنه لا يكون إلا في الأسماء ،
إذ لا يضمّر الفعل ولا الحرف ، ويحتمل أن يريد مطلق التعريف فإنه لا يصح إلا في
الأسماء . انتهى كلام ابن إياز .

وقال الخوي في شرح الفصول ، ورقة ١٠ أ : اعلم أن هذه العبارة أحسن من
عبارة من يقول : من علامات الاسم حرف التعريف ، أو الألف واللام ، لأنه لو قال :
الألف واللام ، لانتقض عليه بما كان من ذلك بمعنى « الذي » فإنه يدخل في الفعل
المضارع . قال الشاعر [الفرزدق] :

ما أنت بالحكيم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل

ولو قال : الألف واللام للتعريف ، لكان مخالفا لسيبويه ، فإنه يرى أن أداة
التعريف اللام فقط ، لسقوط الألف في الوصل مع بقاء التعريف بحاله ، ولو قال : اللام
للتعريف ، لكان مخالفا للخليل ، فإن أداة التعريف عنده الألف واللام معا ، وأيضاً
فإن أداة التعريف قد تكون ميماً كما في قوله صلى الله عليه وسلم : « ليس من امبر
امصيام في امسفر » ، أى ليس من البر الصيام في السفر ، فأبدلت اللامات ميمات ، ولو
قال : أداة التعريف لخلص من هذه المحذورات ، لكن قوله : « التعريف » أعم
وأكثر فائدة ، فإنه يكون بغير أداة ، كالأعلام والمضمرات وأسماء الإشارة ، وكلها
أسماء ، فظهر أن قوله : « التعريف » أعم وأحسن وأوجز .

(٣) زيادة من ظ .

والثنائية ، والجمع ، والنعت ، والتصغير ، والنداء ، والإضمار^(١) .
ومعنى الإخبار عنه كونه فاعلاً أو مفعولاً ، أو مبتدأ .

الفصل الرابع

في حَدِّ الفعل وعلاماته . فحَدُّه : كلمةٌ تدلُّ على معنى في نفسها دِلالةً
مقترنةً بزمان ذلك المعنى ، كضرب يضرب ، واضربُ .
وعلاماته : قد ، والسين ، وسوف ، والأمر^(٢) ، والنهي ، والجزم ،
والتصرف [٢ ب] إلى الماضي والمستقبل ، واتصال الضمائر^(٣) البارزة به ، وتاء
التأنيث الساكنة ، ونون^(٤) التوكيد ، خفيفةٌ كانت أو شديدة .

(١) سقطت هذه السكامة من ظ ، ومن المحصول ، ويدل على سقوطها قول ابن إياز :
« وذكر للاسم تسع علامات » وأنت ترى أن ما ذكره المصنف إحدى عشرة لانسع .
وقد سقطت السكامة أيضاً من شرح الفصول للخوي .

(٢) الأمر قد يتأني بالحرف ، وقد يقع الاسم أمراً ، فما المراد بقول المصنف :
« والأمر » ؟

يقول ابن إياز في المحصول ، ورقة ١٢ أ : فإن كان المصنف يريد حرف الأمر ،
وهو « اللام » في قولك : ليضرب ، وحرف النهي ، وهو « لا » في قولك : لا تضرب ،
صح كلامه ، فإنهما أعنى لام الأمر ، و « لا » في النهي مختصان بالأفعال اختصاص
بأبى الجوازيم بها ، وإن كان يريد أن ما كان أمراً أو نهياً فهو فعل ، كما ذكره أبو الفتح
ابن جنى في « اللمع » لم يصح ، ألا ترى أن « صه ومه » اسمان ، ويدلان على الأمر ،
فمعنى « صه » : أسكت ، ومعنى « مه » : اكفف ، ودليل اسميتهما تنوينهما في قولك :
صه ، ومه .

(٣) في ظ : به بارزة . (٤) في ظ : ونونى .

الفصل الخامس

في حدِّ الحرف وعلاماته^(١) وفائدته . فحدُّه : كلمة لا تدلُّ على معنى إلا في غيرها .

وعلاماته : ألا يقبلَ علاماتِ الأسماءِ ولا علاماتِ الأفعالِ ، وإنما يُؤتى به رابطاً بين اسمين أو فعلين ، أو بين جملتين ، أو بين اسمٍ وفِعْلٍ ، أو مُخَصَّصاً^(٢) للاسم أو الفعل ، أو قَالِباً^(٣) لمعنى الجملة ، أو مؤكِّداً لها^(٤) ، عاملاً أو زائداً .

(١) في ظ : « وعلامته » في هذا الموضع ، والذي يليه .

(٢) يريد لام التعريف ، فإن « رجلاً » شائع ، فإذا قلت : الرجل ، اختص بواحد وتمين له .

وقوله : « أو للفعل » : يريد نحو السين وسوف ، فإنهما يخصان الفعل للاستقبال بعد أن كان صالحاً للحال أفاد ذلك ابن إياز في المحصول ورقة ١٣ أ .

(٣) يريد نحو حرف النقي وحرف الاستفهام ، ألا ترى أنك لو قلت : زيد قائم ، فهذا خبر ، فإذا قلت : ما زيد قائم ، نقلت « ما » الكلام عن كونه إيجاباً إلى أن صيرته نفيًا . قال ذلك ابن إياز .

(٤) الحروف المؤكدة تنقسم إلى قسمين : فمنها ما يؤكد المعنى ويقويه ، ككلام الابتداء في « لزيد قائم » وإن في قولك : « إن زيدا قائم » ومنها ما يقوى اللفظ ويمتته ويزيل قلقه ، وذلك نحو « ما » في قوله تعالى : « فما نقصهم مشاقمهم » و « فما رحمة من الله لنت لهم » .

ثم إنه قسم المؤكدة إلى قسمين : عامل وغير عامل ، فالعامل نحو قولك : إن زيدا قائم . وغير العامل نحو قوله :

أبي جوده لا البخل واستعجلت به نعم من فتي لا يمنع الجود قاتله
والتقدير: أبي جوده البخل . قال ذلك ابن إياز في المحصول . وانظر الكلام على هذا البيت في المنى ١ / ٢٧٥ ، واللسان (لا) ٢٠ / ٣٥٥ ، والخصائص ٢ / ٣٥ وحواشيه .

الفصل السادس

في بيان ما لا يخلو أو آخر الكلام منه ، وهو [٣ أ] أحد أمرين : الإعراب والبناء . فالإعراب تغير أو آخر الكلام لاختلاف العوامل ^(١) [الداخلة عليها عند التركيب] بحركات ظاهرة أو مقدرة أو بحروف ، أو بحذف الحركات ، أو بحذف الحروف .

والبناء ضدّه ، وهو لزوم أو آخر الكلام حركة ^(٢) أو سكونا ، من غير عامل ولا اعتلال .

وألقاب الإعراب أربعة : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم .

وألقاب البناء أربعة : الضم ، والفتح ، والكسر ، والوقف .

(١) ما بين القوسين سقط من المحصول ، ١٤ أ ، وشرح الخوي ١٤ ب . وقد بنى الخوي على هذا السقط كلاما فقال : « واعلم أن هذا الحد عبارة الجمهور ، ويرد عليه قولهم في الحكاية لمن قال : جاء زيد : منو ؟ أي : من زيد ؟ ولمن قال : رأيت زيدا : منا ؟ ولمن قال : مررت بزيد : مني ؟ فإن « من » هاهنا قد تغير آخره لتغير العوامل حسب ما رأيت ، وليس معربا ، بل هو مبني ، واحترز شيخ المصنف أبو موسى الجزولي عن هذا السؤال ، فقال : الإعراب اختلاف أو آخر الكلام لاختلاف العوامل الداخلة عليها ، فلم يرد عليه « من » في الحكاية لأنه ما اختلف آخره لاختلاف العوامل الداخلة عليه ، بل الداخلة على غيره ، فكان ينبغي للمصنف أن يوافقه في هذه العبارة كما وافقه في عبارته في جد الحروف التي خالف بها الجمهور ، فرارا من الإشكال الوارد على عبارة الجمهور . . . وكما وافقه في مواضع كثيرة انفرد بها عن الجمهور » .
وقوله : « عند التركيب » سقط من ظ .

(٢) كذا في الفصول ، ومثله في شرح الخوي ورقة ١٥ أ . والذي في المحصول ،

ورقة ١٥ ب : حركة ما .

والمعرب : هو الاسم المتمكن^(١) ، والفعل المضارع ، وما عداه^(٢) مبنى .

الفصل السابع

في إعراب الاسم المتمكن .

وهو ثلاثة [٣ ب] أنواع : مفرد ، ومثنى ، ومجموع .

النوع الأول : المفرد . وينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : الصحيح ، وهو ما ليس آخره ياء قبلها كسرة^(٣) ، ولا واو

قبلها ضمة ، ولا ألف^(٤) [قبلها فتحة] .

فإعراب المنصرف منه بالضمة رفعا ، وبالفتحة نصبا ، وبالكسرة جرا ،

(١) في ظ : « هو المتمكن من الأسماء ، والمضارع من الأفعال » .

والمتمكن مأخوذ من السكنة ، وهي الثبوت ، ومعناه أن المعرب هو الاسم الذي لم

يخرج إلى شبه الحرف ، فإنه متى ما أشبه الحرف بنى ، وإذا كان كذلك فقد ثبت في

مكانه الأصلي . أفاد ذلك ابن إياز .

(٢) في الحصول : « وما عداهما » . وكذلك في ظ ، وفيها : فمبنى .

(٣) في ظ : « ما ليس آخره ياء قبلها كسرة ولا ألف » وقال ابن إياز في الحصول ،

ورقة ١٨ ب : وهنا تنبيه ، وهو أن في بعض النسخ : « ما ليس آخره ياء قبلها كسرة

ولا ألف » على أن يكون « آخره » منصوبا على الظرف ، وهو الخبر ، و« ياء » مرفوع

على أنه اسم ليس ، وقد تقدم الخبر على الاسم ، وفي بعض النسخ : « ما ليس آخره ياء »

برفع « آخره » لأنه اسمها ، ونصب « ياء » لأنه خبرها ، وهذا أجود من الأول ، لأن

الشيء لا يكون ظرفا لنفسه ، فأعرفه .

(٤) ما بين القوسين مكتوب بهامش الأصل بخط مغاير . وأظن ظنا أنه من فعل أحد

القراء ، ويقوى هذا الظن عدم وجوده في الحصول . وقال ابن إياز عقبه : « وأطلق

القول على الألف ، إذ محال أن ينطق بألف ولا فتحة قبلها ، فلهذا قيد في الياء ، وأطلق

في الألف » انتهى كلام ابن إياز . وهو شاهد قوى على ما ذهب إليه ظي .

نحو زيد . وغير المنصرف ^(١) [يكون في موضع الجر مفتوحاً ^(٢) ، و [يدخله الرفع والنصب . [ويفتح في موضع الجر ^(٣)] . ولا يدخله جرٌّ ولا تنوين ، نحو أحمد .

وأصل الاسم الصِّرف ^(٤) ، وعلامته التنوين .
وإنما يُمنع الاسمُ الصِّرفَ لوجودِ عِلَّتَيْنِ ^(٥) فرعيتين فيه من فروع تسعة .
وكيفية اجتماعها ^(٦) ما تراه .

وما عداه غير معتبرٍ في منع الصِّرف .
فترتيب موانع الصِّرف [٤ أ] التعريفُ :
[وهو العلمية ^(٧)] مع التأنيث ، نحو فاطمة ، وحمزة ، وسقَر ، وزينب ،
[وحلب] ^(٨) .

ومع العجْمة ، نحو إبراهيم ، وكل ^(٩) متلقى علماً أعجمياً زائداً على ثلاثة أحرف .

(١) ما بين القوسين سقط من المحصول ، ورقة ١٨ ب ، ولكنه في شرح الخوي
ورقة ١٧ أ .

(٢) في ظ : مفتوح الآخر .

(٣) ليس في ظ .

(٤) في ظ : والأصل في الاسم الصِّرف .

(٥) في ظ والمحصول ورقة ٢٠ ب : « لوجود فرعين فيه » . وكذلك في شرح الخوي

ورقة ١٧ ب . ثم قال الخوي : « وفي بعض النسخ : « فرعيتين » أى علتين
فرعيتين » .

(٦) كذا في الأصل ، وظ ، ومثله في شرح الخوي . وفي المحصول : اجتماعهما .

(٧) ما بين القوسين سقط من ظ والمحصول . وهو في شرح الفصول ، ورقة ١٨ أ .

(٨) ليس في ظ .

(٩) في ظ والمحصول ورقة ٢٣ ب : « وكل أعجمي علم متلقى زائداً على ثلاثة أحرف » =

ومع التركيب ، نحو حَضْرَمَوْت ، ومعدى كَرِبَ [وكلُّ اسمين جُعلا
اسماً واحداً]^(١) .

ومع الألف والنون ، نحو عثمانَ وَعَفَّانَ ،^(٢) [وعِمْرانَ ، وَغَطَفَانَ] ،
وكلُّ بناءٍ فيه ألفٌ ونون زائدتان ، مُجرّداً من هاء التانيث يكون علماً .

ومع وزن الفعل [الغالب عليه والمختص به]^(٣) ، نحو : بَدَّرَ^(٤) ، وأحمدَ ،
وتَغَلَّبَ ، ويَزِيدَ [وكلُّ ما^(٥) ما أوله حرف الضارعة] .

ومع العدل [غير^(٦) مَبْنِيٍّ] نحو عُمرَ ، وزُفَرَ ، وكلُّ مَنْوِيٍّ فيه العدلُ

حال التعريف .

= ثم قال في شرحه : يريد أن العجمة إنما تمنع الصرف إذا كان الاسم الأجمعي علماً
ثم نقل وبقى على تعريفه ، فاحترز بذلك عن الأسماء الأجمعية التي هي نكورات لكن
نقلتها العرب وغيرتها بوجه من الوجوه ، فمن ذلك : ديباج ، عربوه وصيروه على مثال
ديماس ، وهو السرب . والديباج : الإبريسم اللين . (١) ليس في ظ .

(٢) ما بين القوسين سقط من الحصول . وهو في شرح الخوي ، ورقة ١٩ ب .

(٣) سقط من ظ .

(٤) سقطت كلمة « بذر » من ظ ، وقال ابن إياز في الحصول ورقة ٢٧ ب : وقوله :
« نحو بذر » الظاهر أنه جملة مختصاً بالفعل ليكون قد اشتمل تمثيله على المختص والغالب ،
إذ ما بعده من الأمثلة كلها غالبية ، وهو رأى بعضهم . وذهب بعضهم إلى أنه من الضرب الغالب ،
إذ قد جاءت أسماء على هذا المثال صالحة العدة نحو : شلم ، وهو اسم بيت المقدس ،
وخضم ، وهو لقب العنبر بن عمرو بن تميم ، وعثر ، وهو اسم ماء (ذكر ياقوت في
معجم البلدان ٣ / ٦١٥ أنه بلد باليمن) وبذر ، وهو اسم موضع (في معجم البلدان
١ / ٥٣٠ أنه اسم بئر بمكة) وبقم (وهو اسم للخشب الذي يصبغ به) ويقال : إنه
أجمعي . وقال الأندلسي : الأولى جعله من الغالب ، لأن الزيادة فيه للتكثير فيرى مجرى
للمضارع الذي الزيادة فيه لمعنى .

(٥) ما بين القوسين سقط من ظ ، والحصول . وهو في شرح الخوي ، ورقة ٢٠ أ .

(٦) وهذا أيضاً سقط من ظ ، والحصول . وهو في الشرح ورقة ٢٠ ب .

والوصفُ مع الألف والنون، نحو سكران، وكلُّ بِنَاءٍ [٤ ب] على فَعْلَانٍ
يكون مؤنَّثُهُ فَعْلَى .

ومع وزن الفعل نحو : أحمرَ ، وأصفرَ ، وكلُّ أفعَلٍ في مُقابَلتِه من المؤنَّث
فَعْلَاءُ ، أو فَعْلَى .

ومع العَدْلُ نحو : مَثْنَى وثَلَاثَ ورُبَاعَ ، وكلُّ بِنَاءٍ على مَفْعَلٍ أو فُعَالٍ
معدول عن ألفاظ العدد إلى العشرة .

والجمعُ الذي لا تَظِيرَ له في الآحاد^(١) ، نحو : دَوَابٌّ^(٢) ، ودَرَاهِمٌ ، ودَنَانِيرٌ ،
يَعْدُ فَرْعَيْنِ .

وكذلك ما آخِرُهُ^(٣) ألف التانيث ممدودةً ، نحو : حمراءُ ، وأنبياءُ^(٤) .
أو مقصورة نحو : سَكْرَى ، وجَرَحَى .

والمؤنَّثُ التَّلَاثِيُّ الساكنُ الوَسْطِ ، نحو : هِنْدِيٌّ ، للعرب فيه مذهبان :
الصرف وتركه .

وكلُّ ما لم ينصرف معرفةً إذا نكَّرْتَهُ صُرِفَ^(٥) .

(١) والجمع الذي له نظير في الآحاد ، مثل : رجال ، فإن نظيره من الآحاد : كتاب .
ويلاحظ أن هذا الضابط الذي ذكره المصنف هو الذي يعرفه النحويون بقولهم : صيغة
منتهى الجموع ، وهي كل جمع بعد ألف تكسيبه جرفان أو ثلاثة أو سطها ساكن .

(٢) أفاد ابن إياز في المحصول ، ورقة ٣٠ أ أن أصلها : دواب ، فحصل فيها الإدغام ،
ثم قال : وكان يجب على المصنف أن لا يبتدىء في التمثيل بدواب ، بل بدراهم ، لأن
ذلك قد دخله التنوير ، وتغير عن الصيغة المعتبرة ، فالبداءة بما جاء على أصله أولى ، فأعرفه .
(٣) في ظ : ما كان آخره .

(٤) مثل بحمراء وأنبياء ، ليشير إلى أن ما فيه ألف التانيث قد يكون مفرداً ،
وقد يكون جمعاً ، وكذلك في مثالي ألني التانيث المقصورة .

(٥) في ظ : إذا نكَّر انصرف .

وإذا أضيف ، أو دخله لامُ التعريف دخله ^(١) الجَرُّ [ه أ] في موضع الجر ،
نحو : بالأحسن ، وأحسنينكم .

قال الله تعالى ^(٢) : ﴿ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ .

القسم الثاني : المُعْتَلُّ . وهو ثلاثة أُضْرِبُ :

فالضرب الأول : المقصور ، وهو ما آخره ألفٌ مفردة ، نحو : عصاً ،

ورحى ^(٣) وحبلى .

فإعرابه بحركاتٍ مُقدَّرة في الألف تعذراً .

ومنه اسمان يُعرَبان كالمثنى ، وهما : كِلا وكِلْتا ، إذا أُضيفا إلى مُضْمَرٍ ،

نحو : كِلَيْهِمَا ، وكِلْتَيْهِمَا .

الضرب الثاني : المنقوص . وهو ما آخره ياءٌ قبلها كسرةٌ ، نحو : القاضى .

فإعرابه : نصباً بفتحة ظاهرة ، وفي رفعه وجسه تُقدَّر الضمة والكسرة

استئثالا .

الضرب الثالث : ستة أسماء . رفعها بالواو ، ونصبها بالألف [ه ب] وجرُّها

بالياء ، إذا أُضيفت إلى غير ياء المتكلم ^(٤) .

وهي : أخوك ، وأبوه ، وحموها ^(٥) ، وهنوك ، وفوه ، وذو مال .

(١) في المحصول ورقة ٣١ ب : « انجر في موضع الجر » . وما في الفصول مثله

في شرح الخوي ، ورقة ٢٣ أ .

(٢) سورة النحل ، آية ٩٦ ، ٩٧ .

(٣) سقطت هذه الكلمة من المحصول وشرح الخوي .

(٤) قال ابن إياز في المحصول ، ورقة ٣٨ ب : وهنا تنبيه ، وهو أنه أدخل بشرط

آخر ، وهو أن تكون مكبرة أو غير مصغرة .

(٥) قال ابن إياز : قوله : « وحموها » فأضافه إلى ضمير المؤنث ، ولم يقل كما قال

وإن أفردت أُعْرِبَتْ بالحركات (١) ، وكلُّها تُفْرَدُ إلا ذو ، وإن أفرد (٢)
فوك ، أبدل من واوه ميم .

النوع الثاني

المثنى : وهو ما ألحقته ألفا (٣) ، رفعا ، وباء مفتوحا ما قبلها ، نصبا وجرا ،
ونونا في الأحوال الثلاثة ، مكسورة بدلا من التنوين ، فتَحذف للإضافة كحذفه .
ولا يخلو المثنى من أن يكون صحيحا أو معتلا متصورا .
فُيردُّ إلى أصله إن كان ثلاثيا نحو : رَحَى ، يُردُّ إلى الياء ، وعصا ، يُردُّ
إلى الواو .

= غيره : « وحواه » بالإضافة إلى ضمير المذكر ، لأن الأحماء أقارب الزوج ، والجماء :
أم الزوج ، وأهل المرأة : الأختان ، والصحير يجمع الجهتين . انتهى كلام ابن إياز .
وهذا الفرق بين الأحماء والأختان يذكر في كتب اللغة عن الأصمعي . انظر تهذيب اللغة
٧ / ٣٠٠ ، واللسان (ختن - حمو) .

(١) بمد هذا في ظ : في الأحوال الثلاثة .

(٢) قال ابن إياز في المحصول ، ورقة ٣٩ أ : وفي كلامه نظر ، فإنه يقتضى بظاهره
أنه لا تبدل الميم من واوه إلا في حال إفراده ، وليس كذلك ، إذ قد يكون في حال الإضافة ،
كقولك : هذا فم زبد .

(وجاء في هامش المحصول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تخفوف فم الصائم
أطيب عند الله من ريح المسك) قال الشاعر :

* يصبح عطشان وفي البحر فمه *

وقد تشدد ميمه ، قال :

* ياليتها قد خرجت من فمه *

وقد يمكن أن يكون أراد بقوله : « أبدل » الوجوب ، فلا يرد عليه شيء ، إذ
في حال الإفراد يجب البدل ، فأما في الإضافة فأنت مخير ، والأحسن ألا يبدل ، وهذا بين .
(٣) في ظ : لحقته ألف .

وما زاد على الثلاثي فكله يُردُّ إلى الياء .

والمنقوص ، نحو : عم ، تثنيته بالرد^(١) نحو قولك : [٦ أ] عَمِيَانِ .
والمحذوف ، نحو : أخ ، وأب ، تثنيته برَد^(٢) الأصل ، فتقول : أخوان ،
وأبوان .

وفى : دم ، ويد ، وباهما^(٣) وجهان .
وما آخره همزة قبلها ألف زائدة ، نحو : حمراء ، تبدلها واوا ، فتقول :
حمراوان . والأصلية تثبتها همزة ، نحو : قرأء . ولك الخيار في المبدأة ، نحو :
كسائين وكساوين .

النوع الثالث

المجموع . وينقسم إلى جمع تكسير ، وهو ما تغير فيه بناء الواحد ، إما
بزيادة ، نحو : رجال ، أو بنقصان نحو : كُتُب ، أو بتغيير الحركات ،
نحو : أسد .

(١) في ظ : تثنيته ترد إلى الياء . (٢) في ظ : يرده إلى الأصل .
(٣) قال الخوي في شرح الفصول ، ورقة ٢٧ أ : أراد بيابهما كل ما حذف لامه من
غير الأسماء ، وهو واو أو ياء ، فتقول في أحد الوجهين : دميان ويديان ، لأن أصله :
دمى ويدي . قال الشاعر :

فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالحبر اليقين

وقال الآخر :

* يديان بيضاوان عند محلم *

وتقول في الوجه الآخر : يدان ودمان ، وقد جاء في لغة قليلة : دميان ، على أن
الأصل فيه : دمو .

وإلى جمع سلامة . وهو إما مذكّر ، أو ^(١) مؤنث .

فجمع السلامة في المذكّر : ما ألحقته واوا مضموما ما قبلها رفعا ، أو ياء مكسورا ما قبلها نصبا وجرا ، [٦ ب] ونونا في الأحوال الثلاثة مفتوحة تحذف للإضافة .

وَيُفْتَح ما قبل الواو والياء في ^(٢) [اُعْتَلَّ] . تصور ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْمَانُ ^(٣) ﴾ ، ﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفِينَ ^(٤) ﴾ .

وشرط هذا الجمع ، إن كان هذا الاسم جامدا : أن يكون مذكّرا علما عاقلا ^(٥) [خاليا من هاء التأنيث] وإن كان صفة فشرطان : الذكورية والعقل .
وجمع المؤنث السالم : ما ألحقته ألفا وتاء مضمومة ، رفعا ، ومكسورة ، نصبا وجرا .

(١) في ظ : وإما مؤنث .

(٢) سقطت هذه الكلمة من ظ ، والحصول ، وشرح الخوي .

(٣) سورة آل عمران ، آية ١٣٩ ، وسورة محمد آية ٣٥ .

(٤) الآية ٤٧ من سورة ص . وجاءت الآية الكريمة في الأصل ، وظ محرفة (ومن المصطفين « فرددتها إلى الصواب .

(٥) ما بين القوسين سقط من الحصول ، ورقة ٤٧ ب . وقد بنى عليه ابن إياز كلاما فقال : وهنا تنبيه وهو أنه قد أخل بشرط ذكره الجزولي وغيره ، وهو أن يكون خاليا من تاء التأنيث ، فلا يقال : طلحون ولا حمزون ، وإن كانا عامين لمذكرين ، احتراما لوجود أمارة التأنيث ، ولذا لم ينصرف ، وإنما يقال : طلحات وحمزات ، قال الشاعر :
رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

وأجاز الكوفيون : طلحون وطلحين . انتهى كلام ابن إياز .

ويبدو أن النسخة التي وقعت له من الفصول كانت سقيمة . فلما يدعى أن المصنف

أخل به موجود في الفصول ، ثم إنه موجود أيضا في شرح الفصول للخوي ، ورقة ٣٨ ب .

وما كان مفردة بهاء^(١) التأنيث حذقتها جمعا ، نحو : مسلمات .
وما كان تأنيث مفردة بالألف المقصورة أبدلتها ياءً ، نحو : حُبَلِيَّاتٍ .
والممدودة تُبَدَّلُ واوا ، نحو : صحراوات .
ورُبَّمَا يُجْمَعُ بالألف [٧ أ] والتاء مذكر غير عاقل ، نحو : سَحَامَات ،
كما يُجْمَعُ بالواو والنون مؤنثٌ ، جَبْرًا^(٢) له ، نحو قولك : سِنُون ،
وَأَرْضُون .

الفصل الثامن

في إعراب الفعل المضارع .
ووجه مضارعتة للاسم أنه^(٣) يكون مبهمًا^(٤) كما يكون الاسم مبهمًا ،
ويختصُّ كما يَحْتَصُّ ، وتدخل عايمه لامُ الابتداء ، كما تدخل على الاسم .

(١) قال ابن إياز في الحصول ، ورقة ٤٩ ب : قوله : «بهاء التأنيث» ليس بحسن ،
وإن كان قد سبقه غيره إليه ، وذلك لأن الأصل التاء ، وإنما تقلب هاء عند الوقف ،
وبعضهم يجعلها تاء وصلًا ووقفًا ، فإن قيل : إنما سماها هاء اعتبارًا بحال الوقف ونظرًا
إليه ، قيل : كان يجب على هذا أن يقول : ألف الصرف ، لأن التنوين يقلب ألفًا في
الوقف .

(٢) يريد أن أصل : سنه : سنوه ، أو سنهة . نبه عليه في الحصول ورقة ٥٠ أ .
(٣) في ظ : أن .

(٤) قال ابن إياز في الحصول ، ورقة ٥١ أ : ألا ترى أنك إذا قلت : أفعال ، فإنه
صالح لزمانى الحال والاستقبال ، وكذلك رجل ، هو صالح لكل فرد من أمته ، وأنه
يختص إما بالحال ، كقولك أفعال الآن ، أو بالاستقبال ، كقولك : أفعال غدا ، وكذلك
إذا قلت : الرجل ، يختص بواحد ، ويقتصر عليه بعد الشياخ .

ولا يخلو من أن يكون مجرداً (١) أو غير مجرد، فإن كان مجرداً صحيح الآخر، كان رفعه بضمة، ونصبه بفتحة، ولا يدخله جرٌّ، فعوض عنه الجزم.

وعلامته (٢) سكون آخره، إذا كان صحيحاً، نحو: يضرب، ولن يضرب ولم يضرب.

وإن كان معتلاً الآخر بالألف قُدِّرت الحركات [فيه] (٣) تعدُّراً، نحو: يسعى. وإن (٤) كان آخره واوا مضموماً [ب ٧] ما قبلها، أو ياء مكسوراً ما قبلها، قُدِّرت الضمة استثقالاً، وظهرت الفتحة خلفها، [نحو: لن يدعوا، ولن يرَمِي] (٥).

وفي الجزم تُحذف حروف العلة، نحو: لم يرَمْ، ولم يغز، ولم يخش. وإن اتصل بالمضارع ضميرُ المنى، نحو: يفعلان، أو ضمير جمع المذكر، نحو: يفعلون، أو ضمير مخاطبة، نحو: تفعلين، فإثبات النون فيه علامة الرفع، وحذفها علامة النصب والجزم، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ (٦).

وكل مضارع لحقته نون التوكيد، خفيفة نحو: ﴿لَنْسَفَعَا﴾ (٧) [بني على

(١) يعني مجرداً من ضمير الاثنين وضمير الجماعة وضمير المؤنثة الواحدة، نحو: يفعلان ويفعلون وتفعلين. أفاده ابن إياز في الحصول ورقة ٥١ ب.

(٢) في ظ: وعلامته. (٣) زيادة من ظ.

(٤) في ظ: وما كان.

(٥) مكان هذا في الحصول ورقة ٥٣ أ، وشرح الخوي، ورقة ٣١ أ: نحو

يفزو ويرمى.

(٦) الآية ٢٤ من سورة البقرة. (٧) من الآية ١٥ من سورة العلق.

الفتح^(١) [أو شديدة^(٢)] مفتوحا ما قبلها ، [نحو: ﴿لَيْسَ بَدَنٌ﴾^(٣) بُنِيَ عَلَى
الفتح^(٤) .

وتحذف الواو في الجمع ، والياء في مخاطبة المؤنث الواحد. [وإن كان [٨]
فيه واو الجمع، أو ياء المؤنث حُذِفَتْ^(٥)] ، وتبقى^(٦) الضمة والكسرة دليلا عليهما،
نحو: لَيَقُولُنَّ^(٧) ، و ﴿إِنَّمَا تَرَيْنَّ﴾^(٨) وإن لحقته نون جمع المؤنث بُنِيَ عَلَى

(١) ما بين القوسين ليس في الحصول ٥٥ أ ، ولا في شرح الخوي ، ورقة ٣١ ب .

(٢) وهذا أيضا ليس في الحصول ، ولا في شرح الخوي .

(٣) من الآية الرابعة من سورة الهزلة .

(٤) قال ابن إياز في الحصول ورقة ٥٥ ب : « وقول المصنف : « بنى على الفتح »

يوهم أن ذلك واجب فيهما في كل موضع ، وليس الأمر كذا ، فكان الأحوط أن
يقيد فيقول : إذا كان للواحد فاعرفه » . انتهى كلام ابن إياز وأقول : إن تمقيبه على
المصنف لا محل له ، ذلك أن القيد الذي يريد ابن إياز فهم من قول المصنف « مفتوحا
ما قبلها » فإن نون التوكيد لا يفتح ما قبلها إلا إذا كان الفعل للواحد . لكن عذر ابن إياز
أن قول المصنف « مفتوحا ما قبلها » قد سقط من نسخته من « الفصول » كما نهت عليه
في التعليق رقم (٢) فقال ما قال .

(٥) ما بين القوسين ليس في ظ ، والحصول ، لكنه في الشرح للخوي ورقة ٣٢ أ ،

والأولى حذفه كما في ظ ، والحصول فإنه تسكير لما سبق في قوله: « وتحذف الواو في الجمع
والياء في مخاطبة المؤنث الواحد » .

(٦) في الحصول : « فتبقى » وما في الفصول مثله في شرح الخوي .

(٧) في ظ : نحو : لَيَقُولُنَّ ، أو مكسورا ما قبلها نحو : إما ترين .

(٨) من الآية ٢٦ من سورة مريم . والآية الكريمة : « فإما ترين » ولكن

هكذا جاء في الفصول بحذف الفاء ، وهو وجه جائز في الاستشهاد حيث يصح ترك الواو
والفاء ونحوهما في أول الاستشهاد . ذكر ذلك أستاذي الجليل عبد السلام هارون في
حواشي الحيوان ٤ / ٥٧ ، ومجالس ثعلب ٢ / ٥٥٥ ، وحكى عن المحدث الكبير الشيخ
أحمد محمد شاكر أن الإمام الشافعي - ولقته حجة - جرى على هذا النحو في ثلاثة مواضع
من « الرسالة » .

السكرون ، نحو : يَضْرِبْنَ ، و ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ﴾^(١) و ﴿إِلَّا أَنْ يَعُونَنَّ﴾^(٢) .

الفصل التاسع

في العِللِ المُوجِبَةِ بِنَاءِ الاسمِ

وهي : إمَّا شَبَّهَهُ بالحرف ، كالمضمرات والإشارات^(٣) [والموصلات] .
أو تَضَمَّنَهُ معنى الحرف ، كأسماء الاستفهام والشرط .

أو وقوعه بموقع الفعل ، كرمُؤَيْدَ ،^(٤) [وتَيْدًا] ، وَصَهْ ، وَنَزَالَ .

أو شَبَّهَهُ بما وَقَعَ مَوْقِعَ الفعل ، كحَذَامِ ، وَقَطَامِ ، وَسَكَابِ^(٥) .

أو إضافته إلى غيرِ متمكِّن ، كيوَمَمِّذِ ، [٨ ب] وحينئذِ ، وقولِ النابغة

الذُّبْيَانِي^(٦) :

عَلَى حِينِ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا فقلتُ أَلْمَاءُ أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

(١) سورة النساء ، آية ١٩ ، والآية الأولى من سورة الطلاق .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٣٧

(٣) سقط من المحصول ، ورقة ٥٨ ب ، وهو في شرح النخوي ورقة ٣٢ ب .

ويراجع الأشباه والنظائر ٢ / ٢٤

(٤) سقط من ظ .

(٥) اسم فرس لتهيمي ، أولسكي ، أو لعبيدة بن ربيعة بن قحطان . القاموس .

(سكب) .

(٦) ديوانه ص ٤٤

الفصل العاشر

فَمَا تُبْنَى عَلَيْهِ الْكَلِمَةُ

وهو إمَّا سُكُونٌ ، وهو الأصل ، ولا (١) يُعَلَّلُ (٢) .

وإمَّا حركة، فيقال : لِمَ حُرِّكْتُ؟ والجواب : إمَّا لأنَّ الكَلِمَةَ لها أصل في التَّمَكُّنِ (٣) نحو : أوَّلُ ، أو لالتقاء الساكنين ، نحو : أَمْسِ ، أو لأنها على حرفٍ واحد ، نحو : الباء واللام ، في زَيْدٍ ، وِزِيدٍ ، أو للتشبيه (٤) بالمُعَرَّبِ ، نحو ضَرَبَ .

(١) في ظ ، وشرح الخوي ورقة ٣٣ ب : « فلا » ، وكذا في المحصول ، ورقة ٥٩ أ .

(٢) علل ابن إياز في المحصول للسكون في البناء ، فقال : والأصل في البناء السكون لوجوه ثلاثة : الأول : أن البنى مستثقل للزومه طريقة واحدة والسكون أخف فاختر له ، والثاني : أن البناء ضد الإعراب ، وأصل الإعراب أن يكون بالحركة ، فوجب أن يكون ضده بالسكون ، والثالث : أن الأصل عدم الحركة ، ولهذا قال التصريفيون إن أصل شاه : شوهة ، بسكون واو دون حركتها .

(٣) يعنى المصنف أن البناء في مثل هذا عارض . ويوضح هذا ابن إياز في المحصول ، فيقول : إذا كان السكون هو الأصل في البناء ، فالواجب أن يستصحب إلى أن يعرض ما يصد عنه ، وذلك أحد أسباب : منها أن يكون الاسم متمكنا في بعض استعمالاته ويكون البناء له عارضا ، وهو خمسة أنواع : اسم لا ، نحو قولك : لا رجل أفضل منك ، والنادى المضموم نحو : يا زيد ، والنايات نحو : قبل وبعد ، والمضاف إلى ياء التمسك عند من يذهب إلى بنائه نحو : غلامى ، والركب ، نحو : خمسة عشر . فهذه بأسرها بنيت على الحركة ، لأن بناءها عارض ، وقصد بذلك الفرق بين ما كان بناؤه عارضا وبين ما كان بناؤه لازما .

(٤) يقصد مشابهة الفعل الماضى للفعل المضارع المعرب ، ووجه المشابهة بينهما وقوعه موقعه في الشرط الذى هو المضارع بحق الأصل . أفاد ذلك ابن إياز في المحصول ورقة ٦٠ أ . وجاء في ظ : أو لشبهها .

ولا يخلو من أن تكون الحركة ضمة أو فتحة ، أو كسرة ، فيقال : لِمَ خُصَّ
بأحدها ؟

فالكسر على أصل التقاء الساكنين غالباً ، لأنها حركة^(١) لا نُوهِمُ [٩ ب]
إعراباً .

والضمّ إما لانقطاع الكلمة عن^(٢) الإضافة ، أو للتشبه بما قُطِعَ^(٣) عن
الإضافة ، أو للإتباع^(٤) .

والفتحة طلباً للتخفيف غالباً ، أو للفرق بين مشتبهين [كلام الابتداء
والإضافة]^(٥) .

(١) قال ابن إياز في المحصول : ومعنى قوله : « لأنها حركة لا توهم إعراباً » أنه قد
تقرر أن الفعل لا يعرب بالجر ، فإذا وجدت فيه الكسرة لم يقع التردد في أنها حركة
بنائية لا إعرابية ، أما الضم والفتح الإعرابيان فيدخلانه .

(٢) قال ابن إياز في المحصول ، ورقة ٦٠ ب : أقول : قد ذكر للبناء على الضمة ثلاثة
أسباب : الأول ألا تكون الضمة إعراباً للكلمة في تلك الحال ، أعنى حال الإعراب
كالغايات ، نحو : قبل وبعد ، وشبههما ، فإنها لو أعربت لكانت منصوبة على الظرف ،
أو مجرورة ، كقولك : جئت قبل زيد ، ومن قبل زيد . وهنا تنبيه ، وهو أن قوله :
« والضم إما لانقطاع الكلمة عن الإضافة » يعطى أن علة البناء على الضم هو ما ذكر ،
وليس كذا ، وإنما ما ذكره علة للبناء ، وما ذكرناه علة تخصيص الضمة .

(٣) يريد المنادى المبني ، نحو : يازيد ، وذلك لأنه مشبه بقبل وبعد ، في أن كلا
منهما يكون متمكناً في حالة أخرى ، وفي أنه صار غاية الصوت ، أي صار آخر الكلام
بعد أن كان وسطاً في حالة الإضافة . وقال أبو سعيد السيرافي : شبه المنادى بقبل وبعد ،
أن كل واحد منهما إذا نكر وأضيف أعرب . قاله ابن إياز .

(٤) نحو : منذ ، فإن حركته لالتقاء الساكنين ، وكانت ضمة إتباعاً لضمة الميم ، ومثله
رد ، وشد ، فيمن ضم ، أفاد ذلك ابن إياز في المحصول .

(٥) سقط من ظ .

وبناء الاسم على السكون ، نحو : مَنْ ، وَكَمْ .

والفعل : ^(١) [جميع] أمثلة الأمر .

والحرف ، نحو ^(٢) : مِنْ ، وَهَلْ ، وَقَدْ .

وبناء الاسم على الضم ، نحو : حَيْثُ ، وَقَبْلُ وَبَعْدُ ، إِذَا لِمِضَافًا ، وَيَازِيدُ ، وَجِئْتَهُ أَوَّلُ ، وَمِنْ عَلٍ .

والحرف : مُنْدُ الْجَارَةِ .

وبناء الاسم على الفتح ، نحو : أَيْنَ ، وَكَيْفَ ، وَحَيْثَ ، فِي لَفْظَةٍ ، ^(٣) [وَحَيْصَ

بَيْصَ] ، ^(٤) [وَحَيْثَ بَيْتَ] ، وَحَاثَ بَاثَ ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ .

وبناء الفعل على الفتح ، أمثلة الماضي المُجَرَّد .

[٩ ب] والحرف ، نحو : إِنْ ، وَثُمَّ .

وبناء الاسم على الكسر ، نحو : أَمْسٍ ، وَهَوْلَاءِ .

والحرف ، نحو : يَزِيدٍ ، وَجَبْرِ .

وَلَا كَسْرَ وَلَا ضَمَّ ^(٥) فِي الْفِعْلِ بِنَاءً ، إِلَّا قَوْلُهُمْ : مُدَّةٌ ^(٦) ، وَشُدَّةٌ ، فَيُضَمُّ

إِتْبَاعًا ، وَيُكْسَرُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَيَفْتَحُ تَخْفِيفًا .

(١) سقط من ظ ، والمحصل .

(٢) فِي ظ : « نَحْوُ هَلْ وَقَدْ » . وَفِي الْمَحْصُولِ : « نَحْوُ مَنْ وَقَدْ » .

(٣) سقط من الحصول ، وَلَسْكَنُهُ فِي شَرْحِ الْحَوِيِّ ، وَرَقَّةٌ ٣٥ ب .

(٤) سقط من ظ .

(٥) يَقُولُ ابْنُ إِبَازٍ فِي الْمَحْصُولِ وَرَقَّةٌ ٦٥ أ : « وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ قَوْلَكَ : قَوْمُوا

وَقَوْمِي ، الْفِعْلَانِ مَبْنِيَانِ عَلَى الضَّمِّ وَالْكَسْرِ ، وَكَذَلِكَ : إِنْ الْقَوْمُ لِيُضْرِبَنَّ ، الْفِعْلُ مَبْنِيٌّ

عَلَى الضَّمِّ ، وَإِنْكَ يَا هِنْدُ لَتُضْرِبَنَّ ، الْفِعْلُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الرَّبْعِيُّ ،

وَرَدَّ عَلَيْهِ بِأَنَّ الضَّمَّةَ وَالْكَسْرَةَ عَارِضَتَانِ فَلَمْ يَعْتَدِبَهُمَا » وَهَكَذَا أورد ابن إيباز الاعتراض

ورده . (٦) فِي الْمَحْصُولِ : رَدَّ وَشَدَّ ، وَالْأَصْلُ فِيهِمَا : ارْدَدَ وَاشَدَّدَ .

البَابُ الثَّانِي

في أقسام الأفعال

وفيه عشرة فصول :

الفصل الأول

في أقسام^(١) الأفعال عَقْلًا إلى الأزمنة . وهي ثلاثة : ماضٍ ، ومستقبل ، وحال .

ودليل الحصر^(٢) : أن المُخْبِرَ بِفِعْلٍ : إما أن يكونَ إخبارُهُ مُوَافِقًا لِلوُجُودِ ، وهو الحالُ ، أو يتقدّم الوجودُ على الإخبار ، وهو الماضي ، أو [١٠ أ] يتقدّم الإخبارُ على الوجود ، وهو المستقبل .

وتنقسم وَضْعًا إلى : ماضٍ بوضعه ، كَفَعَلَ ، ومستقبلٌ بوضعه ، كَأَفْعَلٌ ، ومبهم بين الحال والاستقبال ، وهو ما في أوله إحدى الزوائد الأربع ، يجمعها :
أَنَيْتُ^(٣) .

فالماضي بوضعه^(٤) مبنى على الفتح ، حتى يتصل به ضمير المتكلم ، أو المخاطب ، أو نون جمع المؤنث ، فَيُسْكَنُ ، نحو : ضَرَبْتُ ، وضربتِ ، وضربنِ .

(١) في ظ ، انقسام .

(٢) في ظ : ودليل انحصار القسمة : أن المنطوق به إما أن يكون الإخبار موافقًا للوجود وهو الحال ، أو يتأخر الإخبار عن الوجود ، وهو الماضي

(٣) في ظ : نأيت .

(٤) احترز بذلك من الماضي بالقريئة ، كقولك : لم يقم زيد . أفاد ذلك ابن إياز

في الحصول ورقة ٦٧ ب .

واللهم^(١) بوضعه معرب مرفوع ، حتى يدخل عليه ناصب^٢ أو جازم ، نحو :
يضرب ، ولن يضرب ، ولم يضرب .
والمستقبل بوضعه مبنى^٣ على السكون ، وهو أمثلة الأمر : نحو : قم ، واقعد .

الفصل الثاني

في بيان حالة الفعل مع الفاعل

الفعل إذا ذكّرته فلا بُدَّ له من فاعل بعده ، ظاهرا كان أو مضمرا ،
أو محذوفا منوباً عنه .

وتارةً يقتصر الفعل على الفاعل ، وهو غير المتعدّي ، وهو اللازم .

ويعرف غير المتعدّي من جهة المعنى بأمر ثلاثة :

أن يكون خِلْقَةً ، كاحمرّ ، وطلال ، وقصّر .

وأن يكون من أفعال النفس ، غير مَلابِسٍ^(٢) ، نحو : شرف ، وكرم ،

وظرف .

وأن يكون حركة جسم ، غير مماسّة^(٣) ، نحو : مشى ، وانطلق .

(١) قال ابن إياز في الحصول ، ورقة ٦٨ ب : تقييده المبهم بالوضع ركيك ، إذ
لا يكون المبهم إلا كذلك ، بخلاف الماضي والمستقبل ، فإنهما يكونان كذلك بالوضع تارة
وبالقريئة أخرى ، وقد سلك مسلك الجزولي في حواشيه ، فإنه قال : والمضارع بالوضع ،
وهو لا يكون بغيره .

(٢) في ظ والحصول : « غير ملابسة » . ثم قال ابن إياز : وتقييده له بأن يكون
غير ملابسة يحترز به من نحو : كرامني فسكرمته أكرمه ، وظارفي فظرفته أظرفه : أي
غلبته في الكرم والظرافة . وجاء بحاشية ظ : « لغيرها » بعد « ملابسة » وقال في الحصول
ورقة ٧٠ أ : وتقييده له بأن يكون حركة جسم غير مماسة يحترز به من نحو : ماشيت
زيدا فمشى . (٣) بحاشية ظ : « لغيرها » بعد « مماسة » .

ومن جهة اللفظ: ما كان على وزن فَعْلٍ، وانفَعَلَ، وَاْفَعَلَ، فإنه لا يتعدى .
وكلُّ فعلٍ لا يتعدى فإنه يجوز تعديته بحرف الجرِّ، فتارةً يلزم الحرفُ،
نحو: [١١ أ] مررتُ بزَيْدٍ، وتارةً يَحْدَفُ، فينتصب (١) المفعولُ به يسقط
الجارُّ، نحو: نَصَحْتُ زَيْدًا، وشكَّرْتُهُ، وأصل ذلك تعديته بحرف الجرِّ .

الفصل الثالث

فما يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ، نحو: ضربَ زَيْدٌ عمراً .
فتارةً يلزم تقدُّمُ الفاعلِ على المفعولِ، وتارةً يلزم تقدُّمُ المفعولِ على الفاعلِ،
وتارةً يجوز التقديمُ والتأخير .
فاللزام التقديم: إذا خِيفَ اللَّبْسُ، نحو: ضَرَبَ موسى عيسى، أو كان
الفاعل ضميراً متصلاً نحو: ضربتُ زَيْدًا .

واللزام التأخير: [١١ ب] إذا اتصل بالفاعل ضميرٌ يعود على المفعولِ،
نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ ﴾ (٢) و ﴿ لَا يَنْفَعُ
نَفْسًا إِيمَانُهَا ﴾ وكذلك إذا اقترن بالفاعل إلا، نحو: ما ضربَ زَيْدًا إلا عمرو .
وما عدا ذلك يجوز (٤) [فيه] التقديمُ والتأخير .

وعلامةُ تأنيثِ الفاعلِ تظهر في الفعل .
ولا يخلو من أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً، أو غير حقيقيٍّ .

(١) في ظ: فينتصب الاسم على المفعول به .

(٢) سورة البقرة، آية ١٢٤

(٣) سورة الأنعام، آية ١٥٨

(٤) تكملة من الحصول ورقة ١٧٣ أ .

فإن كان حقيقياً لَزِمَتِ العلامةُ في فعله ، مالم تَقْصِلْ ، فإن فصلتَ فلك
الوجهان ، وكذلك إذا كان غيرَ حقيقيٍّ ، نحو : طَلَعَتِ الشمسُ .
وحُكِمَ جمع التَكْسِيرِ حُكْمِ^(١) [جمع] المَوْنَتِ غيرِ الحَقِيقِ ، نحو :
﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ﴾^(٢) [١٢] ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾^(٣) هذا إذا أُسْنِدَ إلى الظاهر ،
فإن أُسْنِدَ إلى المضمَرِ لَزِمَتِ العلامةُ .

الفصل الرابع

فما يتعدى إلى مفعولين

وهو ضربان : ضرب يتعدى إلى أحدهما بإسقاط الجارِّ ، نحو قوله عزَّ وجلَّ :
﴿ وَاخْتَارَ ﴾^(٤) مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴿ التَّقْدِيرُ : مِنْ قَوْمِهِ . وكذلك :
أمرتُكَ الخَيْرَ^(٥) ، والتقدير : بالخير .

وضرب يتعدى إليهما بنفسه ، وهو قسمان :
أحدهما يجوز الاقتصارُ فيه على أحد المفعولين ، لأن الأولَ غيرَ الثاني ،
نحو : أعطيتُ زيداَ درهماً ، وكسوتُ عمراً جُبَّةً .

(١) سقطت هذه الكلمة من المحصول ، وشرح الخوي ورقة ٤٢ أ .

(٢) الآية ١٤ من سورة الحجرات .

(٣) الآية ٣٠ من سورة يوسف .

(٤) سورة الأعراف ، آية ١٥٥ .

(٥) هذا جزء من بيت ، وتامه :

أمرتُك الخيرَ فافعل ما أمرتُ به فقد تركتُك ذامال وذانشب

وفي تسمية قائله خلاف كبير . انظره في تفسير الطبري ١٣ / ١٤٥ ، والكتاب

والثاني لا يجوز الاقتصار فيه على أحدِ المفعولين ، لأنها أفعالٌ داخلَةٌ
[١٢ ب] على المبتدأ والخبر ، فتنصبهما جميعا ، وهى : ظننت ، إذا لم يكن
تُهْمَةً^(١) .

وَحَسِبْتُ ، وَخِلْتُ ، مطلقا .

وزَعَمْتُ ، إذا لم يكن قولاً^(٢) ولا كَفَالَةً^(٣) .

وَوَجَدْتُ ، إذا لم يكن حُزْناً ، ولا غِنًى ، ولا وَجْدَانًا ضَالَّةً .

وعَلِمْتُ ، إذا لم يكن عِرْفَانًا .

ورَأَيْتُ ، إذا لم يكن إبصاراً ولا مَشُورَةً^(٤) .

وجَعَلْتُ ، إذا لم يكن خَلْقًا^(٥) ، ولا إلقاءً ، ولا أخذًا في الفعل .

(١) أى بمعنى : اتهمت . ومنه قراءة ابن كثير وأبى عمرو والكسائى ورويس :

« وما هو على الغيب بظنين » أى بمتهم ، فعيل بمعنى مفعول . إتحاف فضلاء البشر ص ٤٣٤ .

(٢) فى الحصول ورقة ٧٥ ب : وقوله « إذا لم يكن قولاً » يعنى أن زعمت تكون

بمعنى القول ، كقول عنتره :

علقتها عرضاً وأقتل قومها زعمال عمر أيبك ليس بمزعم .

قال ابن إياز : وذلك أنه ينكر على نفسه ادعاء مثل هذا ، وهو الجمع بين الحالين :

حبها وقتل قومها ، وإن كان الأمر عليه ، ولكنه إنكار لاستظراف ، ومعنى : « زعمها

لعمر أيبك ليس بمزعم » : أقول قولاً لا يقال مثله .

(٣) قال ابن إياز : يحترز به من نحو قولهم : الزعيم غارم : أى انكفيل ، وأنا به

زعيم : أى كفيل .

(٤) يريد بالمشورة معنى الاجتهاد والنظر ، كقولك : هو يرى رأى أبى حنيفة .

ذكر ذلك ابن إياز فى الحصول ورقة ٧٦ أ .

(١) يريد بالخالق نحو قوله تعالى : « وجعل الظلمات والنور » الآية الأولى من سورة

الأنعام . ويريد بالإلقاء نحو قولهم : جعلت متاعك بعضه فوق بعض . ويريد بالأخذ فى

الفعل نحو قولك : جعل زيد يفعل كذا . وهى فى هذه الصورة الأخيرة من أفعال

المقاربة . أفاد كل ذلك ابن إياز فى الحصول ، ورقة ٧٦ ب .

ولا يخلو من أن يتقدم على المفعولين ، فتعمل^(١) ، أو يتوسط بينهما ،
فيجوز الإعمال والإلغاء ، والإعمال أحسن ، أو يتأخّر ، فيكون الإلغاء
أحسن ، نحو : زيدٌ منطلقٌ طَنَنْتُ ، إذا أُلغيت .
ويبطل عملها في اللفظ إذا علّمت بلام الابتداء ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ
عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾^(٢) .

أو حرفِ نفيٍ ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾^(٣) .
أو حرفِ استفهامٍ ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتَ ﴾^(٤) ، أو مضمّنٍ معناه ،
نحو قوله تعالى : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ ﴾^(٥) .

الفصل الخامس

فيما يتعدّى إلى ثلاثة مناعيل

وهي أفعالٌ نُقلت من التعدّي إلى اثنين ، بالهمزة ، أو التضعيف ، وذلك
نحو : أَعْلَمْتُ وَعَلَّمْتُ ، وَأَنْبَأْتُ^(٦) ، وَنَبَأْتُ ، وَأَخْبَرْتُ ، وَخَبَرْتُ ، تقول :
أَعْلَمَ اللهُ زيداََ عمراًََ فاضلاً .

(١) كذا جاء في الأصل ، وظ ، بالتاء الفوقية المضمومة . والذي في المحصول ورقة ٧٦

ب ، وشرح الخوي ورقة ٤٤ ب : « فيعمل » بالياء التحتية .

(٢) سورة البقرة ، آية ١٠٣ (٣) سورة فصلت ، آية ٤٨

(٤) لم يرد هذا الاستشهاد في ظ ، ومكانه في المحصول ، ورقة ٧٧ ب : نحو قوله

تعالى : « وإن أدرى أقرب أم بعيد ما توعدون » وهي الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء .
والجزء المستشهد به عندنا من الآية ٧٧ من سورة مريم ، وهو في مواضع كثيرة في
الكتاب العزيز .

(٥) الآية ١٢ من سورة الكهف .

(٦) قال ابن إياز في المحصول ورقة ٧٨ ب ، بعد أن تكلم على « أعلمت وعلّمت » : =

الفصل السادس

في الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله

وعلامته : أن يُضَمَّ أَوَّلُهُ وَيُكْسَرُ (١) ما قبلَ آخِرِهِ ، إن كان ماضيا ،
 ما لم يكن مُعْتَلَّ الوَسَطِ ، نحو : قال وباع ، فَيُكْسَرُ أوله ، [١٣ ب] فتنقلب
 الواو (٢) ياءً ، نحو : قيلَ ، وبيِعَ (٣) ، وقد يُشَمُّ الضَّمُّ فيه ، وقد يجوز (٤) ضَمُّ
 أوله ، فتنقلب الياءُ واوا ، نحو قولهم : كُولَ الطَّعَامُ .
 وإن كان مضارعا ضُمَّ أَوَّلُهُ ، وَفُتِحَ ما قبلَ آخِرِهِ ، نحو قولهم : يَباعُ
 الغُلامُ .

= والثاني أفعال متعدية إلى مفعول واحد بنفسه، وإلى آخر بحرف الجر ، وهي : أنبأت
 ونبأت، وأخبرت وخبرت ، وحدثت . وقد أدخل به المصنف ، قال الله تعالى : « قد نبأنا الله
 من أخباركم » (سورة التوبة ، آية ٩٤) وقال سبحانه : « نبأني العليم الخبير » (الآية
 الثالثة من سورة التحريم) لكن شبهت بأعلمت فتعدت إلى ثلاثة مفاعيل ، وذلك لأن
 النبأ الخبر ، والإخبار إعلام ، وهنا تنبيه ، وهو أن قول المصنف : « نقلت بالهمزة أو
 التضعيف » يقتضى أن الأصل : نبأت ، وخبرت ، مخففين ، نقلا بالهمزة والتضعيف ،
 ولم ينطق بهما كذلك ، فعلم أنه تسامح وإرسال ، والصواب ما ذكرته .

(١) قال ابن إياز في المحصول ، ورقة ٨٠ أ : وقوله : « يكسر ما قبل آخره »
 أحسن من قول كثير من النحاة : ويكسر ثانيه ، ألا ترى أن قولك : دحرج
 وكسر [بتشديد السين المكسورة] لم يكسر ثانيهما ، وإنما كسر ما قبل آخرها .

(٢) في ظ : « الألف » وهو الأظهر .

(٣) قال ابن إياز في المحصول ورقة ٨٠ ب : « وهاهنا تنبيه ، وهو أن قوله : فتنقلب
 ياءً ، نحو قيل وبيع ، يوهم ظاهره أن « بيع » قد حصل فيه القلب وليس كذلك ،
 لأن ياءه أصل عين ، ألا ترى إلى البيع وبيع » .

(٤) في ظ : وقد يضم .

والاسم الذي يُقام^(١) مُتَمَامَ الفاعل ، إما أن يكونَ مفعولاً به ، وهو الأصل ، ومع وجوده لا يُقام غيره^(٢) [مُتَمَامُهُ] ، وإن فُقِدَ أَقِيمَ الجارُّ والمجرور مُقَامَ^(٣) الفاعل ، نحو قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾^(٤) ، ويقام المصدرُ مُقَامَ الفاعل في نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾^(٥) .
وقد يُقام^(٦) الظرفُ من الزمان [١٤ أ] أو المكان ، إذا كان مختصاً بمُقَامِ الفاعل .

الفصل السابع في الأفعال غير المتصرفّة

وهي ثلاثة أقسام :

الأول : فعلان ماضيان ، أحدهما للمدح ، وهو : نَعِمَ ، والآخر للذمّ ، وهو : بئسَ . وأصلهما : نَعِمَ ، وبئسَ ، وما كان على فَعَلٍ ، ووسطه حرف حَلَقٍ ، ففيه أربع لغات :

الأصلية : فتح الأول وكسر الثاني ، وكسر الأول وكسر الثاني إتباعاً ، وفتح الأول وإسكان الثاني ، وكسر الأول وإسكان الثاني .

(١) في ظ : يقوم .

(٢) تكلمة من المحصول ، ورقة ٨١ أ ، وشرح الخوي ، ورقة ٤٧ أ .

(٣) في ظ : مقامه .

(٤) الآية الأخيرة من فاتحة الكتاب .

(٥) الآية ١٣ من سورة الحاقة .

(٦) في المحصول ورقة ٨٢ ب : وقد تقام الظروف .

وفاعلهما إماماً^(١) ظاهرٌ ، وإماماً مضمراً .

فالمضمّر يلزم تفسيره بمفرد^(٢) نكرة منصوبة على التمييز ، نحو : نعمَ رجلاً [١٤ ب] زيدٌ ، قال الله تعالى : ﴿ بئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾^(٣) . ويجرى هذا الجرى : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾^(٤) و : ﴿ سَاءَ مَثَلًا ﴾^(٥) ، فإن كان فاعلهما ظاهراً لزمته الألف واللام ، أو إضافته إلى ما فيه الألف واللام .

والممدوح والمذموم بعد الفاعل مرفوعٌ بالابتداء ، وخبره ما تقدم ، أو خبر مبتدأ محذوف ، نحو قولهم : بئس الرجلُ زيدٌ ، ونعمَ فتى العشيّةِ عمروٌ .

القسم الثاني : حَبْدًا .

فَحَبْدًا : فِعْلٌ رُكِّبَ مَعَ فَاعِلِهِ وَاقْتَرْنَا مَعًا ، فَصَارَا اسْمًا وَاحِدًا ، يُرْفَعُ بِالْإِبْتِدَاءِ^(٦) ، وَالْمَمْدُوحُ بَعْدَ حَبْدًا مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ ، وَيَقَعُ بَعْدَهُ

(١) جاءت عبارة المصنف في المحصول ، ورقة ٨٣ ب : « وفاعلهما إما مضمراً أو ظاهراً » . وقد رتب ابن إياز على ذلك كلاماً فقال : « وقد اقتدى بأبي علي في تقديمه السلام على الفاعل المضمّر دون المظهر ، ولو أنه اقتدى في ذلك بالجزولي حيث بدأ بالظاهر لكان أحسن » . انتهى كلام ابن إياز ، وأنت ترى أن المصنف بدأ بالظاهر ، وكأن ابن إياز وقعت في يده نسخة من « الفصول » غير هذه التي بين يدي ، ويلاحظ أن العبارة وردت في شرح الخوي ، ورقة ٤٩ أ موافقة لما في الفصول .

(٢) قال ابن إياز في المحصول ، ورقة ٨٤ أ : وقول المصنف : « والمضمّر يلزم تفسيره بمفرد نكرة » يعطى ظاهره أن المفسر لا يكون إلا مفرداً ، وليس كذلك ، بل يثنى ويجمع ، وكأنه أراد مفسر المضمّر المفرد ، وفي ذلك ما فيه .

(٣) الآية الخمسون من سورة الكهف .

(٤) الآية الخامسة من سورة الكهف .

(٥) سورة الأعراف ، آية ١٧٧

(٦) قال ابن إياز في المحصول ، ورقة ٨٥ ب : وكأنك قلت : المحبوب زيد ، وهذا اختيار المصنف ، وهو رأى أبي سعيد السيرافي .

النكرة^(١) منصوبةً على التمييز ، كقولك : حبذا زيدٌ رجلاً ، وحبذا محمدٌ رسولاً .

[١٥ أ] القسم الثالث : فِعْلُ التَّعَجُّبِ . وله لفظان : ما أَفْعَلَهُ^(٢) ، وَأَفْعِلْ به ، كقولك : ما أَحْسَنَ زيداً ، وَأَحْسِنُ بزَيْدٍ .

وكلاهما لا يكون^(٣) إلا من فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ غَيْرِ خِلْقَةٍ^(٤) [ولا لَوْنٍ] .

وإعراب ما أَحْسَنَ زيداً : ما : اسمٌ مبتدأٌ نكرةٌ غير موصوفة ولا موصولة ، وَأَحْسِنَ : فعلٌ ماضٍ ، وفاعله مضمَرٌ فيه ، وزيداً : مفعولٌ به .

ولا يتصرفُ فِعْلاً^(٥) التعجُّبُ ، ولا يُفَصَّلُ بينهما وبين معموليهما^(٦) ، ولا يتقدَّمُ معمولهما عليهما .

وإن أردت التعجُّبَ من اللون أو الخِلْقَةِ أو الزائدِ على ثلاثة أحرف ، أتيت بأشَدَّ ، أو أكثرَ ، وأعملته فيما تريد التعجُّبَ منه ، فتقول : ما أشَدَّ [١٥ ب] بياضَ الثوبِ ، ولا تقول : ما أبيضه ، ولا ما أسودَه ، ولكن : ما أشَدَّ سوادَه ، فإن قلت : ما أسودَ زيداً ، من السيادة ، جاز .

(١) في ظ : نكرة .

(٢) في الأصل ، وظ : « ما أفعل » وأثبتته زيادة الهاء من الحصول ، ورقة ٨٦ أ ، وشرح الفصول للخوي ورقة ٥١ ب .

(٣) في الحصول : « لا يكونان » لكنه في شرحه أعاده على الأفراد ، كما في الفصول . وفي شرح الخوي ورقة ٥١ ب : « ولا يكون إلا من فعل ثلاثي » .

(٤) ليس في ظ .

(٥) في الأصل ، والحصول ورقة ٨٧ ب : « فعل » . وأثبت ما في ظ ، ومثله في شرح الخوي ، ورقة ٥٣ ب .

(٦) في ظ : معمولهما .

الفصل الثامن

في الأفعال الناقصة الداخلة على المبتدأ والخبر

فترفع ما كان مبتدأ ، على أنه اسمها ، تشبيهاً له بالفاعل ، وتنصب ما كان خبراً ، على أنه خبرها ، تشبيهاً له بالمفعول .

وتلك الأفعال أقسام :

الأول : سبعة ، وهي : كان وأمسى وأصبح وأضحى وصار وظلّ وبات .

وأربعة معها ما النافية ، ^(١) [أو غيرها ^(٢) من حروف النفي] وهي :

ما زال وما انفكّ وما فتىّ وما برح .

وواحد معه ما المصدرية ، [١٦ أ] وهو : ما دام .

وواحد لا يتصرف ، وهو : ليس .

وأفعال آخر ، تُسمّى أفعال المقاربة ^(٣) ، ومنها فعلان للتراخي ، وهما :

(١) سقط من ظ .

(٢) قال ابن إياز في المحصول ، ورقة ٨٩ ب : « وقوله : « أو غيرها من حروف النفي » قد يوهم ظاهره دخول باقى حروفه على « زال » وأخواته ، وهي بلفظ الماضي ، وذلك غير جائز ، والأجود أن يقال : إذا كانت ماضية فإنها تنفي بما ، كقولك : ما زال زيد مقبلاً ، وبلا في الدعاء ، كقولك : لا زال جنابك محروساً ، ولا برح ربك ما نوساً . وإذا كانت مضارعة نقيت بما ولم ولن ولا ، تقول : ما أزال ، ولن أزال ، ولم أزل ، ولا أزال .

(٣) يقول ابن إياز في المحصول ورقة ٩٠ ب : « سمي هذه الأفعال المقاربة ، وكذلك سماها الزجاجي والنخسري ، وفيه نظر ، لأن معنى المقاربة بمقاربة الفعل ، وليست بأسرها للمقاربة ، ويبان ذلك أنها تنقسم أربعة أقسام : قسم للرجاء المحض ، وهو : عسى . وقال الجوهري : يكون يقيناً . . . وقسم لمقاربة الدخول في الفعل ، وهو : كاد وكرب ، وقسم للدخول فيه ، وهو : جمل وأخذ وطفق وأنشأ . وقسم يستعمل تارة استعمال كاد ، وتارة استعمال عسى ، وهو أو شك . »

عسى ، وأوشك : وستة لمقاربة الفعل من غير تراخٍ ، وهي : كاد وكرَّب وأخذ وجعل وأنشأ وطفقَ .

وتفارق أفعال المقاربة أخواتها بأنها لا يكون خبرها إلا نِعْلاً مقروناً بأنْ
في : عسى وأوشك ، وغير مقرون بها في باقيها ، قال الله تعالى : ﴿ فَعَسَى اللَّهُ
أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴾ (٢) .
والسبعة الأولُ يجوز تقديم خبرها على اسمها ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ
حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٣) ويجوز [١٦ب] تقديم خبرها عليها ، نحو قولك :
قائماً كان زيدٌ .

والأربعة التي في أولها ما النافية يجوز تقديم خبرها على اسمها ، ولا يجوز
تقدمه عليها .

وأما ليس فيجوز تقدم خبرها على اسمها ، وعليها في الأشهر .
وأما ما دام ، فلا يجوز تقدم (٤) خبرها عليها (٥) [ولا على اسمها] .
ولا تنفصل عنها ما ، بخلاف أخواتها .

= انتهى كلام ابن إياز . وأقول : إن تسمية المصنف أفعال هذا الباب باسم «أفعال
المقاربة» لا مأخذ عليه ، فهو من باب إطلاق اسم الجزء على الكل . وهذا شيء
معروف في كلامهم ، وشواهد كثيرة . وانظر حواشي ص ١١٨

(١) سورة المائدة ، آية ٥٢

(٢) سورة الجن ، آية ١٩

(٣) سورة الروم ، آية ٤٧

(٤) هذه أشهر مسألة خالف فيها ابن معطي النحاة . وقد عرضت لها بتفصيل في

الدراسة . انظر الفقرة الأولى من باب آراء ابن معطي النحوية ص ٥٥

(٥) سقط من ظ .

وكان تدلُّ على اقترانِ مضمونِ الجملةِ بالزمانِ الماضي ، وقد يدخلها معنى حَدَّثَ ، وَوَقَعَ ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾^(١) فترفع الفاعل^(٢) لا غيرُ .

وقد تكون زائدةً ، نحو قول الشاعر^(٣) [١٧ أ] :

* عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ *

وقد يدخلها معنى صار ، كقوله^(٤) :

* قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بِيُوضَاهَا *

وظَلَّ بمعنى صار ، وهو التثقلُ من حالٍ إلى حالٍ ، كقوله تعالى : ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾^(٥) .

وإن كان ظَلَّ بمعنى الإقامةِ بالنهار ، أو^(٦) بات بمعنى الإقامةِ بالليل ، خَرَجَا من هذا الباب ، فصارا تَامَيْنِ ، بفاعلٍ لا غيرُ .

وكذلك إن كان أصبح وأمسى للدخول في الأوقات ، صارا تَامَيْنِ ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ . وَبِاللَّيْلِ﴾^(٧) .

(١) سورة البقرة ، آية ٢٨٠

(٢) وهي التي يقال عليها : كان التامة .

(٣) غير معروف . وصدر البيت :

* سراة بني أبي بكر تسامى *

ولم يعرف هذا إلا من قبل الفراء . انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٥١/١ ،

وحاشية الصبان على الأشموني ١ / ٢٤٦ ، واللسان (كون) ١٧ / ٢٥٣

(٤) هو ابن أحمَر ، وصدر البيت في ديوانه ص ١١٩

* بتيهاء قفر والمطى كأنها *

(٥) سورة النحل ، آية ٥٨ ، والزخرف ، آية ١٧

(٦) في ظ : وبات . (٧) سورة الصافات ، آية ١٣٧ ، ١٣٨

وعلى الجملة إنما سُمِّيَتْ هذه الأفعال ناقصة^(١)، لأنها سُلِبَتْ الدلالة [١٧ب] على المصدر^(٢) [عند عدمه، فإذا وُجِدَتْ^(٣) دَلَّتْ عليه، ومنه قوله^(٤)]: وكونه عبارةً عن شخصٍ [.

الفصل التاسع

فيما يتعدى إليه جميع الأفعال، المتعدى^(٥) وغير المتعدى

وهو: المصدر^(٦)، والظرف من الزمان، والظرف من المكان، والحال، والتمييز، والمستثنى، والمُشَبَّه بالمفعول [به^(٧)]، والمنفعل معه، والمنفعل له .
الضرب الأول: وهو المصدر^(٨) .

(١) قال ابن إياز في الحصول، ورقة ٨٨ ب: « إنما سماها النحاة بذلك لوجهين: الأول: أنها لا تستغنى بالرفوع وتحتاج إلى المنصوب، والثاني: أنه لا مصادر لها، إلا أنهم أجروها مجرى الحروف، والخبر عوض عن المصدر، وهذا لا يكون في الفعل الحقيقي » .
(٢) ما بين القوسين ليس في الحصول، وشرح الخوي .

(٣) في ظ: وجد . (٤) في ظ: قول سيبويه .

(٥) في ظ: التعدية وغير التعدية .

(٦) جمع ابن إياز في الحصول، ورقة ٩٥ أ هذه الأقسام في مثال واحد، فقال « هذه المنصوبات التي ذكرها يعمل فيها التعدى واللازم، فالتعدى كقولك: ضرب زيد ضاحكا القوم وبشرا إلا عمرا يوم الجمعة أمام خالد إكراماً له ضرباً شديداً. واللازم كقولك: قام القوم وزيدا ضاحكين إلا عمرا يوم الجمعة أمام خالد إكراماً له قياماً حسناً » .
(٧) زيادة من ظ .

(٨) بعد هذا في الحصول، ورقة ٩٥ ب: « لهذا المنفعل أسماء كثيرة . منها المنفعل المطلق والمصدر والحدث . وإنما خص باسميته المصدر من بينها، لأنه أشهر، لاسيما عند التأخرين، فإنهم لا يكادون يستعملون غيره، وأيضاً فإن فيه تنبيهاً على أن الفعل مشتق من المصدر، وسمى بذلك لصدور الفعل عنه، وهذا رأى البصريين، ورأى الكوفيين بالعكس » .

وينقسم إلى : مُبْهِمٌ ، ومعدود ، ومُخْتَصٌّ .

فالمبهم (١) : أُنِيَّ به لتأكيد الفعل ، نحو : ضربت ضرباً .

والمعدود : أُنِيَّ به لعدد مرّاته (٢) ، كقوله : ضربت ضربةً وضربتين ،
وَيُعْبَرُ عَنْهُ [١٨ أ] بِالْحَدِّ وَد .

والمُخْتَصُّ : أُنِيَّ به لبيان النوع ، وهو إما نكرة موصوفة ، أو معرف (٣)
باللام ، كقولك : ضربته ضرباً شديداً ، وضربته ضرب زيدٍ ، وضربته
الضرب .

ومن بيان النوع قولهم : عاد القَهْرَى ، واشتمل الصَّمَاءُ ، وهو يَعْدُو
الْجَمْرَى .

الضرب الثاني : وهو الظرف من الزمان

وينقسم إلى : مُبْهِمٌ ، نحو : حِينَ ، وَدَهْرٌ ، وَزَمَانٌ .

ومعدود : وهو ما صَلُحَ فِي جَوَابِ كَمْ ؟

وَمُخْتَصٌّ : وهو ما صَلُحَ فِي جَوَابِ مَتَى ؟ كقولك (٤) : سرت شهرين ،

وَالْعَامَ .

(١) قال في المحصول ، ورقة ٩٦ ب : « يريد بالمبهم : ما كان نكرة غير محدود

بهاء التأنيث ، ولا موصوف ولا مضاف ، كقولك : أعطيت إعطاءً » .

(٢) في المحصول ، ٩٦ ب ، وشرح الخوي ٥٩ ب : لعدد المرات .

(٣) قال في المحصول : « وهنا تنبيه ، وهو أنه لو قال : أو معرف ، من غير أن

يتبعه باللام ، لكان أحسن ، إذ كان حينئذ يشمل المعرف باللام ، والمعرف بالإضافة .

وهذا واضح » .

(٤) في ظ : كقولك : الشهران والعام .

وينقسم إلى منصرف مُتصَرِّف^(١) [نحو: يوم وليلة] ، ومعنى كونه
متصَرِّفاً: أنه يُنْقَلُ عن الظرفية ، ويُخْبَرُ^(٢) عنه وبه ، [وإلى منصرف
غير متصَرِّف ، نحو [١٨ ب] مَسَاءٌ وَعِشَاءٌ] .
وإلى متصَرِّفٍ غير مُنصَرَفٍ ، نحو: غُدْوَةٌ وَبُكْرَةٌ ، إذا أُرِدْتَهُمَا ليومٍ^(٤)
بعينه .

^(٥) [وإلى ما لا ينصرف ولا يتصَرِّف ، نحو: سَحَرٌ^(٦) ، إذا أُرِدْتَهُ من
يومٍ بعينه] .

الضرب الثالث : ظرف المكان .

وينقسم إلى مبهم ، ومعدود ، ومختص .

فالمُبْهِم من الأمكنة : ما لا يستحقُّ ذلك الاسم^(٧) إلا بالإضافة^(٨) إلى

(١) تكملة من ظ .

(٢) يعنى يجعل مبتدأ وفاعلا ومفعولا ومجرورا بحرف جر وبالإضافة .

(٣) ، (٥) سقط هذان القسمان من الحصول . وقد نبه ابن إياز إلى أن المنصف

أخل بهما ، وكان نسخته التي وقعت له من الفصول ناقصة .

(٤) ويكون المانع لهما من الصرف التعريف والتأنيث . كما في الحصول ٩٨ أ .

(٦) قال ابن إياز في الحصول ٩٨ ب : وإنما لم ينصرف لأنه معرفة معدول عن

الألف واللام ، كأنهم عدلوا « سحر » عن « السحر » .

(٧) من هذا الموضع يبدأ سقط كبير في النسخة ظ ، ينتهى أثناء الفصل الثالث من

الباب الرابع .

(٨) قال في الحصول ٩٩ أ : « وهو لفظ الجزولي في حواشيه ، ويعنى به أنه لا يصدق

عليه هذا الاسم نحو « فوق » و « تحت » إلا بالقياس إلى غيره ، فلا يقال : « فوق »

إلا بالنسبة إلى « تحت » . . . وكذلك باقيها . وقال الشلوبيني : يمكن أن يريد بذلك

أن هذا الاسم إنما كان له من جهة الإضافة إلى غيره ، فأمام : لا بدله مما يكون له أماماً ، وكذا

سائر الجهات الست ، ولذلك سمي إماماً لأن ذلك الذى له أمام قومه » .

غيره ، وهي الجهات الستّ ، وما في (١) معناها ، نحو : خَلْفَ ، وَقُدَّامَ ، وَأَمَامَ ،
وفوقَ ، وتحتَ ، ويمينَ ، وشمالَ ، وذاتَ اليمينِ ، وذاتَ الشمالِ ، وشرقيّ الدارِ ،
ودُونِ ، وَعِنْدَ .

وأما الْمُخْتَصُّ مِنَ الْأَمْكِنَةِ : فما [١٩ أ] استحقَّ ذلك الاسمَ بِخِلْقَةِ (٢)
فيه ، نحو : الدارِ ، والمسجدِ .

والمعدود (٣) : ما صَاحَّ في جوابِ كم؟ ، نحو : مِيلٍ ، وَقَرَسَخٍ ، و بَرِيدٍ (٤) .
الضرب الرابع : الحال .

وهو بيان هيئة الفاعل أو المفعول ، بذكره مشتقة بعد معرفة قد تمَّ
الكلامُ (٥) دُونَهَا ، متنقلة ، كقولك : جاء زيدٌ راكباً .

وقد يجيء الحالُّ من الفاعل والمفعول ، كقولك : لتيتُ زيداً مُصْعِداً
مُنْحَدِراً .

(١) يريد به ذات اليمين ، وذات الشمال ، وشرقي الدار . أفاده ابن إياز في المحصول
٩٩ أ وسيد كره المصنف .

(٢) يعني له بنية مخصوصة ولها نهاية تحضرها وأقطار تحيط بها .

(٣) كتب فوقه في المحصول ٩٩ ب بخط مغاير : صوابه : والمحدود .

(٤) قال ابن إياز في المحصول : « وهنا تنبيه ، وهو أن المصنف لم يقسم ظرف
المسكان إلى متصرف وغير متصرف ، كما قسم ظرف الزمان إلى ذلك ، فربما أوهم أن
ذلك مختص بظرف الزمان دون ظرف المسكان ، وليس الأمر كذلك ، بل هما فيهما سريان . فالتصرف
تكلف وأمَامَ ووراءَ وقُدَّامَ ... وغير المتصرف كعند وحيث ولدن وسواء ، فلا يجوز أن يرفع
«عند» فإن دخل عليها حرف الجر لم يكن ذلك إلا « من » ؛ قال الله تعالى : « فإن آمنت
عشراً فمن عندك » ولا يجوز : « جئت إلى عندك » .

(٥) هذا ما يعبرون عنه بقولهم : « فضلة » .

وقد يجيء الحال معرفةً في تقدير النكرة ، كقولك : جاء زيدٌ وحدهُ ،
وأفعلُ ذلكُ جهْدَكَ ، وطاقتكُ ، وأرسلها العراكُ .

وقد يجيء [ذو] ^(١) الحال من النكرة ، لكن في تقدير المعرفة ، وذلك
إذا كانت النكرة موصوفةً ، [١٩ ب] وتقدمت الصفةُ عليها ، كقولك ^(٢) :
لَمِيَّةٌ مُوحِشًا ظَلَلٌ بُلُوحٌ كَأَنَّهُ خِلَالٌ

وقد تجيء غير مشتقةٍ لكن في تقدير المشتق ، كقوله تعالى : ﴿ لِسَانًا
عَرَبِيًّا ﴾ ^(٣) .

وقد تجيء لازمةً غير منتقلة ، تُسمى المؤكدة ، كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ
الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ ^(٥) .

(١) سقطت « ذو » من الحصول ١٠١ ب . وقد بنى ابن إياز على سقوطها عنده
فقال : قوله : « وقد يجيء الحال نكرة ولكن في تقدير المعرفة » قد رأيت في عدة
نسخ بكتابه ، وهو تحليط كما ترى ، لكن معناه واضح ، وهو أنه قد شرط أن صاحب
الحال يكون معرفة ، وقد جاء نكرة .

(٢) كذا ، والأولى أن يقول : كقوله ، والبيت لكثير عزة ، وهو في ديوانه
ص ٥٠٦ ، ٥٣٦

(٣) سورة الأحقاف ، آية ١٢ . وأول الآية الكريمة : « ومن قبله كتاب موسى
إماما ورحمة وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا » . والحال هنا هو « لسانا » وتقدير
اشتقاقه : منطوقا . كما قالوا في « قرآنا عربيا » إن تأويله : مقروءا . وهو حال من
الضمير في « مصدق » أو حال من « كتاب » لأنه قد وصف . ويجوز أن يكون مفعولا
لمصدق : أي هذا الكتاب يصدق لسان محمد صلى الله عليه وسلم . إعراب القرآن للسمي :
إملاء ما من به الرحمن للمكبري ٢ / ٢٣٤

وذهب بعض النحويين إلى أن « عربيا » هو الحال . و « لسانا » توطئة للحال ،
أي تمهيدا ، وتسمى هذه الحال : الحال الوطئة . البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي
البركات الأنباري ٢ / ٣٦٩ ، والبحر المحيط ٨ / ٥٩

(٤) سورة البقرة ، آية ٩١ (٥) سورة المؤمنون ، آية ٥٢

وقد تجىء بعد كلام غير تام ، ولكن في حكم التام ، كقولك : ضربي زيدا قائماً ، وأخطب ما يكون الأمير قائماً .

الضرب الخامس : التمييز .

وهو تفسير مبهم بجنس نكرة منصوبة مُمَدَّرَةٌ مِنْ .

وينتصب عن تمام الكلام ، وعن تمام الاسم .

فالمنتصب عن تمام الكلام : إما فاعل في المعنى ، إذا [٢٠ أ] اشتغل

الفعل عنه بما لا يسه ، فانتصب على التمييز ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ

شَيْبًا ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾ (٢) . أصله اشْتَعَلَ

شَيْبُ الرَّأْسِ ، وطابت أنفسهن .

وإما أن يكون مفعولاً في الأصل ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ

عُيُونًا ﴾ (٣) .

وأما المنتصب عن تمام (٤) الاسم ، فيقع في المكمل والموزون والمعدود ،

(١) سورة مريم ، آية ٤

(٢) سورة النساء ، آية ٤

(٣) سورة القمر ، آية ١٣

(٤) قال ابن إياز في المحصول ١٠٥ أ : « يميز الفرد لا ينتصب إلا عن تمامه ، ومعنى

تمامه : امتناعه عن الإضافة ، كذا قال عبد القاهر الجرجاني : والذي يتم به ثلاثة أشياء :

أولها : التثنية ، وله قسمان ظاهر ومقدر ، فالظاهر كقولك : هذا رطل زيتا ، والمقدر

كقولك : أحد عشر درهما ، إذ الأصل : أحد وعشرة . وثانيها : النون ، وله ثلاثة

أقسام : نون تثنية ، ونون جمع حقيقي ، ونون عدد مشبه بنون الجمع ، فنون التثنية ،

كقولك : عندى قفيزان برا ، ونون الجمع الحقيقي ، كقولك : هؤلاء حسنون وجها .

ونون العدد ، كقولك : لى عشرون كتابا . وثالثها : الإضافة ، كقولك : لى ملء

الإناء عسلا .

وما في معناه ^(١) نحو : قَفِيزَيْنِ بُرًّا ، وَمَنَوَيْنِ سَمْنًا ، وَعِشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَأَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا . قال الشاعر ^(٢) :

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَا تَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ الْأَذَاذَةُ وَالْفَتَاةُ ^(٣)
[٣٠ ب] وَمِنَ الْمَقْدَرِ : ﴿ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ ^(٤) .

وحاصل انتصابه على التشبيه بالمفعول به : إِمَّا مُضَافًا ، أَوْ فِيهِ تَنْوِينٌ ،
ويكون التنوين ظاهرًا ، نحو قولك : راقودٌ خلا .

ومقدّرًا نحو قوله تعالى : ﴿ ائْتِنَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ ^(٥) .

أَوْ فِيهِ تَنْوِينٌ ، أَوْ فِيهِ نُونٌ تَنْوِينِيَّةٌ ، أَوْ نُونٌ جَمْعٌ ، كَمَا مُثَلِّ .

الضرب السادس : المستثنى .

وهو إخراج الثاني مِمَّا دخل فيه الأوَّلُ ، بِإِلَّا ، أَوْ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا .

والمستثنى إما لازِمُ النصب ، أَوْ لَازِمُ الْجَرِّ ، أَوْ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ ،

أَوْ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْجَرِّ وَالنَّصْبِ ، أَوْ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ النَّصْبِ وَالْبَدَلِ مِمَّا قَبْلَهُ ، فَيَتَّبَعُهُ

رَفْعًا ، أَوْ نَصْبًا ، أَوْ جَرًّا .

(١) في المحصول ١٠٥ ب : « وقوله : « وما في معناه » يحتمل أن يريد به المقاييس ،

وهي أشياء ليست بمقادير معلومة بين الناس يتعامل بها ، ولكنها أشياء قولت بها أشياء

أخر ، كقولك : راقود خلا ، والراقود : الدن ، فهوثل به من الحل ما يملؤه . ويجازى

حجمه ، وكذلك : على التمرة مثلها زيدا ، فالتمررة قد موثلت من الزبد بما يحيط

بجزمها ويجازيه . وقوله : « ومن المقدر : ملء الأرض ذهبًا » كأنه يقوى ذلك ،

وعلى هذا التقدير فقد أدخل بالمسوح ، كقولك : لى جريب نخلا . فاعرفه » .

(٢) هو الربيع بن ضبع الفزاري . كما في سيبويه ١ / ٢٠٨

(٣) يروى : فقد أودى المسرة والفتاء . (٤) سورة آل عمران ، آية ٩١

(٥) سورة البقرة ، آية ٦٠

[٢١ أ] فاللازم النصب : هو المستثنى من الواجب ، كقوله تعالى :
﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾^(١) ، والمستثنى المنقطع : كقوله تعالى :
﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا ابْنِيسَ ﴾^(٢) . والمستثنى بالأفعال ،
وهي : ليس ، وما خلا ، وما عدا ، ولا يكون ، وإلا أن يكون . والمستثنى المكرر ،
كقولك : ما جاءني أحد^(٣) إلا إخوانك إلا زيدا . والمستثنى المقدم ، كقول
الشاعر^(٤) :

فإلى إلا آل^(٥) أحمد شبيعة وما لي إلا مشعب الحق مشعب

واللازم الجر : هو المستثنى بالأسماء ، وهو : غير ، وسوى ، وسواء .

والمتردد بين الرفع والجر : هو المستثنى بلا سيما ، كقول الشاعر^(٦) :

(١) سورة البقرة ، آية ٢٤٩ (٢) سورة الحجر ، آية ٣٠ ، و ص ، آية ٧٣ .

(٣) قال ابن إياز في الحصول ، ورقة ١٠٨ ب : « الذي يذكره أئمة العربية في
نصوصهم وشروحهم في هذا الموضع هو تكرار المستثنى من غير ذكر المستثنى منه ،
كقولك : ما جاءني إلا زيد إلا عمراً ، وما جاءني إلا زيدا إلا عمرو ، بنصب أحدهما
ورفع الآخر ، ولا يجوز رفعهما معا ولا نصبهما » .

وقال في ورقة ١٠٩ أ : وهنا تنبيه ، وهو أن المصنف أظهر المستثنى منه ، فقال :
« ما جاءني أحد إلا أخوك إلا زيدا » ومراده ما يجب نصبه ، وغير خفي أنه يجوز
إبدالهما من « أحد » أو إبدال أحدهما ونصب الآخر ، فلا يحصل ما أراد . وهذا واضح .

(٤) هو الكميث بن يزيد الأسدي . والبيت من بانيته الشهيرة ، انظرها في

الهاشميات ص ٣٩

(٥) قال في الحصول : « إنما وجب النصب مع التقديم ، لأنه لما كان مؤخرا جاز
نصبه وإبداله على ما يذكر . . . وإذا تقدم بطل البديل فتعين النصب ، كحال صفة النكرة » .

(٦) هو امرؤ القيس ، وصدر البيت :

* أأرب يوم لك منهن صالح *

وهو من معلقته المعروفة ، ديوانه ص ١٠

* ولا سِيِّمًا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ *

[٢١ ب] والمتردّدُ بين النصب والجر : هو المستثنى بحاشى ، عند غير سيبويه ، وخلا ، وعدا ، غير مقرونين بما ، كقولك : قام القوم حاشى زيدا ؛ وعند سيبويه : حاشى زيد ، بالجر لا غير .

والمتردّدُ بين النصب على الاستثناء ، والبدل : هو المستثنى من المنفى أو المنى ، كقوله تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾^(١) ، ﴿ وَلَا يَأْتِغَتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ ﴾^(٢) .

وحكم « غير » فى الاستثناء حكم الاسم الواقع بعد إلا ، تقول : له عندى دينار غير قيراط ، فبالنصب يلزمه ثلاثة وعشرون قيراطا ، وبالرفع يلزمه الدينار كاملا ، لأن « غيرا » وصف ، وفى الأول استثناء .

وقد [٢٢ أ] تكون « إلا » بمعنى « غير » كقوله تعالى : ﴿ أَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾^(٣) .

الضرب السابع : وهو المشبه بالمفعول .

وهو التمييز إذا وقع معرفة^(٤) ، كقولك : الحسن الوجّه ، والكريم

(١) سورة النساء ، آية ٦٦ . ورفع « قائل » على البدل هو قراءة كل القراء ، وقرأ

ابن عامر وحده بالنصب ، كما فى إتخاف فضلاء البشر ص ١٩٢

(٢) سورة هود ، آية ٨١ . ورفع « امرأتك » قراءة ابن كثير وأبى عمرو ،

ووافقهما ابن محيصن واليزيدى والحسن ، وباقى القراء بالنصب . على ما فى الإتخاف ص

٢٥٩ . وانظر المنفى ، صفحات ٤٧٧ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ .

(٣) سورة الأنبياء ، آية ٢٢

(٤) ذلك أن التمييز لا يكون إلا نكرة عند البصريين ، فلما كان الأمر كذلك

قيل : هو مشبه بالمفعول ، وأما الكوفيون فهو عندهم تمييز ، لأنهم لا يشترطون فيه

التنكير . أفاد ذلك ابن إياز ، فى المحصول ، ورقة ١١٣ أ .

الأب ، قال الشاعر^(١) :

وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

الضرب الثامن : المفعول له .

وهو مصدر لا من لفظ العامل فيه ، مقارناً له^(٢) في الوجود ، أعم^(٣) منه ،

جواباً لقائل يقول : لِمَ ؟

ويكون نكرةً ، كقوله تعالى : ﴿ حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ ﴾^(٤) ، ومعرفةً

كقوله تعالى : ﴿ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴾^(٥) . قال الشاعر^(٦) :

(١) البيت لخرنق بنت هفان ، من بني قيس بن ثعلبة بن عكابة . وهو في ديوانها

ص ١٢ ، وفي سيبويه ١ / ٢٠٢ .

(٢) كقولك : قصدت زيدا رغبة في عطائه ، فالقصد وطىء عقب الرغبة ، وذلك

لأنه علة فلا يتأخر عنها ما كان معللاً بها . قال ذلك ابن إياز في الحصول ١١٤ ب .

(٣) قال ابن إياز في الحصول : « أى يكون المفعول أعم من الفعل ، ألا ترى أن

الرغبة في مثالنا يجوز أن تكون علة للقصد ولغيره » . وقال الخوي في شرح الفصول ،

٧٣ أ : وقوله : « أعم منه » لم أجد من تعرض له من النحاة غيره ، ولعله أراد أن يكون الفعل

أعم من المفعول ، لأنك إنما علمت المحبىء في نحو : جئتكم إكراماً لك ، لأن المحبىء قد

يكون للإكرام وقد يكون لغيره ، فهو أعم من الإكرام ، وإنما اشترط ذلك ليعرف

العرض الذى لأجله فعلت ، وإنما يستقيم ذلك إذا لم يكن المفعول له لازماً للفعل ومفهوماً

منه قبل ذكره ، وإلا لكان ذكره والتعريف به تحصيل الحاصل ، وإذا وجب ألا يكون

المفعول له لازماً للفعل وجب أن يكون الفعل أعم منه » . انتهى كلام الخوي ، ويبدو

مناقضاً لكلام ابن إياز ، فهذا يرى أن يكون المفعول أعم من الفعل ، ويرى الخوي أن

يكون الفعل أعم من المفعول . وقد رجعت إلى اللمع وغيره من أمهات كتب النحو فلم

أجد أحداً ذكر هذا الشرط الذى ذكره المصنف .

(٤) سورة البقرة آية ١٠٩ . (٥) سورة البقرة ، آية ٣٠٧ . وغير ذلك كثير .

(٦) هو جاتم الطائى . والبيت في ديوانه ص ٢٣٨ ، برواية :

وأغفر عوراء السكريم اصطناعه وأصفح عن شتم اللثيم تكريماً

[٢٢ب] وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَسْكَرُّ مَا
الضرب التاسع : المفعول معه .

وهو اسم يصل الفعل إليه بواسطة واو تنوب عن مع ، في المعنى لا في
العمل^(١) ، كقوله تعالى : ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾^(٢) أى مع الطير ، وقال
تعالى : ﴿ تَأْتُوا جَمْعُوهَا أَمْرًا كُفْمًا وَشُرَكَاءَ كُفْمًا ﴾^(٣) أى مع شركائكم .

وتارة يلزم النصب ، كقولك : سِرْتُ وَاللَّيْلَ^(٤) ، ومالك وزيدا ؟

وتارة يجوز العطف على ما قبله ، كقولك : ما لزيدٍ وعمرو ؟ وإن شئت :

وعمرًا ، وتما جاء في الشعر :

[٢٣ أ] فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ السُّكَّانِيِّينَ مِنَ الطَّحَالِ^(٥)

(١) لأن « مع » تجر بالإضافة ، وهذه الواو لاتجر ، قاله ابن إياز في المحصول .

(٢) سورة سبأ ، الآية العاشرة .

(٣) سورة يونس ، آية ٧١

(٤) قال ابن إياز في المحصول ، ١١٦ أ : إذ الليل لا يجوز عطفه على الفاعل ، لأنه مضمَر

مرفوع متصل غير مؤكد ، وإنما يجوز العطف على هذا وشبهه بمد تأكيده ، وأيضاً

فلو عطف عليه ، لأوهمت أن الليل يسير ، وإنما هو مجرى ، اللهم إلا أن يجعل الجريان

سيراً ، وكذلك مالك وزيدا ، لا يجوز فيه العطف ، لامتناع عطف المظهر على المضمَر

المجروح إلا بإعادة الجار ، قال الشاعر :

فمالك والتلدد حول نجد وقد غصت تهامة بالرجال

وقال آخر :

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهند

والنائب لهذا فعل مقدر ، تقديره : ما تصنع وزيدا .

(٥) البيت في سيبويه ١ / ٢٩٨ من غير نسبة . وانظر حواشيه .

الفصل العاشر

فيما يرتفع بفعل مضمَرٍ أو ينتصب به

والفاعل يرتفع بفعل مضمَر بعد حرف الشرط ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾^(١) ، وكذلك : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾^(٢) ، وهذا^(٣) تفسير لذلك ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ ﴾^(٤) ، أى يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ .

ويُضْمَرُ للمفعول^(٥) الذى لم يُسَمَّ فاعِلُهُ ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾^(٦) .

وأما المنصوب بفعل مضمَرٍ ، فيكون مفعولا ، كقولك : إِيَّاكَ^(٧) والشرَّ .

(١) سورة التوبة ، آية ٦

(٢) الآية الأولى من سورة الانشقاق .

(٣) يعنى أن « انشقت » تفسير للمحذوف بعد « إذا » ، وكذلك « استجارك » فى آية التوبة .

(٤) سورة النور ، آية ٣٦ ، ٣٧ ، و « يسبح » فى الاستشهاد هنا بفتح الباء الموحدة مبنيا للمفعول ، وهى قراءة ابن عامر ، وأبى بكر شعبة بن عياش . و « رجال » على هذه القراءة مرفوع بمضمَر ، وكأنه جواب سؤال ، كأنه قيل : من يسبحه ؟ فقيل : رجال ، إتحاف فضلاء البشر ص ٣٢٥ .

(٥) فى الفصول : « المفعول » ، وأثبت الصواب من المحصول ١١٧ ب .

(٦) الآية الأولى من سورة التكموير .

(٧) قال فى المحصول : « إياك منصوب بفعل مضمَر لا يجوز إظهاره ، تقديره : إياك نبح ،

وإياك بأعد ، والشر : معطوف عليه . . . والفعل المضمَر مقدر بعد « إياك » لا قبله ، لأنك لو قدرته قبله لا تصل بعد انفصاله . »

إِيَّايَ^(١) وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ [٢٣ ب] الْأَرْبَ، وَمَا زِي^(٢) رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ ،
وَشَأْنَكَ^(٣) وَالْحِجَّ ، وَعَذِيرَكَ^(٤) مِنْ فُلَانٍ ، وَهَذَا وَلَا زَعَمَاتِكَ^(٥) ، وَأَمْرَاءَ^(٦)
وَنَفْسَهُ ، كَلَيْمَاهُمَا^(٧) وَتَمْرًا ، وَأَهْلَكَ^(٨) وَاللَّيْلَ ، أَنْتَه خَيْرًا لَكَ ، وَوَرَاءَكَ

(١) في الفصول : « إيالك » ، وهو خطأ أثبت صوابه من المحصول ١١٧ ب ، وشرح
الفصول ٧٦ أ ، وهو أثر معروف عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه . يقول : « لتذك
لكم الأسل والرماح والسهام ، وإيأى وأن يحذف أحدكم الأرنب » ، انظر شرح الأشموني
على ألفية ابن مالك ٣ / ١٩١ .

(٢) قال في المحصول ١١٨ أ : « الأصل في « ما زى » : ياما زنى . فرخم بحذف ياء
النسب ، ثم رخم ثانيا بحذف النون » . و « رأسك » منصوب بإضمار الفعل « قى »
من الوقاية ، و « السيف » منصوب أيضا بإضمار « احذر » .

(٣) تقديره : خذ شأنك مع الحج ، وقيل التقدير : عليك شأنك والحج ، قاله
ابن إياز .

(٤) منصوب بإضمار فعل ، أى : أحضر عذيرك ، أو اسم فعل ، أى : هات
عذيرك .

(٥) منصوب بفعل محذوف . والتقدير : هذا الحق ولا أتوهم زعماتك . يقال
ذلك لمن يزعم زعمات ويظهر خلاف قوله ، ولئن أشار بمشورة ردية ثم أشار بأخرى
حسنة . قاله ابن إياز في المحصول ١١٨ ب .

(٦) منصوب بفعل محذوف ، والتقدير : دع امرءا ونفسه ، قال ابن إياز : والواو
إن شئت جعلتها عاطفة وإن شئت جعلتها بمعنى « مع » .

(٧) قال ابن إياز : منصوب بفعل مقدر ، والتقدير : أعطني كليهما ، و « تمرا »
منصوب بفعل آخر ، أى : وزدنى تمرا . وهو مثل جرى في كلامهم ، كأن إنسانا خير
صاحبه بين شيئين ، فقال له الخير : كليهما وتمرا ، كأنه طلب زيادة عليهما .

(٨) تقديره : بادر أهلك وأسبق الليل ، وقيل : إن « أهلك » منصوب بإدار ،
و « الليل » معطوف عليه ، وكأنه جعلهما مبادرين ، أى متابعين متسابقين إلى الأهل ،
فقدر أمره أن يسابق الليل إلى الأهل ليسكون عندهم قبله ، قال ذلك ابن إياز .

أَوْسَعَ^(١) لَكَ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾^(٢) وَ : ﴿ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾^(٣) .

وَيُضْمَرُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ مَا يَلِيقُ بِالْمَعْنَى .

وَيَكُونُ الْمَنْصُوبُ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ مُصَدَّرًا ، كَقَوْلِهِمْ : مَوَاعِيدُ^(٤) عُرْقُوبٍ ، وَغَضَبُ^(٥) الْخَيْلِ عَلَى الْجَمِّ ، وَخَيْرٌ مَقْدَمٌ . وَمِنْهُ فِي الدُّعَاءِ : سَقِيًّا لَكَ ، وَرَعِيًّا . وَفِي الدُّعَاءِ عَلَيْهِ : سُحْقًا ، وَبُعْدًا ، وَتَعَسًا ، وَنَكْسًا ، وَجُوعًا ، وَنُوعًا^(٦) ، وَجَنْدَلًا^(٧) ، وَبَهْرًا . وَقَوْلُهُمْ : وَيَلَهُ ، [٢٤ أ] وَوَيْحَهُ ، وَوَيْسَهُ ، وَوَيْبَهُ .

(١) تَقْدِيرُهُ : أَذْهَبَ وَأَتَّ مَكَانًا أَوْسَعَ لَكَ ، كَمَا فِي الْمَحْصُولِ ١١٩ أ .

(٢) سُورَةُ الشَّمْسِ ، آيَةٌ ١٣ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَكْرَمُوا نَاقَةَ اللَّهِ وَاحْتَرَمُوهَا ، وَنَجَوْا ذَلِكَ .

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ، آيَةٌ ١٣٥ . وَهَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ فِي مَوَاضِعٍ أُخْرَى مِنَ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ ، وَلَكِنْ مَا يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ الشَّاهِدُ هُوَ آيَةُ الْبَقَرَةِ هَذِهِ لِعَدَمِ ظُهُورِ الْعَامِلِ فِي « مِلَّةٍ » . (٤) وَتَقْدِيرُهُ : وَعَدْتَنِي أَوْ تَعَدَّنِي مَوَاعِيدَ مِثْلَ مَوَاعِيدِ عُرْقُوبٍ .

(٥) التَّقْدِيرُ : غَضِبْتَ غَضَبَ الْخَيْلِ عَلَى الْجَمِّ ، وَهُوَ مِثْلُ يَضْرِبُ فِي الْغَضَبِ الَّذِي لَا يَنْفَعُ ، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ إِبَازٍ فِي الْمَحْصُولِ ، وَالمِثْلُ فِي مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ لِلْمِيدَانِيِّ ٢ / ٥٦ .

(٦) فِي الْفُصُولِ : « وَبُوعًا » بِالْبَاءِ الْمَوْحِدَةِ ، وَأَثْبَتَهُ بِالنُّونِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ ، مِنَ الْمَحْصُولِ . وَالتَّوَعُّ ، بِضَمِّ النُّونِ ، هُوَ الْجُوعُ ، وَقِيلَ : هُوَ الْعَطَشُ ، كَمَا فِي اللِّسَانِ (نُوعٌ) ١٠ / ٢٤٣ .

(٧) قَالَ ابْنُ إِبَازٍ فِي الْمَحْصُولِ ١٢٠ أ : « وَأَمَّا « جَنْدَلًا » فَاسْمٌ صَرِيحٌ لَيْسَ بِمُصَدَّرٍ . وَلِهَذَا قَالَ الرَّخْمَشَرِيُّ : وَقَدْ تَجَرَّى أَسْمَاءٌ غَيْرُ مَصَادِرِ ذَلِكَ الْمَجْرَى . وَالرَّوَايَةُ تَجَرَّى عَلَى بَيَانِهِ لِلْمَفْعُولِ ، نَصٌّ عَلَيْهِ الْخَوَارِزْمِيُّ فِي شَرْحِهِ . وَذَكَرَ الصَّنْفُ لَهُ مَعَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ فِيهِ إِسْرَالٌ ، وَفِي انْتِصَابِهِ وَجِهَانٌ : أَحَدُهُمَا أَنَّهُ وَقَعَ مَوْضِعٌ : ذَلَا وَإِهَانَةٌ وَحَزْنًا ، وَتَجَوُّوْا ذَلِكَ ، وَهَذِهِ مَصَادِرُ ، فَلَمَّا وَقَعَ مَوْضِعُهَا نَصَبَ نَصْبَهَا ، وَالثَّانِي أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ . أَيْ : أَوْلَاهُ اللَّهُ وَأَلْزَمَهُ وَأَطْعَمَهُ ذَلِكَ ، فَحَذَفَ الْفِعْلَ ، وَجَعَلَ بَدَلًا مِنْهُ . وَقَالَ الْخَوَارِزْمِيُّ : الْأَصْلُ : رَمِيَتْ رَمِيًّا بِجَنْدَلٍ ، ثُمَّ رَمِيًّا بِجَنْدَلٍ ثُمَّ جَنْدَلًا » . انْتَهَى . وَالْجَنْدَلُ : الْحِجَارَةُ .

وكقولك : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَرِيحَانَهُ^(١) ، وَقَعْدَكَ^(٢) اللَّهُ ، وَعَمْرَكَ اللَّهُ ، وَلَبَّيْكَ ،
وَسَعْدَيْكَ ، وَحَنَانِيكَ . ومنه قوله تعالى : ﴿صَبَّغَةَ اللَّهُ﴾^(٣) و﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾^(٤)
و﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾^(٥) .

وَتُنْصَبُ الْحَالُ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ ، كَقَوْلِهِمْ : أَقَاتِمَا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ؟ وَأَقَاعِدًا
وَقَدْ سَارَ الرَّكْبُ ؟ ، وَقَوْلِهِمْ^(٦) :

* أَطْرَبَا وَأَنْتَ قِنْسَرِي ؟ *

أَنْمِيمًا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى^(٧) ؟

(١) قال ابن إياز في المحصول ١٢١ أ : وريحانه : فيه معنى الاسترزاق ، وقد جاء
رفعه في شعر النمر بن تولب :

* سلام الإله وريحانه *

(٢) قال ابن إياز : « وقعدك الله ، بفتح القاف ، وذلك أني وجدت في نسخة
بالمسائل الشيرازية ، عليها خط مؤلفها أبي علي ، ما هذه صورته : كنت شاكا في
« قعدك الله » أهو مفتوح أم مكسور ، حتى رأيت أبا عثمان المازني قال : قعدك الله ،
بفتح القاف ، وسمعت الكسري ممن لا أثق به ، والمعنى : أسألك بقعدك الله ، أي بوصفك
الله بالثبات والدوام ، وهو مأخوذ من قواعد البيت ، وهي أصوله ، والأصل في ذلك
القعود الذي هو ضد القيام لثبوته وعدم الحركة » .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٣٨

(٤) سورة النمل ، آية ٨٨

(٥) سورة النساء ، آية ١٢٢ ، وغير ذلك في الكتاب العزيز .

(٦) هذا بيت من أرجوزة للعجاج في ديوانه ص ٦٦ ، وهو في المغني ١ / ١٢
(مبحث الألف المفردة) . وقول المصنف : « وقولهم » فيه تسامح . وتقدير الكلام :
أطرب وأنت شيخ كبير ؟

(٧) تقديره : أتحوّل تميميا مرة وقيسيا أخرى ؟ راجع الكتاب لسبويه ١ / ٣٤٣

البَابُ الثَّالِثُ

فيما يعمل من غير الأفعال في الأسماء والأفعال

وفيه عشرة فصول : [٢٤ ب]

الفصل الأول

في العامل في المبتدأ والخبر

وهو عامل معنوي ، وحقيقته : تجرُّدُ الاسم من العامل اللفظي ، وإسناد الخبر إليه ، نحو قولك : اللهُ أكبرُ .

وحقُّ المبتدأ أن يكون معرفة ، والخبر نكرة ، وقد يجوز تنكيرها معا إذا اعتمد المبتدأ على ماله صدرُ (١) الكلام ، أو وُصِفَ ، نحو قوله تعالى : ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ (٢) ، أو كانت النكرة عامَّةً ، نحو قوله تعالى : ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ (٣) ، أو فيها معنى النفي ، كقولهم : شرٌّ (٤) أهرَّ ذانابٍ .

(١) قال في المحصول ١٢٣ ب : يريد ما كان معتمدا على حرف استفهام أو حرف نفي ، نحو قولك : أقام أخواك ؟ فقام : مبتدأ ، وأخواك : فاعله ، وهو ساد مسد الخبر مغن عنه .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٢١

(٣) سورة آل عمران ، آية ١٨٥ ، وغير ذلك من الكتاب العزيز .

(٤) قال في المحصول ١٢٤ أ : معناه : ما أهر ذاناب إلا شر ، وكذا : شيء جاء بك ، أي : ما جاء بك إلا شيء . فهذا لفظه لفظ الإيجاب ، وهو في معنى النفي المنقوض بالإلا .

وخبر المبتدأ تارةً يكون مفرداً ، وهو ^(١) المبتدأ ، [٢٥ أ] كقولك : الله ربُّنا ، أو مُنزل ^(٢) منزلته ^(٣) ، كقولك : زيدُ الأسدُ ، أبو يوسفَ أبو حنيفة .
 ويلزم الضميرُ إذا كان مشتقاً ، نحو : ﴿ وَاللَّهُ غَنُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ^(٤) .
 وتارةً يكون الخبر جملةً ، فيلزم فيها الضمير .
 وذلك : إما مبتدأ وخبر ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَوَّلِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ^(٥) .
 وإما جملة من فعل وفاعل ، كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾ ^(٦) .

وإما شرط ^(٧) وجزاء ، وظرف وما اتصل ^(٨) به ، أو جارٌّ ومجرور .

(١) في الحصول ١٢٥ أ ، وشرح الخوي ٨١ أ : « هو المبتدأ » بطرح الواو . وقال ابن إياز : قوله : « يكون مفرداً هو المبتدأ » بمعنى أنك إذا قلت : زيد المنطلق ، فالذات التي عبر عنها زيد هي التي عبر عنها بالمنطلق ، ألا تراك لو سئلت عن زيد لقلت : المنطلق ، وعن المنطلق لقلت : زيد ، فلما فسر كل واحد منهما بصاحبه دل ذلك على أنه هو ، وكذلك مثاله : « الله ربنا » إذ الله هو الرب ، والرب هو الله .

(٢) كذا في الفصول ، وشرح الخوي ، وفي الحصول : « منزلاً » وهو الأولى لعطفه على الخبر المنصوب .

(٣) قال في الحصول : يريد أنه جار مجراه وصاد مسده ، ألا ترى أن زيد الشجاعته وبسالته يقوم مقام الأسد في ذلك ويفني غناؤه ، وكذلك أبو يوسف في علمه وزهده كأبي حنيفة رضي الله عنهما .

(٤) سورة البقرة ، آية ٢١٨ ، ومواضع كثيرة من الكتاب العزيز .

(٥) سورة البقرة ، آية ٥ ، وغير ذلك من الكتاب الحكيم .

(٦) سورة النور ، آية ٤٥ (٧) نحو : زيد إن تكرمه يكرمك .

(٨) قال ابن إياز في الحصول ١٢٧ ب : وقوله : « وإما ظرف وما اتصل به » يعني أنك إذا قلت : زيد خلفك في الدار ، فإن « في الدار » معمول الظرف و متصل به ، فالخبر هو المجموع ، وفيه ما فيه ، وقوله : « وإما جار ومجرور » يعطى ظاهره أنه قسم الجمل خمسة أقسام ، ولا حاجة إلى ذلك ؛ فإن الجار والمجرور داخل في حكم الظرف ، ويمكن أن يكون تفصيلاً للجملة الرابعة الظرفية ، وهذا واضح .

والظرف إن كان زمانياً أُخبر به عن الحدث ، وإن كان مكانياً أُخبر به عن الجئة والحدث .

وقد يحذف المبتدأ ويبقى خبره ، [٢٥ ب] كقوله تعالى : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾ (١) .

وقد يُحذف الخبر ، كقولك : لولا زيدٌ لأكرمتك .

وقد يسدُّ الحالُ مسدَّ الخبر ، كقولهم : ضررني زيداً قائماً .

وقد يتقدم خبر المبتدأ ، كقولك : كيف زيدٌ؟ وأين عمرو؟ و﴿ فيه هُدى للمتقين ﴾ (٢) ، وعلى التمرة مثلها زُبداً .

الفصل الثاني

في الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر

فتنصب ما كان مبتدأ على أنه اسمها ، تشبيهاً بالمفعول ، وترفع ما كان خبراً على أنه خبرها ، تشبيهاً بالفاعل .

وتلك الحروف : إن ، وأن ، ولكن ، ولعل ، وكأن ، وليت ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (٣) .

(١) سورة محمد ، آية ٢١ ، قال ابن إياز في المحصول ١٢٧ ب : « أي أمرنا طاعة وقول معروف ، وجائز أن يكون الخبر هو المحذوف ، فيكون التقدير : طاعة وقول معروف أمثل من غيرها ، والذي حسن الابتداء به وهو نكرة أنه عطف عليه نكرة موصوفة ، وكان الأحسن أن يمثل بما لا يحتمل غير مراده » هذا اعتراض ابن إياز على المؤلف ، وكان ينبغي عليه أن يمثل هو لما يستحسنه .

(٢) الآية الثانية من سورة البقرة .

(٣) سورة البقرة آية ١٧٣ ، وفي مواضع كثيرة من القرآن الكريم .

وإنَّ قد [٢٦ أ] تُخَفَّفُ ، فتعمل ، كقوله [تعالى] : ﴿ وَإِنْ كُنَّا لَمَّا
لِيُؤْتِيَهُمُ ﴿١﴾ وَتُنَغَى ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنَّا لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا
مُخَضَّرُونَ ﴾ ﴿٢﴾ .

فإنَّ خُفِّتْ إِنَّ والأُغَيْتْ ، فلا بُدَّ من اللام في جملتها ^(٣) ، وإن كانت مشددة
كنت مخيراً ^(٤) .

وموضع اللام إنما هو الخبر ، وقد تدخل على الاسم ، إذا تقدم الخبر ،
ولا يجوز تقديمه إلا أن يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ
عَلَيْنَا لِلْهُدَى ﴾ ﴿٥﴾ .

وَأَنَّ قد تُخَفَّفُ ، ولا تكون مُلغاةً ، كقول الشاعر ^(٦) :

* أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ *

(١) سورة هود ، آية ١١١ ، وينظر لهذه القراءة تفسير القرطبي ٩ / ١٠٤

(٢) سورة يس ، آية ٣٢

(٣) في المحصول ١٣١ أ ، وشرح الخوي ٨٣ ب : « في خبرها » .

(٤) قال ابن إياز في المحصول : « في لفظ المصنف إرسال ، وذلك لأنه أوجب مع
التخفيف دخول اللام ، وليس كذلك ، بل إن أعملت جاز طرح اللام وإثباتها ، إذ
بعملها يحصل الفرق بينها وبين « إن النافية » ، وما أحسن قول الجزولي : إن المسكورة
متى خففت وأعملت فحكمها حكم الثقيلة . قال الشاوييني : أى لا يجب إثبات اللام في
الخبر ، كما لا يجب في الثقيلة ، بل لك إثباتها وحذفها ، فتقول : إن زيدا قائم ولقائم ،
مع التخفيف ، كما كنت تقول كذلك مع التثقل ، انتهى كلامه . وإن أهملت فلا بد من
اللام ، ويسمى الزمخشري اللام الفارقة ، لفرقها بين النافية والمخففة » .

(٥) سورة الليل ، آية ١٢

(٦) هو الأعمش ، والبيت بتمامه في ديوانه ص ٥٩ :

من قتيبة من سيوف الهند قد علوا أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل

ورواية العجز عندنا هي رواية النحويين ، انظر حواشي سيبويه ٢ / ١٣٧

التقدير : أنه هالك .

وقد تليها الأفعال مقترنة بسوف أو بالسين ، أو حرف [٢٦ ب] النفي ،
أو قد مع الماضي ، كقوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى ﴾ (١)
التقدير : أنه ، فحذف ضمير الشأن والقصة .

وفي « لعل » لغات : لَعَلَّ ، وَعَلَّ ، وَعَنَّ ، وَلَعَنَّ ، وَأَنَّ ، وَلَآنَّ .
ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (٢) . وحكى
الخليل : إِبْتِ السُّوقِ أَنْكَ تَشْتَرِي لَنَا مِنْهُ شَيْئًا ، أَى لَعَلَّكَ .

وشبهوا بأن حرف النفي ، وهو : لا ، إذا أريد به المبالغة في النفي ،
كقولك : لا رَجُلَ في الدار ، فهي تنصب الاسم وترفع الخبر ، ولكن الاسم
معها مبنى ، إذا كان مفردا ، فإن كان مضافا أو مشبها بالمضاف ، وجب [٢٧ أ]
نصبه (٣) ، نحو قولك : لا ذا نَجْدَةٍ غيرِ بَطَلٍ .

والمشبه ، كقولك : لا راكِبًا فرَسًا عندك .

ولكنها لا تدخل إلا على نكرة ، فإن دخلت على معرفة ، أو تقدم خبرها
على اسمها ، وجب إلغاؤها وتكديرها ، كقوله تعالى : ﴿ لا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ
عَمَّهَا يُنْزَفُونَ ﴾ (٤) .

(١) سورة الزمل ، الآية الأخيرة . (٢) سورة الأنعام ، آية ١٠٩ .

(٣) قال ابن إياز في المحصول ١٣٤ أ : « وهنا تنبيه ، وهو قوله : « وجب نصبه »
وقد سبقه إليه الجزولي . وقال الشاويبي العربي : « وليس ذلك بصحيح ، بل يجوز
الرفع على إعمالها عمل ليس » وأرى أن مراد الجزولي والمصنف بقولهما : « وجب
النصب » أى وجب الإعراب ، لأنه في مقابلة بناء المفرد ، ولا يعينان بالنصب هذا النوع
المخصوص من الإعراب ، فاندفع اعتراض الشاويبي ، والله تعالى أعلم .

(٤) سورة الصافات ، آية ٤٧ .

الفصل الثالث

في الحروف الناصبة للأفعال المضارعة

وهي قسمان : أصل ، وهو : أن ، ولن ، وكى ^(١) ، وإِذَنْ .

وفرع ، وهو ناصب ^(٢) [ما ينتصب] بإضمار أن ، فأن لها ثلاثة مواضع :
موضع تظهر فيه ولا تُضَمَّر ، وموضع تُضَمَّر فيه ولا تَظْهَر ، وموضع يجوز فيه الإضمار
[٢٧ ب] والإظهار .

فالموضع الذي تُضَمَّر فيه ولا تَظْهَر : بعد حَتَّى ، وكى ، ولام الجُود ،
وبعد الفاء ، والواو ، وأو ، في الجواب .

أما إضمارها بعد الثلاثة الأوَّل ، فلأنها حروف جر ، وحروف الجر لا تدخل
على الأفعال ، فلا بُدَّ من إضمار شيء يصير به الفعل في تأويل الاسم ، و « أن »
تُقَدَّر مع الفعل بالمصدر ، فكانت المضمرة .

وأما إضمارها بعد الثلاثة الآخر ، فلأنها عاطفةٌ مصدرًا ^(٣) في المعنى على
مصدر ، فكانت « أن » المضمرة .

وأما الموضع الذي يجوز فيه الإظهار والإضمار : فبعد لام كى ^(٤) ، إذا لم
يكن معها [٢٨ أ] لا ، كقولك : جئتكَ لتكرِمَنِي ، ولأن تكرِمَنِي .

(١) سقطت « كى » من المحصول ١٣٤ ب ، ومن شرح الخوي ٨٦ أ . وبني على
ذلك ابن إياز في المحصول فقال : « وهنا تنبيه ، وهو أنه ترك من الأصول « كى » فإما
أن يكون ذلك سهواً منه ، وإما أن يكون تبع الألف في مذهبها ، إذ كان يرى
أنها حرف جر دائماً ، فيتحتم حينئذ تقدير الناصب بعدها » .

(٢) سقط هذا من المحصول ، وشرح الخوي .

(٣) فإذا قلت : زرنى فأكرمك ، فتقديره : ليكن منك زيارة فإكرام منى .

(٤) يعنى لام التعليل .

وفي عطف الفعل على المصدر ، كقول الشاعر^(١) :

* لِلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي *

وتقول : يعجبنى خروجك وتذهب ، أى : وأن تذهب .

وما عدا ذلك يلزم فيه إظهار أن .

و « إذن » لها ثلاث حالات : مقدّمة ، ومتوسّطة ، ومؤخّرة .

فالمقدّمة يلزمها الإعمال ، ما لم يكن الفعل للحال .

والمتوسّطة إن كانت كلاماً يفتقرُ بعضه إلى بعض ، لم تعمل ، كقولك :

إذن أكرمك .

وإن تأخرت وجب إلغاؤها ، كقولك : أكرمك إذن .

والفاء تكون جواب الأمر والنهى والنفى والعرض والتمنى [٢٨ ب]

والدعاء والتحضيض والاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ اللهَ قرضاً

حسنًا فيضاعفه له ﴾^(٢) و : ﴿ لا يقضى عليهم فيموتوا ﴾^(٣) و : ﴿ لا تفتروا

على الله كذبًا فيسحقكم ﴾^(٤) .

وقد يرتفع الفعل بعدها في جواب النفي^(٥) ، كقولك : ما تأتينا فتحدّثنا ،

(١) هى ميسون بنت بحدل ، امرأة معاوية ، وأم ابنه يزيد ، وعجز البيت :

* أحب إلى من لبس الشفوف *

ويروى : « وليس » ، والبيت من الشواهد التى استفاضت بها كتب النحو .

(٢) سورة الحديد ، آية ١١

(٣) سورة فاطر ، آية ٣٦

(٤) سورة طه ، آية ٦١

(٥) قال ابن إياز فى المحصول ١٣٨ أ : « وهنا تنبيه ، وهو أن قول المصنف : « وقد

يرتفع (الفعل) بعدها فى جواب النفى » فيه إرسال ، لأن رفع الفعل بعدها لا يختص

بجواب النفى فقط ، بل هو جائز فى الجميع ، وقد خصصه بالنفى كما ترى » .

إن أردت النفي فيهما معا ، على معنى : ما تأتينا وما تُحدِّثنا ، رفعت ، وإن أردت أن تنفي الثاني معلاّ بنفى الأول على معنى : ما تأتينا فكيف تحدّثنا ؟ نصبت ، ومن الرفع قوله عز وجل : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾^(١) .

وأما الواو فتنصب في جواب الأمر^(٢) والنهي [٢٩ أ] والتمنى والاستفهام ، كقول الشاعر^(٣) :

أَتَيْتُ رِيَّانَ الْجَفُونَِ مِنَ الْكِرَى وَأَبَيْتَ مِنْكَ بَلِيلَةَ الْمَسْجُوعِ
وقال الشاعر^(٤) :

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

(١) سورة المرسلات ، آية ٣٦

(٢) قال ابن إياز في المحصول ١٣٨ ب : لو قال المصنف : ينصب الفعل بعد الواو في الأماكن التي انتصب فيها بعد الفاء ، لكان أخصر من عبارته وأعم منها ، أما أنها أخصر فظاهر ، وأما أنها أعم فلائنه ذكر أربعة وأخل بمثلها ، ثم مثل ابن إياز للنفي بقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ ﴾ آل عمران آية ١٤٢ وللدعاء بقوله : اللهم ارزقني بعيرا وأحج عليه ، وللعرض : ألا تبيع وتقبض ، وللتحضيض : لولا تصوم وتصلى .

(٣) أنشده السيوطي في المجمع ١٣ / ٢ ، ونقل عن أبي حيان قوله عن البيت : « ولا أدري أهو مسوع أم مصنوع » ، وقال أحمد بن الأمين الشنقيطي في الدرر اللوامع ١٠ / ٢ : ولم أعثر على قائله . ونسبه ابن معشام في المغني ص ٧٤٤ للشريف المرتضى ، وليس في ديوانه ، ونسبه الشيخ يس في حاشيته على التصريح ١ / ١٨٤ ، للشريف الرضي ، والذي وجدته في شعر الشريف الرضي :

أهون عليك إذا امتلأت من الكري أنى أبيت بليلة المسوع

ديوانه ١ / ٦٥٢ ، والبيت بهذه الرواية في المجمع ٩٠ / ٢ ، ونسبه السيوطي لبعض اللولدين ، وفيه « على » مكان « عليك » .

(٤) هو الخطيئة ، والبيت في ديوانه ص ٩٨ ، ورواية المصراع الأول فيه :

✽ ألم أك مسلما ويكون بيني ✽

وفي جواب الأمر : زُرْنِي وَأُزُورَكَ .

وفي جواب التمني ، كقوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ ﴾ (١)

في قراءة النصب (٢) .

وفي النهي ، كقول الشاعر (٣) :

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ
إِذَا نَهَاكَ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا نَصَبٌ ، كَقَوْلِكَ : لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ
اللَّبَنَ ، فَإِنْ نَهَاكَ عَنْهُمَا جَمِيعًا جَزَمَ .

ومثال أو : لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي دَيْنِي ، معناه : إلى أن ، أو : إلا

أن [٢٩ ب] .

الفصل الرابع

في الجوازم

وتنقسم إلى قسمين : ما يجزم فعلا واحدا ، وما يجزم فعلين .

فالذي يجزم فعلا واحدا : لَمْ وَلَمَّا ، وما زيد عليهما : نَحْوُ : أَلَمْ ، وَالْمَا ،

و : أَفَلَمْ وَأَفَلَمَّا ، ولام الأمر ، ولا في النهي .

وأما ما يجزم فعلين ، فهو : إِنْ ، وما يتضمَّن معناها ، والذي يتضمن

معناها : أسماء ، وظروف زمان ، وظروف مكان .

= وروايتنا جاءت في الديوان ، في هذا البيت :

ألم أك جاركم فتركتهموني لكلي في دياركم عواء

(١) سورة الأنعام ، آية ٢٧ .

(٢) هي قراءة حفص وحمزة ويعقوب ، ووافقهم الأعمش ، على ما في الإتحاف ص ٢٠٦ .

(٣) هو أبو الأسود الدؤلي ، والبيت في ديوانه ص ١٣٠ ، وفي نسبته إليه خلاف ،

انظره في حوانى الديوان ، ص ١٢٩ ، وانظر أيضا ديوان التوكل الليثي ص ٢٨٤

فظروف الزمان : إذ ما ، ومتى ، وأى حين ، وأيان .

وظروف المكان : حيث ما ، وأين ، وأى ، وأنى .

والأسماء غير الظروف : مَنْ ، وما ، ومهما ، وأى ، كقوله تعالى :

﴿ وَمَنْ يَتَّبِعِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴾^(١) ، وقوله [٣٠ أ] تعالى : ﴿ مَا يَفْتَحِ

اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ

مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ أَيُّ مَا

تَدْعُو فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾^(٤) .

فهذه تجزيم فعلين مضارعين ، وقد تدخل على ماضيين ، فيصيران مستقبليين

في المعنى ، وتنوب^(٥) الفاء عن الفعل الثاني .

وكل ما ذكرنا أن الفاء تنصب في جوابه المضارع ، فهو بغير الفاء تجزيم

فيه ، إلا في النفي ، كقولك : لا تشتم زيدا تسلم ، ولا تقل : تغضب ، لأن

اللهي مقدر بشرطٍ منفي ، وفي العرض : ألا [٣٠ ب] تنزل عندنا نتحدث ،

وإنما الجزم في ذلك كله بإضمار « إن » .

(١) الآية الثانية من سورة الطلاق .

(٢) الآية الثانية من سورة فاطر .

(٣) سورة الأعراف ، آية ١٣٣ .

(٤) سورة الإسراء ، آية ١١٠ .

(٥) قال ابن إياز في المحصول ١٤١ أ : يعني أن الفاء تكون جوابا كقولك : إن

تأتني فأنت مكرم . وضابط ذلك أن كل كلام لا يصح أن يكون بعد « إن » الشرطية

ووقع جوابا لم يكن له بد من الفاء .

الفصل الخامس

في حرفين مُتَرَدِّدَيْنِ بَيْنِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ

فَكَانَ حَقَّهُمَا فِي ذَلِكَ أَلَّا يَعْمَلَا ، وَهَمَا : لَا ، وَمَا .
أَمَّا : مَا ، فَأَعْمَلَهَا أَهْلُ الْحِجَازِ بَشْرَطَيْنِ : أَلَّا يَتَقَدَّمَ خَيْرُهَا عَلَى اسْمِهَا ،
وَأَلَّا يَنْتَقِضَ النَّفْيُ مِنْهَا بِإِلَّا ، مِثَالُ تَقَدُّمِ الْخَبَرِ قَوْلَ الْفَرَزْدَقِ (١) :
فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بَشْرٌ
وَإِكْنَ الْفَرَزْدَقُ تَمِيمِيٌّ فَاسْتَعْمَلَ لُغَةَ حِجَازِيَّةً ، فَظَنَّ أَنَّهُمْ يَعْمَلُونَهَا عَلَى
كُلِّ حَالٍ ، فَغَلَطَ ، وَالصَّحِيحُ [٣١ أ] أَنَّهُ قَدَّمَ نَعْتَ النَّكْرَةِ عَلَيْهَا فَنَصَبَ عَلَى
الْحَالِ .

وَإِذَا انْتَقَضَ النَّفْيُ بِإِلَّا بَطَلَ عَمَلُهَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَا هَذَا إِلَّا بَشْرٌ
مِثْلُكُمْ ﴾ (٢) ، وَقَالَ فِي إِعْمَالِهَا : ﴿ مَا هَذَا بَشْرًا ﴾ (٣) وَ : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ (٤) .
وَقَدْ تَدَخَّلَ اللَّبَاءُ فِي خَبَرِهَا ، فَتَعَطَّفَ عَلَى مَوْضِعِهِ نَصْبًا ، وَعَلَى لَفْظِهِ جَرًّا ،
كَمَا قَالَ ذَلِكَ فِي لَيْسَ ، وَأَنْشُدْ (٥) :

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشْرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالْحِجَالِ وَلَا الْحَدِيدَا
فَإِنْ قَلْتَ : مَا زِيدٌ بَقَائِمٍ وَلَا قَاعِدٌ أَبَوْهُ ، جَازَ فِيهِ الْوَجْهَانُ : النَّصْبُ (٦) ،

(١) ديوانه ص ٢٢٣ (٢) سورة المؤمنون ، آية ٢٤ ، ٣٣
(٣) سورة يوسف ، آية ٣١ (٤) سورة المجادلة ، الآية الثانية .
(٥) لعقيبة بن هيرة الأسدي ، كما في سيبويه ١ / ٦٧ ، والخزانة ٢ / ٢٦٠ ؛
وغير ذلك كثير .

(٦) في المحصول ١٤٣ أ : « النَّصْبُ وَالْجَرُّ وَالرَّفْعُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ » وَكَذَا جَاءَ فِي
شَرْحِ الْخَوْبِيِّ ٩٦ ب ، وَقَالَ : بِالْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ أَوْ اللَّفْظِ ، وَجَازَ الرَّفْعُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ .

والرفع على الاستئناف، كأنك قلت: ولا أبوه قاعدٌ، فإن قلت: ولا قاعدٌ عمرو، وجب [٣١ ب] الرفع، لا غيرُ.

وأما «لا» فتعمل عمل ما، إذا لم تكن لنفى الجنس، وتعتبر ذلك بأن تجعلها جواباً لمستهم، فإن كان كلامه^(١) مقروناً بمن، نصبت بها، وإن كان غير مقرون بمن، رفعت بها، فإذا قال: هل من رجلٍ في الدار؟ فجوابه: لا رجلٌ في الدار، بالفتح، وإن قال: هل رجلٌ في الدار؟ فجوابه: لا رجلٌ في الدار، بالرفع، قال الشاعر^(٢):

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخُ

وأكثر ما يستعمل الخبرُ في «باب لا» محذوفاً.

ولا تدخل إلا على نكرة، فإن دخلت على معرفة الغيبة.

[٣٢ أ] وقد تدخل عليها التاء للتأنيث، كما تدخل على: رَبِّ، وَثُمَّ، قَالَ

الله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٣)، التقدير: ليس الحينُ حينَ مناصٍ فاسمها مستتر^(٤) محذوف، وقد قرئ بالرفع^(٥) وحذف الخبر، وذلك شاذٌ.

(١) في الفصول: «كلامك»، وأثبت ما في الحصول ١٤٣ ب، وهو الصواب الذي يقتضيه السياق. وجاء في شرح الخوي ٩٧ أ: «كلاماً».

(٢) هو سعد بن مالك بن ضبيعة القيسي، كما في سيبويه ١ / ٥٨ وحواشيه، وأما ابن السجري ١ / ٢٣٩، ٢٨٢، ٣٢٣، ٢ / ٢٢٤، والأشباه والنظائر ٤ / ١٦٠، وهو بيت كثير الدوران، والرواية عند سيبويه:

* من فر عن نيرانها *

(٣) سورة ص، الآية الثالثة.

(٤) قال ابن إياز في الحصول ١٤٥ أ: «وقول المصنف: «مستر محذوف» فيه اضطراب، إذ النجاة يقولون في «زيد قام»: فاعل «قام» مستتر، ولا يقولون: محذوف، فهو عندهم أمر آخر، ومراده أنه ليس مذكورا.

(٥) عرض أبو حيان في تفسيره ٧ / ٣٨٤، لهذه القراءة ولغيرها.

الفصل السادس

في حروف النداء

وهي : يا ، وهيا ، وأيا ، وأى ، والهمزة ، ووا ، في الندبة .

فيا ، وهيا ، وأيا ، للبعيد ، وأى ، والهمزة ، للقريب ^(١) .

ثم المنادى على ثلاثة أقسام : مفرد ، ومضاف ، ومُشَبَّه بالمضاف .

فالمفرد ينقسم إلى قسمين : مقصود ، وغير مقصود .

فالمفرد المقصود مبنى على الضم ، نحو قوله تعالى : ﴿ يَا صَالِحُ اتَّقِنَا ﴾ ^(٢) ،

والنكرة المقصودة ، نحو : يَا رَجُلُ .

[٣٢ ب] وأما المضاف ، والمُشَبَّه به ، والنكرة غير المقصودة ، فإنها منصوبة ،

تقول في المضاف : يَا عَبْدَ اللَّهِ .

وفي المُشَبَّه بالمضاف : يَا طَالِعًا جَبَلًا ، والنكرة غير المقصودة ، كقول الأعمى :

يَا رَجُلًا حَذُّ بِيَدِي .

ومن خصائص النداء حرف الاستغاثة ، وهي لام مفتوحة تدخل على المنادى

فتجرئه ، تقول : يَا زَيْدَ لِعَمْرٍو ، ولام المستغاث به مفتوحة ، ولام المستغاث منه

مكسورة ، لأن المنادى حَلَّ محلَّ الضمير ، فاللام معه مفتوحة ، كما تفتح مع

الضمير ، تقول : المال لك .

(١) قال ابن إياز في الحصول ١٤٦ أ : « والمصنف جعل للمنادى مرتبتين : البعد

والقرب ، فيا وأيا وهيا ، للأول ، وأى والهمزة ، للثاني . وابن برهان جعل له ثلاث

مراتب : بعدا وقربا وتوسطا بينهما ، فالأول : أيا وهيا ، والثاني الهمزة ، والثالث

أى ، وجعل « يا » مستعملة في الجميع » ، انتهى كلام ابن إياز ، وقد نقله السيوطي في

الأشباه والنظائر ١ / ٣٠٤

(٢) سورة الأعراف ، آية ٧٧

ومن خصائص النداء الترخيم، وهو: حذف آخر الاسم^(١) [العلم] الزائد على ثلاثة [٣٣ أ] أحرف، إذا لم يكن مضافا^(٢) [ولا مُرَكَّبًا] ولا جملة، سواء حُذِفَ حرف النداء أو لم يُحذف، تقول في حارث: يا حار، وفي مالك: يا مال، وفي فاطمة: يا فاطمة، وقد قرئ شاذًا: ﴿يَا مَالٍ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾^(٣).

والمحذوف في الترخيم إمَّا حرف واحد، وهو ما فيه هاء التانيث، أو ألفه المقصورة^(٤)، وإمَّا المحذوف منه حرفان، وهو ما آخره ألف التانيث ممدودة، أو ما قبل آخره حرف مدّ ولين زائد، وإذا حُذِفَ حرف المدّ وما بعده بقي على ثلاثة أحرف أو أكثر، كعنتريس، ومنصور، وعمّار، تقول في منصور: يا مَنْصُرُ، ولك بعد الحذف [٣٣ ب] وجهان: إمَّا أن تبقى الاسم على حاله كأنك لم تحذف منه شيئًا، ولك أن تبنيه على الضم فتجعله كأنه اسم على حاله. وعلى هذه اللغة يلزمه ما لزم آخر الأسماء من الحذف^(٥) والإبدال.

(١) سقط هذا من الحصول ١٤٧ ب، ومن شرح الخوي ٩٩ ب، وبني على ذلك ابن إياز، فقال في الحصول ١٤٨ أ: وهنا تنبيه، وهو أنه لم يذكر في جملة الشروط: العلمية هنا، لأنه يذكر ذلك فيما بعد، والنحويون يذكرونها، ولهذا يقولون: يا صاح، شاذ، والمراد: يا صاحب، وكذلك المثل: «أطرق كرى» وهو ترخيم «كروان» اسم طائر، فإن قيل: إنما لم يذكرها لأنها ليست شرطًا معينًا، فإنه متى وجدت التاء جاز ترخيمه وإن لم يكن علمًا، قيل: لو كان قصده ذلك لما ذكر الزيادة على الثلاث، فإنها مع التاء أيضًا غير مشروطة.

(٢) سقط من الحصول ١٤٧ ب، ومن شرح الخوي أيضًا ٩٩ ب.

(٣) سورة الزخرف، آية ٧٧ وهذه القراءة قرأ بها علي وابن مسعود، رضى الله عنهما، ويحيى والأعمش، وانظر تفسير القرطبي ١٦/١١٦، والمحتمل في تبين وجوه شواذ القراءات ٢/٢٥٧.

(٤) زاد هنا ابن إياز من كلام ابن معطى: «والرباعي العلم مطلقًا»، ولم أجده

في شرح الخوي.

(٥) الذي في الحصول ١٤٩ أ: «ما لزم آخر الأسماء من الحذف والقلب والإبدال».

ومن خواصّ النداء : النُدْبَةُ، ويختصّ^(١) بها من الحروف الواو^(٢)، في أولها،
فتقول : وازيدُ ، واعمرو^(٣)، وإن شئت ألحقت في آخره ألنا ووقفت بهاء السكت.
ويجوز حذف حرف النداء عما لا يوصف به أيّ، قال الله تعالى : ﴿يُوسُفُ
أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(٤)، وقوله تعالى : ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾^(٥).

وقد يُعَوَّضُ عن حرف النداء الميم في اسم الله تعالى، فتقول : اللهمَّ ،
ولا يدخل حرف النداء على اسمٍ فيه الألف واللام إلا هذا الاسم ، ولكن
يُتَوَصَّلُ إلى نداء ما فيه الألف [٣٤ أ] واللام بأيّ فتقول : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ
وإن شئت : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ .
ولا تحذف حرف الاستغاثة ولا النُدْبَةُ .

الفصل السابع

في حروف الجر

وهي أقسام : لازم الحرفية والجرّ ، ولازم الحرفية غير لازم الجرّ ، ومتردّد
بين الحرفية والاسمية ، ومتردّد بين الحرفية والفعلية .

(١) زدت الواو من الحصول ، ولم ترد في شرح الخوي .
(٢) هكذا جاء في الفصول ، لسكن ابن إياز يذكّر في الحصول ١٤٩ ب كلام ابن معطي
هكذا : « ويختص بها من الحروف : وا ، ويا » ، وأورد على ذلك اعتراضا قال فيه :
« وقوله : « ويختص بها من الحروف وا ، ويا » فيه تجوز ، إذ المختص بها « وا » ، وأما
« يا » فهي للنداء ، وتستعمل فيها دون أخواتها ، فتقول : وازيد ، ويا زيد . انتهى اعتراض
ابن إياز على المصنف ، وقد بناءه على وجود « يا » في كلامه ، وليست « يا » في الفصول ،
كما ترى .

(٣) في الحصول : « ويا عمرو » ، وانظر التعليق السابق .

(٤) سورة يوسف ، آية ٣٩ (٥) الآية الأخيرة من سورة البقرة .

فاللازم الحرفية والجرّ: مِنْ ، وهي لا ابتداء الغاية ، وقد تكون للتبعيض ،
ولتبيين الجنس ، وزائدة مع ^(١) الفاعل والمفعول والمبتدأ .

والباء للإصاق ^(٢) ، وقد يدخلها معنى الاستعانة والتعدية ^(٣) بدلا من
الهمزة ، وبمعنى مع ^(٤) ، وزائدة [٣٤ ب] كَمِنْ .

و « في » معناها : الوعاء ، وقد يدخلها معنى : عَلَى ^(٥) .

وإلى ، ومعناها : انتهاء الغاية ، وقد تكون بمعنى مع ^(٦) .

(١) أمثلتها على الترتيب : ماجاءني من أحد ، وما ضربت من أحد ، وما عندنا
من أحد .

(٢) مثال الإصاق : به داء ، و مثال الاستعانة : كتبت بالقلم .

(٣) قال ابن إياز في المحصول ١٥٢ ب : « وأما التعدية فقد سبقه إلى جعلها قسما

الجزولى ، وقال الأندلسى : وليست التعدية قسما آخر ، بل تنخرط في تلك المعانى ، لأن
الإصاق تعدية في المعنى ، وقال ابن الجباز : قوله : « وتكون للتعدية : فيه خلل ، لأنه يؤذن
أن ما تقدمه ليس للتعدية » وصوبه شيخنا أبو جعفر بأن قال : الإصاق قد ينفك عن
التعدية لكونه أعم منها ، ألا ترى إلى قول أبي الفتح : إذا قلت : أمسكت زيدا ، احتمل
أن تكون باشرته بيدك ، وأن تكون منعه عن التصرف من غير مباشرة ، فإذا قلت
أمسكت بزيدا ، دل على أن مباشرتك له بيدك ، فالباء ملصقة غير معدية ، فالإصاق والتعدية
إذن متغايران » .

(٤) مثالها حينئذ : خرج زيد بسلاحه ، وموضعه نصب على الحال ، كما أفاده

في المحصول .

(٥) مثاله قوله تعالى : ﴿ ولأصلبكم في جذوع النخل ﴾ - سورة طه ٧١ - وقوله

تعالى : ﴿ أم لهم سلم يستمعون فيه ﴾ سورة الطور ٣٨ ، أفاد ذلك ابن إياز في المحصول ،
وهو أيضا في المنى ١ / ١٨٣ ، والبرهان ٤ / ٣٠٣ ، والإيقان ٢ / ٢١١

(٦) مثالها قوله تعالى : ﴿ من أنصارى إلى الله ﴾ سورة آل عمران آية ٥٢ ، كما في

المنى ١ / ٧٨ ، والبرهان ٤ / ٢٣٣ ، والإيقان ٢ / ١٦٢

وواو القسم ، وهى فرع عن الباء ، بدليل ظهور^(١) الفعل مع الباء ، ودخولها على الظاهر^(٢) والمضمر ، قال الشاعر^(٣) :

* فَلَا بَكَ مَا أَسْأَلُ وَمَا أَغَامَا^(٤) *

وقد يُحذف حرف القسم ، فيبتى المُقسَمُ به ، فتقول : اللهُ لِأَفْعَانٍ ، إن شئت جررت ، وإن شئت نصبت^(٥) .

والتاء فرع الواو ، وهى فرع النزع ، فلذلك أُلزمت اسماً واحداً ، فتقول : تالله لِأَفْعَانٍ .

ولولا مع المضمر : الكاف والماء والياء ، كقولك : لولاك [أ ٣٥] ولولاي ولولاه ، فلولا حرف جر عند سبويه ، مع هذه الضمائر الثلاثة .
واللامُ مقتضاها المِلك^(٦) والاستحقاق ، ونَجَاز المِلك ، والتخصيص معنى يلزمها ، وهى مكسورة مع الظاهر ، مفتوحة مع المضمر ، تقول : المَالُ لِزَيْدٍ ، وَلَكَ .

(١) فتقول : أقسمت بالله لأقومن ، ولا يجوز : أقسمت والله لأقومن ، قاله فى المحصول ١٥٣ أ .

(٢) وتختص الواو بدخولها على الظاهر ، كما ذكر ابن إياز .

(٣) هو عمرو بن يربوع بن حنظلة ، كما فى نوادر أبى زيدص ١٤٦ ، وصدر البيت : « رأى برقاً فوضع فوق بكر » ، وانظر الحيوان ١ / ١٨٦ ، والخصائص ١٩ / ٢ .

(٤) فى الفصول : « وما غاما » ، وأثبت الصواب من المراجع السابقة . ويروى : ولا أغاما .

(٥) قال ابن إياز فى المحصول ١٥٣ ب : « الاصل : أحاف بالله ، لكن لما أكثر استعمال هذه اللفظة ، تعالى مسماها ، حذفوا الباء ، فتعدى الفعل إلى الاسم فنصبه ، ثم حذف الفعل فقيل : الله لأفعلن ، ومنهم من يجزى يقول : الله لأفعلن ، وذلك مخصوص بهذا الاسم عند البصرى ، وأما السكونى فيجيز الجر مطلقاً ، وكلام المصنف يتقيد بالتمثيل .
(٦) مثل لها ابن إياز على الترتيب : الغلام لزيد ، الجبل للذابة ، كن لى أكن لك .

(١) ورُبّ: وهى للتتمليل، نظيرة كم فى التكثير، ولها صدرُ الكلام، ولا يعمل فيها إلا ما بعدها (٢)، ظاهرا أو مقدرا محذوفا، فالظاهر نحو: رُبّ رجلٍ كريمٍ لقيتُ، والعامل فى رُبّ: لقيتُ. وتدخل على الظاهر إذا كانت نكرة موصوفة، وعلى المضمّر، فيفسّر بنكرة (٣) منصوبة.

وربما أضمرت إذا نابت عنها الواو (٤)، كقول الشاعر (٥):

* وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرِقِ *

[٣٥ ب] ورُبّما نابت عنها بَلْ، كقوله (٦):

* بَلْ بَلْدِ بَلْدٍ مِلْءِ الْفِجَاجِ قَتَمُهُ *

وإن كُفّت بما جاز أن يلبسها الأسماء والأفعال، كما كان (٧) ذلك فى إتمام

(١) زدت الواو من المحصول.

(٢) فى الفصول: «إلا بعدها»، وأثبت ما فى المحصول ١٥٥ أ، وشرح الخويى ١٠٨ أ.

(٣) نحو: ربه رجلا.

(٤) ذكر ابن إياز فى المحصول ١٥٥ أ: أن «رب» تحذف وينوب عنها أحد ثلاثة أحرف: الأول، وهو الكثير: الواو، وقد مثل له المصنف، والثانى وهو المتوسط: الفاء، ولم يمثّل له المصنف، وشاهده قول امرئ القيس:

فمثلك حبلٍ قد طرقت ومرضع فألهيتهما عن ذى تمام مغيل

والثالث، وهو القليل: بل، وقد ذكره المصنف.

(٥) هو رؤبة، والبيت فى ديوانه ص ١٠٤

(٦) هو رؤبة أيضا، والبيت فى ديوانه ص ١٥٠

(٧) كذا فى الفصول، ولعل صحتها: «كما جاز ذلك»، ولكنها وردت كما فى

الفصول، فى المحصول ١٥٦ أ، وشرح الخويى ١٠٩ أ.

وكأنما وليتما وطلما ، قال الله تعالى : ﴿رُبَّمَا بَوَّأُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (١) .
واللازم الحرفية غير لازم الجر : حتى ، فإنها تارة تكون جارة للاسم ،
نحو : ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ النَّجْرِ﴾ (٢) وناصبه (٣) للفعل ، بمعنى كى ، أو إلى ،
على تقدير أن مضمرة ، نحو : سرتُ حتى أدخل البلد .
وتارة تكون عاطفة ، فيكون ما بعدها جزءاً مما قبلها على معنى الفاء ،
كقولك : قام القوم حتى زيد .

وتارة تكون غايةً لأعمل لها ، فنستأنف ما بعدها ، كسائر [٣٦ أ]
حروف الابتداء ، قال الشاعر (٤) :
سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكَلُّ مَطِيئِهِمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ

(١) الآية الثانية من سورة الحجر . وقد ضبطت باء « ربما » في الفصول بالتشديد .
وهي قراءة غير نافع وعاصم وأبي جعفر ، من القراء ، كما في الإتحاف ص ٢٧٤
ويلاحظ أن المصنف إنما مثل فقط لدخول « رب » على الأفعال . وقد مثل ابن إياز
لدخولها على الأسماء بقول الشاعر - وهو أبو دؤاد الإيادي :
ربما الجمال المؤبل فيهم وعناجيح بينهن المهيار
قال ابن إياز : المصنف تبع شيخه الجزولي في جواز إيقاع الجملتين بعد ربما ، وهو
الظاهر من كلام التأخرين ، والشلوبيني ذكر أن مذهب سيديوه اختصاصها بالفعالية .
والبيت محمول على الضرورة .

(٢) الآية الأخيرة من سورة القدر .

(٣) قال ابن إياز في المحصول ١٥٦ ب : « التي ينتصب بعدها الفعل هي الجارة
أيضاً عند البصرى ، فلا تتوهمن أنها قسم آخر ، والمصنف جعل هذه قسماً ، وأهمل العاطفة
وليس بجيد » . انتهى كلام ابن إياز . وأقول : قوله : « هي الجارة » يعني أنها تجر
المصدر المؤول بعدها . أما قوله : « وأهمل العاطفة » فإن المصنف لم يهملها ، فقد ذكرها
في السطر التالي .

(٤) هو امرؤ القيس . والبيت في ديوانه ص ٩٣ ، برواية : مطوت بهم .

والمتردد بين الحرفية والاسمية : فهو مُنذٌ ، والغالب عليها الحرفية . ومُنذٌ ،
والغالب عليها الاسمية ، لأنها محذوفٌ منها .

فإذا كانا حرفين انجرَّ ما بعدهما ، فلماضى في تقدير : مِنْ ، وما أنت فيه
مِنْ^(١) تقدير : في .

وهما في ابتداء الغاية في الزمان بمنزلة مِنْ ، في غاية المكان . فإن كانا
ظرفين ارتفع ما بعدهما على الابتداء وهما الخبر ، فتقول : ما رأيتُه مُنذُ يومِ
الجمعة ، فما صلح في جواب كمٍ مقدرٌ بأمدي ، وما صلح في جواب متى متدّر
بأول .

[٣٦ ب] وَمِنَ الْمُتَرَدِّدِ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْحَرْفِ : عَن ، وَعَلَى ، وَكَافِ التَّشْبِيهِ
وَذَلِكَ إِذَا دَخَلَ مِنَ عَلَيَّ عَن . قال الشاعر^(٢) :

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمْ مِنْ عَن يَمِينِ الْحُبَيْبِ نَظْرَةٌ قَبْلُ
وقال الشاعر^(٣) :

غَدَتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بِيَدَاءِ مَجْهَلِ
والكاف تكون اسماً ، في قول الشاعر^(٤) :

* فَرَحْنَا بِكَابِنِ الْمَاءِ يُجْنَبُ وَسَطْنَا *

(١) في المحصول ١٥٧ أ ، وشرح الخوي ١١٠ أ : « في تقدير في » .

(٢) هو القطامي . والبيت في ديوانه ص ٢٨

(٣) هو مزاحم بن الحارث العقيلي . والبيت في ديوانه ص ١١ ، وانظر المعنى

١٥٦ ، مبحث « على » ، ٥٨٧ « الباب الخامس » .

(٤) هو امرؤ القيس . والبيت في ديوانه ص ١٧٦ . وروايته فيه :

ورحنا بكابن الماء يجنب وسطنا تصوب فيه العين طورا وترتقى

وكذا في الصحاح (كوف) ص ١٤٢٥ . والشاعر يصف فرسا . وابن الماء : طائر ،

وكل طائر يألف الماء . كما في ثمار القلوب ص ٢٦٣

وقول الشاعر^(١) :

* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنُ *

والكاف الأولى حرف ، والثانية اسم .

[٣٧ أ] والكاف اللازم الحرفية قوله تعالى : ﴿ أَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾^(٢) .

والترددُ بين الحرفية والفعلية : حاشا ، عند غير سيبويه ، وخلا ، وعدا .

الفصل الثامن

في الأسماء العاملة عملَ الفعل

وهي أنواع :

الأول : اسم الفاعل ، للحال أو الاستقبال ، أما الذى للماضى فغير عامل ، إلا أن يدخله الألف واللام ، فيتساوى جميعه فى العمل ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَالْمُتَّقِينَ الصَّلَاةَ وَالْوُتُونَ الزَّكَاةَ ﴾^(٣) . ويجوز حذف النون والنصب

معرفةً ، نحو قول الشاعر^(٤) : [٣٧ ب]

(١) هو خطام المجاشعي . والبيت فى سيبويه ١ / ٣٢ ، ٢٠٣ ، والخصائص ٢ / ٣٦٨ ،
والخزانة ٢ / ٣١٣ ، وغير ذلك كثير .

(٢) سورة الشورى ، آية ١١ . وقال ابن إياز فى المحصول ١٥٨ ب : الكاف فى
هذه الآية الشريفة زائدة ، والتقدير : ليس مثله شىء ، إذ لو لم تكن كذلك لاستحال
المعنى ، لأنه يفضى إلى إثبات مثل لله سبحانه ، ونفى المثالية عن ذلك المثل ، وإذا كانت
زائدة فهى حرف ، لأن الاسم لا يزداد . (٣) سورة النساء ، آية ١٦٢ .

(٤) هو عمرو بن امرئ القيس الخزرجى . كما فى الخزانة ٤ / ٢٧٥ . وانظر حواشى
سيبويه ١ / ١٨٥ . والبيت بتمامه فى رواية سيبويه :

الحانظو عورة العشيرة لا يأتهم من ورائنا نطف

وانظر الاقتضاب ص ٣٧٣

* الحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ *

ويجوز حذفُ النونِ والخفضُ ، كقول الشاعر^(١) :

* الْفَارِجُ بَابِ الْأَمِيرِ الْمُبْهِمِ^(٢) *

وإذا كان مفرداً أثبتَّ التنوينَ ونصبت ، ويجوز حذفه والإضافة ،
وتكون إضافته غيرَ محضة ، كقوله تعالى : ﴿ هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرٌ نَّارٌ ﴾^(٣) .

النوع الثاني : الصفة المشبهة باسم الفاعل ، ولا تعمل إلا معتمدةً على ما له
صدرُ الكلام ، من نفى^(٤) واستفهام ، أو معتمدةً على مُخْبِرٍ عنه ، أو موصوف
أو موصول ، كاسم الفاعل^(٥) ، وتعمل في السببي^(٦) دون الأجنبي ، نحو قولك :
مررت برجلٍ حسنٍ وجهه ، ويجوز نصبه على التشبيه [٣٨ أ] بالمفعول به ، وإن
شئت عرّفتَ الوجهَ بالألف واللام ، فأضفت ، وإن شئت نصبت ، وإن

(١) هو رجل من بني ضبة ، كما في سيبويه ١ / ١٨٥ . والرواية عنده : الفارجي .

(٢) المبهم : صفة للباب ، كما في حواشي سيبويه . والباب المبهم : الغلق .

(٣) سورة الأحقاف ، آية ٢٤

(٤) مثل لها ابن إياز في الحصول ١٥٩ ب على الترتيب : ماحسن وجهه . أحسن

وجهه ؟ - زيد حسن وجهه . مررت برجل حسن وجهه . جاءني الحسن وجهه .

(٥) زاد ابن إياز فقال : أو حالا ، كقولك : جاءني زيد حسناً وجهه .

(٦) في الفصول وشرح الخوي ١١٤ ب : « السبب » وأثبت ما في الحصول ١٦٠ أ .

وقال ابن إياز : المراد بالسببي المضاف لفظاً ، كقولك : مررت برجل حسن وجهه ، أو

تقديرًا كقولك : مررت برجل حسن وجهها ؟ إذ الوجه لصاحب الحسن ، ولا يعمل

في غير ذلك ، كقولك : مررت برجل حسن وجه امرأة ، إذا كانت أجنبية منه ، فإن

كانت له جاز ذلك .

نَكَرْتِ^(١) فَلَكَ الْوَجْهَانِ ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢) :

* الْحَزْنُ بَابًا وَالْعَقُورُ كَلْبًا *

وقال الشاعر^(٣) :

* لَاحِقُ بَطْنٍ بِقَرَى سَمِينِ *

والإضافة في هذا الباب غير محضة ، كاسم الفاعل ، ولذلك^(٤) تقول : الْحَسَنُ

الْوَجْهَ .

النوع الثالث : المصدر المقدر بأن والفعل .

ويعمل عمل الفعل ، إِمَامِنُونَا ، وإِمَامِضَاغَا ، أو مَعْرَقَا بِاللَّامِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ :

أَعْجَبَنِي ضَرَبٌ^(٥) زَيْدٌ عَمْرًا .

وقد يُضَافُ إِلَى الْفَاعِلِ ، [٣٨ ب] كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَكَوَلَا دَفَعُ اللهُ

النَّاسَ ﴾^(٦) ، وَيُضَافُ إِلَى الْمَفْعُولِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ بِسْؤَالِ نَعَجْتِكَ إِلَى

نَعَاجِهِ ﴾^(٧) .

(١) قال في المحصول ١٦٠ ب : وإن نكرت ، يعنى الوجهه ، فلك الوجهان ، والوجهان

هما النصب والجر .

(٢) هو رؤبة ، والبيت في ديوانه ص ١٥

(٣) هو حميد الأرقط ، كما في سيبويه ١ / ١٩٧

(٤) في الفصول : « وكذلك » . وأثبتته باللام من المحصول .

(٥) قال الخوي في شرح الفصول ١١٨ ب : فضرِبَ : مرفوع على الفاعلية بأعجبني ،

وزيد : مرفوع على الفاعلية بضرِبَ ، المصدر ، وعمرا : منصوب على المفعولية ، لأنك

لو صرحت بالفعل مع أن ، فقلت : أعجبني أن ضرب زيد عمرا ، لرفعت زيدا ونصبت

عمرا ، فكذلك إذا أتيت بالمصدر المقدر بالفعل مع أن .

(٦) سورة البقرة ، آية ٢٥١ ، والحج ، آية ٤٠

(٧) سورة ص ، آية ٢٤

والمُعَرَّف باللام ، كقول الشاعر^(١) :

* كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا *

النوع الرابع : أفعال ، في التفضيل . ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَع ولا يُؤنَّث إذا كان معه مِنْ ، ظاهرة أو مقدره ، كقولك : زيدٌ أَحْسَنُ عَمَلًا ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيَلًا ﴾^(٢) .

ولا يعمل^(٣) رفعا إلا في المضمَر دون المظهر^(٤) ، إلا ما شدَّ ، من ذلك الأثرُ ،

(١) هو المرار الأسدي ، ويقال : مالك بن زغبة الباهلي ، انظر سيويوه ١/١٩٢

وحواشيه . وصدر البيت :

* لقد علمت أولى للغيرة أنني *

ويروى : « لحقت » مكان « كرت » .

(٢) سورة النساء ، آية ١٢٢

(٣) في المحصول ١٦٢ ب : « ولا تعمل إلا في المضمَر » .

(٤) قال ابن إياز في المحصول : « ما ذكره هو الشائع ، وبعض العرب يرفع بها الظاهر ، فيقول : مررت برجل خير منك عمه ، بجر خير ، وارتفاع الهم به ، وهو نادر ، وإنما كان كذا ، لأنه ما دام متصلا بمن أتحد لفظه ، فلم يثن ولم يجمع ولم يؤنث ، فزالت وجوه مضارعه لاسم الفاعل ، فنقص عن درجة « حسن وكريم » . فتقول : مررت برجل أفضل منك أبوه ، برفع « أفضل » على أنه خبر « أبوه » مقدم ، والجملة صفة للنكرة . وقيل « أفضل » مبتدأ لاختصاصه بمنك ، وأبوه الخبر . وأما الأثر على صاحبه الصلاة والسلام ، فليس بشاذ كما ذكر المصنف ، بل ذلك قياس يطرده ، والفرق بينه وبين ما تقدم من وجهين : لفظي ومعنوي ، فالأول : أنه لو رفع « أحب » لكان على أحد الوجهين المذكورين ، ويحصل حينئذ الفصل بين « أحب » وبين « منه » المتعلق به ، وذلك غير جائز ، ولو أخرج « الصوم » لم يجز ، لأن الضمير في « منه » يعود إليه ، والثاني أن الفاضل هناك غير المفضول ، والفاضل في الأثر هو المفضول بعينه ، والمعنى تفضيل الصوم في عشر ذى الحجة عليه إذا كان في غيرها ، ومثله : ما رأيت امرأة أحسن عليها الحلى منه على فاطمة » .

وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة » .

وإن دخلت الألف واللام مُتْنِيَّ وُجِعَ [٣٩ أ] وأنت ، نحو قوله تعالى : ﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾^(٢) .

والمنصوب بعد « أفعل » تمييز ،^(٣) [أو مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ] ، وكذلك ما هو بمعناه ،^(٤) وذلك : خيرٌ وشرٌّ ، قال الله تعالى : ﴿ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴾^(٥) وأما قوله تعالى : ﴿ خَيْرٌ حَافِظًا ﴾^(٦) فنصوبٌ على الحال لا على التمييز .

(١) هذه الحديث أخرجه ابن ماجة في سننه في باب صيام العشر ، من كتاب الصيام ١ / ٥٥٠ ، ٥٥١ برواية مختلفة . وذكر السيوطي في الجامع الصغير ٢ / ١٤٩ أن الترمذي أخرجه أيضا .

(٢) سورة الكهف ، آية ١٠٣

(٣) ما بين القوسين سقط من المحصول ١٦٣ أ ، وشرح الخوي ١٢١ ب .

(٤) في الفصول : « أو » وأثبت ما في المحصول ، وشرح الخوي . وقال الخوي : أى لا يشترط فيما ذكر من الأحكام لأفعل التفضيل ، أن يكون على صيغة « فعل » ، بل يجرى فيما هو بمعناه ، وإن لم يكن على صيغته ، وذلك : خير وشر ، وإنهما للتفضيل ، وإن لم يكونا على صيغة : أفعل .

(٥) سورة الكهف ، آية ٤٦ ، وقد جاءت الآية الكريمة في الفصول هكذا : « خير عند ربك ثوابا وخير عقبا » ، وهذا خلط بين الآية التي أثبتها ، والآية ٤٤ من سورة الكهف أيضا ، وهى : « هنالك الولاية لله الحق ، هو خير ثوابا وخير عقبا » . وانظر أيضا آية ٧٦ من سورة مريم .

(٦) سورة يوسف ، آية ٦٤

الفصل التاسع

في الأسماء التي سُمِّيتْ بها الأفعال

وتنقسم إلى متعدية وغير متعدية .

فالمعدية : رُوَيْدٌ ، وَتَيْدٌ ، ومعناها : أَمِهْلُ . وَحَيْهَلٌ ، ومعناه : احْضُرْ ،
ومنه قول المؤذن : حَى^(١) عَلَى الصَّلَاةِ . وَهَلُمَّ ، ومعناها : احْضُرْ . وَهَا ، بمعنى
خُذْ . وَبَلَّهُ زَيْدًا : أَيْ دَعُ .

ومنه من الظروف : دُونَكَ ، وَعَلَيْكَ ، وَعِنْدَكَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾^(٢) .

ومما [٣٩ ب] جاء على فَعَالٍ ، نَحْوُ : دَرَاكٍ ، وَنَزَالٍ ، وَمَنَاعٍ ، وَحَذَارٍ .
وغير المتعدِّي ، نَحْوُ : مَهْ ، أَيْ اكْفُفْ ، وَصَهْ : أَيْ اسْكُتْ ، وَإِيهْ :
حَدَّثْ ، وَهَيْتَ : أَسْرِعْ ، وَلَعَا : اسْلَمْ ، وَآمِينَ : اسْتَجِبْ .

ومنه من الظروف قوله تعالى : ﴿مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشَرَكَاؤُكُمْ﴾^(٣) ،
وَرَاءَكَ^(٤) أَوْسَعَ لَكَ ، وَيُقَالُ : إِلَيْكَ ، بِمَعْنَى : تَنَحَّ .

(١) قَالَ ابْنُ إِبَازٍ فِي الْمَحْصُولِ ١٦٤ ب : « قَوْلُهُ : « وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُؤَذِّنِ : حَى عَلَى
الصَّلَاةِ » فِيهِ نَظَرٌ ، إِذْ « حَى » غَيْرُ مُتَعَدِّيَةٍ ، وَهِيَ فِي السِّكِّامِ عَلَيْهِ ، وَمَا غَرَّهُ لِأَنَّهُ
فِي سِيَاقِ : حَى هَلْ . وَرَاجِعُ تَعْقِيْبِي ، عَلَى ابْنِ إِبَازٍ فِي رَأْيِهِ هَذَا ، فَمَا تَقْدِمُ (الْفَقْرَةُ
الْحَامِسَةُ مِمَّا انْتَقَدَ عَلَى ابْنِ مَعْطَى) ص ١٠٨

(٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ، آيَةٌ ١٠٥ (٣) سُورَةُ يُونُسَ ، آيَةٌ ٢٨

(٤) هَذَا مِثْلُ ، وَمَعْنَاهُ : تَأَخَّرَ تَجِدُ مَكَانًا أَوْسَعَ لَكَ . هَكَذَا فَسَّرَهُ الْمِيدَانِيُّ فِي مَجْمَعِ
الْأَمْثَالِ ٣ / ٣٧٠ ، لَكِنْ ابْنُ إِبَازٍ يَذْهَبُ بِهِ إِلَى مَعْنَى آخَرَ ، يَقُولُ فِي الْمَحْصُولِ ١٦٦ أ :
« وَرَاءَكَ : بِمَعْنَى اثْبَتَ مَكَانَكَ وَاثْتَمَكَ مَكَانًا أَوْسَعَ لَكَ ، وَلَيْسَ بِمِنَاقِضٍ ، كَأَنَّهُ أَمْرُهُ
بِالْإِقَامَةِ فِي مَسْتَقَرِّهِ ، وَالْإِنْتِقَالَ عَنْ جِزْءٍ فِيهِ » .

ومن المعدول على فعّال، نحو: نَزَلَ، وخَرَجَ^(١)، وتَرَاكَ، وهو مَقِيسٌ عند سيبويه في الثلاثيِّ. وأمّا حَذَامٍ، وَقَطَامٍ، وَسَيَّارٍ، وَقَجَّارٍ، ممَّا ليس باسمِ فِعْلٍ، فمُشَبَّهٌ بِنَزَلَ.

الفصل العاشر

في الإضافة الاسميّة

وهي ضربان: [٤٠ أ] مَحْضَةٌ، وغير مَحْضَةٍ.

فالمحضة إما مُقَدَّرَةٌ باللام، نحو: غُلامٌ زَيْدٍ، وتفنيد الملك والاستحقاق والتخصيص.

والمقدّرة بمن، نحو: خَاتَمٌ فِضَّةٍ، إذا كان الأول جزءاً من الثاني، بشرط أن يستحقَّ الأولُ اسمَ الثاني.

وغير المحضة: هي التي يراد بها الانفصال.

وهي خمسة أقسام: الأول: اسم الفاعل، إذا أريد به الحال أو الاستقبال، نحو قوله تعالى: ﴿عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾^(٢).

الثاني: الصفة المشبهة باسم الفاعل، كقولك: الحَسَنُ الوَجْهَ، والكريمُ الأب.

والثالث: أفعال في التفضيل، كقولك: مررت برجلٍ أَكْرَمِ الناسِ.

الرابع: الاسم المضاف [٤٠ ب] إلى صفته، كقولك: مسجدُ الجامعِ، وصلاةُ الأولى.

الخامس: أسماء لا ترفع إضافتها إبهاماً^(٣)، وهي: غَيْرٌ، ومِثْلٌ، وشِبْهٌ.

* * *

(١) هي لعبة للصبيان، يقولون فيها: خراج خراج: أي أخرجوا، وتسمى اللعبة: خريج. ذكر ذلك الخوي في شرح الفصول ١٢٤ ب، وذكره صاحب اللسان في

(خرج) ٧٨/٣ (٢) سورة الأحقاف، آية ٢٤

(٣) ومن ثم فهي تضاف إلى المعرفة ولا تتعرف بهذه الإضافة، وذلك لشدة إبهامها وعمومها، كما ذكر ابن إياز في المحصول ١٦٨ ب.

الباب الرابع

في النكرة والمعرفة وذكر التوابع

وفيه عشرة فصول :

الفصل الأول

في الفرق ما بين المعرفة والنكرة

فالنكرة : اسمٌ شائعٌ في جنسه ، لا يختصُّ به واحدٌ دون الآخر .
وعلامته : أن يقبلَ رُبَّ ، أو الألفَ واللامَ ، أو مِن (١) للاستغراق ،
أو كَلَّا (٢) للاستغراق ، أو يكونَ حالا أو تمييزا ، أو اسمَ لا ، أو خبرها ،
أو مضافا (٣) إضافةً لاترفعُ إبهاما .

والمعرفة : ماخصٌ واحدا [٤١ أ] دون الآخر .
وهي خمسة أقسام : العَلَمَ ، والمضمَر ، والإشارة ، وما عُرِّفَ بالألف واللام ،
وما أُضيفَ إلى واحدٍ من هذه الأسماء .

الفصل الثاني

في ذكر العَلَمِ

وهو ما عُلِّقَ على شيءٍ بعينه ، غيرَ مُتناولٍ ما أشبهه .
وهو : إمَّا موضوعٌ للأجناس ، كقولك للأسد : أسامةٌ ، وأبو الأشبال ،

(١) نحو : ماجأني من رجل .

(٢) نحو : كل رجل يأتيني فله درهم .

(٣) مثاله في آخر الفصل السابق .

والتَّغْلِبُ : تُعَالَةٌ ، وَأَبُو الْحَصِينِ ، وَاللَّضِيعُ : حَضَاجِرٌ ، وَأُمٌّ عَامِرٌ .
وإِذَا مَوْضِعٌ لِلأَشْخَاصِ ، وَيُنْقَسَمُ إِلَى (١) مُرَكَّبٍ وَمَفْرَدٍ وَمُضَافٍ .
فَالْمَفْرَدُ : إِذَا مَنقُولٌ أَوْ مُرْتَجِلٌ ، فَاَلْمَنقُولُ عَن أَسْمِ عَيْنٍ (٢) ، كَأَسَدٌ ، وَثَوْرٌ .
وَالْمَنقُولُ عَن مَعْنَى أَوْ صِفَةٍ ، كَفَضْلٌ وَحَارِثٌ . [٤١ ب] وَالْمَنقُولُ عَن فِعْلٍ ،
كَأَحْمَدٌ ، وَتَغْلِبَ ، وَيَزِيدَ .

وَالْمُرْتَجِلُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : قِيَاسٌ وَشَاذٌ .
فَالْقِيَاسُ (٣) ، نَحْوُ : غَطَفَانَ وَحَمْدَانَ .
وَالشَّاذُّ ، نَحْوُ : مَحْبَبٍ (٤) ، وَمَوْهَبٍ (٥) .
وَالْمُرَكَّبُ ، كَحَضَرَ مَوْتَ ، وَبَعَلَيْكَ .
وَالْمُضَافُ ، كَعَبَدِ اللهُ ، وَامْرِي الْقَيْسِ .
وَالْمُكْنَى .

(١) فِي الْحَصُولِ ١٧١ أ : « مَفْرَدٌ وَمُرَكَّبٌ » ، وَمَا فِي الْفُصُولِ مِثْلُهُ فِي شَرْحِ
الْخَوِيِّ ١٢٩ ب .

(٢) سَقَطَتْ كَلِمَةُ « عَيْنٌ » مِنَ الْحَصُولِ ١٧١ أ ، وَشَرْحِ الْخَوِيِّ ١٣٠ أ .
(٣) وَهُوَ مَا وَافَقَ حُكْمَ نَظِيرِهِ مِنَ النُّسْكَرَاتِ ، كَنُظْفَانَ وَعَمْرَانَ ، فَإِنِ نَظِيرُهُمَا
فِي النُّسْكَرَاتِ : نَزْوَانَ وَسِرْحَانَ . ذَكَرَهُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ فِي الْحَصُولِ ١٧٢ أ ، وَالسِّيَوطِيُّ
فِي الْمَعْمَرِ ١ / ٧٢ .

(٤) قِيَاسُهُ : مَحَبٌ ، بِالإِدْغَامِ ، فَإِنَّهُ مَفْعَلٌ ، مِنَ الْحَبِّ ، كَمَا فِي الْمَعْمَرِ ، الْمَوْضِعِ السَّابِقِ .
(٥) بِفَتْحِ الْهَاءِ ، وَقِيَاسُهُ الْكُسْرُ ، لِأَنَّ ذَلِكَ حُكْمُ مَفْعَلٍ ، مِمَّا فَاؤُهُ وَإِوَاءُ ، وَعَيْنُهُ
صَحِيحَةٌ ، كَمَوْعَدٍ ، كَمَا فِي الْمَعْمَرِ ، الْمَوْضِعِ السَّابِقِ .

الفصل الثالث

في المضمَر

وينقسم بالنسبة إلى التفسير إلى خمسة أقسام:
مُضْمَرٌ يفسَّرُه ما قبلَه لفظاً أو معنى ^(١) ، أو معنى دون لفظ ^(٢) ، أو لفظاً
دون معنى ^(٣) .

وإلى مضمَرٍ يفسَّرُه ما بعده .

ومضمَرٍ يفسَّرُه سياقُ الكلام .

ومضمَرٍ يفسَّرُه المُشاهدةُ .

ومضمَرٍ يفسَّرُه [٤٣ أ] ما استتر ^(٤) في النفس .

والذي يفسَّرُه ما بعده : إما جملة أو مفرد .

فالذي تفسَّرُه الجملة هو ضمير الشأن ^(٥) والقِصةُ .

والذي يفسَّرُه المفرد : إما منصوب ، يقع في رُبِّ ^(٦) ، ونِعِمَّ ، وريَسَ .

(١) نحو : ضرب زيد غلامه .

(٢) نحو : ضرب غلامه زيد ، لأن « زيد » مقدم على غلامه في التقدير .

(٣) نحو قوله تعالى : « وإذ ابتلى إبراهيم ربه » آية ١٢٤ من سورة البقرة . قال ابن إياز في المحصول ١٧٣ أ : لأن « إبراهيم » مفعول ، وموضعه بعد الفاعل ، و « ربه » فاعل ، وموضعه قبل المفعول .

(٤) في المحصول : « ما استتر » . وسيأتي نظيره في كلام المصنف .

(٥) مثاله قوله تعالى : « قل هو الله أحد » .

(٦) نحو : ربه رجلاً ، ذكره ابن إياز في المحصول ١٧٣ ب ، قال : وفيه نظر ، وذلك لأن « رب » لا يدخل إلا على النكرات ، وإنما ساغ دخولها على المضمَر هنا ، لأنه مبهم مفسر بنكرة ، ويجب فيه التفسير ، لأنه لم يتقدم ما يعود الضمير إليه ، ولأنه يجري مجرى الوصف ، فيكون أبلغ في التقليل .

وإما مفرد يجرى بوجوه الإعراب ، ويقع في عطف الفعل على الفعل .

وحقيقة هذا الباب : أن يتنازعِ فعْلان^(١) كلاهما اسماً واحداً ، على جهة الاتفاق^(٢) ، أو على جهة الاختلاف ، فالذى يطلبه على جهة الاتفاق : أن يطلباه جميعاً مرفوعاً ، أو يطلباه جميعاً منصوباً ، أو يطلباه مجروراً ، مثال المرفوع : قام وقعد زيدٌ ، ومثال المنصوب : ضربتُ وأكرمتُ زيداً ، ومثال المجرور : جئت وذهبت إلى زيدٍ . [٤٢ ب]

فذهب البصريين في هذا الباب : أن يُعطوا الظاهرَ للثاني ، والضميرَ للأول ، ولا يُحذف إن كان مرفوعاً ، ويُحذف إن كان منصوباً أو مجروراً ، وما جاء في كتاب الله تعالى قوله تعالى في المنصوب : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيهِ ﴾^(٣) و : ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾^(٤) ، ومثال المجرور قوله تعالى : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾^(٥) .

(١) قال ابن إيباز في الحصول ١٧٤ ب : « ولو أنه قال عوض « فعْلان » عاملان ، لكان أجود ، لأن العامل قد يكون فعلاً وغير فعل ، وهذا الباب غير مختص بالفعل ، بل قد يكون في الاسمين ، كقول كثير :

* وعزة ممطول معنى غريمها *

وفي اسم فعل وفعل ، كقوله سبحانه : « هاؤم اقرءوا كتابيه » .

(٢) يعنى بالاتفاق : أن يريدا فاعلين ، أو مفعولين أو جارين أو مجرورين ، وقد مثله المصنف ، وجهة الاختلاف أن يكون الأول رافعا ، والثاني ناصبا ، أو العكس ، كقولك : ضربني وضربت زيدا ، وضربت وضربني زيد . أفاد ذلك صاحب الحصول .

(٣) سورة الحاقة ، آية ١٩

(٤) سورة الكهف ، آية ٩٦

(٥) الآية الأخيرة من سورة النساء .

والكُوفِيُّونَ بعكسهم : وهو أن يُعْطُوا الظَّاهِرَ للأول ، والمضمرَ للثاني ،
فيقولون ^(١) : ضربني وضربت زيد ^(٢) ، ولو كان على ما قالوا لموجب الضميرِ
في الثاني فلا يُحذف ، فيقولون : ضربني وضربتُه زيدٌ ، وهذا من المُخْتَلَفِ [٤٣أ] ،
العمل .

والذي يفسره سياق الكلام : كقولك : من كذب كان ^(٣) شرًّا له .
والذي يفسره ما استقرَّ في النفس ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ
الْقَدْرِ ﴾ ^(٤) .

والذي يفسره المشاهدة : ضمير المتكلم أو المخاطب ، نحو : أكرمتك ،
وضربتني وأكرمتني ^(٥) .

وينقسم بالنسبة إلى الإعراب إلى مرفوع ومنصوب ومجرور .
والمرفوع ينقسم إلى منفصل ومتصل ، فالمنفصل : أنا ونحن وأنت ، إلى

(١) هنا انتهى سقط النسخة ظ الذي بدأ أثناء الفصل التاسع من الباب الثاني .
(٢) في الأصل : « زيداً » ، وهو خطأ ينقض قاعدة الكوفيين ، وقد أثبتته بالرفع
على الصواب من ظ ، والمحصل .

(٣) قال في المحصول ١٧٥ أ : « فني » كان ضمير هو اسمها ، والتقدير : كان
الكذب ، ودل عليه لفظ الفعل ، ولهذا قال : سياق الكلام . وانظر أمالي ابن
الشجري ١ / ٥٣ .

(٤) الآية الأولى من سورة القدر . وقال ابن إياز في المحصول : والضمير في « أنزلناه »
عائد إلى القرآن ، ولم يتقدم له ذكر ولا لفظ يدل عليه ، فلماذا كان مفسره ما استقر
في النفس .

(٥) في الأصل : « ضربني وأكرمتني » . وأثبت ما في ظ .

أَنْتُنَّ ، وهو إلى هُنَّ ، ويختصّ هذا المضمّر [المرفوع المنفصل] ^(١) بالفصل الذى يسميه الكوفيّون العِجَادَ ، ويقع بين المبتدأ والخبر ، إذا كانا معرفتين ، أو [٤٣ب] قريبا من المعرفة ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ ^(٢) .
ومما ^(٣) دخل على المبتدأ : كقوله تعالى : ﴿إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ ^(٤) ،
ولا موضع له من الإعراب .

والمُتَّصِلُ : ضربتُ ، وضربتُ ، وضربنا ، وضربتِ ، إلى ضربتُنَّ ، وضرب
إلى ضربتِنَ .

والمَنْصُوبُ ينقسم إلى منفصل ومتصل . فالمنفصل : إِيَّايَ وإِيَّانَا وإِيَّاكَ ،
إلى إِيَّاكُنَّ ، وإِيَّاهُ ، إلى إِيَّاهُنَّ .

والمُتَّصِلُ : نَفَعِنِي وَنَفَعْنَا وَنَفَعَكَ ، إلى نَفَعَكُنَّ ، وَنَفَعَهُ ، إلى نَفَعْنُنَّ .
والمَجْرُورُ لا يكون إلا متصلا ، كقولك : غُلَامِي ، لِي ، غُلَامُنَا ، لَنَا ، غُلَامِكَ ،
لَكَ ، إلى غُلَامِكُنَّ ، لَكُنَّ ، غُلَامِهِ ، لَهُ ، إلى غُلَامِهُنَّ ، لِهُنَّ . [٤٤أ] .

الفصل الرابع

في المبهمات

وينقسم إلى قسمين :

فالقسم الأول : الإشارات ، ولها مراتب : دُنْيَا وَوَسْطَى وَقُصُوبَى ، تقول :
هذا وذاك وذلك ، هذان ، ذانك ، هؤلاء ، أولئك ، أولئك ، وإن شئت :
أولائك . وفي الواحدة : هذه ، وفيه لغات : هاذي ، وهاتي ، وهاتا ، وذه ،

(١) ليس في ظ . (٢) سورة لقمان ، آية ٢٦

(٣) في ظ : وما . (٤) سورة يوسف ، آية ٩٨

وَدُنْيَا : هذه ، ووُسْطَى : تِيكَ ، وقُصْوَى : تِلْكَ ، وفي الثننية : هَاتَانِ ، تَانِكَ ، تَانُكَ ، وفي الجميع يستوى المذكر والمؤنث .

وإذا راعيتَ هذه المراتبَ الثلاثَ نشأ عنها في المحاطبة مائةٌ وثمانى مسائلَ ، والأصل فيها : أن تجعلَ ذا المسئولَ عنه ^(١) ، والكافَ للمخاطبِ ، فتختلف [٤٤ ب] أحوالها في الإفراد والثننية والجمع ، والتذكير والتأنيث .

القسم الثاني : في الموصولات من المبهمات .

وهي : الذى ، والتى ، وتثنيتهما وجمعهما ، ومن ، وما ، وهما بمعناهما ، وذو ، فى لغة طيِّبٍ ، وذا ، إذا كان معها ^(٢) ما الاستفهامية ، والألئى بمعنى الذين ، وأىُّ ، والألف واللام .

وهذه الموصولات لا بُدَّ فيها ^(٣) من صِلات ، وصلاتها لا تكون إلا جملةً خبرية تحتعمل الصدق والكذب ، ولا بُدَّ فيها من ضمير يعود على الموصول ، ولا يتقدم شيء منها على الموصول ، ولا يُحالُ بينها وبين الموصول بأجنبيِّ .

وفى الذى لغات : الَّذِى ، وَالَّذِىُّ ، وَالَّذِى ، وَالَّذِىُّ ، [٤٥ أ] وكذلك فى ألئى .

ويجوز تشديد النون فى اللذين ، واللّتين ، كما جاء فى هذين ، وهاتين .

(١) فى ظ : والأصل أن تجعل فيها ذا للمسئول .

(٢) قال ابن إياز فى المحصول ١٨١ أ : « و «ذا» المقترنة بما على وجهين : أحدهما : أن تكون « ما » استفهامية مبتدأة ، و « ذا » بمعنى الذى ، وما بعدها صلتها ، وهى خبرها ، والثانى أن تجعلها كلمة واحدة فى موضع نصب بالفعل ، وجواب الأول مرفوع ، وجواب الثانى منصوب ، لأنه بدل منه ، قال تعالى : « يسألونك ماذا ينفقون قل العفو » . قرئ برفع « العفو » ونصبه .

(٣) فى ظ : « لها » فى هذا الموضع والذى يليه .

ويجوز حذف النون عن اللذان والذين ، وهو أحد ما جاء^(١) في قوله تعالى :
﴿ وَخُضِّمُوا كَالَّذِي خَاضُوا ﴾^(٢) .

وجمع التي : اللاتي ، واللواتي ، واللاني^(٣) ، واللآت .

وهذه الموصولات كلها مبنية ، إلا أياً ، فإنها معربة ، إلا إذا حُذِفَ من
صلتها شيء ، فإنها تُبنى ، كقوله تعالى^(٤) : ﴿ ثُمَّ لَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ
أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًّا ﴾^(٥) .

الفصل الخامس

في المُعرَّف باللام

وينقسم إلى : عهدية ، وجنسية .

والفرق بينهما أن تُضمَر [٤٥ ب] الاسم الذي فيه الألف واللام ، فإن أفاد
مضمرة ما أفاد مظهره ، فالألف واللام فيه للعهد ، وإلا فهي للجنس .

(١) في ظ : ما قيل .

(٢) سورة التوبة ، آية ٦٩ . وقول المصنف : « وهو أحد ما جاء في قوله تعالى »
يشير به إلى ما ذكره في توجيه « الذي » في الآية الكريمة . فقد ذهبوا فيها مذهبين :
الأول أنها « الذين » وحذفت منها النون . وهو ما ذكره المصنف ، والثاني : أن « الذي »
هنا مصدرية ، وتأويل الآية : وخضتم كخوضهم . وهو نادر . انظر إعراب القرآن
للكبرى ٢ / ١٨ ، وتفسير القرطبي ١ / ٢١٢ ، ٨ / ٢٠١

(٣) رسمت في الفصول هكذا : « اللاي » . وجاءت في الحصول : « واللآء » وقال
ابن إياز : بالهمز فقط . والندی وجدته في المراجع جواز الوجهين : « اللأى ، واللآء » ،
بإثبات الياء مع الهمزة ، وبالهمزة فقط . انظر مثلاً شرح ابن عقيل على ألفية ابن
مالك ١ / ١٢٦ (٤) سورة مريم ، آية ٦٩

(٥) ضبطت العين في الفصول بالضم ، وهي قراءة غير حمزة والكسائي وحفص
من القراء ، كما في الإتخاف ص ٢٩٨

مثال العهدية قوله تعالى: ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا . فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾^(١) ، ولو قال : فعصاه ، لَعَلِمَ .

ومثال الجنسية قوله تعالى : ﴿ وَالْعَصْرِ : إِنَّ الْإِنْسَانَ لَنِفٍ خُسْرٍ ﴾^(٢) ، ولو قال : إنه لني خسر ، لم يُعَلِمَ .

ومما يدخل في الجنسية : الألف واللام التي هي للحضور ، نحو قولك : مررت بهذا الرجل .

ومما يدخل في العهدية : الألف واللام التي هي للمَحِ الصفة ، نحو : الحارث والعباس .

وأما [٤٦ أ] التي^(٣) للغلبة فكالثريا والدبران ، والألف واللام التي هي بدل من همزة ، في : الله ، والناس .

الفصل السادس

في الإضافة

وشرطها : أن تكون إضافة مَحْضَةً^(٤) رافعة للإبهام ، لا يُراد بها الانفصال كقولك : غلامٌ زيدٍ .

وقد يكون المضاف معرفةً بالغلبة^(٥) ، كقولك : ابنُ عُمرَ ، وابنُ الرُّبَيْبِ .

(١) سورة المزمل ، آية ١٥ ، ١٦ .

(٢) أول سورة العصر .

(٣) في الحصول ١٨٤ ب : « وإما للغلبة كالثريا . . . » ، وفي شرح الخوي ١٤٦

ب : « والتي للغلبة كالثريا . . . » .

(٤) سبق الكلام على هذه الإضافة في ص ٢٢٤

(٥) قال ابن إياز في الحصول ١٨٥ أ : يريد أن من الأعلام الشخصية ما لا يحتاج

في دلالاته على مسماه الشخصي من حيث هو إلى أن يوضع عليه ، بل يكون في وضعه =

الفصل السابع

في أسبق التوابع ، وهو ^(١) النعت

والتوابع أربعة : النعت ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل .

فالنعت : تخصيص نسكرة ^(٢) [٤٦ ب] وإيضاح معرفة ، وأتى به ^(٣)

للفرق بين المشتركين في الاسم .

وشرطه : أن يكون مشتقاً ، أو في حكم المشتق ، وأن يكون تابعا للمنعوت

في إعرابه ، وإفراده ، وتثنيته وجمعه ، وتأنيثه وتذكيره ، وتنكيره وتعريفه ^(٤) .

= الأصلى دالا على عدة من الأشخاص صالحا لها ، فتتفق لأحدها شهرة فتوجب تخصصه به وغلبته عليه ، فلا ينصرف عند الإطلاق إلا إليه ، وذلك ضربان : ما كان بالآلف واللام كما سلف ، والثاني : ما كان مضافاً ، نحو ابن عباس ، وابن عمر ، وابن مسعود ، فإنه إذا أطلق لم ينصرف إلا إلى العبادلة ، فاللام والإضافة لازمتان ، فتمى نزعا تنكير الاسم .
(١) في الفصول : « وهى » ، وأثبتته بضمير المذكور من المحصول ١٨٥ أ ، وشرح

الخوي ١٤٨ ب .

(٢) في ظ : تخصيص النسكرة وإيضاح المعرفة .

(٣) قال ابن إياز في المحصول ١٨٥ ب : « وقوله : « وأتى به للفرق بين المشتركين

في الاسم » هو المستفاد من قوله : « وإيضاح معرفة » كما عرفتك ، لكنه كرره من غير حاجة إليه » .

وقال الخوي في شرحه ١٤٩ أ « لكن هذه العبارة من المصنف توهم اقتصار غرض الإتيان بالنعت على هذه الفائدة ، أعنى الفرق بين المشتركين في الاسم ، وليس كذلك ، فإنها قد أتت لمجرد التعظيم كما في : بسم الله الرحمن الرحيم ، أو الهم والتحقير ، نحو : هذا زيد الفاسق الخبيث ، أو للتوكيد كقوله تعالى : « فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة » ، وقول القائل : أمس الدابر » .

(٤) قال ابن إياز في المحصول ١٨٦ أ : « اعلم أن الصفة تتبع الموصوف في الإعراب

والتعريف والتنكير لفظا ومعنى ، أما في البواقى التى ذكر للمصنف ، فقد يتخاف ذلك لفظا ، فإن الجمع قد يوصف بالواحد ، فى نحو قولهم : مررت بقوم عدولك ، وقد =

والمشتق: إما حِلْيَةٌ^(١)، أو نَسَبٌ، أو فِعْلٌ، أو صِنَاعَةٌ .
والذى فى حكم المشتق: ذو معنى ضاحٍب، وأىٌ، والألف واللام التى
للحضور .

وكلُّ الأسماء تُنَعَّتُ وُيُنَعَّتُ بها، إلا المضمراً، فإنه لا يُنَعَّتُ ولا يُنَعَّتُ به .
والعلمُ يُنَعَّتُ ولا يُنَعَّتُ به .
وإذا تكررَت النُّعُوتُ؛ فإن شئت أتبعتها الأوَّلَ، وإن شئت نصبتها بمعنى
أعنى، وإن [٤٧ أ] شئت رفعتها، بمعنى المبتدأ، وإن شئت عطفت بعضها
على بعض .

الفصل الثامن

فى التوكيد

وهو تحقيق المعنى فى نفس السامع .
وينقسم إلى : توكيد تكرار، وتوكيد إحاطة .
فتوكيد التكرار: ينقسم إلى تكرار لفظ، وتكرار معنى، فتكرار اللفظ:
هو إعادة الشئ بعينه، وفائدته: رفع توهم عدم سماع السامع .
وتوكيد تكرار المعنى: هو إعادة الشئ بالنفس والعين، وفائدته: رفع
توهم المجاز .

= يوصف الواحد بالجمع فى نحو قولهم: ثوب أسمال، ومررت برجال قائم آباؤهم، وقد
وصفوا الذكر بال مؤنث فقالوا: رجل علامة ونسابة، ووصفوا المؤنث بالذكر، فقالوا:
امرأة حاسر وطالق، فلم تسكن هذه الأمور لازمة لفظاً ومعنى، كالتى ذكرنا أولاً .
(١) الحلية: هى الأمر الظاهر على الموصوف، كالطول والقصر والسواد والبياض،
والعمى والعمور، والتحلية منها، أفاد ذلك ابن إياز فى الحصول ١٨٦ ب، وقال: وقد
أتى بها أبو الفتح، فقال: الوصف لفظ يجمع الاسم للموصوف تحلية .

وتوكيد الإحاطة : هو التوكيد بكُلِّ وأَجْمَع ، [٤٧ ب] كقوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ ^(١) ، وفائدته : رفع توهُم التَّجَزِّي .
ويتبع أَجْمَع ، أ كْتَع ، أَبْصَع ، أَبْتَع ، ولا يؤكِّدُ بها إلا المَعَارِفُ ،
دُونَ النَّكْرَاتِ .

وكلمها تتبع ولا تُقَطِّع ، بخلاف النعت .

الفصل التاسع

في العطف

وهو قسمان : عطف بيانٍ ، وعطف نسقٍ .

فعطف البيان : هو اسمٌ يفسِّره اسمٌ ، كما يفسِّره النعت ، إلا أنه ليس مشتقاً ، ولا في حكم المشتق ، فأشبهه البَدَل ، والفرق بينهما : أنه لا يُنَوِّى فيه إحلالُ الثاني محلَّ الأول .

وأكثر ما يقع : عالماً بعدَ علمٍ ، أو عالماً بعدَ كُنْيَةٍ ، أو كُنْيَةً بعدَ علمٍ ،
كقول الشاعر ^(٢) [٤٨ أ] :

إِنِّي وَأَسْطَارِ سَطِرْنَ سَطْرًا لِقَائِلٍ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرًا

وعطف النسق بالحروف ، وهي عشرة :

الواو للجمع بلا ترتيب .

(١) سورة الحجر ، آية ٣٠ ، وسورة ص آية ٧٣

(٢) هو رؤبة بن العجاج ، كما في سيبويه ١ / ٣٠٤ ، وقد وجدته في ملاحق ديوانه ص ١٧٤ ، ونسبه ابن هشام في المغنى ص ٤٣٤ لرؤبة أيضا ، لكنه في شذور الذهب ص ٤٣٧ ينسبه لذي الرمة ، ولم أجده في ديوان ذي الرمة . وقد تكلم البغدادي في الحزانة ٢ / ٢٢٣ على نسبة هذا البيت ، وانظر أيضا الخصائص ١ / ٣٤٠ .

والفاء للترتيب والتعقيب .
وَمُ الْمُهْمَلَةُ .

وحتى للتعظيم ، أو للتحقير ، أو للضعف ، أو للقوَّة ، وشرطها : أن يكون ما بعدها جزءاً مما قبلها .

وأو ، وإمّا ، للشكّ والإبهام ، والتخيير . والإباحة .
ولكنّ للاستدراك بعد الجحد .

وبل للإضراب عن الأول والإيجاب للثانى .
ولا : تنفى عن الثانى ما تُثبِتُ للأول .

وأم للمعادلة بين اسمين أو فعلين بعد همزة الاستفهام ، نحو : أقام زيد أم عمرو؟

ولكنّ [٤٨ ب] تكون منفصلةً إذا كان بعدها جملة ^(١) [تكون حرف ابتداء ، وأم تكون منفصلةً إذا كان ما بعدها جملة] غير معادلة للهمزة ، فتقدر ببل والهمزة ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴾ ^(٢) ، تقديره : بل يقولون افتراه .

وكلّ الأسماء يُعْطَفُ بعضها على بعض ، وكذلك الأفعال ، إلا المضمراً الجروراً ، فلا يُعْطَفُ عليه إلا بإعادة الجار . وأما المضمّر المرفوع المتصل فلا يُعْطَفُ عليه إلا بتأكيد ^(٣) ، أو ما يسدُّ مسدَّ التأكيد .

(١) ما بين القوسين سقط من الأصل ، وظ ، وقد استكملته من الحصول ١٩٣ أ .

(٢) سورة يونس آية ٣٨ ، ومواضع أخرى من الكتاب الكريم .

(٣) في ظ : بالتأكيد .

الفصل العاشر

في البدل

وهو تفسيرُ اسمٍ باسمٍ ، يُقدَّرُ إحلالُهُ في محلِّ الأول .
وينقسم إلى أربعة أقسام : بدل الشيء من الشيء ، وهو ^(١) كَلْمَةٌ .
وبدل الشيء من الشيء ، وهو بعضه .

[٤٩ أ] وبدل الشيء من الشيء ، وهو مشتعلٌ عليه .
وبدل الغلط ، ولا يقع في كلامٍ فصيحٍ .

وتنتهى مسائل هذا الباب إلى ثمانى مسائل : ظاهرٌ من ظاهر ، ومضمرٌ من
مضمر ، وظاهرٌ من مضمر ، ومضمرٌ من ظاهر ^(٢) .

والظاهر : إما معرفة من معرفة ، أو نكرة من نكرة ، أو معرفة من
نكرة ، أو نكرة من معرفة .

فبدل الشيء من الشيء ، وهو كَلْمَةٌ ^(٣) : قوله تعالى : ﴿ اِهْدِنَا الصِّرَاطَ
الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾ ^(٤) ، وهذا بدل المعرفة من المعرفة .
وأما بدل النكرة من المعرفة ، فقوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ
كَاذِبَةٍ ﴾ ^(٥) ، فالناصية الأولى معرفة والثانية نكرة ^(٦) .

(١) في ظ ، والحصول ١٩٤ ب : وهو هو .

(٢) مثل المصنف لإبدال الظاهر ، ولم يمثل لإبدال المضمورات . وقد ذكرها ابن
إباز في الحصول ١٩٦ أ ، واستوفى أقسامها . (٣) في ظ ، والحصول : وهو هو .

(٤) الآيتان الأخيرتان من سورة الفاتحة .

(٥) الآيتان ١٥ ، ١٦ من سورة العلق .

(٦) لم يمثل المصنف لبديل المعرفة من النكرة ، وقد ذكره ابن إباز في الحصول

١٩٦ ب ، وهو قوله تعالى : « وإنيك لنهدي إلى صراط مستقيم صراط الله » الآيتان
الأخيرتان من سورة الشورى .

وأما بدل النكرة من النكرة [٤٩ ب] فتقول الشاعر^(١) :
 وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ
 ونظيره قوله تعالى: ﴿ وَغَرَّابِيبٌ سُودٌ ﴾^(٢) ، وهذا بدل النكرة من النكرة.
 وبدل الشيء من الشيء ، وهو بعضه ، قوله تعالى^(٣) : ﴿ وَوَلَّيْنَا عَلَى النَّاسِ
 حِجَّ الْبَيْتِ مَنِ (٤) اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ لَا دِفَاعٌ
 اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ﴾^(٥) .

وبدل الشيء من الشيء ، وهو مشتمل عليه قوله تعالى^(٦) : ﴿ وَمَا أَنَسَانِيَهُ
 إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾ ، ف﴿ أَنْ ﴾^(٧) أذكره ﴿ بدل من الهاء في ﴿ أَنَسَانِيَهُ ﴾ .

(١) هو كثير ، والبيت في ديوانه ٤٦ / ١

(٢) سورة فاطر الآية ٢٧ ، قال أبو عبيدة في مجاز القرآن ٢ / ١٥٤ في تفسير
 هذه الآية الكريمة : « مقدم ومؤخر ، لأنه يقال : أسود غريب » ، وقد وضع
 الجوهري في الصحاح (غ ر ب) مأخذ هذا التقديم والتأخير ، فقال : « وتقول : هذا
 أسود غريب ، أى شديد السواد ، وإذا قلت : غرايب سود ، تجعل السود بدلا من
 الغرايب ، لأن تواكيد الألوان لا تقدم » . (٣) سورة آل عمران ، الآية ٩٧

(٤) قال ابن إياز في المحصول ١٩٦ ب : « من استطاع » موضعه جر أو رفع ،
 فالجر على وجهين : الأول أن يكون بدلا من « الناس » بدل بعض من كل ، إذ المستطيع
 بعض الناس لا كلهم ، والثاني قال ابن برهان : وهو أن يكون بدل كل من كل ، والمراد
 بالناس الخصوص ، فهو مطابق لعدة المستطيعين ، لأن الله تعالى لا يكلف الحج إلا من
 يستطيعه ، والرفع على أن يكون فاعل « حج » و « حج » مضاف إلى المفعول .

(٥) سورة البقرة ٢٥١ ، والحج ٤٠ ، و « دفاع » بألف بعد الفاء ، وردت هكذا
 في الفصول ، والمحصل ١٩٦ ب ، وشرح الخوي ١٦٠ ب ، وهي قراءة نافع وأبي
 جعفر ويعقوب ، ووافقهم الحسن ، وهو حينئذ مصدر « دفع » الثلاثي ، نحو كتب
 كتابا . ويجوز أن يكون مصدر « دافع » كقاتل قتالا ، إتخاف فضلاء البشر ص ١٦١

(٦) سورة الكهف ، الآية ٦٣

(٧) البدل هنا هو المصدر المؤول من « أن والفعل » والتقدير : وما أنساني
 ذكره إلا الشيطان ، تفسير القرطبي ١١ / ١٤

البَابُ الْخَامِسُ

في فصول متفرقة

وهي عشرة : العدد وما [٥٠ أ] يلتحق به ، والمذكر مع المؤنث ، والتصغير ، والنسب ، والمقصور مع الممدود ، والهجاء مع الإمالة ، وأبنية الأسماء مع الأفعال والمصادر ، والتصريف ، والوقف والحكاية ، والإدغام ، وضرائر الأشعار . على سبيل الاختصار . والله أعلم .

الفصل الأول

في العدد وما يلتحق به

وهي آحاد وعشرات ومئون^(١) وألوف .

فالعدد^(٢) من الثلاثة إلى العشرة بإثبات الهاء في المذكر ، وحذفها من^(٣) المؤنث ، كقوله تعالى : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَازِينَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾^(٤) ، فأثبت الهاء في المذكر ، وحذفها من المؤنث .

وقد يُضاف [٥٠ ب] إلى جمع القلّة إن أمكن ، وجموع القلّة جُمعت في قول

بعضهم :

بِأَفْعَلٍ ثُمَّ أَفْعَالٍ وَأَفْعَلَةٍ وَفِعْلَةٍ يُعْرِفُ الْأَدْنَى مِنَ الْعَدَدِ^(٥)

(١) في المحصول : ومئات .

(٢) في المحصول : فالجمع .

(٣) في ظ : « في المؤنث » ، هنا وفي الموضوع التالي .

(٤) الآية السابعة من سورة الحاقة .

(٥) البيت في الأشباه والنظائر ٢ / ١٣٦ من غير نسبة ، والرواية هناك :

بأفعل وبأفعال وأفعلة وفعلة يعرف الأدنى من العدد =

فإذا تجاوزت العشرة ركبّت^(١) مع النيف ، فنقول : أحد عشر رجلا ،
 وإحدى عشرة امرأة ، وأما اثنا عشر : فمعرّب صدره ومبني عجزه ، فنقول :
 اثنا عشر رجلا ، واثنتا عشرة امرأة [يعرّب الصدرُ إعرابَ المثني]^(٢) .
 وأما ثلاثة عشرَ إلى تسعة عشرَ : فثبت الهاء في صدره وتحذفها من
 عجزه ، والمؤنث بالعكس .

وفي عشرين يستوى المذكر والمؤنث .

وأما الأحاد التي تعطف [٥١ أ] على العقود فقد تقدّم ذكرها .

وتفسير العدد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين بمفرد منصوب .

= وهذه الرواية أيضا في حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٢ / ٣٠٠ ، وخاتمة
 المصباح المنير ، للفيومي ص ١٠٧٤ ، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروز ابادي ص ١٥٠
 والبيت مع بيتين آخرين ، في كليات أبي البقاء ، ص ٢٤٢ (فصل الجيم) من غير
 نسبة ، قال :

جمع السلامة منكورا يراد به من الثلاث إلى عشر فلا تزد
 وأفعل ثم أفعال وأفعلة وفعلة مثله في ذلك العدد
 كأفلس وكأثواب وأرغفة وغلّة فاحفظنها حفظ مجتهد

وقد أنشد البغدادي في الخزانة ٣ / ٣٠٠ البيت الشاهد مع بيت آخر هو :

وصالم الجمع أيضا داخل معها فهذه الخمس فاحفظها ولا تزد
 ونسبهما لأبي الحسن الذباج ، من نحاة إشبيلية .

ثم وجدت البيتين مع بيت ثالث ، هو :

سوى الثلاث التي الفراء قال بها دون النحاة ولم تحفظ لمجتهد

بآخر كتاب « التبصرة في النحو » للصيمري ، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط ،
 برقم ٣٣٢ ق ، رأيت أثناء رحلتي الثانية إلى المغرب الأقصى ، صيف عام ١٩٧٥ م .
 (١) في ظ : معها . (٢) سقط من ظ .

وأما المائة فتضاف إلى واحد، فتقول: مائة درهم، وهي مؤنثة، فتحذف
الهاء من العدد المضاف إليها، فتقول: ثلاثمائة، وثلاث مئتين.

وأما الألف فمذكر، فتقول: ثلاثمائة ألف رجل، وثلاثة آلاف امرأة.

ومن العدد التاريخ، وهو بالليالي دون الأيام، فتقول: كتبته لغزوة^(١)
شهر كذا، وغزوة كل شيء: أوله، ثم: كتبته لليلتين خلتا، ولثلاث خلون،
إلى العشرة، ثم لإحدى عشرة ليلة خلت، إلى أربع عشرة ليلة خلت.

وفي خمس عشرة تقول: كتبته لمنتصف [٥١ ب] شهر كذا، وانتصاف شهر

كذا، ثم: لأربع عشرة ليلة بقيت، إلى إحدى عشرة ليلة بقيت، ثم تقول:

كتبته لعشر بقين، ولثمان بقين، ومن الكتاب من يحتز^(٢) فيقول: إن

بقين^(٣)، ثم يقول: كتبته لسرار^(٤) شهر كذا، ثم في سلع شهر كذا.

وإذا أردت تعريف العدد، ففي الأحاد والمئين والألوف، تُعرف المضاف

(١) في هذا الموضع كلام طيب وتحقيق جيد للحريري في درة العواص ص ٧٥، ٧٦

(٢) كذا في الفصول، ومثله في شرح الخوي ١٦٧ ب، وفي المحصول ٢٠١ أ: «يتحري»،

وجاء بحاشية ظ: قوله «إن بقين» احتراز، لئلا يكون الشهر ناقصا فيكون الباقي
من الشهر دون ما ذكر.

(٣) قال الخوي في الشرح: لجواز أن يكون الشهر تسعا وعشرين، فلا يكون

الباقي عشر ليال مثلا، فيقال: لعشر إن بقين، والفقهاء يختارون هذه العبارة تحرياً

في الصدق وتحرياً من الكذب، وأهل العربية يختارون الأول اعتماداً على فهم المعنى،

فإنك إذا قلت: كتبته لعشر بقين من الشهر علم أن المراد أن ذلك بتقدير أن يكون

الشهر تاماً.

(٤) سرار الشهر: آخره، وهو آخر ليلة يستمر الهلال بنور الشمس.

إليه ، فنقول : ثلاثة الأثواب ، ومائة الدرهم ، قال الشاعر^(١) :
 مازال منذ عقدت يده إزاره فَمَا فَادْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ
 وفي المركب تُعْرَفُ الْأَوَّلَ ، فنقول : الأحد عشر درهما ، وإن شئت عرّفتهما ،
 فنقول : [٥٢ أ] الأحد العشر درهما ، ولا يجوز تعريف الدرهم ، لأنه تمييز ،
 وكذلك المعطوف في أحد وعشرين .

وإذا بنيت اسم الفاعل من العدد وأتيت بعده بما هو من لفظه أضفت ،
 فنقول : ثانی اثْنَيْنِ ، وثالثُ ثَلَاثَةٍ ، أى^(٢) [هو] أحد اثنين ، وأحد ثلاثة .
 وإن أتيت بعده بما ليس من لفظه نوّنت ونصبت ، فنقول : ثالثُ اثْنَيْنِ ،
 ورابعُ ثَلَاثَةٍ ، فتجريه مجرى اسم الفاعل .
 وفي المركب تبنى الجميع على الفتح ، فنقول : حادى عشرَ أحدَ عشرَ ،
 وإن شئت : حادى [أحدَ] عشرَ .

(١) هو الفرزدق يمدح يزيد بن المهلب ، والبيت في ديوانه ص ٣٧٨
 وقال ابن إياز في الحصول ٢٠١ ب : وعنى بقوله « منذ عقدت يده إزاره » حال
 الصغر ، وعنى بخمسة الأشبار القبر ، أى مازال أميراً منذ عقل إلى أن مات ، وانظر
 المقتضب ١٧٦ / ٢

(٢) زيادة من الحصول ٢٠٢ أ .
 (٣) تكملة لازمة من الحصول ٢٠٢ ب ، والمقتضب ١٨٢ / ٢ . وقول المصنف : « وإن شئت
 حادى أحد عشر » عطفاً على ما سبق يقتضى أنه مبنى على الفتح ، لكن المبرد ذكر فى
 المقتضب أنه يعرب ، ويحسن إن أورد سياقه كله ، قال : « فإذا جاوز العقد الأول فإن القياس
 على المذهب الأول - وهو : هذا ثالث ثلاثة ورابع أربعة ، أى أحد ثلاثة وأحد أربعة -
 أن تقول : هذا حادى عشر أحد عشر ، وخامس عشر خمسة عشر ، ولكن العرب تستثقل
 إضافته على التمام لطوله فيقولون : هذا حادى أحد عشر ، وخامس خمسة عشر ، فيرفعون
 الأول بما يرفعه وينصبونه بما ينصبه ، ويخفضونه بما يخفضه لأنه معرب ، وإنما منهم من
 بنائه أن ثلاثة أسماء لا تجمل اسماً واحداً فى غير الإضافة » . انتهى كلام المبرد . =

وتما يلتحق بالعدد الكِنَايَةُ ، وتنقسم على مَرَاتِبِ العدد ، فإذا قال : كذا دراهم ، فتنفسره ^(١) بعددٍ قليلٍ مضافٍ إلى جمع القِلَّةِ ، وهو من الثلاثة إلى [٥٢ ب] العشرة ، والثلاثة أقلها .

فإذا قال : كذا كذا ^(٢) درهما ، فيفسر ^(٣) بمركب ، وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر ، وأحد عشر أقلها .

فإذا قال : كذا درهماً ، فتنفسره بالعُقُودِ ، وهو من العشرين إلى التسعين ، والعشرون أقلها .

فإذا قال : كذا وكذا درهماً ، فتنفسره بعددٍ معطوف ، وهو من أحد وعشرين إلى تسعة وتسعين ، وأحد وعشرون أقلها .

فإذا قال : كذا درهمٍ ، فتنفسره بعددٍ يضاف ^(٤) إلى المفرد ، وهو المائة والألف ^(٥) .

= وفي سيبويه ٢ / ١٧٢ مزيد تفصيل ، ومسألة « ثالث عشر ثلاثة عشر » من المسائل الخلافية ، وقد تكلم عليها ابن الأنباري في الإنصاف ص ١٩٩ كما أشار محقق المقتضب . وقد رأيت في ص ٣٢٢ من طبعة الإنصاف التي عندي .

(١) في ظ : فتنفسره .

(٢) في الحصول : « كذا وكذا » . وما في الفصول مثله في المغني ١ / ٢٠٥ ، وصورة « كذا وكذا » بالعطف سيندكرها المصنف بعد . وقال ابن مالك في التسهيل ص ١٢٥ :
وقل ورود « كذا » مفرداً أو مكرراً بلا واو . ونقل ذلك عنه السيوطي في اللمع ٢ / ٧٦

(٣) في ظ ، و الحصول : فتنفسره .

(٤) في الحصول : مضاف .

(٥) قال ابن إياز في الحصول ٢٠٣ ب : « هذا ظاهر ، وكلام المصنف جار على مذهب أصحاب الإمام الأعظم أبي حنيفة رضى الله عنه ، نعم ذكر الغزالي في الوسيط ما يخالفه ، ولا بأس بذكره على سبيل الفائدة ، وهو أنه إذا قال : له على كذا ، فكأنه =

وهن الكناية الجارية مجرّى العدد: كم، إذا كان استهما ، فيقع^(١) موقع
[٥٣ أ] العشرين ، فينتصب ما بعده على التمييز ، فتقول : كم غلاماً ملكت ؟
وإن كان خبرياً أُجرى مجرّى العشرة ، فتجرّ ما بعده ، فتقول : كم غلامٍ ملكت .

= قال : له على شيء ، فيقبل منه تفسيره بكل ما يطلق عليه ذلك ، وإذا قال : كذا كذا ،
فهو تكرر ، وإذا قال : كذا وكذا ، فهو كقوله : شيء وشيء ، فقد جمع بين مبهمين ،
وإذا قال : كذا درهم ، يلزمه درهم واحد ، وكذلك إذا كرر ، فقال : كذا كذا درهم ،
وإذا عطف ففيه قولان : أحدهما أنه يلزمه درهم واحد ، وكأنه بين للمبهمين بشيء واحد ،
والآخر أنه يلزمه درهماً ، لأنه فسر أحدهما وأغنى عن تفسير الآخر ، وقال بعضهم :
إذا قال كذا وكذا درهماً ، بالنصب ، لزمه درهماً ، وبالرفع درهم واحد . وفيه نظر .
انتهى كلام ابن إياز .

وقول المصنف : « كذا درهم » بالإضافة فيه متابعة صريحة للكوفيين ، قال ابن
هشام في النفي ٢٠٥/١ مبحث « كذا » : « الثاني [من مخالفة كذا لأى] : أن تمييزها
واجب النصب ، فلا يجوز جره بمن اتفقا ولا بالإضافة ، خلافاً للكوفيين ، أجازوا في
غير تكرر ولا عطف أن يقال : « كذا ثوب ، وكذا أثواب » قياساً على العدد الصريح ،
ولهذا قال فقهاؤهم : « إنه يلزم بقول القائل : « له عندي كذا درهم » مئة ، وبقوله :
« كذا درهم » ثلاثة ، وبقوله : « كذا كذا درهماً » أحد عشر ، وبقوله : « كذا
درهماً » عشرون ، وبقوله : « كذا وكذا درهماً » أحد وعشرون ، حملاً على المحقق
من نظائرهن من العدد الصريح ، ووافقهم على هذه التفاصيل - غير مسألتي بالإضافة -
المبرد والأخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور ، وهم ابن السيد فنقل اتفاق
النحويين على إجازةهما أجازة المبرد ومن ذكر معه . هذا وقد ذكر السيوطي في الأشباه
والنظائر ٤ / ١١٨ قول الكوفيين في هذه المسألة ، ونص على أن ابن معطى تابعهم
على هذا في فضوله .

(١) في المحصول : يقع .

وإن وقع كم على المرار^(١) رفعت ، تقول : كم غلام^(٢) ملكته ، وبنشد
هذا البيت على ثلاثة أوجه^(٣) :

كم عمّة^(٤) لك يا جرير وخالة^(٥) فدعاء^(٦) قد حابت على عشاري

الفصل الثاني

في المذكر والمؤنث

فالأصل في الأسماء التذكير ، وإنما التأنيث فرع عنه^(٥) .

ثم المؤنث على ضربين : مؤنث بعلامة ، ومؤنث بغير علامة .

فعلامة التأنيث على أقسام : التاء التي تبدل في الوقف هاء ، والألف المقصورة ،

في نحو : [كسرى]^(٦) و[سكرى]^(٧) ، وجرحى ، والألف المدودة ، نحو : حمراء ،

[وأنبياء]^(٨) ، والتاء في الفعل ، نحو : قامت وقعدت ، والنون في جمع [٥٣ب]

(١) في الحصول ٢٠٤ ب : « المرآت » . وما في الفصول مثله في شرح الخوي ١٧٢ ب .

(٢) قال ابن إياز في الحصول : غلام : مرفوع بالابتداء ، وملكته : جملة فعلية خبره .
ومفسر « كم » محذوف ، والتقدير : كم مرة . فكم على هذا منصوب على الظرف بالفعل
بمدها ، ويجوز أن تكون منصوبة على المصدر ، أى : كم ملكا غلام ملكته ، ويجوز
أن يكون « ملكته » صفة لغلام ، والخبر محذوف ، والتقدير : كم لك غلام مملوك .

(٣) البيت للفرزدق . وهو في ديوانه ص ٤٥١ ، والنقائض ١ / ٣٣٢

(٤) قال المبرد في المقتضب ٥٨/٣ : « فإذا قلت : كم عمّة ، فعلى معنى : رب عمّة ، وإذا
قلت : كم عمّة ، فعلى الاستفهام ، وإن قلت : كم عمّة ، أو قمت « كم » على الزمان ، فقلت
كم يوماً عمّة لك وخالة قد حابت على عشاري ، وكم مرة ، ونحو ذلك » وفي مغنى اللبيب
١ / ٢٠٢ ، وجمع الهوامع ١ / ٢٥٤ توجيهات هذه الأعراب الثلاثة .

(٥) فى ظ ، والحصول : عليه .

(٦) ليس فى ظ ، والحصول .

(٧) زدت الواو ليلتئم الكلام .

(٨) ليس فى ظ .

المؤنث : نحو : ضَرَبْنَ ، والتاء المكسورة^(١) ، نحو : أنتِ ، والياء في هذِي^(٢) ،
والهاء في هذه ، التي هي تُبَدَّلُ^(٣) من الياء في هذِي .

وغير الحقيقي^(٤) : الذي ليس له خِلْقَةٌ يُعْرَفُ بِهَا ، وإنما تثبت^(٥) [علامته]
في الفعل المسند^(٦) إليه ، وبالإخبار^(٧) عنه ، أو في صفته^(٨) ، أو في تصغيره ،
نحو قولك في عين : عَيِّنَةٌ .

وما كان في الحيوان مُزْدَوِجًا ، فالغالب^(٩) عليه التأنيث ، إلا الحاجبين
والمُنْتَحَرَيْنِ ، والله أعلم .

(١) في ظ : والكسر في أنت . وقال ابن إياز في الحصول ٢٠٥ ب : وقوله :
« والتاء المكسورة » الذي وجدته هو أن بعضهم قال : الكسرة تكون علامة للتأنيث ،
نحو أنت ، والمصنف قال : التاء المكسورة ، ولا بأس به .

(٢) قال ابن إياز : قوله : « والياء في هذِي » ، وقد سبقه إليه الزمخشري في
مفصله ، وليس الأمر على ما ظنا ، بل الياء عين الكلمة ، والتأنيث معلوم من الصيغة ،
وأما الكوفي فيستقيم ذلك على مذهبه ، لأن الاسم عنده الدال ، والألف زائدة لتكبير
الكلمة ، فكذلك تكون الياء في « هذِي » زائدة ، فاعرفه . (٣) في ظ : بدل .

(٤) قال ابن إياز في الحصول : المصنف لم يتعرض في أول هذا الفصل للحقيقي حتى
يقول : وغير الحقيقي ، والظاهر أنه يريد بغير الحقيقي المؤنث الذي ليست فيه علامة
لأنه قسم ما فيه علامة . وعنى بالخلقة : العلامة ، ألا تراه قال : وإنما تثبت في الفعل المسند
إليه . انتهى كلام ابن إياز ، وأقول : قوله : « وعنى بالخلقة : العلامة » إنما بناه على سقوط
كلمة « العلامة » من نسخته من النصول ، كما يتضح من التعليق الآتي .

(٥) سقطت من ظ ، والحصول . وانظر التعليق السابق .

(٦) نحو : قامت هند .

(٧) في الحصول : « أو الإخبار » . وهو أولى ليناسب ما بعده . ومثال الإخبار

عنه : الشمس طالعة . (٨) نحو : هذه عين واسعة .

(٩) في الأصل : « والغالب » ، وأثبتته بالفاء من ظ ، والحصول ، وشرح الخوي ،

وهو أنسب .

الفصل الثالث

في التصغير

والتصغير : أن تأتي إلى الاسم فتضم أوله وتفتح ثانيه ، وتلحق ياء التصغير ثالثة ، ساكنة ، وتكسر ما بعدها ، إلا أن يكون حرف إعراب ، أو فيه هاء [٥٤ أ] للتأنيث ، أو ألفه الممدودة أو المقصورة ، أو ألف أفعال ، أو ألف فعلا ن .

وأبنية التصغير ثلاثة : فَعِيلٌ ، وَفَعِيلٌ ، وَفَعِيلٌ ، كَفُلَيْسٍ ، وَدُرَيْهِمٍ ، وَدُنَيْنِيرٍ .

ففعيلٌ : هو تصغير كل بناء ثلاثي .

وففعيلٌ : هو تصغير كل بناء رباعي ، أو خماسي حذف منه ولم يعوّض^(١) .

وففعيلٌ : هو تصغير كل بناء زاد على أربعة أحرف قبل آخره حرف مدٍّ ولبين ، أو حذف منه وءوؤض ، تقول في تصغير سفَرَجَل : سفِيرَجٌ ، إذا لم تعوّض منه ، فإن عوّضت قلت : سفِيرِجٌ .

وإن كان زائدا على خمسة أحرف حذفته ، فتمول في قبعَثري : قُبَيْعَثٌ .

وإن كان فيه زائدان حذفتهما فائدةً ، فتمول في نحو : مُكْتَسِبٌ : مُكَيْسِبٌ .

وإن كان ناقصا [٥٤ ب] عن ثلاثة أحرف رددت ما حذف منه ،

إن^(٢) كان في أوله : تقول في عِدَّة : وُعَيْدَةٌ ، وَأَعْيِدَةٌ .

(١) في المحصول : ولم يعوض عنه .

(٢) في الأصل : « وإن » وأسقطت الواو كما في ظ ، والمحصول ، وهو أنسب لنظم

وإن كان في وسطه رددته ، فتمول في سنة ^(١) : سَنِيَّةٌ وَسُنِّيَّةٌ .

(١) قال ابن إياز في المحصول ٢٠٨ ب: وتمثيل المصنف بسنة فيما حذف وسطه غلط، لأنه محذوف اللام ، فمن قال : سنوات ، فلامها وار ، وتصغيرها سنية ، ومن قال : سنهات ، فلامها هاء وتصغيرها : سنية .

وقال الخوي في شرح الفصول ١٨٠ أ : ولم يمثل المصنف لمحذوف العين ، بل ذكر هنا ما حذف وسطه ، كسنة ، ولم يرد بالوسط العين بل الحشو ، لأن المحذوف من سنة لامها ، وجعلها وسطا لوقوعها قبل هاء التانيث حشوا . انتهى كلام ابن إياز والخوي . وأقول :

هذا خطأ وقع فيه ابن معطى وابن إياز والخوي ، أما خطأ ابن معطى فلا أنه مثل لما حذف وسطه بسنة ، والصواب في هذا المثال : « سه » بالسين والهاء ، كما في همع الهوامع ٢ / ١٨٧ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤ / ١٦٧ . ويقال في تصغير : « سه » : « ستيه » برد العين ، وهى التاء ، والسه : الاست ، وفي الحديث : « العين وكاء السه » ، قال ابن الأثير في النهاية ٢ / ٤٢٩ : « السه : حلقة الدبر ، وهو الاست ، وأصلها : سته ، بوزن فرس ، وجمعها أستاه ، كأفراس ، فحذفت الهاء وعوض منها الهمزة ، فقليل : است ، فإذا رددت إليها الهاء ، وهى لامها وحذفت العين التى هى التاء انحذفت الهمزة التى جىء بها عوض الهاء ، فتقول : سه ، بفتح السين ، ويروى في الحديث : « وكاء الست » بحذف الهاء وإثبات العين ، والمشهور الأول .

وقد كنت جوزت أن يكون ما في الفصول من قوله : « سنة » من تصحيفات النساخ وقد ردني عن ذلك ما ذكره ابن معطى من قوله في التصغير : « سنية وسنيهة » فهذا مما ينصرف إلى « سنة » لا محالة ، ومن عجب أن المصنف ذكره على الصواب ، فقال في ألفيته ص ٥٤ :

وكل محذوف إذا ما صغرا يرد للأصل فقل مصغرا
وعيدة يديّة شويّه ثبية عضية ستيه

أما خطأ ابن إياز والخوي فلا أنهما لم يتنبها إلى ما في تمثيل المصنف من تصحييف ، وأما قول الخوي : « ولم يمثل المصنف لمحذوف العين » فهو مدفوع بقول المصنف بعد : « وفي مذ : منيد » ، فهذا هو مثال محذوف العين ، ولكن يبدو أن هذا المثال سقط من نسخة الخوي من الفصول ، كما سقط من « محصول » ابن إياز . واعتذار الخوي بقوله : « ولم يرد بالوسط العين بل الحشو » واضح التكلف .

(١) [وفي مُذُّ : مُنَيْذُ] .

وكذلك إن كان في آخره ، فتقول في أب : أُبِيُّ ، وفي فَمٍ : فُؤِيهِ ،
وذُوِي مالٍ .

وكلُّ مؤنَّث على ثلاثة أحرف ، ليست فيه علامة التأنيث ، فإنك تردُّ إليه
الهاء في تصغيره (٢) ، إلا في ستة مواضع : القَوْسُ ، والناَب (٣) ، والدَّرْع (٤) ،
والْحَرْبُ ، والعَرَبُ ، والعَرِسُ .

(١) سقط من ظ ، والحصول .

(٢) مثل : عيينة وأذينة ، في تصغير عين وأذن .

(٣) المقصود بالناَب هنا : الناقة المسنة ، كما في شرح الخوي ١٨٠ ب ، قال : « وأما
الناَب الذي هو أحد الأسنان فمذكر ، وفي كلام ابن بابشاذ ما يشعر بأنه يوهم أنه مؤنث
وأنه المستثنى في التصغير ، حيث قال في الاعتذار عن عدم رد الهاء في تصغير هذه المستثنيات :
فالقوس : عود ، والدرع : قميص ، والناَب : سن » ، وقال الجوهرى في الصحاح
(ن ب) ٢٣٠/١ : الناَب : المسنة من النوق . . . والتصغير نيب ، يقال : سميت بذلك
لطول ناها : فهو كالصفة ، فلذلك لم تلحق الهاء ، لأن الهاء لا تلحق تصغير الصفات .
وانظر البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ، لأبي البركات الأنبارى ص ٧٢ ، ٨٤ .
(٤) قال الخوي في شرح الفصول : وأما الدرع فالمراد بها درع الحديد ، لأنها
مؤنثة ، قال الشاعر :

والدرع لا أبغى بها نثرة كل امرئ مستودع ماله

وقد قالوا في تصغيرها : دريع ، وأما الدرع بمعنى القميص ، فهو مذكر ، فليس هو
المراد هنا ، وقد نقل جماعة من أهل اللغة أن درع الحديد يذكر ويؤنث ، واستشهدوا
بقول الشاعر :

مقلصا بالدرع ذى التفضن يمشى العرضى في الحديد المتقن

فعلى هذا يكون تصغيره على لغة تذكيره ، فلا يصح استثنائه ، وانظر اللسان (درع)

وشدّ في هذا الباب تصغيرُ الترخيم ، تقول في أزهر : زُهَيْرٌ^(١) .
وتصغيرُ المُبهمات بفتح أولها وإلحاق ألفٍ^(٢) في آخرها ، تقول في هذا :
هاذِيَا ، وفي التّي : اللَّتِيَا .

الفصل الرابع

في النسب

[٥٥ أ] وهو أن تعزّو الاسم إلى أب أو قبيلة أو حى أو صناعة ، بياء
مشددة في آخر الاسم ، مكسور ما قبلها ، وقد يعوّض عن إحدى الياءين
ألفٌ ، فتقول في يَمَنِيٍّ : يَمَانٍ ، وكذلك في شامِيٍّ : شَامٌ ، ولا يجوز^(٤) التشديد
مع الألف ، لأنه جَمْعٌ بين العَوَاضِ والمُعَوَّضِ عنه .

وبين ياء النسب وهاء التأنيث شبهة ، لأنها^(٥) للفرق بين الواحد والجمع ،

(١) قال ابن إياز في الحصول ٢٠٩ ب : وفي قوله : « وشد » نظر ، لأنهم لم
ينصوا على شدوذ هذا .

وقال الخوي في شرح الفصول ١٨١ ب : وإنما شد لما يؤدي إليه من اللبس ، ألا
ترى أن تصغير أزهر وزاهر ومزهر ، صيغة واحدة ، وهي : زهير ، بخلاف التصغير
الآخر ، فإنك تقول فيه ، في أزهر : أزهر ، وفي زاهر : زوهر ، وفي مزهر : مزهير ،
وفي زهر : زهير .

وانظر الفقرة (١٤) من آراء ابن معطى ، في الدراسة ص ٧١ .

(٢) في الفصول وشرحها للخوي : « ياء » ، وأثبت الصواب من الحصول ، والمقتضب

٢ / ٢٩٠ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٩٠

(٣) قال في الحصول : أتى بقدر للتقليل ، لأن ذلك قليل .

(٤) قال ابن إياز في الحصول ٢١١ أ : يريد على الختار ، وإلا فقد حكى الجمع بينهما

أبو الخطاب ، وأنشد المغربي في شرح الجمل :

فتصبح في أكناف مكة آمنة كأنك جار اليماني تبع

(٥) في ظ : لأنهما .

فتقول: رُومٌ، للجنس، ورُوميٌّ، للواحد، كما تقول: تَمْرٌ، للجنس، وللواحدة: تَمْرَةٌ، وتكون للمبالغة في الوصف، كأحمرى^(١)، كما تكون الهاء للمبالغة في الصفة، نحو: عَلَّامة ونَسَّابة .

وتلحق الياء، لا للنسب فيه، تقول: بُحْتِي وكُرَيْسِي، كما تلحق الهاء بمعنى التأنيث، لا للتأنيث في نحو: [٥٥ ب] ظُلْمَةٌ وغُرْفَةٌ، فلذلك إذا ألحقت ياء النسب لما فيه هاء التأنيث حذفت، فتقول في المنتسب إلى مكة: مَكِّيٌّ، وإن ألحقت هاء التأنيث فتقول: مَكِّيَّةٌ، لأن الهاء وقعت بعد ياء النسبة .
(٢) [وما كان على وزن فعِلٍ، فإنك تفتح وسطه فتقول: نَمْرِيٌّ] .

وما كان على وزن فعيلة، أو فعيلة، أو فعولة، فإنك تحذف الهاء مع حرف المدّ واللين، فتقول في حنيفة: حَنَفِيٌّ، وفي جهينة: جَهْنِيٌّ، وشنئي: شَنْئِيٌّ .

فإن لم تكن فيه الهاء أثبت الياء، فتقول في قرشي: قُرَيْشِيٌّ^(٣)، قال الشاعر^(٤):

بِكُلِّ قُرَيْشِيٍّ عَلَيْهِ مَهَابَةٌ سَرِيعٍ إِلَى دَاعِي النَّدَى وَالتَّكْرُمِ

(١) في الأصل، وشرح الخوي ١٨٤ ب: «كرومي»، وهو خطأ، أثبت صوابه من المحصول، وجاء الكلام في ظهركذا: وتكون للمبالغة في الصفة نحو علامة ونسابة وأحمرى ودواري .

(٢) سقط من ظ، وسيأتي قريباً .

(٣) في الفصول: «قرشي»، وأثبتته على الصواب من المحصول ٢١٢ أ، وشرح

الخوي ١٨٥ أ .

(٤) هو يزيد بن عبد اللدان، كما في اللسان (ع ي ن) ١٧ / ١٧٥، والبيت في اللسان (ق ر ش) ١ / ٢٢٦ من غير نسبة، والذي هداني إلى نسبه إلى يزيد أن صاحب اللسان أنشد في مادة (ق ر ش) مع البيت محل الشاهد هذا البيت: =

وإن سُمِحَ بالحذف فذلك شاذٌّ، كقولهم: [عُمَيْرِيَّ] ^(١) فُرْشِيَّ ، وَهُذَلِيَّ ،
وَتَقْمِيَّ ، كما أن إثبات الياء في الأول شاذٌّ ، كقولهم : عُمَيْرِيَّ ، في عُمَيْرَةَ .
وما كان معتلاً ^(٢) ، [٥٦ أ] نحو : حُوَيْرَةَ ، أو مضاعفاً نحو : عَزَيْرَةَ ،
فإنه تثبت فيه الياء والواو .

^(٣) [وما كان على وزن فَعَلٍ ، نحو : شَقِيرٍ ، وَتَمِيرٍ ، فإنه يفتح وسطه ، فتقول :
شَقَرِيَّ ، وَتَمَرِيَّ] ، وكذلك ما كان على وزن عَلِيٍّ ، وَصَبِيٍّ ، تحذف إحدى
اليامين ، فيبقى على مثال : عَمِّ ^(٤) وشَجٍّ ، فتفتح ، ثم تقلب الياء ألفاً ، فتصير
مثل رَحِيٍّ ، ثم تقلب الألف واواً ، فتقول : عَلَوِيٌّ ، وَرَحَوِيٌّ ، وكذلك تفعل
في المحذوف ^(٥) ، نحو : أَبٍ ^(٦) .

وإن كان المقصور والمنقوص على أربعة أحرف ، كان لك الحذف والإبدال
واوًا ، كقولك : قَاضِيٍّ ، وَمُوسِيٍّ ، وَإِنْ شِئْتَ : قَاضَوِيٍّ وَمُوسَوِيٍّ .

= ولسكنها أَعْدُو عَلَى مَفَاضَةٍ دَلَّاصَ كَأَعْيَانِ الْجِرَادِ الْمُنْظَمِ

ثم أنشد هذا البيت مرة أخرى في (ع ي ن) ونسبه إلى يزيد بن عبد اللدان ،
كما أثبت .

وقد أنشد سيديويه البيت في الكتاب ٢ / ٧٠ من غير نسبة ، وكذا جاء غير منسوب
في الصحاح (ق ر ش) ١٠١٦ ، والإيضاح ٣٥٠
(١) تكملة من ظ .

(٢) أى عينه حرف علة ، كما قال الخوي في الشرح ١٨٥ ب .

(٣) ما بين القوسين سقط من الحصول ٢١٢ ب ، وقد سبق قبل سطور ، وفيها هنا
زيادة تمثيل .

(٤) في الفصول : « عمى وشجى » ، وأثبت الصواب من حاشية ظ ، والحصول ٢١٢

ب ، وشرح الخوي ١٨٦ أ ، والمقتضب ٣ / ١٤٠

(٥) أى المحذوف اللام ، كما نبه عليه ابن إياز في الحصول .

(٦) فتقول : أبوى .

وإن زاد على الأربعة وجب [٥٦ ب] الحذف ^(١) .

وإن نسبت إلى الجمع رددته إلى الواحد ^(٢) .

وإن نسبت إلى المركب ، أو المضاف حذفت الثاني ، [وقد يُنسب إلى الثاني إذا كان أشهر ، نحو : زُبَيْرِي ، في ابن الزُّبَيْرِ] ^(٣) وقد يركب منهما جميعا ، وهو شاذٌ ، كقولهم : حَضْرَمِيٌّ ، وَعَبْدَرِيٌّ ، قال الشاعر ^(٤) :

* وَتَضَحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ *

الفصل الخامس

في المقصور والمدود

وكلاهما يُعرَف قِياساً وسماعاً .

فمن أقيسة المقصور أن يكون مصدرًا لَفْعِلَ يَفْعَلُ ، نحو صَدِي يَصْدِي ،
والمصدر : الصَّدَى ، وهو مقصور ، وكذلك هَوِي يَهْوِي هَوًى ، وعمى يَعْمَى ،
وعَمَى ، وبأبه .

ومنها أن يكون جمعه على أفعال ، نحو : أَرْجاء ، فالواحد : رَجًا ، مقصور .

(١) نحو : مصطفي ، كما في الحصول .

(٢) هنا بحث طيب للدكتور مصطفى جواد ، في كتابه : المباحث اللغوية في العراق ،

ص ٢٥ وما بعدها .

(٣) ما بين القوسين ليس في الحصول .

(٤) هو عبد ينوث بن وقاص الحارثي . وعجز البيت في ظ :

* كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا *

والبيت من قصيدة طويلة في المفضليات ص ٣١٥ بشرح ابن الأنباري .

وانظر معنى اللبيب ٣٠٧ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٨٦ ، والمختصب ١ / ٦٩ ،

وهو بيت كثير الدوران .

ومنها المشدّد ، نحو : فَعَبَلِي ، كقول عُمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : [٥٧ أ] « لولا الخَلِيفِي لَأَذَنْتُ » (١) .

ومنها أن يكون اسمَ مفعول ، أو مصدرًا زاد على ثلاثة أحرف ، نحو : مُشْتَرِي ، ومُضْطَي ، ومنها ما هو من أنواع المَشَى ، كالتَهَقْرَى ، والْحَوْزَلَى ، والْحَيْكَى ، والبَشَكَى ، والمَرَطَى ، وكذلك فَعَلَى (٢) ، كِبَرَدَى .

ومن أقيسة الممدود : أن يكون مصدرًا لَفَعَل ، كَأَعطَى إعطاءً ، وكذلك مصدر جميع ما زاد على ثلاثة أحرف ، نحو : رامَى رِمَاءً ، واستَدَعَى استدعاءً . ومنها ما كان على فُعال ، من الأصوات ، كالعُواء ، والدُّعاء ، والبُكاء ، وقد يُقصر البكاء ، على معنى الحُزْنِ (٣) .

(١) ذكره ابن الأثير في النهاية ٢ / ٦٩ ، وروايته : « لو أظقت الأذان مع الخليفة لأذنت » ، قال ابن الأثير : الخليفة بالكسر والتشديد والقصر : الخلافة ، وهو وأمثاله من الأبنية ، كالرميا ، والدليلا : مصدر يدل على معنى الكثرة ، يريد به كثرة اجتهاده في ضبط أمور الخلافة وتصريف أعضتها .

(٢) في الفصول : « الفعلي » ، وأثبتته بغير أل من المحصول ، ومن عبارة المصنف نفسه في الألفية ص ٦٠ ، قال :

كمثل مستدعى كذاك فعلى كأجلى وبردى وعملى

(٣) في المحصول ٢١٥ ب : « قال الخليل : الذين قصره لم يعملوه صوتا ، وإنما جعلوه كالحزن » ، قال ابن إياز : وجاء الجمع بينهما في بيت أنشده أبو زكريا [لسان ابن ثابت ، كما في المقصور والممدود ص ١٥ ، ١٣٣ ، وهو في ديوان كعب بن مالك ص ٢٥٢ ، وقيل لعبد الله بن رواحة ، على ما في اللسان (ب ك ي)] :

بكت عيني وحق لها بكاهها وما يفتى البكاء ولا العويل

وهنا تنبيه ، وهو أن قصره ضعيف من جهة أخرى ، وهى أن وزنه حينئذ فعل ، وذلك قليل جدا ، لم يجىء منه إلا الهدى والتقى والسرى . وانظر ديوان حسان بن ثابت

ومنها جمع فَعَلَ^(١) : نحو : أَرْجَاء .

ومنها ما جمع على أفعلة ، نحو : قِبَاءٍ وَأَقْبِيَّةٍ ، وَخِبَاءٍ وَأَخْبِيَّةٍ .

ومنها ما [٥٧ ب] كان على فَعْلَاءٍ ، مذكَّره أفعالٌ ، نحو : حَمْرَاءُ أَحْمَرٍ ،

فإن كان المذكر على نَعْلَانِ فالْمَوْثِقُ مقصور ، نحو : سَكْرَى سَكْرَانٍ .

وأما السماع فهو مأخوذ من اللغة ، وليس هذا موضعه .

الفصل السادس

في الإمالة والهجاء

والإمالة مُوجِبَاتٌ^(٢) وَمَوَانِعٌ ، فمن مُوجِبَاتِهَا أن تكون الألف منقلبةً

عن ياء ، نحو : رَمَى وَبَاعَ ، أو واو مكسورة ، نحو : خَافَ ، أو تكون مجاورةً

الياء ، نحو : طُغْيَانٌ ، أو بعدها راء مكسورة ، نحو : النَّارُ ، أو قبلها ألف مُمَالَةٌ ،

نحو قولك : رأيتُ عمادا .

وألف التأنيث المقصورة مُوجِبَةٌ للإمالة ، وكذلك كل ما كان تأنيثه بالياء .

وأما الموانع فهي حروف الاستعلاء ، وهي مجموعة في قولك : ضغط قص

خط ، نحو سَقَى ، وَطَعَى . وقد أميلت هاء التأنيث بعد حروف يجمعها :

سَدَّشَحْتُكَ^(٣) خَصَفَةٌ ، إلا أن يكون قبلها حرفٌ من حروف الاستعلاء ، [٥٨ أ]

مثال الممال منها : رَحْمَةٌ وَجَنَّةٌ ، وَغَيْرُ الْمَمَالِ : قُدْرَةٌ ، وما أشبه ذلك .

(١) في ظ : « ومنها ما جمع على أفعال ، نحو أرجاء ، وهو جمع فعل » ، وانظر أمثلة

المقصود فيما سبق .

(٢) قال ابن إياز في المحصول ٢١٦ أ : وقول المصنف : إنها موجبات ، تسمح ،

سبقة إليه أبو علي الفارسي .

(٣) تمثيل المصنف هذا ليس مما هو بسبيله ، هذا تمثيل للحروف المهموسة ، كما في

اللسان (ه م س) ١٣٧/٨ ، عن المحكم ، ويقال أيضا : حته شخص فسكت ، كما في =

وأما الهجاء: فشكل ما كان ثلاثياً من ذوات الياء، نحو: رَمَى، والرَّحَى، فإنه يُكْتَبُ بالياء .

وما كان أصله بالواو، نحو: غزا، والعصا، فإنه يُكْتَبُ بالألف .
وإن زاد على ثلاثة أحرف: كتب بالياء كله .

وجميع ما يُكْتَبُ بالياء، يجوز أن يُكْتَبُ بالألف .

وكل ما أميل كُتِبَ بالياء، وكل ما ظهرت الياء في تثنيته أو بنيانه ^(١) للمتكلم، نحو: رَمَيْتُ، وفتيان، فإنه من الياء، وإن ظهرت الواو فهو من الألف ^(٢)، نحو: عَصَوَانِ، وهذا ^(٣) اصطلاح الكُتَّاب، كما كتبوا عمراً في الرفع والجر،

= اللسان أيضاً، أو: سكت فحشهُ شخص، كما ذكر ابن الجزري في النشر ٢٠٢/١، وقال ابن إياز في المحصول ٢١٧ب: «وهنا تنبيه، وهو أن الذي ذكره المصنف يجمع الحروف المهموسة، فاشتبه عليه، فأتى به في هذا الموضع، أو أنه من غلط النسخ، وجمها في قوله: ذود كلب نهز شمس جئت . فلكن زاد الهاء، ولم يحك إمالتها غير الكسائي وليس يبعد في القياس، ومثاله: تنبيهه .»

والذي ذكره ابن إياز جق . وقد ذكره المصنف في ألفيته . قال في صفحة ٦١ :

والهاء للتأنيث قد أميت بعد حروف بعد قد أميت
في ذود كلب نهز شمس جئت كخيفة وقفا وقد تيدت

ويقال أيضاً في هذه الحروف: جئت زينب لذود شمس، كما ذكر ابن إياز في

المحصول، وابن الجزري في النشر ٨٢/٢

(١) في المحصول ٢١٨ أ: «أو إسناده إلى المتكلم»، وقال ابن إياز: وهنا تنبيه،

وهو أنه لا معنى لتخصيص المصنف الإسناد بأنه إلى المتكلم، إذ المخاطب كذلك .

(٢) في الأصل: «فهو من الواو»، وأثبت الصواب من ظ، والمحصول . وفي

ظ: «فإنه» مكان «فهو» .

(٣) في ظ: من اصطلاح .

بزيادة الواو، وكتبوا الهمزة المفتوح ما قبلها بالألف، على التخفيف، نحو :
[٥٨ ب] قرأ، والمكسور ما قبلها بالياء، كما يخففها، نحو : مِزْر، والمضموم
ما قبلها بالواو، نحو : جُون، فإذا وقعت أوّلا فإنها تكتب بالألف على كل
حال، وإن وقعت ساكنةً اعتبرت بحركة ما قبلها نحو بئر، ومؤمن، ورأس.
وهذا موضع اختصار.

الفصل السابع

في أبنية الأسماء والأفعال والمصادر

وإنما يذكر في هذا المختصر الأبنية ^(١) الأصول، دون الزوائد.
فالأسماء ^(٢) المفردة الثلاثية عشرة أبنية : فَعَلٌ كَفَلَسٍ، فَعَلٌ كَجَمَلٍ،
فَعَلٌ كَعَضِدٍ، فَعَلٌ كَكَتِفٍ ^(٣)، فَعَلٌ كَقُقُلٍ، فَعَلٌ كَصُرْدٍ، فَعَلٌ كَعُنُقٍ،
فَعَلٌ كَجِبْرِ، فَعِلٌ كِبَابِلٍ، فَعِلٌ كَعِنَبٍ .
والرباعي خمسة أبنية : فَعَلَلٌ [٥٩ أ] كَجَعَزٍ، فَعِلَلٌ كَرِبْرِجٍ، فَعَلَلٌ
كِدِرْهَمٍ، نُعَلُّلٌ كَبُرْثُنٍ، فَعِلُّلٌ كَسِبْطَرٍ .
والخماسي أربعة أبنية : فَعَلَلُّلٌ كَسَفَرَجَلٍ، فَعَلَلَلُّلٌ كَجَحْمَرِشٍ، فَعَلَلَلُّلٌ
كَقَرَطْعَبٍ، فَعَلَلَلُّلٌ كَقُدْعَمَلٍ .

وتكسير هذه الأبنية يأتي على أمثلة، فما كان ثلاثياً على فَعَلٍ، فجمعه

(١) في الأصل : « أبنية » وأثبت ما في ظ، والمحصل ٢١٩ ب، وشرح الحوي

ب ١٩٧ .

(٢) قال ابن إياز في المحصول : بدأ بأوزان الأسماء لأنها الأصول في الاشتقاق عند

البصري .

(٣) في ظ : ككبد .

في القلة على أُنْعَلٍ ، وفي الكثرة على فِعَالٍ وفُعُولٍ ، نحو : فَلَئْسَ وَأَفْلَسَ وفُلُوسٍ .
وما عدا (١) نَعْمَلًا جُمعته في القلة على أُنْعَالٍ ، نحو : أُنْجَالٍ ، وكذلك إن كان
فَعْلٌ معتلّ الوسط ، نحو : تَوَبُّ وأثواب ، وفي الكثرة على الفِعَالِ والفُعُولِ
والنِعَالَةِ والنُعُولَةِ والفِعْلَانِ ، وفُعُلٌ ونُعَلٌ .

وما كان على أربعة أصول جُمعته على فَعَالِلٍ (٢) ، نحو : جَعَا فِرَ ، وسَلَاهِبَ .
وما كان خماسيًا جُمعته بحذف [٥٩ ب] آخره ، نحو : سَفَارِجَ ، جمع
سَفَرٌ جَلِي .

وأما أبنية الأفعال فمنها ثلاثية ، وهي : فَعَلَ ، وَفَعَلَ ، وَفَعِلَ .

وللرُّباعيِّ : فَعَّلَلَ ، وَفَعَّلَ ، وَأَفْعَلَ ، وَفَاعَلَ .

وللخُماسيِّ : انْفَعَلَ ، وَافْتَعَلَ (٣) ، وَافْعَلَّ ، وَتَفَاعَلَ .

وللسداسيِّ : اسْتَفَعَلَ ، وَافْعَوَعَلَ ، وَافْعَوَلَّ ، وَافْعَنَلَى ، وَافْعَالَّ ، وَافْعَنَلَلَّ .

كَصَرَبَ وَظَرْفَ وَعَلِمَ ، وَدَخَرَجَ وَبَكَرَّ وَأَجْهَدَ وَضَارَبَ ، وَأَنْطَلَقَ

وَإِكْتَسَبَ وَإِحْمَرَ وَتَدَخَرَجَ وَتَكَرَّمَ وَتَعَاطَمَ ، وَاسْتَخْرَجَ وَاغْدُودَنَّ وَأَجْلُوذَ
وَاسْتَنْقَى وَأَحْمَارًا وَاسْحَنَّاكَ .

وأما فَعَلَ فمضارعه إن كان غير مُتَعَدٍّ على يَفْعُلُ (٤) ومصدره فُعُولٌ ،

(١) في ظ : وما كان على فعل جُمعته

(٢) قال الخوي في شرح الفصول ٢٠١ ب : وقول المصنف : « نحو جعافر وسلاهب »

إشارة إلى أنه يستوي في ذلك الاسم كجعفر ، والصفة كسلاهب ، وهو الطويل من الخيل
على وجه الأرض .

(٣) لم يرد هذا الوزن في ظ ، وجاء مكانه : « تفعل » ، والوزنان واردان في

تمثيله الآتي .

(٤) ضبطت المين في الفصول بالضم والكسر ، ضبط قلم ، وقال ابن إياز في الحصول =

نحو: قَعَدَ يَقْعُدُ قُعُودًا ، وقد يَأْتِي على غير [٦٠ أ] ذلك ^(١) ، نحو: مَكَثَ يَمْكُثُ مَكْثًا ، وَفَسَقَ يَفْسُقُ فِسْقًا ، وَكَذَبَ يَكْذِبُ كِذْبًا .

وما كان على وزن فَعَلٍ فمضارعه مفتوح العين ، والمصدر ^(٢) [مفتوح العين]

نحو: نَدِمَ يَنْدِمُ نَدَمًا ، وقد جاء على فِعَالٍ ، نحو: سَفِهَ يَسْفَهُ سِفَاهًا .

وقد يجيء على يَنْعِلُ بالكسر ، نحو: وَرِمَ يَرِمُ ، وَوَقِيَ يَوقِي ، وَوَلِيَ يَلِي ، وَوَرِثَ يَرِثُ ، وقالوا: حَسِبَ ^(٣) يَحْسُبُ ، وَفَضِلَ يَفْضُلُ ، بالضم لا غَيْرُ .

وما كان على وزن فَعَلٍ متعديا فالمضارع منه ^(٤) [غالبًا] على يَفْعُلُ وَيَفْعَلُ

بالضم ^(٥) [والكسر] ، والمصدر فَعْلٌ بالإسكان ، كقَوْلِكَ: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا ، وَقَتَلَ يَقْتُلُ قَتْلًا ^(٦) [ويأتي على فُعْلَانٍ ، نحو: شُكْرَانٍ] ، ويأتي على

== ٢٢٣ ب : « ومضارعه يَأْتِي على يَفْعُلُ ، بالكسر ، نحو: يَضْرِبُ ويجلس ، وعلى يَفْعَلُ ، بالضم ، كيقْتَلُ ويقْعُدُ » ، ثم قال في ٢٢٤ ا : المصنف اقتصر على يَفْعُلُ ، بالضم في مضارع فعل ، فربما توهم القارىء أن الكسر لا يَأْتِي فيه ، وقد عرفتك أنه يَأْتِي عليه ، ومصدره يَأْتِي على فَعُولٍ نحو قعود وجلوس .

(١) أى من غير قياس ، فيقتصر فيه على السماع ، كما ذكر الحوئي في شرح

الفصول ٢٠٦ أ .

(٢) ليس فى الحصول .

(٣) كذا ضبطت السين بالكسر ، وهو ما يقتضيه العطف ، ولم أجد فيما بين يدي من مراجع النحو واللغة من ذكر كسر عين هذا الفعل فى الماضى مع ضمها فى المضارع ، فمع ضم عين المضارع ليس إلا فتحها فى الماضى ، أما قول المصنف « فضل يفضل » بكسر الضاد فى الماضى وضمها فى المضارع ، فقد وجدتها فى القاموس ، قال الفيروزابادى : « فضل كنعصر وعلم ، وأما فضل كعلم ، يفضل كينصر ، فركبة منهما » ، والذى فى ظ : « يحسب ويحسب » . بفتح السين وكسرها .

(٤) ليس فى ظ .

(٥) تسكلمة يقتضها السياق .

(٦) ليس فى الحصول .

فَعْلَانٌ ، نَحْوُ : حَرَمَهُ يُحْرِمُهُ حِرْمَانًا ، وَيَأْتِي عَلَى أَعْلَانٍ ، نَحْوُ : شَنَّانٌ ، وَنُعَلٌ ،
نَحْوُ : شُكْرٌ ، وَفُعُولٌ ، نَحْوُ : شُكُورٌ ، وَفَعِلٌ ، نَحْوُ : حَلَقٌ ، وَفَعَلَةٌ ، نَحْوُ :
غَلْبَةٌ .

وما كان لامه حرف [٦٠ ب] حلق أو عينه فإنه ^(١) [قد] يجي مفتوحا ،
نحو : قرأ يَقْرَأُ ^(٢) ، وسأل يسأل سُؤَالًا ، وَنَصَحَهُ يَنْصَحُهُ نَصَاحَةً ، وَنُضَخًا ،
وقالوا : أباي يَا بِي ، بالفتح فيهما ، وَحُكِيَ مِثْلَهُ : قَلَى يَقْلَى ، وَلَا نَظِيرَ لَهَا ^(٣) .
وما كان رُبَاعِيًّا فأول المضارع منه مضموم ، نحو : أَعْطَى ^(٤) [يُعْطَى] ،
ومصدره : إفعال ، نحو : إعطاء ، وَفَعَّلَ مصدره فَعْلَلَةٌ ، وَفِعْلَالٌ ، نَحْوُ : دَخَرَجَ
دَخْرَجَةٌ وَدِخْرَاجًا ، وَكَاذَبَهُ ^(٥) [مُكَاذِبَةٌ] وَكِذَابًا ، وَذَكَرَهُ ^(٦) تَذْكِيرًا .
وما زاد على أربعة ^(٧) فأول مضارعه مفتوح لا غير .

وكلُّ مُخْمَاسِيٍّ وَسُدَّاسِيٍّ مِنَ الْأَفْعَالِ وَأَوَّلُهُ أَلْفٌ ، فَتلك الألف ألف وصل
في الماضي والأمر والمصادر ، وهي مكسورة في جميع ذلك ، نحو : انطلق انطِلاقًا ،
وما كان رُبَاعِيًّا فألته ألف قطع . وأما في [٦١ أ] الثلاثي فتدخل ألف الوصل
في الأمر منه ، إذا كان بعد حرف المضارعة ساكن ، مكسورةً ، وإذا كان ما قبل

(١) ليس في ظ .

(٢) كذا من غير ذكر للمصدر ، وهو معروف .

(٣) قال ابن إياز في الحصول ٢٢٤ ب : « وقوله : « ولا نظير لهما » فيه تسامح ،
والحق أن أبي يَأْبَى ، لا نظير له ، وأما قلى يقلى ، فالصحيح أنه من باب التداخل ، وله
نظائر نحو : قَطَطٌ يَقْنُطُ وَرُكْنٌ يَرْكُنُ » انتهى كلام ابن إياز ، وقد بسط ابن منظور

الكلام على هذين الفعلين في اللسان (أ ب ي - ق ل ي) ١٨ / ٣ ، ٢٠ / ٦٠ .

(٤) تكملة من ظ . (٥) ليس في ظ .

(٦) في الأصل : « وذَكَرَهُ يَذْكَرُ » ، وصححته من ظ ، والحصول .

(٧) في ظ : أربعة أحرف .

الآخر مكسورا أو مفتوحا ، نحو : اِعْلَمْ وَاضْرِبْ ، كَسِرْ ، وَإِنْ كَانَ مَا قَبْلُ
الآخر مضموما ضمَّ ، نحو : اُقْتُلْ .

وألف الوصل في الأسماء محصورة ، وهي : أَسْمٌ وَأَسْمَانٌ ، وَأَبْنٌ وَأَبْنَانٌ ،
وَأَمْرٌ وَأَمْرَانٌ ، وَأَمْرَةٌ وَأَمْرَاتَانٌ ، ^(١) [وَأَبْنَةٌ وَأَبْنَتَانٌ] ، وَأَسْتٌ وَأَسْتَانٌ ،
وَأَيُّمُنُ اللَّهِ ، فِي الْقَسَمِ ، وَالْأَلْفُ الَّتِي مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ ، وَهَاتَانِ مَفْتُوحَتَانِ لِأَغْيَرِمْ ،
وَالْبَاقِي مَكْسُورَةٌ .

الفصل الثامن

في التصريف

ويشتمل على زيادة وقلب وبدل ونقل [٦١ ب] وحذف وإدغام .
فالزيادة بحروف يجمعها نحو قولك : أَوَيْتُ مِنْ سَهْلٍ ، وهي حروف :
أَسْمَنِ وَتَاهُ ^(٢) ، وَهَوَيْتُ السَّيِّئَانَ ، وَتَزَادُ هَذِهِ الْحُرُوفُ إِمَّا لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى ،
كَحُرُوفِ الْمَضَارِعَةِ ، وَتَزَادُ لِلدَّخْلِ وَتَكْثِيرِ الْبِنَاءِ ، نَحْوُ : وَאוּ عَجُوزَ ، وَالْفِ
رِسَالَةَ ، وَيَاءُ قَضِيبٍ ، وَقَدْ تَزَادُ لِلإِلْحَاقِ ، نَحْوُ ضَيْفَيْنِ ، وَرَعَشَيْنِ ، وَكُوْثَرٍ ،
وَجَيْثَلٍ ، وَقَدْ تَزَادُ لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ وَإِمْكَانِ الْوَقْفِ ، كَالْأَلْفِ فِي : أَنَا ، وَالْمَاءِ فِي :
أَنَّهُ ^(٣) .

فألهزمة إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف أصول ، فهي زيادة ، عُرِفَ

(١) ليس في ظ .

(٢) في الفصول : « أسمني وتاه سليمان » ثم ضرب الناسخ على « سليمان » . وقد
ذكر الخوي في شرحه ٢١١ ب أمثلة أخرى لجمع هذه الحروف ، منها : تأوه سليمان ،
هم يتساءلون ، سألتمونها ، وهذه الأخيرة هي الشائعة ، وانظر صورا أخرى في نفتح
الطيب ٣ / ٤٥٥ ، ٤٥٦

(٣) في ظ : « قه » ، وهو فعل الأمر من وقى .

الاشتقاق أو لم يُعْرَف ، نحو : أَحْمَر ، وَأَفْكَل ، وَأَيَّدَع ، وإن وقعت غير
أولى ^(١) فهي أصلية ، إلا أن يَدُلَّ الاشتقاق على الزيادة ^(٢) ، نحو : شَمَّالٌ
[٦٢ أ] فالهمزة زائدة ، لقولك : شَمَّلتِ الرِّيحُ .

وكذلك الياء والتاء والنون إذا وقعت أوَّلاً وبعدها ^(٣) ثلاثة أحرف
أصول ، حُكِمَ بالزيادة ، إذا كان على بناء المضارع ، نحو : نَرَجِس ، فالنون
زائدة .

وألف التأنيث وهاؤه ^(٤) ، ^(٥) [ونون فعلان ، وسين مستفعل ^(٦) ، ولام عَبدل] .
^(٧) [وتعدّل نونُ فعلان ألف التأنيث ، بدليل أنه يمتنع عليها ^(٨) هاء التأنيث ،
كما يمتنع على حمرَاء وصَفراء] .

وأما حروف الإبدال فيجمعها : أجهدتم طاوين .
فالهمزة تُبدل ألفاً ، نحو رأس ، وياء ، نحو : بير ، وواو ، نحو : مؤمن

(١) في ظ : أول .

(٢) في ظ : زيادتها .

(٣) في ظ : معها .

(٤) قال ابن إياز في المحصول ٢٣١ أ : وقوله : « وهاؤه » أي هاء التأنيث والأجود
أن يقول : وتاؤه ، لأن التاء الأصل لثبوتها في الوصل ، وإنما تبدل هاء حالة الوقف ، نعم
السكري يري أن الأصل الهاء ، ومن عجب أن عبارة المصنف جاءت في شرح الخوي
٢١٣ ب : « وتاؤه » على ما يستجود ابن إياز .

(٥) ليس في المحصول .

(٦) في ظ : « سيفعل » ، وفي شرح الخوي : « استفعل » .

(٧) ما بين التوسين ليس في ظ .

(٨) في الفصول : « فيها » ، وأثبت ما في المحصول وشرح الخوي ، ويؤكدده ما بعده .

(١) [وتُبدل هي من الألف ، نحو : دابة ، وقد تُهمز ، فيقال : دأبة] وتُبدل من الياء والواو إذا وقعتا طرفاً وقبلهما ألف زائدة ، نحو : كساء ورياء ، والأصل : كساو ، ورياء ، فإن كانت بعدها [٦٢ ب] هاء التانيث صحّت الياء والواو ، نحو : شقاوة ، وعمامة ، وكذلك إن كانت الألف أصلية صحّت الياء نحو : آي ، وراي .

وكلُّ ياء أو واو تحركت وانفتح ما قبلها ، قلبت ألفاً ، إلا مثل : ميل (٢) ، وجولان ، وما أدى إلى اختلاف (٣) المعنى .

وكل واو (٤) سكنت وقبلها كسرة لازمة قلبت ياء ، نحو : ميزان وميقات . والتاء تبدل دالا ، في : مُدَّ كَر ؛ فأصله : مُدُّ تَكِر ، ومُزْدَجِر ، فأصله : مُزْجِر ، وتبدل طاء ، في اصطفى ، وأصله : اصتفى ، وكذلك : اضطرب ، وأصله : اضطرب ، وذلك إنما هو مجاورة المهموس للمجهور .

وتبدل النون لأمّاً ، قالوا : أصيَّلال ، وأصله : أُصَيِّلان .

(١) ما بين القوسين سقط من الأصل ، وأثبتته من المحصول ، وجاء في ظ : «وتبدل هي من الألف نحو دابة» فقط ، وهذا قد ذكره المصنف في ألفيته ص ٦٦ ، قال :

وأبدلوا الألف همزا لتصح في مثل حمراء وصحراء يضح
كذا مع شدوذه شأبه مثل الضالين رروا دأبه

(٢) كانت في ظ كذلك ، ثم صيرها الناسخ ميلان .

(٣) في المحصول : اختلال .

(٤) قال ابن إياز في المحصول ٢٣٤ أ : ولو قيد الواو بالإفراد لكان جيذا ، ألا ترى إلى صحة : اجلاوذ ، واخرواط ، مع سكون الواو الأولى وكسر ما قبلها ، إذ هي مدغمة في واو أخرى ، وعلّة صحتها هنا أن اللفظ بالمدغم كاللفظ بالحرف الواحد ، فكأنها واو متحركة ، وأيضاً فقد بعدت عن شبه الألف بالإدغام لامتناع ذلك فيها ، وتقييده الكسرة هنا بالضرورة لم أر أحداً ذكره .

والياء جيمًا ، كقولهم ^(١) :

خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِيجٍ الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِيجِ

وأما [٦٣ أ] الحذف فقد يكون لالتقاء الساكنين ، وقد يكون لالتقاء همزتين ، نحو : أُكْرِم ، وأصله : أُكْرِم ، وقد يقع الحذف اعتبارًا ^(٢) ، نحو : دَمٌ ، ويَدٌ ، وقد يُعَوِّضُ عن المحذوف ، نحو : عِدَّةٌ ، وأصله عِدَّةٌ ، وقد يُعَوِّضُ ألف الوصل نحو : ابْنٌ وأَسْمٌ ، وأصله : بِنُو ^(٣) ، وِسْمُو ^(٤) ، بدليل قولك في الجمع : أبناء وأسماء .

وكلُّ واوٍ وقعت بين ياءٍ وكسرةٍ حذفت ، نحو : يَعِدُ ، وأصله : يَوْعِدُ .
وأما النَّقْلُ : فمن ذلك نقل الحركة في الوقف ، كقولهم ^(٥) :
* أَنَا ابْنُ مَاوِيَةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ *

(١) قول المصنف هنا وفيما بعد : « كقولهم » فيه تسميح ، والأولى أن يقول : « كقوله » وكأنه ذهب به إلى إرادة النجاة أو اللغويين ، وهذان البيتان مما امتلأت بهما كتب اللغة والنحو ولم يذكرهما قائلًا ، انظر مثلاً الكتاب ٢ / ٢٨٨ ، والمحتسب ١ / ٧٥ ، وغير ذلك كثير ، ولم يرد البيت الثاني في ظ .

(٢) قال في الحصول ٢٣٥ ب : أي من غير علة سوى مطلق الحقة .

(٣) كذا ضبط في الفصول بكسر الباء وسكون النون ، وهو أحد ضبطيه ، والثاني

« بنو » بالتحريك ، كما في اللسان (ب ن ي) ١٨ / ٩٧ ، عن الزجاج .

(٤) يقال بكسر السين وضمها ، على ما في اللسان (س م ا) ١٩ / ١٢٦ .

(٥) انظر ما سبق قريبًا ، وهذا البيت ينسب لعبيد بن ماوية الطائي ، كما في اللسان (ن ق ر) ٧ / ٨٩ ، و « عبيد » بفتح العين وكسر الباء ، كما في حواشي شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ، ص ٦٠٤ ، وقال الخوي في شرح الفصول ٢٢٠ ب : « قيل قائله بعض السعديين ، قال مفتخرًا بشجاعته ومعلمًا بنفسه عند شدة الحرب . قال البطلاني : وأظن قائله عبيد بن ماوية الطائي . وجد : تحقق واشتد . والنقر : صوت باللسان ، يسكن به الفرس إذا اضطرب بفارسه » . والبيت في الصحاح (ن ق ر) ص ٨٣٥ =

وإذا نُقِلَت الحركةُ من الهمزة حُدِفَتْ ، كقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْخَلْبَ﴾ (١) .
وَيُنْقَلُ فَعَلٌ ، فِي الْمَعْتَلِّ إِلَى فَعَلٍ ، إِنْ كَانَ وَاوًا ، كَقَوْلِكَ : قُلْتُ ، وَإِنْ
كَانَ يَاءً نَقَلَ إِلَى فَعِيلٍ ، كَقَوْلِكَ : بَعْتُ .
وَأَمَّا [٦٣ ب] الإِدْغَامُ فِي التَّصْرِيفِ ، فَهُوَ أَنْ تَقُولَ : كُلُّ يَاءٍ وَاوًا اجْتَمَعَتَا
وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ قَلْبَتْ الْوَاوُ يَاءً وَأَدْغَمْتَ فِي الْيَاءِ الْآخَرَى .

الفصل التاسع

في الوقف والحكاية

فالوقف على المنصوب المنوّن كله بالألف ، كقولك : رأيت زيدا ، وغير
المنصوب المنوّن الوقف عليه بالإسكان من غير إبدال ، كقولك : مررت بزيدا ،
وجاءني زيدا ، وقد يبديل بعض العرب في المرفوع والمجرور ، وبعضهم يقف

= من غير نسبة ، والقاموس ، ونسبة إلى فدكي المنقري . وقال الزبيدي في تاج العروس
٥٨١/٣ : « وهو عبيد بن ماوية » . وقول الزبيدي يقتضى أن « فدكى » هو « عبيد »
وليس كذلك ، فدكى هو : ابن أعبد بن أسعد بن منقر ، كما فى جمهرة الأنساب ص ٢١٧ ،
والاشتقاق ص ٢٥٠ . وذكر ابن دريد أنه كان من عظماء بنى سعد فى الجاهلية ،
وهذا يقوى ما ذكره الخوي من أن قائل البيت بعض السعديين .

وقد أنشد أبو العباس المبرد البيت فى كامله ١٦٢ / ٢ من غير نسبة . وقال : « يريد :
النقر ، وهو النقر بالخيال ، فلما أسكن الراء ألقى حركتها على الساكن الذى قبلها »
وللخلاف فى نسبة البيت ينظر أيضا : الكتاب لسبويه ١٧٣ / ٤ ، وشرح التصريح على
التبويض ٣٤١ / ٢

(١) سورة النمل - ٢٥ . وجاء فى الفصول : « الخبء » بإثبات الهمزة بعد الباء ،
وعليه يفوت الاستشهاد ، وأثبت الصواب من تفسير القرطبي ١٣ / ١٨٨ ، وانظر -
أيضا الإنحاف ص ٣٣٦

بغير إبدال في الكل ، وهم ربيعة ، ويجوز الروم ، وهو الإشارة إلى الحرف
وحر كته (١) .

[٦٤ أ] وقد يجوز الإشمام في المرفوع خاصة ، وهو يرى ولا يُسمع ، وقد
يجوز نقل الحركة إن كان قبل المرفوع والمجور ساكن صحيح (٢) [ما لم يكن
ألفا] ، والتضعيف إن كان قبل الآخر محرّكا ، قال الشاعر (٣) :

* تعرّض المهرّة في الطول *

(٤) [ولا تضعف المهرزة في الوقف] .

وما كان منقوصا ممنونا ، كقوله تعالى : ﴿ مَاعِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ
بَاقٍ ﴾ (٥) الوقف بال حذف ، ويجوز إثبات الياء .

وما كان معرفّا باللام فالأجود الإثبات فيه ، ويجوز الحذف ، كقولك :
الداع .

وما كان مقصورا فالوقف عليه بالألف لا غير ، إلا أنها لام الكلمة
[٦٤ ب] رفعا وجرا ، وبدل من التنوين نصبا ، وهو مذهب سيبويه ، وقال غيره :
هي لام الكلمة في الأحوال الثلاثة ، بدليل الإمالة في قوله تعالى : ﴿ أَوْ أَدِّ
عَلَى النَّارِ هُدًى ﴾ (٦) .

(١) قال ابن إياز في المحصول ٢٣٨ أ : في عبارته نظر ، لأن معنى الروم هو أن
يأتي بالحركة خفية فهو مختص بالحركة فقط ، فينبغي أن يقول : هو الإشارة إلى الحركة .
(٢) ليس في المحصول .

(٣) هو منظور بن مرثد الأسدي ، كما في اللسان (طول) ٤٣٩/١٣ ، وجاء قبل
هذا البيت بيت آخر في النسخة التركيبية من الفصول ، هو :

* تعرضت لي بمجاز خلى *

وانظر مجالس ثعلب ص ٥٣٤ ، وشرح الحماسة ، للمرزوقى ص ١٨٥٨

(٤) ليس في ظ . (٥) سورة النحل ٩٦ (٦) الآية العاشرة من سورة طه .

وأما الحكاية فأكثر مما تستعمل في الوقف ، ثم تارة تكون حكاية
النكرة^(١) ، كقولك جاءني رجلٌ ، فتقول : مَنْو ، وفي النصب : مَنْأ ، وفي الجر :
مَنْي ، وفي الوصل : مَنْ^(٢) ، فإن قال : رجلاً ، قلت : مَنْان ، فإن قال : رجال ،
قلت : مَنْون ، قال الشاعر^(٣) :

أتوا نارِي فقلتُ مَنْونٌ^(٤) أنتمُ فقالوا الجِنُّ قلتُ عُموا ظَلاماً

[٦٥ أ] فإذا قال : امرأة ، قلت : مَنَّة ، فإذا قال : امرأتان ، قلت :
مَنتان ، وإذا قال : نساء ، قلت : مَنات ، وكذلك الحكاية بأى ، وإنما حكاية
العلم بمن ، فيقع إعرابُ الأول على الآخر ، وإن كان في موضع رفع ، إذا^(٥)
قال : رأيتُ زيداً ، فقلتُ^(٦) : مَنْ زيداً ؟ ، وإذا قال : مررتُ بزیدٍ ، قلت :
مَنْ زيدٍ ، فتحكيه على ما سمعت ، وقيل لبعضهم : هاتان تمرتان ، فقال : دَعْنَا
مِن تَمْرَتان ، قال الشاعر^(٧) :

سَمِعْتُ : النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً فقلتُ لِصَيْدِحَ انْتَجِعِي بِلالاً

(١) في ظ : لنكرة .

(٢) يعني بسكون النون ، قال أبو العباس المبرد في المقتضب ٢ / ٣٠٧ : فإن وصلت
قلت في جميع هذا : من يافتى ، لأنها الأصل ، وإنما ألحقت تلك الدلائل في الوقف ،
فصرن بمنزلة ما يلحق في الوقف مما لا يثبت في الوصل .

(٣) شير بن الحارث الضبي ، كما ذكر أبو زيد في نوادره ص ١٢٣ ، وينسب
أيضاً لتأبط شراً ، وانظر الكتاب لسيويه ٢ / ٤١٠ ، والخصائص ١ / ١٢٩ ،
والمقتضب ٢ / ٣٠٧ ، ٣٠٨ .

(٤) تكلم ابن جنى في الخصائص على فتح النون - وحققها السكون - وبسط القول
في ذلك . (٥) في ظ : فإذا . (٦) في ظ : قلت .

(٧) هو ذو الرمة ، والبيت في ديوانه ص ١٥٣٥ ، وللمبرد في رفع « الناس »
كلام ، انظره في المقتضب ٤ / ١٠ ، والكامل ٢ / ٥٣

الفصل العاشر

في الإدغام وضرائر الأشعار

على سبيل الاختصار

فالإدغام إنما يكون في حرفين متماثلين [٦٥ ب] أو متقاربين .
فالمتماثلان : إذا كان الأول منهما ساكناً وجب الإدغام ، وإن كان الأول
متحرراً كما جاز إن كان من كلمتين ، ووجب إن كان من كلمة واحدة في الفعل
والمصدر ، كقولك : شَدَّ يَشُدُّ شَدًّا ، وأصله : فَعَلَ .

ويمتنع من الإدغام ما كان للإلحاق ، نحو : قَرَدَدٍ ، ومَهْدَدٍ .

ومن الأعلام ^(١) نحو : تَحَبَّبَ وتَهَلَّلَ ^(٢) ، وكذلك شَاذَّ ^(٣) .

وأما المتقاربان فيجوز الإدغام فيهما ، ويجب تارة ، فن الواجب النون
الساكنة قبل راء أو واو أو ميم .

(١) في الأصل : « ومن الإدغام علام نحو تحبب . . » وصححته من ظه وإلحصول
٢٤٢ أ ، وواضح أن هذه العبارة عطف على قوله : « ويمتنع » .

(٢) كذا في الفصول بالثناء المثناة ، ولم أجده فيما بين يدي من كتب النحو ، ولعل
صوابه : « تهلل » بالثناء المثناة من فوق ، وفي اللسان (هل ل) ١٤ / ٢٣٠ : « وتهلل
من أسماء الباطل كتهلل ، جعلوه اسماً له علماً وهو نادر ، وقال بعض النحويين : ذهبوا
في تهلل ، إلى أنه تفعل ، لما لم يجدوا في الكلام ت هل معروفة ووجدوا هل ل ،
وجاز التضعيف فيه ، لأنه علم ، والأعلام تغير كثيراً ، ومثله عندهم : تحبب » . وقد
ذكره صاحب اللسان بالثناء الفوقية أيضاً استطراداً في مادة (كى أ) ٢٠ / ١٠٢ .

(٣) بعد أن شرح ابن إياز هذا الكلام ذكر من كلام المصنف : « وإظهارهما من
تغير الأعلام وخواصها » .

وإنما يُعرف التقارب^(١) من الحروف بمعرفة تخارجها ، وقد جُمعت في قوله^(٢) :

حَلَقِيَّةٌ أَهْوِيَّةٌ شَجَرِيَّةٌ وَأَسَلِيَّةٌ مَعَ النَّطْعِيَّةِ
وَلِثْوِيَّةٌ مَعَ الذَّلْقِيَّةِ وَشَفَهِيَّةٌ مَعَ اللَّيْنِيَّةِ
[١٦٦] صِفَاتُهَا مَهْمُوسَةٌ مُسْتَرَخِيَّةٌ شَدِيدَةٌ مُطَبَقَةٌ مُسْتَعْلِيَّةٌ^(٣)
مَجْهُورَةٌ مُنْحَرَفَةٌ مُكَرَّرَةٌ هَاوٍ أَغْنَانٍ طَوِيلٌ صُفْرٌ

وأما ضرائر الأشعار : فنحو^(٤) صرف مالا ينصرف ، كقول الشاعر^(٥) :

* أَوْ الْفَاءَ مَكَّةَ مِنْ وَرْقِ الْحَمِي *

وقد يُبدل من أحد المثلثين حرفُ مدٍّ ولين ، كما قال : « الْحَمِي » والأصل :
« الْحَمَّ » فيه بعد حذف الألف^(٦) .

ويجوز حذف حرف المدِّ واللين ، كما قال الشاعر^(٧) :

(١) في ظ : المتقارب .

(٢) ابن معطى يعنى هنا نفسه ، ونظمه هذا في ألفيته ص ٦٨ .

(٣) جاء البيتان في ألفية المصنف هكذا :

مهموسة مجهورة مسترخية شديدة بينهما مستعلية

مطبقة منحرف مكرر هاو أغنان طويل صفر

(٤) في ظ ، والمحصل ٢٤٥ أ ، وشرح الخوي ٢٣٣ أ : فيجوز صرف مالا ينصرف .

(٥) هو العجاج ، والبيت في ديوانه ص ٥٩ .

وانظر سيديويه ١ / ٢٦ (الطبعة الجديدة) ، واللسان (ح م م) ١٥ / ٤٨

(٦) وأصله : الحمام .

(٧) غير معروف ، والبيت في الخصائص ٣ / ١٣٤ ، والمحاسب ١ / ١٩٩ ، ٢٩٩ ،

٨ / ٢ ، وتفسير القرطبي ١٠ / ٩١ ، واللسان (ن ج م) ١٦ / ٤٦

* أن (١) تَرَدُّ الْمَاءُ إِذَا غَابَ النُّجْمُ (٢) *

وقد يزداد حرف المدِّ واللَّين ، كما قال (٣) :

* مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَاَنْظُرُوا *

وكما قال (٤) :

* وَمِنْ ذَمِّ الرَّجُلِ بِمُنْتَزَاحِ *

(١) في الفصول : « أن برد » ، وأثبت ما في المنحول ٢٤٥ ب ، والكتب السابقة .

(٢) يريد « النجوم » مخذف الواو ، وأبقيت الضمة دالة عليها ، وقالوا : إن

« النجم » جمع « نجم » على مثال : سقف ، وسقف ، وأنشدوا قبل هذا البيت :

* إِنْ الْفَقِيرَ بَيْنَنَا قَاضٍ حَكَمِ *

(٣) أنشد من غير نسبة في سر الصناعة ص ٣٠ ، وأمالى ابن الشجري ١/٢٢١ ،

٣/٢٨٦ ، ومعنى اللبيب ١/٥٧٠ غ (مبحث الواو المفردة) خزانة الأدب ١/١٢١ (الطبعة

الجديدة) ، لسان العرب (ش ر ي) ١٩/١٥٩ ، وأنشد أيضا في المحتسب ١/٢٥٩

من غير نسبة ، وجاء في حواشيه أن الزوزني نسب في شرح المعلقات السبع ص ١٤٤

إلى إبراهيم بن هرمة ، وقد رد محقق الخصائص ١/٤٢ هذه النسبة ورجعها إلى

الاشتباه في الشاهد التالي . والشعر بتمامه في المراجع السابقة :

الله يعلم أنا في تلفتنا يوم الفراق إلى أحبابنا صور

وأني حوثما يثنى الهوى بصرى من حوثما سلكوا أدنوا فأنظروا

قالوا : أصله : أنظر ، فأشبع الضمة فنشأت منها الواو ، و « حوثما » لفة في حينها .

ولم يرد هذا الشعر في ديوان ابن هرمة المطبوع بدمشق .

(٤) هو إبراهيم بن هرمة ، وهو في ديوانه ص ٩٢ ، وانظر أيضا : سر الصناعة

ص ٢٩ ، والخصائص ٢/٣١٦ ، ٣/١٢١ ، وأنشد من غير نسبة في أمالي ابن الشجري

١/١٢٢ ، ٢٢١ ، ٢/١٥٨ ، والمحتسب ١/١٦٦ ، وفي ٣٤٠ منسوب لابن هرمة ،

وكذا في اللسان (ن ز ح) ٣/٤٥٤ ، وصدر البيت :

* وَأَنْتَ مِنَ الْعَوَائِلِ حِينَ تَرْمِي *

ويجوز قطع ألف الوصل ، كما قال (١) :

[٦٦ أ] * إذا جاوزَ الإِثْنَيْنِ سِرًّا فَإِنَّهُ * *

ويجوز تفكيك المدغم ، كما قال (٢) :

* أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنَّوْا * *

ويجوز قصر المدود ، كما قال (٣) :

* لَا بُدَّ مِنْ صَنَعًا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ * *

ويجوز الاجتزاء بالضمّة عن الواو ، كما قال (٤) :

* فلو أنَّ الأَطِيبَا كانَ حَوَلي * *

(١) قيس بن الخطيم ، والبيت في ديوانه ص ١٠٥ . وعجزه :

* بنشر وتكثير الحديث قمين * *

وفيه روليات أخرى ، وجاء في الفصول : « فإنه ذائع » ، والصواب حذف

« ذائع » .

(٢) هو قنبر بن أم صاحب ، وصدر البيت :

* مهلاً أعاذل قد جريت من خلقى * *

وهذا شاهد دائر في كتب اللغة والنحو ، انظر الكتاب ١ / ٢٩ (الطبعة

الجديدة) .

(٣) هذا الراجز غير معروف ، كما في شرح الشواهد ٤ / ٥١١ بحاشية الخزائنة ،

وقبله :

* وإن تحنى كل عود ودبر * *

والبيت من غير نسبة أيضا في اللمع ٢ / ١٥٦ ، واللسان (ص ن ع) ١٠ / ٨٠ ،

وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢٩٣

(٤) غير معروف ، والبيت في مجالس ثعلب ١ / ٨٨ من غير نسبة ، والإيضاف

٣٨٥ ، والخزائنة ٢ / ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، وعجز البيت :

* وكان منع الأطباء الأسماء * *

ويجوز الحذف من الحروف والظروف، وهو نوع من الترخيم، كما قال^(١) :
 أو راعِيانِ لِبُعْرانٍ لَنَا شَرَدَتْ كى لا يُحْسَنِ مِن بُعْرانِنا أُمْرًا
 أراد: كيف^(٢) .

ويجوز تحريك ما يجب تسكينه، كقول الشاعر^(٣) :
 لا بَارِكُ اللهُ في الغَوائِني^(٤) هَلْ يُصْبِحَنَّ إِلا لَهِنَّ مُطَلَبٌ
^(٥) [وهو من باب ما بلغ بالمعتل الأصل] .

= ويستشهد بالبيت أيضا على قصر « الأَطباء » ومدّه، وأما قوله : « كان » فإنه
 اكتفى بالضمّة عن واو الجمع كما قال ثعلب ، والبيت أنشده الفراء في معاني القرآن
 ٩١ / ١ عند تفسير قوله تعالى : « فلا تخشَوْهم واخشوني » الآية ١٥٠ من سورة
 البقرة ، وينظر أيضا : الضرائر ، للألوسى ص ١٠٨ ، ١٠٩

(١) لم أعرف قائله مع كثرة تفتيشي، والبيت من غير نسبة وبرواية مختلفة في الخزائن
 ٣ / ١٩٥ ، والنحويون يمتثلون لهذا الضرب من الحذف بقول الشاعر :
 كى تجنحون إلى سلم وما ثثرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم
 ينظر مثلا المعنى (مبحث كى وكيف) ١ / ١٩٨ ، ٢٢٥ ، همع الهوامع ١ / ٢١٤ ،
 وشرح الأشموني على ابن مالك ٣ / ٢٧٩

(٢) قال ابن إياز في الحصول ٢٤٧ أ : « ولا يجوز أن يكون ذلك « كى » الناصبة
 لوجهين : أحدهما المعنى ، وهو أن الراعيين لم يفعلوا شيئا كى لا يحسا أثرا من البعران ،
 والآخر اللفظ ، وهو عدم نصب الفعل بها ، وأطلق المصنف عليها الحرفية ، وهى اسم ،
 لشبهها بالحروف على قاعدة سيبويه ، فإنه ربما سمي الفعل حرفا والاسم كذلك » . انتهى
 كلام ابن إياز ، وصدر كلامه للسيرافي ، كما ذكر النخوي في شرح الفصول ٢٣٥ ب .
 (٣) هو عبيد الله بن قيس الرقيات ، والبيت في ديوانه ص ٣

(٤) رواية الديوان : « الغوائى فما » وعليها يفوت الاستشهاد ، فإن الشاهد في رواية
 النحويين : « الغوائى هل » بكسر الياء الواجبة التسكين ، والبيت بروايتنا في الكتاب
 ٢ / ٥٩ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٢٢٦ ، والمقتضب ١ / ١٤٢ ، وفي حواشيه مراجع أخرى .
 (٥) ما بين القوسين سقط من الحصول وشرح النخوي .

ويجوز حذف الواو من « هو » وإسكانها ، والياء [٦٧ أ] من « هي »
وإسكانها ، وتسكن (١) الهاء من « له » ، كما قال الشاعر (٢) :
* دارُ السُّعْدَى إِذْهِ مِنْ هَوَا كَا *
وقال (٣) :

وَقَفْتُ أَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيْلُهُ (٤) وَمِطْـوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ
وقد يُزَادُ فِيهِمَا فَيُشَدَّدَانِ ، وَأَنْشَدُوا :
أَلَا هِيَ أَلَا هِيَ أَلَا هِيَ كَلَفْتُ فَوَادِكَ شَوْقًا أَتْرَاكَ تُجْبِرُهُ؟ (٥)

(١) في المحصول : وتسكين .

(٢) غير معروف ، وذكر اليندادي في الخزانة ٢ / ٦ (الطبعة الجديدة) أن
هذا البيت من أبيات الكتاب التحمين التي لم يعرف قائلها ، وذكر قبله :
* هل تعرف الدار على تبراكا *

وينظر سيبويه ١ / ٢٧ (الطبعة الجديدة) ، والخصائص ١ / ٨٩ ، وأمالي ابن
الشجري ٢ / ٢٠٨ ، والضرائر للألوسي ص ٧٨

(٣) ينسب البيت ليعلى الأحول الأزدي ، وقيل لغيره ، كما في الخزانة ٢ / ٤٠١ ،
وقال الخوي في شرح الفصول ٢٣٧ أ : « هو رجل من أسد السراة يصف فيه البرق » ،
والبيت في الخصائص ١ / ١٢٨ ، والمختصب ١ / ٢٤٤ ، والمقتضب ١ / ٣٩ ، ٢٦٧ من
غير نسبة ، والبيت مع بيتين آخرين في اللسان (ها) ٢٠ / ٣٦٧ منسوباً ليعلى .

(٤) في الفصول : « أُخِيْلُهُ » بالجيم ، وأثبتته بالخاء المعجمة من المحصول ، وشرح
الخوي ، والخصائص ، ومعناه : أنظر في مخيلته ، وروى أيضا : أريفه ، ومطواى :
صاحبى .

(٥) قال الخوي عن هذا البيت : لست أعرفه ، وجاء المصراع الأول في الأصل :
* ألا هي ألا هي كلفت *

وزدت : « ألا هي » الثالثة من ظ ، والمحصل ، وبها يستقيم الوزن ، والبيت
من البحر الطويل ، وهو في اللسان (ها) ٢٠ / ٣٦٨ برواية :
ألا هي ألا هي فدعها فإنما تمنيك مالا تستطيع غرور
وكذا في الضرائر للألوسي ص ١٧٨ ، ولم يرد عجز البيت في ظ .

ومثله قول جرير (١) :

فَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمُ

ومن المحذوف قول الشاعر (٢) :

* كَاللَّذِ (٣) تَزَيَّيْ زُبِيَّةً فَاصْطَيْدَا *

وقال (٤) :

[٦٧ ب] * وَاللَّذِ لَوْ شَاءَ لَكَانَتْ بَرًّا *

(١) كذا نسب لجرير ، ولم أجده في ديوانه المطبوع ، ولا في النقائض ، والبيت من غير نسبة في الخزائن ٢ / ٤٠٠ ، ومعنى اللبيب ٢ / ٤٨٥ (مبحث أحكام شبه الجملة) ، وهمع الهوامع ١ / ٦١ ، ٢ / ١٥٧ (عجز البيت فقط) ، والدرر اللوامع ١ / ٣٧ ، ٢ / ٢١٦ ، واللسان (ها) ٢٠ / ٣٦٨ ، والضرائر للآلوسي ص ٢٧٩ ، وذكر العيني أن قائله رجل من همدان لم يسم ، شرح الشواهد بهامش الصبان على الأشموني ١ / ١٧٤ (مبحث الموصول) ، وكذلك في التصريح بمضمون التوضيح ١ / ١٤٨ ، ويلاحظ أن البيت ورد من غير نسبة في النسخة التركية من الفصول ، وظ .

(٢) لم يسموه ، والبيت في الكامل ١ / ١٧ ، وأمالى ابن الشجري ٢ / ٣٠٥ ، والإنصاف ص ٦٧٢ ، والصحاح (ز ب ي) ص ٢٣٦٦ ، واللسان (ز ب ي) ١٩ / ٧٢ وينشدون قبله :

* فَأَنْتِ وَالْأَمْرُ الَّذِي قَدْ كِيدَا *

(٣) ضبطت الذال في الفصول بالكسر ، والصواب التسكين ، ويقولون إن ياء « الذي » تحذف ويسكن ما قبلها ، ويكسر ، كما في الشاهد الآتي ، نص عليه في

الهمع ١ / ٨٢

(٤) قائله غير معروف ، وأنشده في الهمع - الموضع السابق ، وجاء بعده في

شرح الخوي :

* أَوْ جَيْلًا أَشْمَ مَشْمَخْرَا *

ونظر أمالي ابن الشجري ٣ / ٣٠٥ ، والإنصاف ص ٦٧٦ ، والدرر اللوامع ١ / ٥٦

ومن إسكان المتحرك قوله (١) :

سِيرُوا بَنِي الْعَمِّ فَلَا هَوَازُ مَوْعِدِكُمْ
وَنَهْرٌ تِيرَا وَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ (٢)

ومن التقديم والتأخير قوله (٣) :

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا
أَبُو أُمَّةٍ حَتَّىٰ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

وتقديره : وَمَا مِثْلُهُ حَتَّىٰ يُقَارِبُهُ إِلَّا مُمْلَكًا أَبُو أُمَّةٍ أَبُوهُ .

ومثله قول ذى الرُّمَّة (٤) :

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِهَا
كَأَنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمًا

وتقديره : فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ بَهْجَتِهَا قَفْرًا كَأَنَّ قَلَمًا خَطَّ رُسُومَهَا .

ومن ذلك الإدغام الشاذ ، [٦٨ أ] كقولهم في بني الحارث : بَلْحَارِثُ ،

(١) هو جرير ، والبيت في ديوانه ص ٤٨ ، والرواية فيه : « فلم تعرفكم » ،
وعليها يفوت الاستشهاد ، فإن الشاهد في « لاتعرفكم » حيث سكنت الفاء لضرورة
الشعر ، وحقها الرفع ، والبيت بروايتنا في الخصائص ١ / ٧٤ ، ٢ / ٣١٧ ، ٣٤٠ ،
وبرواية الديوان في معجم ياقوت ٤ / ٨٣٧ (نهر تيرى) .

(٢) في الفصول : « المعجم » ، وهو خطأ أثبت صوابه من الديوان والمراجع
المذكورة .

(٣) نسبة المبرد في الكامل ١ / ٢٨ إلى الفرزدق وذكر قصة البيت ، ولم يرد
البيت في ديوان الفرزدق المطبوع ، والبيت من الشواهد البلاغية ، يوردونه دليلاً
على التعقيد اللفظي ، وهو في الخصائص ١ / ١٤٦ ، ٣٢٩ ، ٢ / ٣٩٣ ، وقد تكلم
عليه محقق الخصائص رحمه الله ، وينظر أسرار البلاغة ص ٢٠ ، ٦٦ ، وشروح
التلخيص ١ / ١٠٤

(٤) لم أجده في ديوانه المطبوع ، وهو من غير نسبة في الخصائص ١ / ٣٣٠ ،
٢ / ٣٩٣ ، والإيضاح ص ٤٣١ ، ولسان العرب (خطط) ٩ / ١٥٧

وفي بني العنبر : بَلْعَنْبَر ، وفي بني القَيْن : بَلَقَيْن ، ومثل (١) قول الشاعر (٢) :

فَمَا سُبِقَ الْقَيْسِيُّ مِنْ سُوءِ سَيْرِهِ وَلَكِنْ طَفَّتْ عِلْمَاءُ (٣) غُرْلَةَ خَالِدِ

* * *

تَجَزَّتْ (٤) الْفُصُولُ بِحَمْدِ اللَّهِ وَمَنَّهُ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
وعلى جميع الأنبياء والمرسلين وآل كلِّ وسائر الصالحين .
وافق الفراغ من نسخها لإحدى عشرة ليلةً خَلَّتْ من جمادى الأولى سنة
ثلاث عشرة وسبعمئة ، على يد الفقير إلى الله تعالى الراجي عفوه حسن بن علي
البعليكي نزيل الخليل عليه السلام ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين .

(١) في ظ : ومثله .

(٢) هو الفرزدق ، والبيت في ديوانه ص ٢١٦ ، وأمالى ابن الشجري ٢ / ٤ ،
وأنشده المبرد في الكامل ٣ / ٢٩٩ منسوباً للفرزدق ، وفي المقتضب ١ / ٢٥١ من
غير نسبة ، ولم يرد صدره في ظ .

(٣) أصله : « على الماء » ، وقد أشبعه المبرد شرحاً في كتابيه ، وقال الخويبي في
شرح الفصول ٣٣٩ ب : أراد بالقيسي عمر بن هبيرة ، وكان يلي العراق قمزلاً بخالد بن
عبد الله القسري ، فقال الفرزدق ذلك يهجو خالداً .

(٤) وجاء في ظ : تمت الفصول ، والله الحمد .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
الفهارس

- ١ - فهرس الدراسة
- ٢ - فهرس الموضوعات - الأبواب والفصول
- ٣ - فهرس أبواب النحو والصرف مرتبة هجائياً
- ٤ - فهرس الآيات القرآنية
- ٥ - فهرس الحديث النبوي
- ٦ - فهرس الأثر
- ٧ - فهرس الأمثال
- ٨ - فهرس التعبيرات النحوية
- ٩ - فهرس القوافي وأنصاف الأبيات
- ١٠ - فهرس الأعلام والقبائل والفرق
- ١١ - فهرس الأماكن
- ١٢ - مراجع التحقيق والدراسة

عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس
(١) فهرس الدراسة

صفحة	
٣	كلمة شكر
١٠ - ٥	المقدمة
٢٨ - ١١	الباب الأول - ابن معطى ، حياته وعصره
٣٣ - ٢٩	النظم فى النحو
٣٥ ، ٣٤	كيف نظم ابن معطى ألفيته؟
٣٧ ، ٣٦	حول تسمية الألفية
٤٢ - ٣٨	نظرة عامة على ألفية ابن معطى
٤٨ - ٤٣	ألفية ابن معطى وألفية ابن مالك
٤٨	هل نظم ابن معطى فى النحو غير الألفية؟
٤٩	شهرة الألفية
٥٤ - ٥٠	شراح الألفية
٧٧ - ٥٥	الباب الثانى - آراء ابن معطى النحوية
٨٠ - ٧٧	بصريّة ابن معطى
٨٦ - ٨٠	كوفية ابن معطى وبغدادية
٩٠ - ٨٧	الباب الثالث - الفصول الخمسون
٩٦ - ٩٠	كيف رتب ابن معطى مسائل النحو فى الفصول؟
٩٨ ، ٩٧	كيف عالج ابن معطى مسائل النحو فى الفصول؟
٩٩	الصرف فى الفصول
١٠٦ - ١٠٠	التعبيرات والمصطلحات فى النصول

صفحة

١١٢ - ١٠٧

مأخذ علي ابن معطى

١٢٩ - ١١٣

التابعات والاختيارات في الفصول

١٣١ ، ١٣٠

الشواهد في الفصول

١٣٢

هل أفاد ابن معطى في الفصول من الألفية؟

١٣٣

متى ألف ابن معطى الفصول؟

١٣٦ - ١٣٤

شُراح الفصول

١٣٩ - ١٣٧

نسخ الفصول

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس (٢) فهرس الموضوعات

- ١٤٩ - ١٦٩ الباب الأول في مقدمة هذا الفن من الأصول - وفيه عشرة فصول
- ١٤٩ الفصل الأول في بيان الكلام والكلمة والقول
- ١٤٩ ، ١٥٠ الفصل الثاني فيما يأتلف منه الكلام، وهو الاسم والفعل والحرف
- ١٥١ ، ١٥٢ الفصل الثالث في حد الاسم وعلاماته
- ١٥٢ الفصل الرابع في حد الفعل وعلاماته
- ١٥٣ الفصل الخامس في حد الحرف وعلاماته وقائده
- ١٥٢ ، ١٥٥ الفصل السادس في الإعراب والبناء
- ١٥٥ الفصل السابع في إعراب الاسم المتمكن
- ١٥٥ - ١٥٩ المنع من الصرف
- ١٥٩ ، ١٦٠ المعتل وإعراب المقصور والمنقوص والأسماء الستة
- ١٦٠ ، ١٦١ المثني
- ١٦١ - ١٦٣ الجموع
- ١٦٣ - ١٦٦ الفصل الثامن في إعراب الفعل المضارع
- ١٦٦ الفصل التاسع في العلل الموجبة ببناء الاسم
- ١٦٧ - ١٦٩ الفصل العاشر فيما تبني عليه الكلمة
- ١٧٠ - ١٩٧ الباب الثاني في أقسام الأفعال
- ١٧٠ ، ١٧١ الفصل الأول في أقسام الأفعال : ماض ومستقبل وحال
- ١٧١ ، ١٧٢ الفصل الثاني في بيان حالة الفعل مع الفاعل - وفيه الكلام
- على اللازم والمتعدي
- ١٧٢ ، ١٧٣ الفصل الثالث فيما يتعدي إلى مفعول واحد. وفيه الكلام على الفاعل
- ١٧٣ - ١٧٥ الفصل الرابع فيما يتعدي إلى مفعولين. وفيه الكلام على ظن وأخواتها

صفحة	
١٧٥	الفصل الخامس فيما يتعدى إلى ثلاثة متفاعيل
١٧٧، ١٧٦	الفصل السادس في الفعل الذي لم يسم فاعله
١٧٩ - ١٧٧	الفصل السابع في الأفعال غير المتصرفة. وفيه الكلام على نعم وبئس وحبذا وفعلى التعجب
١٨٠ - ١٨٣	الفصل الثامن في الأفعال الناقصة الداخلة على المبتدأ والخبر - كان وأخواتها، وأفعال المقاربة - كاد وأخواتها
١٨٣ - ١٩٣	الفصل التاسع فيما يتعدى إليه جميع الأفعال، المتعدي وغير المتعدي
١٨٤، ١٨٣	المصدر
١٨٥، ١٨٤	الظرف من الزمان
١٨٦، ١٨٥	ظرف المكان
١٨٨ - ١٨٦	الحال
١٨٩، ١٨٨	التمييز
١٩١ - ١٨٩	المستثنى
١٩٢، ١٩١	المشبه بالمفعول - وهو التمييز إذا وقع معرفة
١٩٣، ١٩٢	المفعول له
١٩٣	المفعول معه
١٩٧ - ١٩٤	الفصل العاشر فيما يرتفع بفعل مضمرة أو ينتصب به - وفيه الكلام على التحذير والإغراء
٢٢٤ - ١٩٨	الباب الثالث فيما يعمل من غير الأفعال في الأسماء والأفعال
٢٠٠ - ١٩٨	الفصل الأول في العامل في المبتدأ والخبر
٢٠٢ - ٢٠٠	الفصل الثاني في الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر - إن وأخواتها
٢٠٢	لا النافية للجنس

صفحة	
٢٠٣-٢٠٦	الفصل الثالث في الحروف الناصبة للأفعال المضارعة
٢٠٧، ٢٠٦	الفصل الرابع في الجوازم
٢٠٨-٢٠٩	الفصل الخامس في حرفين مترددين بين الأسماء والأفعال: لا وما
٢٠٨، ٢٠٩	الذين يعملان عمل ليس
٢١٠-٢١٢	الفصل السادس في حروف النداء
٢١٠-٢١٢	الاستغاثة والترخيم والتندبة
٢١٢-٢١٨	الفصل السابع في حروف الجر
٢١٨-٢٢٢	الفصل الثامن في الأسماء العاملة عمل الفعل
٢١٨، ٢١٩	لسم الفاعل
٢١٩، ٢٢٠	الصفة المشبهة باسم الفاعل
٢٢٠، ٢٢١	المصدر المقدر بأن والفعل
٢٢١، ٢٢٢	أفعل التفضيل
٢٢٣، ٢٢٤	الفصل التاسع في الأسماء التي سميت بها الأفعال
٢٢٤	الفصل العاشر في الإضافة الاسمية
٢٢٥-٢٣٩	الباب الرابع في النكرة والمعرفة وذكر التوابع
٢٢٥	الفصل الأول في الفرق ما بين المعرفة والنكرة
٢٢٥، ٢٢٦	الفصل الثاني في ذكر العلم
٢٢٧-٢٣٠	الفصل الثالث في المضمرة - وفيه الكلام على التنازع
٢٣٠-٢٣٢	الفصل الرابع في المبهمات - وفيه الكلام على أسماء الإشارة والموصول
٢٣٢، ٢٣٣	الفصل الخامس في المعرف باللام
٢٣٣	الفصل السادس في الإضافة
٢٣٤، ٢٣٥	الفصل السابع في أسبق التوابع ، وهو النعت

صفحة	
٢٣٦، ٢٣٥	الفصل الثامن في التوكيد
٢٣٧، ٢٣٦	الفصل التاسع في العطف
٢٣٩، ٢٣٨	الفصل العاشر في البدل
٢٧٧-٢٤٠	الباب الخامس في فصول متفرقة
٢٤٦-٢٤٠	الفصل الأول في العدد وما يلتحق به
٢٤٤	الكناية
٢٤٦، ٢٤٥	كم وأحكامها
٢٤٧، ٢٤٦	الفصل الثاني في المذكر والمؤنث
٢٥١- ٢٤٨	الفصل الثالث في التصغير
٢٥٤- ٢٥١	الفصل الرابع في النسب
٢٥٦- ٢٥٤	الفصل الخامس في المقصور والمدود
٢٥٨- ٢٥٦	الفصل السادس في الإمالة والهجاء
٢٦٢- ٢٥٨	الفصل السابع في أبنية الأسماء والأفعال والمصادر
٢٦٦- ٢٦٢	الفصل الثامن في التصريف - وفيه الكلام على الزيادة والقلب وبدل والنقل والحذف والإدغام
٢٦٨- ٢٦٦	الفصل التاسع في الوقف والحكاية - وفيه كلام عن الروم والإشمام والتضعيف
٢٧٧- ٢٦٩	الفصل العاشر في الإدغام وضرأر الأشعار

عبد الرحمن النجدي (٣) فهرس أبواب النحو والصرف مرتبة هجائياً*
(أسكنه الله الفردوس)
(١)

الإبدال ٢٦٧ ، ٢٦٤ ، ٢٦٣

أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢٥٨ - ٢٦٢

الإدغام ٢٦٦ ، ٢٦٩

الاستثناء = المستثنى

الاستغاثة ٢١٠ ، ٢١٢

الاسم وعلاماته ١٥١

اسم الفاعل ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٤ ، ٢٤٣

أسماء الأفعال ١٦٦ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤

الأسماء الستة ١٥٩ ، ١٦٠

الإشارات ١٦٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٥١

الإشمام ٢٦٧

الإضافة ١٦٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤ ، ٢٣٣

الإعراب ١٥٤

أفعال المقاربة = كاد وأخواتها

أفعال التفضيل ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤

الإلغاء والتعليق ١٧٥

الإمالة ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٦٧

* رتب ابن معطي مسائل النحو والصرف في كتابه « الفصول » ، ووضع لها عنوانات تخالف ما ألفه الطلبة والدارسون في أيامنا هذه ، بعد مساعدات طريقة ابن مالك وشراحه ، وأيضاً فقد أدار ابن معطي مسائل النحو على العامل ، وقد اقتضاه هذا أن يتكلم على بعض المسائل في أكثر من فصل . لهذا كله رأيت أن أرتب مسائل الكتاب ترتيباً هجائياً ، ليسهل الرجوع إليه والإضافة

إن وأخواتها ٢٠٠-٢٠٢

(ب)

البذل ٢٣٨، ٢٣٩

البناء ١٥٤، ١٦٦-١٦٩

(ت)

التاريخ [وهو مما يلتحق بالعدد] ٢٤٢

التحذير والإغراء ١٩٤-١٩٦

الترخيم ٢١١، ٢٥١

التصغير ٢٤٨-٢٥١

التضعيف ٢٦٧

التعجب ١٧٩

التمييز ١٨٠، ١٨٩، ١٩١، ٢٢٢

التنازع ٢٢٨، ٢٢٩

التوكيد ٢٣٥، ٢٣٦

(ج)

جمع التكسير ١٦١، ١٧٣

جمع المذكر السالم ١٦٢

جمع المؤنث السالم ١٦٢، ١٦٣

جواز الفعل المضارع ٢٠٦-٢٠٨

(ح)

الحال ١٨٦-١٨٨، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٢٢

حَبَّذا ١٧٨، ١٧٩

الحذف ٢٦٧، ٢٦٥

الحرف وعلاماته ١٥٣

حروف الجرّ ٢١٢ - ٢١٨

الحكاية ٢٦٨

(د)

الرّوم ٢٦٧

(ز)

الزيّادة ٢٦٢، ٢٦٣

(ص)

الصفة المشبّهة باسم الفاعل ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٤

(ض)

ضرائر الأشعار ٢٧٠ - ٢٧٧

(ظ)

ظرف الزمان ١٧٧، ١٨٤، ١٨٥، ٢٠٠، ٢٠٧

ظرف المكان ١٧٧، ١٨٥، ١٨٦، ٢٠٠، ٢٠٧

ظنّ وأخواتها ١٧٤، ١٧٥

(ع)

العدد ٢٤٠ - ٢٤٦

العطف ٢٣٦، ٢٣٧

العلم ٢٢٥، ٢٢٦

(ف)

الفاعل ١٧١ - ١٧٣، ١٩٤

الفعل وعلاماته ١٥٢

فعل الأمر ١٧١

الفعل الماضي ١٧٠

الفعل المضارع ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٧١

الفعل الذي لم يسمَّ فاعله^(١) ١٧٦ ، ١٧٧

الفعل اللازم ١٧١ ، ١٧٢

الفعل المتعدّي ١٧٢ - ١٧٥

(ق)

القلب ٢٦٤

القول ١٤٩

(ك)

كاد وأخواتها [أفعال المقاربة] ١٨٠ ، ١٨١

كان وأخواتها ١٨٠ - ١٨٣

كلا وكلتا وإعرابهما ١٥٩

الكلام والكلم والكلمة ١٤٩

« كم » الاستفهامية والخبرية ٢٤٥ ، ٢٤٦

الكناية ٢٤٤ ، ٢٤٥

(ل)

« لا » العاملة عمل « ما »^(٢) الحجازية ٢٠٩

« لا » النافية للجنس ٢٠٢

(١) وانظر : النائب عن الفاعل .

(٢) هكذا قال ابن عطية . والذي في كتب المتأخرين : « العاملة عمل ليس » ، وهما سواء .

(م)

- « ما » الحجازية ٢٠٨ ، ٢٠٩
المبتدأ والخبر ١٩٨ - ٢٠٠
الثنى ١٦٠ ، ١٦١
المذكر والمؤنث ٢٤٦ ، ٢٤٧
المستثنى ١٨٩ - ١٩١
المشبه بالفعل به ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢١٩ ، ٢٢٢
المصدر ١٨٣ ، ١٨٤
المصدر المقدّر بأنّ والفعل ٢٢٠ ، ٢٢١
المضمر ١٦٦ ، ٢٢٧ - ٢٣٠
المعرّف باللام ٢٣٢ ، ٢٣٣
المفعول به ١٧٢ - ١٧٥ ، ١٨٩ ، ١٩١
المفعول له - وهو المفعول لأجله ١٩٢ ، ١٩٣
المفعول معه ١٩٣
المقصور ١٥٩ ، ٢٥٣ - ٢٥٦ ، ٢٦٧
المملود ٢٥٤ - ٢٥٦ ، ٢٧٢
المنوع من الصرف ١٥٦ - ١٥٩
المنقوص ١٥٩ ، ٢٥٣ ، ٢٦٧
الموصلات ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٥١

(ن)

- النائب عن الفاعل^(١) ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٩٤
النداء ٢١٠ - ٢١٢

(١) وانظر : الفعل الذي لم يسم فاعله .

النَّدْبَةُ ٢١٢

النَّسَبُ ٢٥١ - ٢٥٤

النَّصَبُ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ ١٧٢ ، ٢٧٣

النَّفْعُ ٢٣٤ ، ٢٣٥

نَعَمٌ وَبُئْسَ ١٧٧ ، ١٧٨ ، ٢٢٧

النَّقْلُ ٢٦٥ ، ٢٦٧

النَّكْرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ ٢٢٥

نَوَاصِبُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ ٢٠٣ - ٢٠٦

نَوَا التَّوَكِيدِ ١٦٤ - ١٦٦

(هـ)

الْمُهْجَاءُ ٢٥٧ ، ٢٥٨

(و)

الْوَقْفُ ٢٦٦ - ٢٦٨

عبد الرحمن النجدي (٤) فهرس الآيات القرآنية

السنة الثمانيون

رقم الآية رقم الصفحة

سورة فاتحة الكتاب

اهدنا الصراط المستقيم . صراط الذين أنعمت عليهم
غير المغضوب عليهم .

٢٣٨٠١٧٧ ٧٤٢

سورة البقرة

٣٠٠ ٢

فيه هدى للمتقين

١٩٩ ٥

وأولئك هم المفلحون

١٦٤ ٢٤

فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا

١٨٩ ٦٠

اثنتا عشرة عينا

٢٨٧ ٩١

وهو الحق مصدقا

١٧٥ ١٠٢

ولقد علموا لمن اشتراه

١٩٢ ١٠٩

حسدا من عند أنفسهم

١٧٢ ١٢٤

وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات

١٩٦ ١٣٥

ملة إبراهيم حنيفا

١٩٧ ١٣٨

صبغة الله

٣٠٠ ١٧٣

إن الله غفور رحيم

١٩٢ ٢٠٧

ابتغاء مرضات الله

١٩٩ ٢١٨

والله غفور رحيم

١٩٨ ٢٢١

ولعبد مؤمن خير من مشرك

١٦٦ ٢٣٧

إلا أن يعفون

١٩٠ ٢٤٩

فشربوا منه إلا قليلا منهم

٢٣٩،٢٢٠ ٢٥١

ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض

رقم الآية	رقم الصفحة	
٢٨٠	١٨٢	وإن كان ذو عسرة
الآية الأخيرة	٢١٢	ربنا لا تؤاخذنا

سورة آل عمران

٩١	١٨٩	ملء الأرض ذهباً
٩٧	٢٣٩	ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً
١٣٩	١٦٢	وأنتم الأعلون
١٨٥	١٩٨	كل نفس ذائقة الموت

سورة النساء

٤	١٨٨	فإن طابن لكم عن شيء منه نفساً
١٩	١٦٦	إلا أن يأتين
٦٦	١٩١	مافعلوه إلا قليل منهم
١٢٢	١٩٧	وعد الله
١٢٢	٢٢١	ومن أصدق من الله قيلاً
١٦٢	٢١٨	والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة
الآية الأخيرة	٢٢٨	يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله

سورة المائدة

٥٢	١٨١	فعمى الله أن يأتى بالفتح
١٠٥	٢٢٣	عليكم أنفسكم

سورة الأنعام

٢٧	٢٠٦	يا ليتنا نرد ولا نكذب
١٠٩	٢٠٢	وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون
١٥٨	١٧٢	لا ينفع نفساً إيمانها

رقم الآية رقم الصفحة

سورة الأعراف

٢١٠ ٧٧

٢٠٧ ١٣٢

١٧٣ ١٥٥

١٧٨ ١٧٧

يَا ضَالِحِ اتُّنَّا -
مهما تآتينا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين
واختار موسى قومه سبعين رجلا
ساء مثلاً

سورة التوبة

١٩٤ ٦

١٦٥ ٦٥

٢٣٢ ٦٩

وإن أحد من المشركين استجارك
ليقولنَّ
وخصتم كالذي خاضوا

سورة يونس

٢٢٣ ٢٨

٢٣٧ ٣٨

١٩٣ ٧١

مكانكم أنتم وشركاؤكم
أم يقولون افتراه
فاجمعوا أمركم وشركاؤكم

سورة هود

١٩١ ٨١

٢٠١ ١١١

ولا يلتفت منكم أحد إلا أمرأتك
وإن كلالا ليوفينهم

سورة يوسف

٢١٢ ٢٩

١٧٣ ٣٠

٢٠٨ ٣١

٢٢٢ ٦٤

٢٣٠ ٩٨

يوسف أعرض عن هذا
وقال نسوة
ما هذا بشرا
خير حافظا
إنه هو الغفور الرحيم

رقم الآية رقم الصفحة

سورة الحجر

٢١٦ ٢ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا
٢٣٦٤١٩٠ ٣١٤٣٠ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةَ كُلَّهُمْ
إِلَّا إِبْلِيسَ

سورة النحل

١٨٢ ٥٨ ظَلَّ وَجْهَهُ مَسْوُودًا
٢٦٧ ٩٦ مَا عِنْدَ كُمْ يَنْفَقُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ
١٥٩ ٩٧٤٩٦ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ

سورة الإسراء

٢٠٧ ١١٠ أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى

سورة الكهف

١٧٨ ٥ كَبُرَتْ كَلِمَةً
١٧٥ ١٢ لَتَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِ
٢٢٢ ٤٦ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا
١٧٨ ٥٠ بئس لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا
٢٣٩ ٦٣ وَمَا أَنسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ
٢٢٨ ٩٦ آتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قَطْرًا
٢٢٢ ١٠٣ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا

سورة مريم

١٨٨ ٤ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسَ شَيْبًا
١٦٥ ٢٦ إِمَّا تَرِينٌ
٢٣٢ ٦٩ ثُمَّ لِنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمَّ أَشَدَّ عَلَى الرَّاحِمِ عَتِيًّا
١٧٥ ٧٧ أَفْرَأَيْتَ

رقم الآية رقم الصفحة

سورة طه

أو أجد على النار هدى
لافتروا على الله كذبا فيسحقكم

٢٦٧ ١٠

٢٠٤ ٦١

سورة الأنبياء

لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا

١٩١ ٢٢

سورة الحج

ولو لا دفع الله الناس بعضهم ببعض

٢٣٩، ٢٢٠ ٤٠

سورة المؤمنون

ما هذا إلا بشر مثلكم

٢٠٨ ٣٣، ٢٤

وإن هذه أمتكم أمة واحدة

١٨٧ ٥٢

سورة النور

يسنج له فيها بالعدو والآصال . رجال

١٩٤ ٣٧، ٣٦

والله خلق كل دابة من ماء

١٩٩ ٤٥

سورة النمل

يخرج الخب

٢٦٦ ٢٥

صنع الله

١٩٧ ٨٨

سورة الروم

وكان حقا علينا نصر المؤمنين

١٨١ ٤٧

سورة لقمان

إن الله هو الغني الحميد

٢٣٠ ٢٦

سورة سبأ

يا نجبال أوبي معه والطير

١٩٣ ١٠

رقم الآية رقم الصفحة

سورة فاطر

٢٠٧	٢	ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها
٢٣٩	٢٧	وغرايب سود
٢٠٤	٣٦	لا يقضى عليهم فيموتوا

سورة يس

٢٠١	٣٢	وإن كل لما جميع لدينا محضرون
-----	----	------------------------------

سورة الصافات

٢٠٢	٤٧	لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون
١٨٢	١٣٨، ١٣٧	وإنكم لتمرون عليهم مصبحين . وبالليل

سورة ص

٢٠٩	٣	ولات حين مناص
٢٢٠	٢٤	بسؤال نعجتك إلى نعاجه
١٦٢	٤٧	وإنهم عندنا لمن المصطفين
٢٣٦، ١٩٠	٧٤، ٧٣	فسجد الملائكة كلهم أجمعون . إلا إبليس

سورة فصلت

١٧٥	٤٨	وظنوا ما لهم من محيص
-----	----	----------------------

سورة الشورى

٢١٨	١١	ليس كمثله شيء
-----	----	---------------

سورة الزخرف

١٨٢	١٧	ظل وجهه مسوداً
٢١١	٧٧	يا مال ليقض علينا ربك

رقم الآية	رقم الصفحة	
		سورة الأحقاف
١٢	١٨٧	لسانا عربيا
٢٤	٢٢٤، ٢١٩	هذا عارض ممطرنا
		سورة محمد
٢١	٢٠	طاعة وقول معروف
٣٥	١٦٢	وأنتم الأعلون
		سورة الحجرات
١٤	١٧٣	قالت الأعراب
		سورة القمر
١٢	١٨٨	وفجرنا الأرض عيتونا
		سورة الحديد
١١	٢٠٤	من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه
		سورة المجادلة
٢	٢٠٨	ماهن أمهاتهم
		سورة الطلاق
الآية الأولى	١٦٦	إلا أن يأتين
٢	٢٠٧	ومن يتق الله يجعل له مخرجا
		سورة الحاقة
٧	٢٤٠	سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما
١٣	١٧٧	فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة
١٩	٢٢٨	هاؤم اقرءوا كتابيه
		سورة الجن
١٩	١٨١	كادوا يكونون عليه لبدا

رقم الآية رقم الصفحة

رقم الآية	رقم الصفحة	سورة المزمّل
٢٣٣	١٦ ، ١٥	كما أرسلنا إلى فرعون رسولا . فعصى فرعون الرسول
٢٠٢	الآية الأخيرة	علم أن سيكون منكم مرضى
		سورة المرسلات
٢٠٥	٣٦	ولا يؤذن لهم فيعتذرون
		سورة التكوير
١٩٤	الآية الأولى	إذا الشمس كورت
		سورة الإنشقاق
١٩٤	الآية الأولى	إذا السماء انشقت
		سورة الشمس
١٩٦	١٣	ناقة الله وسقياها
		سورة الليل
٢٠١	١٢	إنّ علينا للهدى
		سورة العلق
٢٣٨ ، ١٦٤	١٦ ، ١٥	لنسفعا بالناصية . ناصية كاذبة
		سورة القدر
٢٢٩	الآية الأولى	إنا أنزلناه في ليلة القدر
٢١٦	« الأخيرة »	حتى مطلع الفجر
		سورة العصر
٢٣٣	٢ ، ١	والعصر . إن الإنسان لفي خسر
		سورة الهمة
١٦٥	٤	كينبذنّ

رقم الصفحة

(٥) فهرس الحديث النبوي

٢٢٢

ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذى الحجة

* * *

(٦) فهرس الأثر

١٩٥

إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب

من قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه

٢٥٥

لولا الخليفة لأذنت

من قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه

* * *

(٧) فهرس الأمثال

١٩٧

أتميمياً مرّة وقيسياً أخرى؟

١٩٦

غضب الخليل على اللجم

١٩٥

كليهما وتمرا

١٩٦

مواعيد عرقوب

* * *

١٩٩	أبو يوسف أبو حنيفة
١٩٧	أتميمًا مرّةً وقيسيًا أخرى ^(١)
١٨٨	أخطب ما يكون الأمير فأما
١٨٧	أرسلها العراك
١٧٣	أمرتك الخبير
١٩٥	أهلك والليل
١٩٥	إبائي وأن يحذف أحدكم الأرنب ^(٢)
٢٠٢	إيت السوق أنك تشتري لنا منه شيئًا
١٩٦	خير مقدم
٢٦٨	دعنا من تمرتان
٢١٦	سرت حتى أدخل البلد
١٩٨	شرُّ أهرّ ذا ناب
٢٢٤	صلاة الأولى
٢٠٠	على التمرة مثلها زبدا
١٩٦	غضب الخليل على اللجم ^(٣)
١٩٥	كليهما وتمرًا ^(٤)
٢٠٦	لاتأكل السمك وتشرب اللبن
٢٠٢	لا إذا نجدة غير بطل

* هذا فهرس نافع لأن شاء الله ، فإن كثيرا من هذه التعبيرات النحوية تجرى على السنة
بعض الكتاب والمأدبين ، وقد يصعب على بعض محققى النصوص معرفة مكانها في أبواب النحو .

(١) وانظره في الأمثال . (٢) وانظره في فهرس الأثر .

(٣) وانظره في الأمثال . (٤) وانظره في الأمثال .

رقم الصفحة

٢٠٦

١٨٦

٢٠٤

١٩٥

٢٢٤

٢٢٩

١٩٦

١٩٥

٢٢٣، ١٩٥

٢١٠

لألزمذك أو تقتضيني ديني

لقيت زيدا مصعدا منحدرا

ماتأتينا فتحدثنا

مازِ رأسك والسيف

مسجد الجامع

من كذب كان شرًّا له

مواعيدَ عرقوب^(١)

هذا ولا زعماتك

وراءك أوسع لك

يارجلا خذ بيدي [من قول الأعمى]

(١) وانظره في الأمثال .

(٩) فهرس القوافي وأنصاف الأبيات

رقم الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
١٨٩	الربيع بن ضبع الفزاري	الوافر	والفتاء
٢٠٥	الخطيئة	الوافر	والإخاء
٢٢٠	رؤبة	الرجز	كلبا
١٩٠	الكميت	الطويل	مَشَعْبُ
٢٧٣	عبيد الله بن قيس الرقيات	المنسرح	مُطَلَّبُ
٢٧٦	جرير	البيسيط	العَرَبُ
٢٧٦	الفرزدق	الطويل	يقارِبُهُ
١٨٢	—	الوافر	العَرَابِ
٢٣٩	كثير	الطويل	فَشَلَّتِ
٢٦٥	—	الرجز	عَلِجٌ
٢٦٥	—	الرجز	بالعَشِجِ
٢٠٩	سعد بن مالك بن ضبيعة	مجزوء السكامل	بِراحِ
٢٧١	إبراهيم بن هرمة	الوافر	بمَنزَاحِ
٢٠٨	عقبة بن هبيرة الأسدي	الوافر	الحديدا
٢٧٥	—	الرجز	فاصطيدا
٢٧٧	الفرزدق	الطويل	خالدِ
٢٤٠	أبو الحسن الذبّاح	البيسيط	العددِ
٢٧٢	—	الرجز	السَّفَرِ
٢٦٥	عبيد بن ماوية الطائي	الرجز	النقرِ
٢٧٣	—	البيسيط	أثرًا

رقم الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
٢٣٦	رؤبة	الرجز	سَطْرًا
٢٣٦	رؤبة	الرجز	نَصْرًا
٢٧٥	—	الرجز	بَرًّا
٢٧٤	—	الطويل	يُجْبِرُ
٢٠٨	الفرزدق	البسيط	بَشْرُ
٢٧١	—	البسيط	فَأَنْظُورُ
٢٧٠	ابن معطي	الرجز	مَكْرَرُ
٢٧٠	ابن معطي	الرجز	صَفْرُ
٢٤٣	الفرزدق	الكامل	الأشبارِ
٢٤٦	الفرزدق	الكامل	عِشَارِي
١٩٢	خرنق بنت هفان	الكامل	الأزْرِ
١٨٢	ابن أحرر	الطويل	يُبِوضُهَا
٢٢١	المرار الأسدي	الطويل	مِسْمَعًا
١٦٦	أو مالك بن زغبة الباهلي	الطويل	وازعُ
٢٠٥	—	الكامل	المسوع ^(١)
٢١٥	رؤبة	الرجز	المخترقُ
٢٧٤	—	الرجز	هواكا
٢٦٨	ذو الرمة	الوافر	بلالا
٢١٧	القطامي	البسيط	قَبْلُ
٢٠١	الأعشى	البسيط	يَنْتَعِلُ

(١) في نسبه خلاف . انظر للموضع المذكور .

رقم الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
١٨٧	كثير	مجزوء الوافر	خِلْلُ
٢١٧	مزاحم بن الحارث العقيلي	الطويل	مجهول
١٩١	امرؤ القيس	الطويل	جبلجبل
١٩٣	—	الوافر	الطَّحَال
٢٦٧	منظور بن مرثد الأسدي	الرجز	الطُّوَلُ
٢٧١	—	الرجز	المُجْمُ
١٩٣	حاتم الطائي	الطويل	تكرماً
٢١٤	عمرو بن ربوع بن حنظلة	الوافر	أغماماً
٢٦٨	شمير بن الحارث الضبي	الوافر	ظلاماً
٢٧٦	ذو الرمة	المنسرح	قلماً
٢٧٥	جرير	الطويل	علقم
٢٠٦	أبو الأسود الدؤلي	الكامل	عظُم
٢١٥	رؤبة	الرجز	قَمَمَةٌ
٢٥٢	يزيد بن عبد المدان	الطويل	والتكرّم
٢١٩	رجل من بني ضبة	الكامل	المبهم
٢٧٠	العجاج	الرجز	الحمي
٢١٨	خطام المجاشعي	السريع	يَوْثَمَيْنُ
٢٧٢	قعثب بن أم صاحب	البيسط	حَنَنُوا
٢٧٤	يعلى الأحول الأزدي وقيل لغيره	الطويل	أَرْقَانِ
٢١٦	امرؤ القيس	الطويل	بأرسان
٢٢٠	حميد الأرقط	الرجز	سَمِينِ

رقم الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
٢٧٠	ابن معطى	الرجز	مسترخية
٢٧٠	ابن معطى	الرجز	مستعلية
٢٧٠	ابن معطى	الرجز	اللينية
٢٧٠	ابن معطى	الرجز	الذائمية
٢٧٠	ابن معطى	الرجز	النطعية
٢٧٠	ابن معطى	الرجز	شجرية
١٩٧	العجاج	الرجز	قنسرية

* * *

أنصاف الأبيات

٢١٩	المنسرح عمرو ابن امرى القيس الخزرجى	الحافظو عورة العشيرة لا
٢٧٢	—	الوافر فلو أن الأظيما كان حولى
٢١٧	امرؤ القيس	الطويل فرحنا بكابن الماء يُجنبُ وسطنا
٢٠٤	ميسون بنت بحدل	الوافر للبس عباءةٍ وتقرَّ عيني
٢٧٢	قيس بن الخطيم	الطويل إذا جاوز الإثنين سرَّ فإنه
٢٥٤	عبد يعوث بن وقاص الحارثى	الطويل وتضحك منى شبيخة عبشمية

* * *

رَفَع

عبد الرحمن التميمي
أسكن الله الفردوس

(١٠) فهرس الأعلام والقبائل والفرق

رقم الصفحة

(أ)

٢٠٨

أهل الحجاز

(ب)

٢٢٨

البصريون

٢٦٨

بلال بن أبي بردة (ممدوح ذي الرمة)

بلحارث = بنو الحارث

بلعنبر = بنو العنبر

بلقين = بنو القين

٢٧٦

بنو الحارث

٢٧٧

بنو العنبر

٢٧٧

بنو القين

(ج)

٢٥٢

جهينة

(ح)

٢٥٢

حنيفة

١٩٩

أبو حنيفة (النعمان بن ثابت - الإمام الأعظم)

(خ)

٢٧٧

خالد بن عبد الله القسري

٢٠٢

الخليل بن أحمد

(ر)

٢٦٧

ربيعة

رقم الصفحة

(ز)

ابن الزبير (عبد الله)

٢٣٣

(س)

سيبويه (عمرو بن عثمان)

٢٦٧، ٢٢٤، ٢١٨، ٢١٤، ١٩١

(ش)

شهوة

٢٥٢

(ط)

طبي *

٢٣١

(ع)

ابن عمر (عبد الله)

٢٣٣

(ف)

الفرزدق (همام بن غالب)

٢٠٨

(ق)

قريش

٢٥٤، ٢٠٨

القيسي (عمرو بن هبيرة)

٢٧٧

(ك)

الكوفيون

٢٣٠، ٢٢٩

(م)

معاوية بن أبي سفيان

٢٠٨

(ي)

أبو يوسف (يعقوب بن إبراهيم - صاحب أبي حنيفة)

١٩٩

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

(١١) فهرس الأماكن

رقم الصفحة

٢٧٦

الأهواز

٢٥٥

بردى

٢٠٨

الحجاز

٢٥٢

مكة

٢٧٦

نهر تيرى

* * *

(١٢) فهرس مراجع الدراسة والتحقيق

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، للدمياطى . مطبعة عبد الحميد
حنفي القاهره : ١٣٥٩ هـ .
- الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطى . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم .
مطبعة عبد الحميد حنفي ، القاهرة ١٩٦٧ م .
- أسرار البلاغة ، لعبد القاهر الجرجاني . تحقيق هـ . ريتز . استانبول ١٩٥٤ .
- الأشباه والنظائر النحوية ، للسيوطى . الهند ١٣٦١ هـ .
- الاشتقاق ، لابن دريد . تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون . القاهرة ١٩٥٨ م .
- إعراب القرآن ، المسمى إملاء ما من به الرحمن ، للعكبرى . مصطفى الباني الحلبي .
القاهرة ١٩٦١ م .
- الأعلام ، للأستاذ الزركلى . طبعة ثانية ، القاهرة ١٩٥٤ م .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب . لابن السيد البطليوسى . بيروت ١٩٠١ م .
- ألفية ابن معطى . تحقيق المستشرق السويدي زسترين . ليزج ١٩٠٠ م .
- أمالى ابن الشجرى . الهند ١٣٤٩ هـ .
- إنباه الرواه على أنباه النحاة ، للقفطى . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم .
دار الكتب المصرية ١٩٥٠ - ١٩٧٣ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبى البركات الأنبارى . تحقيق الشيخ
محمد محيى الدين عبد الحميد . القاهرة ١٩٦١ م .
- الإيضاح في علل النحو ، للزجاجى . تحقيق الدكتور مازن المبارك . القاهرة ١٩٥٩ م .
- البحر المحيط ، لأبى حيان النحوى . القاهرة ١٣٢٨ هـ .
- البدر الطالع بحاسن من بعد القرن السابع ، للشوكانى . القاهرة ١٣٤٨ هـ .
- البداية والنهاية لابن كثير . القاهرة ١٣٤٨ هـ .

البرهان في علوم القرآن ، للزركشى . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم .
القاهرة ١٩٥٧ م .

بغية الوعاه في طبقات اللغويين والنحاه ، للسيوطى . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل
إبراهيم . القاهرة ١٩٦٤ م .

البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، للفيروز ابادى . تحقيق الأستاذ محمد المصرى دمشق ١٩٧٢ م .
البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ، لأبى البركات الأنبارى . تحقيق الدكتور
رمضان عبد التواب . القاهرة ١٩٧٠ م .

البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبى البركات الأنبارى . تحقيق الدكتور طه
عبد الحميد طه . القاهرة ١٩٦٩ م .

تاج التراجم في طبقات الحنفية ، لابن قطلوبغا . مكتبة المثنى ببغداد ١٩٦٢ م .
تاج العروس شرح القاموس ، للزبيدى . القاهرة ١٣٠٦ هـ .

تاريخ الأدب العربى للمستشرق الألمانى كارل بروكلمان . (الجزء الخامس) . ترجمة
الدكتور رمضان عبد التواب ، ومراجعة الدكتور السيد يعقوب بكر القاهرة ١٩٧٦ م .
تاريخ ابن الوردى . القاهرة ١٢٨٥ هـ .

تاريخ أبى الفدا (المسمى المختصر فى أخبار البشر) القاهرة ١٣٢٥ هـ .
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك . تحقيق الأستاذ محمد كامل بركات
القاهرة ١٩٦٨ م .

التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى . القاهرة ، مطبعة عيسى
الخلبى . بدون تاريخ .

تفسير أبى حيان = البحر المحيط .

تفسير الطبرى . تحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر . دار المعارف - القاهرة ١٩٥٨ م .
تفسير القرطبي . دار الكتب المصرية ١٩٥٢ م .

- التكلمة لوفيات النقلة ، للحافظ المنذرى . تحقيق الدكتور بشار عواد معروف .
الجزء الخامس . القاهرة ١٩٧٥ م .
- تلخيص مجمع الآداب ، لابن الفوطى . تحقيق الدكتور مصطفى جواد . دمشق ١٩٦٢ م .
تهذيب اللغة ، للأزهري . القاهرة ١٩٦٤ م .
- ثمار القلوب فى المضاف والمنسوب ، للشعالبي . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم .
القاهرة ١٩٦٥ م .
- الجامع الصغير ، للسيوطى . طبعة رابعة . القاهرة ١٩٦٤ م .
- جمهرة الأنساب ، لابن حزم . تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . القاهرة ١٩٦٢ م .
- الجواهر المضية فى طبقات الحنفية ، للقرشى . الهند ١٣٣٢ هـ .
- حاشية الصبان على الأشموني = انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك .
حاشية يس المعلمي على التصريح = انظر : التصريح .
- الحركة الفكرية فى مصر فى عصرين الأيوبي والمملوكي الأول . للدكتور
عبد اللطيف حمزة . القاهرة ١٩٤٧ م .
- الحيوان ، للجاحظ . تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . طبعة ثانية . القاهرة ١٩٦٥ م .
- خزانة الأدب ، للبغدادى . الطبعة القديمة بولاق ١٢٩٩ هـ . والطبعة الحديثة .
تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . القاهرة ١٩٦٧ م .
- الخصائص ، لابن جنى . تحقيق الشيخ محمد على النجار . دار الكتب المصرية ١٩٥٢ م .
دائرة المعارف الإسلامية . مطبعة دار الشعب . القاهرة ١٩٧٠ م .
- درة الفواص فى أوهام الخواص ، للجريري . ليبزج ١٨٧١ م .
- الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلانى . تصحيح الشيخ
محمد سيد جاد الحق . القاهرة ١٩٦٨ م .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطى . القاهرة ١٣٢٨ هـ .

- دول الإسلام ، للذهبي . تحقيق الأستاذين فهم شلتوت ، ومحمد مصطفى إبراهيم .
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ م .
- ديوان إبراهيم بن هرمة . تحقيق محمد نفاع ، وحسين عطوان . دمشق ١٩٦٩ م .
- ديوان ابن أحرر . تحقيق الدكتور حسين عطوان . دمشق - مجمع اللغة العربية -
من غير تاريخ .
- ديوان الأحوص . تحقيق الدكتور عادل سليمان جمال . القاهرة ١٩٧٠ م .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي . تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين . بغداد ١٩٦٤ م .
- ديوان الأعشى - ميمون بن قيس - شرح الدكتور محمد حسين . القاهرة ١٩٥٠ م .
- ديوان امرئ القيس . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة ١٩٥٨ م .
- ديوان أبي تمام . تحقيق الدكتور عبده عزام . دار المعارف . القاهرة ١٩٥٧ م .
- ديوان جرير . شرح الأستاذ عبد الله الصاوي . القاهرة ١٣٥٣ هـ .
- ديوان حاتم الطائي . تحقيق الدكتور عادل سليمان جمال . القاهرة ١٩٧٥ م .
- ديوان حسان بن ثابت . تحقيق الدكتور وليد عرفات . سلسلة جب التذكارية
- بيروت ١٩٧١ م .
- ديوان الخطيئة . تحقيق الأستاذ نعمان أمين طه . القاهرة ١٩٥٨ م .
- ديوان الخرنق . بيروت ١٨٩٩ م .
- ديوان أبي دؤاد الإيادي (ضمن كتاب دراسات في الأدب العربي لجوستاف
فون جرونباوم) بيروت ١٩٥٩ م .
- ديوان ذي الرمة . تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح . دمشق ١٩٧٢ م .
- ديوان رؤبة . لبيزج ١٩٠٢ م .

- ديوان زهير . دار الكتب المصرية . القاهرة ١٣٦٣ هـ .
- ديوان الشريف الرضى . دار صادر - بيروت ١٩٦١ م .
- ديوان الشريف المرتضى . تحقيق الأستاذ رشيد الصفار . القاهرة ١٩٥٨ م .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات . تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم . بيروت ١٩٥٨ م .
- ديوان العجاج . لبيزج ١٩٠٢ م .
- ديوان الفرزدق . شرح الأستاذ عبد الله الصاوى . القاهرة ١٩٣٦ م .
- ديوان القطامي . تحقيق الدكتورين إبراهيم السامرائى وأحمد مطلوب . بيروت ١٩٦٠ م .
- ديوان قيس بن الخطيم . تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد . القاهرة ١٩٦٢ م .
- ديوان كثير عزة . الجزائر ١٩٢٨ م .
- ديوان كعب بن مالك الأنصارى . تحقيق الدكتور سامى مكى العانى . بغداد ١٩٦٦ م .
- ديوان لبيد . تحقيق الدكتور إحسان عباس . الكويت ١٩٦٢ م .
- ديوان المتوكل الليثى . جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبورى . بغداد ١٩٧١ م .
- ديوان مزاحم بن الحارث العقيلي . تحقيق كرنكو . ليدن ١٩٢٠ م .
- ديوان النابغة الذبياني . تحقيق الدكتور شكرى فيصل . بيروت ١٩٦٨ م .
- الذيل على الروضتين ، لأبى شامة . القاهرة ١٣٦٦ هـ .
- الرسالة للإمام الشافعى . تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر . القاهرة ١٩٤٠ م .
- سر صناعة الإعراب ، لابن جنى . الجزء الأول . تحقيق الأساتذة مصطفى السقا ، محمد الزفراف ، إبراهيم مصطفى ، عبد الله أمين . القاهرة ١٩٥٤ م .
- سنن ابن ماجة . تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي . القاهرة ١٩٥٢ م .
- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلى . القاهرة ١٣٥٠ هـ .

- شدور الذهب ، لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . القاهرة ١٩٥١ م .
شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ومعه حاشية الصبان ، ومختصر شرح الشواهد
للعينى . مطبعة عيسى الحلبي ، القاهرة بدون تاريخ .
شرح ابن جمعة على ألفية ابن معطى . ميكروفلم بمعهد المخطوطات بجامعة الدول
العربية ، برقم ٦٣ نحو .
شرح حماسة أبي تمام ، للرزوقي . تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . القاهرة ١٣٧٢ هـ .
شرح ابن الجباز على ألفية ابن معطى . ميكروفلم بمعهد المخطوطات بجامعة الدول
العربية ، برقم ١١٧ نحو .
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد .
القاهرة ١٩٥٣ م .
شرح العينى على الشواهد بحاشية خزانة الأدب . طبعة بولاق . ومختصره بحاشية
شرح الأشموني على ألفية ابن مالك .
شرح الفصول الخمسين للخوي . نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ١٢٥٣ نحو .
شرح قصيدة بانة سعاد ، لابن هشام . مصر ١٣٠٢ هـ .
شرح المفضليات ، لابن الأنباري . تحقيق المستشرق تشارلس لايل . بيروت ١٩٢٠ م .
شروح التلخيص ، في البلاغة . القاهرة ١٩٣٧ م .
الصحاح في اللغة ، للجوهري . تحقيق الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار . القاهرة ١٩٥٦ م .
الضرائر ، للأوسى . المطبعة السلفية . القاهرة ١٣٤١ هـ .
الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، للسخاوى . القاهرة ١٣٥٥ هـ .
الطبقات السنوية في تراجم الحنفية ، للتميمي ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو .
القاهرة ١٩٧٠ م .

طبقات الشافعية الكبرى ، لابن السبكي . تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الخلو ،
ومحمود محمد الطناحي . عيسى الحلبي . القاهرة ١٩٧٥ م .

العبر في خبر من عبر . تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد والأستاذ فؤاد سيد .
الكويت ١٩٦٦ م .

الفلاحة والمفلوكون ، للدلجى . القاهرة ١٣٢٢ هـ .

القاموس المحيط ، للفيروز ابادى . القاهرة ١٩٣٣ م .

قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام . تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد .
القاهرة ١٩٥٠ م .

الكامل ، للهبرد . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة ١٩٥٦ م .

الكتاب ، لسيمويه . الطبعة القديمة . بولاق ١٣١٦ هـ . والحديثة بتحقيق
الأستاذ عبد السلام هارون . القاهرة ١٩٦٦ م .

كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ، للحاج خليفة . استانبول ١٩٤١ م .
الكليات ، لأبى البقاء . المطبعة العامرة . استانبول ١٢٨٧ هـ .

لسان العرب ، لابن منظور . بولاق ١٣٠٠ هـ .

لسان الميزان ، لابن حجر العسقلانى . الهند ١٣٢٩ هـ .

المباحث اللغوية فى العراق ، للدكتور مصطفى جواد . القاهرة ١٩٥٤ م .

مجاز القرآن ، لأبى عبيدة معمر بن المثنى . تحقيق الدكتور فؤاد سزجين .
القاهرة ١٩٥٥ م .

مجالس ثعلب . تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . طبعة ثانية . القاهرة ١٩٥٦ م .

مجالس العلماء ، للزجاجى . تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . الكويت ١٩٦٢ م .

مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة . المجلد الثالث .

مجمع الأمثال، للميداني . تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد . القاهرة ١٩٥٩ م .
المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات ، لابن جنی . تحقيق الدكتور: عبد الحليم
النجار وعلى النجدى ناصف وعبد الفتاح شلبي . القاهرة ١٣٨٦ هـ .
المحصل شرح الفصول ، لابن إياز . نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية .
٢٩١ نحو .

المدارس النحوية ، للدكتور شوقي ضيف . القاهرة ١٩٦٨ م .

مرآة الجنان ، لليافعي . الهند ١٣٣٨ هـ .

مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم .
القاهرة ١٩٥٥ م .

المصباح المنير، للرافعي . تصحيح الشيخ حمزة فتح الله . طبعة ثالثة . القاهرة ١٩١٢ م .

معاني القرآن ، للفرأء . تحقيق الشيخ محمد على النجار . القاهرة ١٩٥٥ ، ١٩٦٦ م .

معجم الأدباء ، لياقوت الحموي . القاهرة ١٩٣٦ م .

معجم البلدان ، لياقوت الحموي . طهران ١٩٦٥ م .

معنى اللبيب ، لابن هشام . تحقيق الدكتورين مازن المبارك ومحمد علي حمد الله .

بيروت ١٩٦٤ م .

مفتاح السعادة، لطاش كبرى زاده . تحقيق الأستاذين كامل بكري وعبد الوهاب

أبو النور . القاهرة ١٩٦٨ م .

الفضليات . اختيار الفضل الضبي . تحقيق الأستاذين أحمد شاكر وعبد السلام

هارون . القاهرة ١٩٥٢ م .

المقتضب ، للمبرد . تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة . القاهرة ١٣٨٥ هـ .

مقدمة في النحو ، تنسب إلى خلف الأحمر . تحقيق الأستاذ عز الدين القنوخى .

دمشق ١٩٦١ م .

- المقصود والمدود، لابن ولاد. القاهرة ١٩٠٨ م .
- النبوغ المغربي، للأستاذ عبد الله كنون. طبعة ثانية. بيروت
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغرى بردى. دارالكتب المصرية.
- ١٩٣٢ م .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ محمد طنطاوى. القاهرة ١٩٤٩ م .
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزرى. القاهرة. المكتبة التجارية. بدون تاريخ.
- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقرى. تحقيق الدكتور إحسان عباس.
- بيروت ١٩٦٨ م .
- نقائض جرير والفرزدق، لأبى عبيدة. تحقيق المستشرق بيتان. ليدن ١٩٠٥ م .
- نكت الهميان في نكت العميان، للصفدى. تحقيق الأستاذ أحمد زكى. القاهرة
- ١٩١١ م .
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير. تحقيق محمود محمد الطناحى.
- القاهرة ١٩٦٣ م .
- النوادر في اللغة، لأبى زيد الأنصارى. بيروت ١٩٦٧ م .
- الهاشميات، للكهيت. القاهرة ١٣٣٠ هـ .
- همع الهوامع، للسيوطى. القاهرة ١٣٢٧ هـ .
- وفيات الأعيان، لابن خلكان. تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد .
- القاهرة ١٩٤٨ م .

تصويبات

سطر	صفحة	
٥	٢	١٣٩١
٥	١٦٥	﴿ لَيَقُولُنَّ ﴾ آية ٦٥ من سورة التوبة
٧	٢١٨	الفعل

رقم الإيداع بدار المکتب ١٦٥٧ / ١٩٧٧

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس